فلسطين: وطن للبيع

خليل نخلة

ترجمة من الإنجليزية
عباب مراد

مؤسسة روزا لوكسمبورغ

٢٠١١

Palestine: A Homeland for Sale

by

Khalil Nakhleh

الطبعة الأولى

٢٠١١

The English edition of this book is being published under the title
Palestine: Open for Business,
by The Africa World Press and the Red Sea Press
Trenton, NJ, USA
http://www.africaworldpressbooks.com

البريد الإلكتروني: www.rosaluxemburg.ps

٢٠١١

ISBN: 978-9950-8506-0-6

تنويه

إصدار هذا الكتاب ليس مشروعا ربحيا، بل مشروع نضالي تعبوي تثقيفي. الهدف أن يصل هذا الكتاب ليد كل معني وحريص على مصلحة ومستقبل هذا الوطن. نأمل أن يساهم هذا الإنتاج في تحريك سجال مجتمعي هادف.

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديـا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٢٩٦٠٩١٩ – ٠٢

توضح الصورة على غلاف الكتاب، والتي نصبت على الحاجز العسكري الإسرائيلي على مدخل بيت لحم الشمالي (حاجز غيلو)، "ترحيب" أجهزة الإحتلال الإسرائيلي بالرأسماليين الذين قدموا للمشاركة في "المؤتمر الفلسطيني للإستثمار". تشمل الصورة على خمسة شعارات، منها أربعة تمثل أجهزة الإستعمار الإسرائيلي وواحد فلسطيني:

١. الشعار الأول (من اليمين إلى اليسار): شعار "دولة إسرائيل"، أي دولة الإحتلال

٢. الشعار الثاني: شعار "القيادة الوسطى" للجيش الإسرائيلي (أي منطقة القدس)

٣. الشعار الثالث: شعار "الإدارة المدنية" المسؤولة من قبل الجيش لمتابعة إحتلال الضفة الغربية

٤. الشعار الرابع: شعار "شرطة إسرائيل"

٥. الشعار الخامس: (في أدنى الصورة على اليمين): شعار "المؤتمر الفلسطيني للإستثمار"– المؤشر الوحيد الذي يوحي "بفلسطينية" المشروع!

(صورة الغلاف: سام بحور)

نبذة عن د. خليل نخلة

حصل الدكتور نخلة على الدكتوراة في علم الإنسان الحضاري من جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأمريكية العام ١٩٧٣. له خبرة طويلة في التدريس الأكاديمي والكتابة والنشر. عمل مديرا للبرامج في مؤسسة التعاون الفلسطينية في جنيف منذ تأسيسها في العام ١٩٨٤ حتى العام ١٩٩٢. وعمل مستشارا لمكتب المفوضية الأوروبية في القدس، ومشرفا على برامج الإتحاد الأوروبي في قطاع التربية والتعليم لفترة ثماني سنوات، منذ عودته إلى فلسطين في ١٩٩٣، بعد غياب في الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، دام ثلاثين عاما. كما أسس وعمل رئيسا للهيئة الوطنية للإعتماد والجودة والنوعية لمؤسسات التعليم العالي في فلسطين، في وزارة التربية والتعليم العالي، حتى العام ٢٠٠٤. وعمل رئيسا لفريق "مؤسسات" لتعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لتنسيق دعم أربع دول أوروبية في هذا المجال. منذ بداية ٢٠٠٨، عمل د. نخلة، لفترة سنتين تقريبا، المستشار التقني لمشروع التقييم الذاتي والتخطيط الإستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي وبتمويل من البنك الدولي.

للدكتور نخلة عدة منشورات، من كتب وتقارير ومقالات، أهمها:

١. "تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة" (مع د. تفيدة جرباوي)، رام الله: مواطن (٢٠٠٨).

٢. (تحرير) "مستقبل الأقلية الفلسطينية في إسرائيل"، رام الله: مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (٢٠٠٨).

٣. "البحث عن الذات الفلسطينية: مسيرة إنتماء ذاتية"، القدس: باسيا (٢٠٠٥)

٤. "أسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة"، رام الله: مواطن (٢٠٠٤)

إهداء

إلى شباب وشابات فلسطين
لنناضل معا لإستعادة هذا الوطن
ولحمايته وتحريره من التبعية والإستغلال.

المحتويات

شكر وتقدير ١١

تمهيد (لا بد منه) ١٣

مقدمة ١٥
نحو تنمية تحررية مرتكزة على الناس

الفصل الأول ٣١
أفكار للعمل: متطلبات إرساء بيئة مؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين

الفصل الثاني ٦١
طبقة الرأسماليين الفلسطينيين: ودورها في إعاقة تطور البيئة المؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس

الفصل الثالث ١٤٣
المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات العابرة للحدود

الفصل الرابع ٢٠١
سماسرة "المساعدات": "التنمية" المُتخيلة وتجريد التنمية من مضمونها—مؤسسة التعاون الفلسطينية كمثال حي

الفصل الخامس ٢٢٩
تأملات نظرية: مسرد بالتعليقات التوضيحية

المراجع ٢٥٣

الفهرس ٢٦٩

شكر وتقدير

على الرغم من أنني شخصيا قد قمت بتأليف هذا الكتاب، إلا أنّني، ومع ذلك أشعر بأنه نتاج جهد جماعي جاد، استفاد من مختلف المناقشات التي اجريتها مع الآلاف من الأصدقاء والأشخاص وممثلي المنظمات خلال السنوات الخمس وعشرين الماضية، فضلا عن الخبرات التي راكمتها نتيجة لذلك. وبشكل أكثر تحديدا، ما كان لهذا الكتاب أن يتطور وأن ينضج بدون التشجيع والتوجيه اللذين حظيت بهما من عدد من الأصدقاء المقربين الملتزمين وذوي الآراء النقدية، الذين قبلوا بحماس أن يكونوا بمثابة الدفة الموجهة لهذا المشروع الكتابي. حيثما أخطأت، وجدت من ساعدني، وبكل هدوء على تصحيح الخطأ؛ وحيثما كنت أشعر بالإرتباك وعدم الوضوح في الرؤيا، كنت أجد من يعيد توجيهي نحو المزيد من التوضيح والتعبير الأفضل، لأن الجميع كان حريصا على أن تصل الرسالة التي يحملها هذا الكتاب لقرائه بوضوح شديد وبعيدا عن أي التباس أو غموض.

في المراحل المبكرة من الفكرة، أود أن أشكر بشكل خاص الأصدقاء عادل سمارة، وزهير الصباغ لانهم خاضوا معي غمار مختلف الأفكار المتناثرة التي كنت أفكر فيها عندما شرعت بتأسيس هذا "المشروع". بالنسبة لي كان هذا الكتاب بمثابة "مشروع" حقيقي. كما أود أن أشكرهما على مراجعة النص النهائي وإبداء الملاحظات عليه.

وعندما بدأت بعملية الكتابة، قرأ الصديقان سام بحور وبيتر شافر، واللذين أثقلت عليهما بهذه المهمة، كل كلمة قمت بوضعها على الورق، فصلا فصلا، وعملا على مراجعة النصوص والتعليق عليها وتحريرها، كلمة كلمة، وفي بعض الحالات، كانا يقترحان توجهات جديدة وإعادة بعض الصياغات لغرض الوضوح والإتساق بالمعنى. إنني سأكون دوما ممتن جدا لهما. وإنني متأكد من أنهما سيلاحظان إضافاتهما أثناء قراءة النسخة المطبوعة النهائية من هذا العمل. أما زميلي باتريك بوند الذي تعرفت عليه شخصيا وحديثا حيث أتى من جنوب أفريقيا لفلسطين للمشاركة في مناقشة الهم المشترك، ومن خلال كتاباته، أعرب له عن إمتناني لتشجيعه لفكرة هذا الكتاب.

أما بالنسبة لزوجتي– لويس– والتي كانت الشريك المحب ومصدرا للإلهام على مدى الثلاث وأربعين سنة التي مرت على زواجنا، فأود هنا أن أعرب لها عن خالص شكري لثلاثة اعتبارات هي: (١) قراءة الكتاب ومراجعة كل كلمة كتبتها والتعليق عليها بإهتمام ودقة الإنسان المعني، وبمودة قل مثلها وإلتزام بالمواقف النقدية التي أدافع عنها في هذا الكتاب، (٢) عملها معي كمساعدة باحث، موثوق بها وتتمتع بروح عالية من المسؤولية والإلتزام والإتساق في العمل ولمساعدتها في تجميع العديد من المصادر والمقالات ذات الصلة ولفت انتباهي اليها، والتي كان الكثير منها مفيدا للتحليل وقمت بالإشارة إليها في هذا العمل. (٣) وللحب الصادق المليء بالعطاء الذي لا يعرف الحدود. وللرعاية التي غمرتني بها والتي دفعتني للإستمرار في هذا العمل. آمل أن أكون قادرا على أن أبادلها بالمثل جزءا يسيرا على الأقل من هذا الحب والاهتمام. وبالتأكيد، فإنني لم أكن لأتمكن من إنجاز هذه المهمة لولا وقوفها إلى جانبي.

وأود أيضا أن أشكر صديقتنا أليجرا باتشيكو لتشجيعي على الإستمرار في مشروع الكتابة ولقراءتها لبعض أجزاء مخطوطة الكتاب في صيغتها الأولية والتعليق عليها. كان لدى صديقي ساري حنفي رغبة حقيقية أن يتم إنتاج هذا الكتاب باللغة العربية في الوطن العربي، ولم يدخر أي جهد في متابعة الإتصالات من أجل تيسير الوصول إلى تلك الغاية. كما أعبر عن إمتناني لصديقي سعاده إرشيد لإقتراحه عنوان هذا الكتاب بعد أن إستدخل المضمون من خلال عنوان النسخة الإنجليزية.

ولم يتردد العديد من الأصدقاء في توفير المعلومات الأساسية كلما طلبتها منهم وكانوا حريصين كل الحرص على توفيرها لي. وهؤلاء الأصدقاء كثر جدا ولا مجال لذكر أسمائهم. لهم جميعا، أود أن أعرب عن تقديري العميق والصادق لما قدموه من مساعدة وتشجيع.

إن ترجمة هذا العمل إلى اللغة العربية لم يكن ممكنا، في هذا الوقت على الأقل، لولا الدعم السخي الذي قدمه مكتب مؤسسة روزا لوكسمبورغ في رام الله ، بدون أي تردد، ومن خلال مدير المكتب الذي شاركني هم تعميم الكتاب باللغة العربية على القراء العرب. لذلك أنا في غاية الامتنان له. ومع ذلك، ما كان بالإمكان تحويل هذا الالتزام إلى عمل فعلي لولا الترجمة الدقيقة والمسؤولة والأمينة التي قامت بها عباب مراد. لبيتر وعباب أتقدم بالتقدير الحقيقي، على أمل أن يستمر هذا التفاعل المثمر في المستقبل. كما لا يسعني إلا أن أشكر أحمد الحسيني على التدقيق اللغوي الذي أجراه لإخراج هذا الكتاب بشكله الحالي.

وأخيرا، فإنّني أعتبرُ نفسي المسؤول الوحيد عن أي قصور في هذا الكتاب، أو أية مواقف إتخذتها فيه أو دافعت عنها، ولا يتحمل أي من أصدقائي، أو مؤسسة روزا لوكسمبورغ، أية مسؤولية تجاهها.

تمهيد (لا بد منه)

هذا التمهيد هو شكل من أشكال الإعتراف الشخصي.

على مدار عشرين سنة كاملة، كنت واحدا من المستفيدين، سواء من خلال موقعي في جنيف، سويسرا، في مؤسسة التعاون، أو في رام الله– فلسطين– في الإتحاد الأوروبي، من أساليب العمل نفسها التي أقوم اليوم بإنتقادها في هذا الكتاب. كنت في موقع مسؤول عن إدارة وتنسيق وتخطيط وتنفيذ المشاريع "التنموية" في فلسطين وفي نفس الوقت كنت أنسق وأوجه التمويل الذي كان يأتي من الوكالات عبر الحدود الوطنية لهذه الغاية. على الرغم من أنني قد كونت موقفا ناقدا، وفي وقت مبكر، حول أهداف العملية التنموية والدور المسيطر الذي تقوم به مصادر التمويل التي كانت تدفع لي راتبي، بقيت في هذه المناصب طالما إستطعت البقاء فيها لأنني كنت بحاجة إلى الراتب الذي كنت أتقاضاه. وقد عملت على التأقلم مع التناقضات التي خلفها هذا الوضع. كما أنني إتخذت في ذلك الوقت قرارات قمت بإنتقادها في هذا الكتاب كي أحافظ على وظيفتي. والآن، ومع تقاعدي من هذا العمل، قد يدعي البعض بأن بإمكاني التمتع بترف توجيه النصائح للجيل الجديد لأخذ مواقف نقدية من مجمل صناعة "المساعدات"، التي يعتاش عليها البعض فيما يطمح البعض الآخر الوصول إلى هذه الوظائف، وبدون أن أقدم أية تضحية. وهذا الإدعاء صحيح إلى حد ما.

من ناحية أخرى، سمحت لنفسي التأمل في هذه التجارب المتراكمة، واستخلاص النتائج الضرورية منها بالوضوح والجدية اللازمين وتعميم، ما أعتبره، بالفوائد المتراكمة. بقيامي بذلك، فإنني قد أعرض نفسي لدفع ثمن غير منظور. ولكنني لا أرغب في أن أعيش مع تناقضاتي الداخلية بعد الآن، ولا أتمناها لأحد.

وأخيرا، إستغرق مني البحث وتأليف هذا الكتاب وقتا أكثر من العمل بدوام كامل، لمدة عام كامل تقريبا، إعتمدت خلالها على مصادري الذاتية الخاصة. أما فكرة كتابة هذا

الكتاب ونشره فلم تأت بمبادرة من أية وكالة تمويل. لقد كانت فكرة الكتاب فكرتي وجاءت بمبادرة شخصية مني. ومع ذلك، فقد تم تغطية تكلفة ترجمة المخطوطة إلى اللغة العربية – بناء على طلبي– بدون تردد وبسخاء مشكور من مكتب مؤسسة روزا لوكسمبورغ في رام الله، وبدون أي تدخل على الإطلاق في مضمون الكتاب.

خليل نخلة

كانون ثاني ٢٠١١

رام الله، فلسطين المحتلة

المقدمة

نحو تنمية تحررية مرتكزة على الناس

المقدمة

نحو تنمية تحررية مرتكزة على الناس

في بداية العام ٢٠٠٢، لم نكن لنعرف بعد بأن جيش الاحتلال الإسرائيلي سيقوم بعد بضعة أشهرفقط بإعادة الإحتلال المباشر لرام الله وغيرها من البلدات والقرى الفلسطينية، وإجتياحها بالقوة وتدمير كل البنى التحتية المادية والمؤسسية التي أنجزت بفضل أموال "المانحين". كنت قد شرعت حينها، بتصميم وبقدرة على التحمل لا مثيل لها بتأليف كتاب عن مشاركتي الشخصية المباشرة في محاولة تنمية المجتمع الفلسطيني في اتجاهات كنت حينها أعتقد بأنها إيجابية ومستدامة، تستجيب لإحتياجات شعبنا. شعرت حينها أنني مدفوع بقوة داخلية للتفكير في هذه التجارب في ذلك الوقت والمكان بالذات. وعلى الرغم من أنني كنت قد بدأت الكتابة باللغة الانكليزية (لان الملاحظات التي دونتها كانت باللغة الإنجليزية، وكان من السهل بالنسبة لي أن أكتب باللغة الإنجليزية آنذاك)، كنت مصرا على أن يصدر الكتاب باللغة العربية أولا من أجل إثارة النقاش حوله محليا.

في بداية مهمتي الكتابية، ألزمت نفسي بتكريس الستة أشهر القادمة للقيام بهذه المهمة. في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، تلقيت إتصالا هاتفيا من وزير التعليم العالي يطلب مني العمل مع الوزارة من أجل إنشاء هيئة إعتماد وضمان جودة للتعليم العالي. أتذكر كيف أنني آنذاك قد تجادلت معه واخبرته بأنني بصدد إنجاز مهمة تأليف كتاب عن التنمية الفلسطينية، وبأنني لن أغفر لنفسي إذا ما تراجعت عن إنجاز هذه المهمة. إستطاع الوزير أن يقنعني بأن فكرة الهيئة هي "فكرتي" وأن الوقت قد حان الآن لوضعها موضع التنفيذ. توصلنا حينها الى اتفاق يقضي بأن أنقص مهلة الستة أشهر التي منحتها لنفسي إلى النصف وبناء عليه إلتحقت بالوزارة في شهر آذار/ مارس من العام ٢٠٠٢ واستطعت أن أشكل الهيئة كجهة ذات إستقلالية بنجاح. ما زالت هذه الهيئة تعمل حتى اليوم تحت مظلة الوزارة ولكنني أعتقد بأنها لا تتمتع بنفس الإستقلالية التي كنت أتوخاها حين عملت على تأسيسها. بعد مرور حوالي

سنتين ونصف على تأسيسها، قدمت استقالتي من رئاسة الهيئة لأنني شعرت حينها بالمساومة السياسية على إستقلاليتها لصالح الفصيل الحاكم – حركة فتح– وهو ما لم أستطع تغييره من الداخل.

عندما شرعت في عام ٢٠٠٢ في مهمة تأليف كتابي الأول عن سبب عدم نجاح جهود "التنمية" كنت واثقا من قدرتي على إستخلاص الدروس الهامة والمفيدة حول مستقبل التنمية في مجتمعي الفلسطيني نتيجة مشاركتي المعمقة على مستوى صنع القرار في أعمال مؤسسة التعاون (لمدة ٩ سنوات)، وفيما بعد، نتيجة عملي مع المفوضية الأوروبية (لمدة ٨ سنوات). بناء على التحليل المفصل لملاحظاتي الميدانية الموضوعية والموثقة بشكل جيد، ومناقشاتي مع المنظمات المحلية وعدد من الأشخاص على مدى ما يقارب العشرين عاما من ناحية، وإنخراطي المباشر في تخطيط وتنفيذ مشاريع وبرامج ممولة خارجيا من ناحية أخرى، ركزت على إستخلاص الدروس المفيدة والبناءة والقيمة من تجربتي. لم أبدأ مشروع تأليف كتابي بالإستنتاج الذي وصلت اليه في نهاية "المشروع". ومع ذلك، فكلما تعمقت أكثر بالموضوع وكلما دققت النظر فيه عن قرب إزدادت قناعتي بأن ما قمنا به، منذ بداية ما يعرف "بعملية السلام"، تحت مسميات "التنمية"، كان مجرد أسطورة متكاملة صنعت وروج لها داخليا خداع وهمي للذات، مفاده أن المبالغ الهائلة التي خصصها "المانحون" للضفة الغربية وقطاع غزة من شأنها أن تساعد على قيادة شعبي الرازح تحت الاحتلال لتأسيس مجتمع حر وعادل، وأن هذا الشعب بدوره لن يقبل إلا بنهج "تنمية تحررية مرتكزة على الناس". كما ازدادت قناعتي بأننا إن لم نخضع فرضياتنا لتقييم ذاتي عميق، يعتمد على تحليل أكثر صدقا وموضوعية وتفكيرا، ستترسخ في نهاية المطاف "أسطورة التنمية" التي صنعناها بأنفسنا والتي أشرت اليها في كتابي المذكور[١] وستزداد أسطورية كما أتوقع أن أبين في هذا العمل.

وعلاوة على ذلك، أدرك الآن عند إستعادة الماضي، أن تحليلي، في الكتاب الأول، قد ركز بشكل أكبر على ما سماه شالاند "الثقافة الإدارية"[٢] ، أو على الجوانب التقنية للتنمية. لم أحد كثيرا عن المبادئ التي إكتسبتها من خلال تدريبي الرسمي الأكاديمي الأميركي والذي تعزز أكثر من خلال التنفيذ الفعلي طيلة فترة عملي مع مؤسسة التعاون. كانت مؤسسة التعاون تتباهى كثيرا، من خلال مديرها العام، الذي تلقى تدريبه لدى كلية الإقتصاد في جامعة كاليفورنيا/ بيركلي، وإختير بعناية من قبل مؤسسي مؤسسة التعاون الرأسماليين، بإتباع الثقافة الإدارية الأميركية. جاءت خبرتي المكتسبة في

[١] (نخلة، ٢٠٠٤)

[٢] (شالاند، ٢٠٠٩: ١٢١–١٢٢)

العمل على مدى تسع سنوات مع مؤسسة التعاون متناسبة جدا مع الثقافة الإدارية الأوروبية المتفاخر بها وأتاحت لي فرصة الحصول على عقد عمل طويل الأمد في مجال الإستشارات الفنية إستمر لمدة ثماني سنوات مع مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الفنية في القدس (ECTAO)، أشرفت خلالها على تنفيذ جميع الأنشطة التي يمولها الإتحاد الأوروبي في قطاع التعليم الفلسطيني.

في تحليلي واستنتاجاتي، كنت نقديا للغاية فيما يتعلق بمقاربة مؤسسي مؤسسة التعاون الفلسطينيين المنحازة لفصيل دون آخر في رؤيتهم لكيفية توزيع المبالغ المخصصة "لمشاريع التنمية"، ولمحاولتهم الدؤوبة لدفع المؤسسة للتقرب أكثر فأكثر من موقف حركة فتح، الفريق المهيمن، مع إقتراب وصول عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية (والتي كان عرفات رمزا لها) من الوصول الى صفقة "تاريخية" مع اسرائيل تؤمن لعرفات، ولفصيله، حركة فتح، وللموالين له من خارج الحركة والمرتبطين به ماديا، العودة لحكم الضفة والقطاع تحت الإحتلال الإسرائيلي المستمر، وبموافقة تامة من الولايات المتحدة.

بالنسبة لي، كان النقد مؤلما بسبب خيبة أملي الكبيرة في الكيفية التي يمكن ان تُهدرَ فيها أموال الرأسماليين الفلسطينيين وأن تُستخدم في غير مكانها الصحيح وبشكل فئوي. كانت خيبة أملي عميقة لأنني انضممت الى مؤسسة التعاون بقناعة ساذجة ولكن ايضا صادقة بأن وجود رأس مال فلسطيني "مستقل" سيوفر لنا فرصة تاريخية ونادرة لتحويل مجتمعنا الرازح تحت الإحتلال إلى مجتمع مقاوم، واسع الحيلة ومتماسك وثابت. كنت أتطلَّع الى بيئة تُمكنّنا، من خلال توفر أموال فلسطينية "نظيفة" و "غير مشروطة"، إعادة توجيه مواردنا الأصيلة والأصلية لزيادة إنتاجية الأراضي الزراعية والعمال وتطوير اقتصاد محلي مستقل وقوي، وإلى دمج الطاقات المجتمعية وخلق نسيج مجتمعي متين قادر على مقاومة الإحتلال الاستيطاني. كنت أطمح في خلق بيئة تمكننا نحن الفلسطينيون من أن نكون في موقف إتخاذ قرار حول مصيرنا ونوع المجتمع الذي ننشد العيش فيه.

كنت في المقام الأول ساذجا حين إعتقدت بأن رأس المال يمكن أن يكون "مستقلا"، بغض النظر عن منشائه الفلسطيني أو العربي أو أي منشأ آخر. علاوة على ذلك، كنت أكثر سذاجة عندما إعتقدت بأن الرأسماليين الفلسطينيين، الذين جمعوا ثرواتهم بشكل أساسي من منطقة الخليج العربي، عن طريق تحالفهم مع الأنظمة الحاكمة المهيمنة والموالية للغرب، والإذعان لسياساتها، سيكونون على إستعداد لتخصيص جزء من رأس مالهم ليستثمروه في تحقيق التنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين. لقد إخترت حينها منحهم (ومنح نفسي) فرصة الإفادة من الشك. على الرغم من "شعوري الغريزي،" في ذلك الوقت، فضلت عدم الخوض في فكرة أنهم ربما يسعون لإرضاء ضمائرهم المذنبة من خلال تخصيص بعض الأموال بشكل عاطفي ومندفع كرد فعل على صور الشباب الفلسطيني وهم يقاومون قوات الاحتلال بالحجارة، أو لصور

المجاري وهي تفيض في أزقة مخيمات اللاجئين الكئيبة في غزة! ربما أنني، وبعد تأمل صريح ، قد إخترت هذا الطريق في ذلك الوقت عن وعي لأحافظ على وظيفتي؟

ومثلما كنت نقدِّيا في نظرتي لمؤسسة التعاون إتخذت موقفا نقدِّيا من مقاربة المفوضية الأوروبية "للتنمية في فلسطين"، القائمة على فرضية أن على الفلسطينيين القبول بالأجندة السياسية الغربية والإسرائيلية المفروضة عليهم للتوصل إلى حل للصراع. في ذلك الوقت، وكما هو الحال اليوم، ظهرت العديد من الدراسات حول الآثار السلبية "للمساعدات" الدولية على المجتمع الفلسطيني تحت الإحتلال. حول هذا الموضوع، لم يقدم كتابي أي جديد، ولكن تحليلي الجزئي التفصيلي، بصفتي مراقب / مشارك فلسطيني، قد كان له وقعه. لم أكن أظهر مدى تسييس نهج "تقديم المساعدات" بأكمله فحسب، بل كنت أظهر أيضا مدى النفاق والخداع والمكرالذي يحيط بهذا النهج.

ولم يكن مستغربا أن يغضب تحليلي للواقع جميع الأطراف: الرأسماليين الفلسطينيين الأعضاء المؤسسين لمؤسسة التعاون، والمؤسسات المانحة الدولية الرئيسية، لا سيما الإتحاد الأوروبي، والنظام السياسي الخانع والخاضع لسيطرة حركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة، والنخب الثقافية التي تضفي الشرعية على هذا النظام السياسي وتروج له.

الكتاب الحالي، هو إلى حد ما، تكملة لكتابي الصادر في عام ٢٠٠٤ والذي نشر تحت عنوان "أسطورة التنمية في فلسطين "الدعم السياسي والمراوغة المستديمة""[٣]. **يتصدى هذا الكتاب لكشف كيف أن إدعاءات التنمية الرسمية الفلسطينية هي الآن، وكيف أنها قد أصبحت إدعاءات مجتزأة ومشوهة ومستأطرة. يتناول الكتاب، بشكل أساسي، دور التحالف الثلاثي غير الرسمي المشكل من: ١. النخبة السياسية الرأسمالية الفلسطينية، ٢. المنظمات الفلسطينية التنموية غير الحكومية، ٣. وكالات المساعدات العابرة للحدود الوطنية، في إعاقة ما أسميه "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" وعرقلتها بل وتقويض دعائمها.**

ولكن، وقبل المضي إلى ما هو أبعد من ذلك، فإنه من الضروري توضيح ما أعنيه بمقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس بشكل عام. يشمل مفهوم التنمية، عند إستخدامه بدون تقييد، جميع المصطلحات التالية: التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والثقافية والبشرية والمستدامة، والمجتمعية، مجتمعة أو منفصلة. فحيثما وردت كلمة "التنمية" في هذا الكتاب، فانها تشير إلى التنمية التحررية المرتكزة على الناس. انها مقاربة لتدخلات هادفة، الغرض العام منها توسيع خيارات الإنسان الفردية والجماعية إلى أقصى الحدود: خيارات الفرد، وخيارات المواطن العادي، وهي مقاربة مستدامة من جيل إلى جيل.

[٣] (نخلة، ٢٠٠٤)

تستهدف "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" المجتمع بأسره من أجل تقوية وتعزيز الموارد المحلية للمجتمع، من خلال التركيز بشكل أساسي على الإنتاج المحلي بدلا من الاستهلاك وإعطائه الأولوية على غيره. وهي بذلك تقود المجتمع إلى الإعتماد على الذات وإلى حماية الموارد المحلية والبشرية وزيادتها إلى أقصى الحدود الممكنة. بهذا المعنى، تهدف التنمية التحررية المرتكزة على الناس إلى تحرير عقول الناس وأجسادهم من الظلم الخارجي والسيطرة والهيمنة، ومن القمع الداخلي وإساءة المعاملة والإستغلال والفساد والإنحراف ومن إمكانية النفاذ إلى مصادر القوة بالإعتماد على الإمتيازات و بطرق ملتوية. إنها مقاربة تسعى لتوفير فرص عمل إنسانية وحرة، ومقاربة يشارك فيها العمال فعليا في تحديد مستقبلهم، من خلال المشاركة في ملكية مكان عملهم. وعلاوة على ذلك، فإن مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس تهدف إلى توفير الأدوات اللازمة إلى تحقيق المساواة الفعلية والحقيقية بين المواطنين، من خلال تمكينهم بواسطة توفير التعليم المجاني وضمان جودته، ومن خلال توفير العناية الصحية المجانية وضمان جودتها والدعم الإنساني في الحالات الطارئة عند الحاجة اليه. وبالتالي، فإن التنمية التحررية المرتكزة على الناس تستهدف الفقراء، لا كأدوات لها، بل باستهداف الأسباب التي تجعل الناس فقراء وتسعى للقضاء على تلك الأسباب. وفي التحليل النهائي، فإن مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس، كما سيتم معالجتها في هذا الكتاب، هي في جوهرها مقاربة تقرير مصير وتحرر إجتماعي وسياسي؛ وهي على هذا النحو، وحتى تصبح ممكنة، فإنها تهدف بالدرجة الأولى إلى مقاومة وإنهاء الإحتلال والإستعمار والسيطرة الأجنبية والفصل العنصري السياسي أوالاقتصادي أوالاجتماعي الممارس داخليا.[٤]

تأسيسا على ما سبق، يجب أن تتجسد الأهداف الرئيسسية لتدخلات التنمية التحررية المرتكزة على الناس في النقاط التالية :

١. تمكين الأفراد الفلسطينيين، والمجتمعات المحلية والمجتمع بأسره، من خلال توفير الموارد النوعية الضرورية والمهارات والوعي بشرعيتهما، والمقاومة والثقة، والاقتناع؛

٢. تحسين الظروف المعيشية للناس نوعيا وعلى نحو مستدام؛

٣. حماية الحقوق الأساسية للناس – الاجتماعية منها والثقافية والإقتصادية والتاريخية–.

[٤] تم التوسع بشرح بعض هذه الأفكار سابقا في تقرير غير منشور.انظر (نخله، ٢٠٠٩).

٤. توفير الشروط اللازمة والخبرات لمساعدة الناس في الحصول على هذه الحقوق الأساسية، وفي مقدمتها الحق في التحرر من الاحتلال والإستغلال، وحق الناس في تقرير مستقبلهم وفي الحصول على عمل منتج بدون إستغلال وتطوير المجتمع ليستجيب لإحتياجات الناس الإنسانية الأساسية، والحفاظ عليه للأجيال القادمة؛

٥. المكاشفة العلنية بأن جميع "المساعدات" الدولية التي تدفقت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩٤ كانت مساعدات سياسية غير تنموية، بمعنى أن هدفها العام كان دائما، ومنذ البداية، ضمان نجاح وإستمرارية عملية أوسلو السياسية. بعبارة أخرى، إن هذه المساعدات جاءت لتضمن أن السلطة الفلسطينية والتي هي من "صنع أوسلو" تتبنى التسوية السلمية المتفاوض عليها، وتذعن لأجندة اسرائيل والغرب (الولايات المتحدة) السياسية والاقتصادية، المفروضة علينا، وتبني على الأرض مؤسسات السلطة الفلسطينية الوهمية والمصطنعة (كرموز "لكيان سيادي صوري").

٦. تحديد وتحليل مصادر المساعدات الأكثر ضررا وخطرا والتي تؤدي إلى إفقار المجتمع وتكبيل الأجيال الحاضرة والمستقبلية بديون لشركات المؤسسات المالية، وإلى إضعاف النسيج المجتمعي والثقافي، والعمل الفاعل على مقاطعتها.

٧. وضع آليات مناسبة من أجل الإستخدام الفاعل للمعلومات والمهارات المكتسبة والوعي الذي يتم احياؤه.

وخلاصة القول، فإن مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس والهدف النهائي لها هو خلق "نسيج اجتماعي" متماسك وصلب ينفذ إلى أعماق المجتمع الفلسطيني تحت الإحتلال.

في عمل ريادي "لتقييم قوة النسيج الإجتماعي في كندا"، أطلق ريمون بريتون وزملاؤه[٥] تحليلا إجتماعيا علميا حول مكونات النسيج الإجتماعي للمجتمع، والآثار الخطيرة على نوعية الحياة الإجتماعية والمعيارية نتيجة التأثيرات السلبية على هذا النسيج . لهذا التحليل صلة مباشرة بأثر المساعدات والصراع على المجتمع الفلسطيني تحت الإحتلال. فعلى سبيل المثال، طرح القائمون على العمل أسئلة مثل: "ماذا لو شعر الناس بأنهم لا يعاملون بشكل عادل " ماذا لو شعروا بأنهم لا يستطيعون أن يثقوا ببعضهم البعض وبقادتهم من السياسيين ورجال الأعمال؟ ماذا لو شعروا بتجاهل أهمية مساهمتهم في المجتمع؛ وما هو حالهم إذا شعروا بأنهم لا ينتمون إلى مجتمعهم الصغير والمجتمع الأكبر؟ .... كيف ستكون نوعية حياتهم إذا ما انتابتهم تلك المشاعر؟"[٦].

[٥] (بريتون، ٢٠٠٤)

[٦] (المرجع نفسه: ٤)

يشير مصطلح النسيج الإجتماعي إلى "البنية التحتية الإجتماعية والمعيارية" التي تحدد "نوعية حياة الأفراد، وعمل المؤسسات، وإدارة المجتمع." وتحليل النسيج الإجتماعي يتناول قضايا "الانتماء"و "الإندماج/الإقصاء" و"المشاركة" و"التقدير" و "الشرعية"[٧]. لذا، فأينما جاء ذكر أن تأثير المساعدات وحالة الإحتلال المستمرة والإستعمار والفصل العنصري كان إضعاف أو تفتيت النسيج الإجتماعي للمجتمعات الفلسطينية، تكون الإشارة إلى قيمة ومعيارية البنية التحتية الإجتماعية. لذلك، فإن تراجع قوة النسيج الإجتماعي للمجتمع الفلسطيني تحت الإحتلال منذ تأسيس السلطة الوطنية التي "اخترعتها أوسلو" يبدو واضحا من المستوى العالي لحالة التشرذم وإنعدام الثقة والإيمان بالنخبة السياسية والرأسمالية المفروضة على الناس وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء وغياب فرص العمل المجدية والمستدامة والإندفاع لتطبيع العلاقات مع بنى الاحتلال، الخ، وهو الدليل على عدم وجود تنمية تحررية مرتكزة على الناس وعلى أن ما يجري ليس سوى تمويه لشيء آخر. ومن الواضح، بشكل عام، أنه وفي ظل إحتلال مستمر مفروض على الناس والأرض والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى الخ، وفي ظل غياب السيادة الحقيقية وعدم قدرة السلطة الفلسطينية على صنع القرار الوطني، لا يمكن أن تكون هناك أية تنمية تحررية مرتكزة على الناس.

يتصدى هذا الكتاب لتحليل المحاولات المجتزأة المختلفة لتطوير المجتمع الفلسطيني على مدى الثلاثين سنة الماضية. وسيعكس تحليلي مدى زيف إدعاءات تطوير المجتمع الفلسطيني وكم هي مشوهة ووهمية تلك النتائج التنموية. إنها دراسة عن التنمية الفلسطينية: تنمية الناس والمجتمع والنظام السياسي. إنها ليست دراسة مقارنة لنماذج التنمية في العالم الثالث. إنها دراسة تتشابك فيها النظرة الموضوعية الشخصية والإختبارية والإقتصادية السياسية للطريق التنموي المستقبلي المنشود للشعب والمجتمع الفلسطيني إذا ما كانت هناك تدخلات حقيقية. وأستعير من غرايم تشسترز وإيان ولش التعبير التالي: إنني اكتب هنا بصفتي "مشتبك ومتفاعل تفاعلا نقديا" مع ما يجري كما جاء في كتابهما الصادر في عام ٢٠٠٦.[٨]

وإنني أسعى أساسا إلى التركيز على دور ما أصفه بالتحالف الثلاثي: **(١) النخبة السياسية الرأسمالية الفلسطينية، (٢) والمنظمات الفلسطينية التنموية غير الحكومية، و(٣) وكالات المساعدات عبر الوطنية،** في ترسيخ "الأسطورة" التي عالجتها في كتابي السابق. لا يمكنني ان أزعم أن هذا التحالف هو بالضرورة تحالف واع لذاته، أي أنه تحالف مخطط له مسبقا من قبل الأطراف الثلاثة المعنية. ولكن وبإستمرار قبول الوضع

[٧] (المرجع نفسه: ٧)

[٨] (غرايم تشسترز وإيان ولش، ٢٠٠٦)

الراهن الذي بني على فرضية داخلية تم الترويج لها ومفادها عدم وجود أي تناقض بين الإحتلال الإستيطاني و"التنمية الإقتصادية" وجعله شأنا داخليا، يصبح هذا التحالف الثلاثي هادفا ومتعمدا. إنني في التحليل الحالي أدعي أن هذا هو الوضع الذي نعيشه اليوم. فكلما إزداد التقارب بين أطراف هذا التحالف الثلاثي أصبحت إدعاءات التنمية الرسمية أكثر أسطورية وخداعا. بعبارة أخرى، يصبح هدفها الأساسي هو تهميش أكبر عدد ممكن من الافراد.

الحجج التي أسوقها بسيطة: إنها تعتمد على ثلاثة مرتكزات.

يتمحور المرتكز الأول على العلاقة بين مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس والرأسماليين.هناك التناقض المتأصل بين طبقة الرأسماليين الفلسطينيين وهذه المقاربة كما ناقشنا أعلاه، إلا بالطبع اذا ما كانوا يرون بأن النتائج المتوقعة لتدخلاتهم المالية ستعزز فرصهم في زيادة ثرواتهم ومشاركة أعمالهم الخاصة.

أما المرتكز الثاني فيتمحور حول العلاقة بين مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس والسيادة في ظل الإحتلال العسكري والإقتصادي الإستعماري المستمر والفصل العنصري، الذي تجاوز ٤٣ عاما في شكله المباشر، و ٦٢ عاما في جوهره. هناك التناقض الكامن بين السعي لإحداث التنمية التحررية المرتكزة على الناس للمجتمع والشعب الفلسطيني في ظل وضع تغيب فيه بشكل تام السيادة السياسية والإقتصادية الحقيقية لا المزعومة. بعيدا عن الأشراك المضللة والخادعة، أو التسميات التسويقية المتمثلة "بالحكم الذاتي" و"الحكومة" و"الوزارات" و"البرلمان"، وإستمرار الاحتلال. وبعبارة أخرى، الإذعان إلى نظام مستمر من الإحتلال، سواء كان مفروضا بشكل مباشر من قبل قوة الإحتلال الاستعمارية نفسها، أو من خلال نظام السيطرة المبني على التعاقد من الباطن الممارس من قبل الفلسطينيين أنفسهم، وهو ما يتناقض مع مقولة تنمية الشعب والمجتمع الفلسطيني. لذا فإن القضاء على الإحتلال الإستيطاني والفصل العنصري، المباشر منه والمتعاقد عليه، يصبح شرطا ضروريا لتحقيق التنمية.

اما المرتكز الثالث فيتمحور حول العلاقة بين مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس والإعتماد بشكل كلي على الموارد المالية الخارجية. هناك التناقض الكامن بين الإعتماد الفلسطيني المطلق على المساعدات الدولية الغربية، والتوقع الرسمي بأن تؤدي هذه المساعدات المالية، ومصدرها الأساسي هو الحكومات والوكالات الغربية، إلى تطوير وتحرير الشعب والمجتمع الفلسطيني وإنتشاله من الفقر والإفقار الذي صنعه نظام الإحتلال الإستيطاني المفروض على هذا الشعب، وهو النظام نفسه الذي يتم دعمه وضمان إستمراريته من قبل هذه المصادر نفسها. إنها بامتياز مساعدات سياسية تقدم للفلسطينيين بهدف الإذعان والخضوع لأجندة وبرنامج سياسي مفروض عليهم. إنها تكبل المجتمع بأسره بالاغلال وتضع الأجيال المقبلة رهينة

الديون السياسية والاقتصادية. وهي بالتأكيد ليست مساعدات تهدف إلى تحفيز وزيادة القدرات الإبداعية المحلية والمنتجة والتي إن وجهت وتم الإستفادة منها بشكل صحيح، ستعمل ضد التفتيت المجتمعي، وسوف تؤدي في النهاية إلى وطن وثقافة الإستقلال الحقيقي. إنها مساعدات تركز على الإستهلاك وعلى جعل الناس رهائن. إنها مساعدات معادية للإنتاجية والتحرر.

لا يعنيني كثيرا في هذا التحليل "تشكيل الدولة في فلسطين" تحت الإحتلال. ما يعنيني هنا هو كيفية المشاركة في تنمية المجتمع الفلسطيني تنمية حقيقية تؤدي إلى تعزيز صلابته في مقاومة الاحتلال، وتحرير نفسه من القيود التي يفرضها عليه الوضع الراهن. إنه أعلى درجات النضال القومي والإنساني التي ينبغي أن يشارك فيه جميع الفلسطينيين، وخاصة تلك الفئات التي تمتلك كما هائلا من الموارد. إنني أسعى في هذه الدراسة، إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء التناقض القائم بين الحديث والخطاب والكلمات التي تبدو في ظاهرها "قومية" و"وطنية"، وما يجري على الأرض من تعزيز لقبضة الإحتلال الإستيطاني ومن السعي لتطبيع العلاقات مع هذا الإحتلال.

لا تعنيني في هذه الدراسة "الدولة الوهمية" التي يسعى الرأسماليون الفلسطينيون ونخبة أوسلو السياسية والمفكرون، الذين يصبغون طابع الشرعية عليها، مجتمعين إلى تأسيسها في ظل الإحتلال الإستيطاني. ولا يهمني أيضا إدعاءاتهم المشكوك في صحتها بأن انشاءها هو أمر ممكن التحقيق في العامين المقبلين. ما يهمني هو أن أبين من خلال هذا التحليل أن الطبقة الرأسمالية الفلسطينية بجناحيها، المغتربين (فلسطينيو الشتات) وفلسطينيو الداخل (أبناء البلد)، هي بطبيعتها، وفي المقام الأول، طبقة غير ملتزمة، وغير معنية وغير قادرة على "تطوير" نوع من المجتمع المتماسك اللازم لمقاومة الإحتلال و التخلص منه. إن همها الأساسي هو إطلاق المشاريع الرأسمالية الإستهلاكية والإبقاء عليها والتوسع فيها، أي ثقافة الإستهلاك، وذلك بالتعاون مع هياكل الإحتلال (المادية والبشرية والإقتصادية)، وبالتالي، المساعدة واقعيا على ترسيخ الإحتلال ولكن تحت مسميات مختلفة. ما يهمني هو أن أبين أن الادعاءات العلنية والمتكررة بأن الرأسماليين الفلسطينيين هم "دعائم" التنمية، وأن استثماراتهم المالية والتكنولوجية هي "محركها"، ليست سوى ضرب من الخيال. إن ما يجري التأسيس له ليس أكثر من تجارة تنمية، وصناعة تنمية، وشركات تنمية قابضة (محدودة الضمان)! انه الإندفاع للمذهب التجاري وقمة نشاطه هو التفاعل بين رأس المال، والنخب السياسية والمنظمات غير الحكومية والتمويل الدولي. إنه برنامج "تجارة تنمية معولمة" يشق طريقه ويستخدم في هذه المرحلة المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مركزا له وحالة للاختبار. في "تجارة التنمية المعولمة" هذه، لا يمثل الرأسماليون الفلسطينيون وبيروقراطية أوسلو السياسية (والفكرية المشرعنة لها)، وهياكل المنظمات غير الحكومية "التنموية" الناشئة حديثا سوى وكلاء محليون ومقاولون من الباطن وسماسرة لمراكز رأس المال الغربي ووكالات التمويل عبر الوطنية (المشار إليها مجازا "بالمانحين"!).

لماذا نستمر في مقاومة التعلم من دروس الأمثلة المستقاة من بقية أنحاء العالم في هذا المسار كما لو أننا لسنا جزءا منه أو كما لو أننا حالة فريدة من نوعها ونتمتع بعلاقة مميزة مع الغرب؟ وفي الحقيقة، فإن التجربة الخارجية للتمويل، والسيطرة على التنمية وإعاقتها في مجتمعنا، لا تختلف كثيرا عن تجربة الكثير من الدول الأفريقية، مثلا، حيث كانت ما تسمى "بالتنمية" المفروضة من الخارج "مجرد إطار أيديولوجي لضمان إستمرار هيمنة رأس مال الأطراف – المسماة بالبلدان النامية"[٩]. وبالمثل، فإن هذه التجربة لا تختلف كثيرا عن تجارب مماثلة في أمريكا الجنوبية، حيث تشهد العديد من الأمثلة على صعود منظمات غير حكومية "تنموية" ذات توجهات نيو ليبرالية لتكون بديلا للحركات الجماهيرية، تدعمها رؤوس الأموال الدولية من خلال وكالات التمويل عبر الوطنية.[١٠] ومع ذلك، ما زلنا نتصرف وكأننا قد نجونا من هذا المدار التاريخي، وكأننا لا نخضع لنفس القوى التي دمرت وخربت الثقافات والمجتمعات والإقتصادات الأخرى غير الغربية في جميع أنحاء العالم!

ورغم أن هذا الكتاب يتناول تحديدا فلسطين، إلا أنه لا يقتصر عليها فقط. فهو يتناول أيضا الدروس الهامة التي يمكننا تعلمها من تجربة جنوب أفريقيا الممتدة منذ عام ١٩٩٤، عندما تحول الفصل العنصري إلى فئة اجتماعية من السيطرة والقمع الإجتماعي وإلى نظام للإستغلال ممارس من قبل القيادة الشعبية للسكان الأصليين التي نصبت نفسها لإحتلال هذا الموقع. وهذا الكتاب هو أيضا حول أمريكا الجنوبية، وحول نضالات شعوب كثيرة أخرى، من بينها النضال الفلسطيني الحالي الحي في وجدان الشعوب والذي لا يمكن إلا أن يكون حيا بفضل العملية العالمية للاستعمار وعملية إعادة استعمار الناشئة.

من خلال هذا العمل، ستبين الأدلة أن تجربة فلسطين تحت الإحتلال منذ عام ١٩٩٤ ليست فريدة من نوعها. ففلسطين ليست إلا طرف صغير جدا من أطراف مركز الإستعمار الرأسمالي الغربي، أخضعت إلى عملية "إعادة استعمارللعالم الثالث" من قبل النظم المالية الغربية المهيمنة، والتي قام بتحليلها وتلخيصها بإقتدار أندرو غافن مارشال[١١]. وفي هذا السياق، من الضروري الإشارة إلى أن التحليل في هذا الكتاب قد إستفاد كثيرا من البحوث والتحليلات بشأن "الأزمة الاقتصادية العالمية" التي قام بها ميشال شوسودوفسكي، وأندرو غافن مارشال وزملاؤهم في مركز الأبحاث للعولمة في كندا.[١٢]

---

[٩] (منجي، ٢٠١٠)

[١٠] (انظر بيتراس وفيلتماير، ٢٠٠١ ، وبيتراس، ٢٠٠٩).

[١١] (أنظر شوسودوفسكي، ٢٠٠٣ وشوسودوفسكي ومارشال، ٢٠١٠ و مارشال، ٢٠١٠)

[١٢] لمزيد من التفاصيل، انظر www.globalresearch.ca

وعلاوة على ذلك، فإن العمل الحالي سيقدم أدلة ليقرب ما بين التحليل النقدي لواقع فشل برامج "الحرب على الفقر"، وظهور النخب الحاكمة في جنوب أفريقيا المستعمرة سابقا كوكلاء لرأس المال الدولي التي تعمل ضد تمكين أبناء جلدتها. سيتم ذلك من خلال التركيز على العمل الهام لباتريك بوند وزملائه. وسيستفيد هذا الكتاب أيضا مباشرة من عملهم حول فشل الحرب على الفقر.[١٣]

وبما أن فلسطين ما زالت فعليا تحت قبضة الإستعمار الإستيطاني الصهيوني، سيستفيد هذا العمل من إعادة قراءة ومن المراجعة الجدية لأعمال فرانز فانون[١٤] حول الدول المستعمرة في أفريقيا، والبلدان التي تم إنهاء الإستعمار رسميا فيها، ولكن التطورات فيها تشابه، بشكل مذهل، التطورات الجارية حاليا في فلسطين في القرن الواحد والعشرين. من هذا المنطلق الهام، لا يمكن ان يقتصر التحليل الحالي على فلسطين كما هي اليوم، إنه تحليل ذو نطاق أوسع: إنه تحليل للمظهر الذي سيظهر به "الإقتصاد السياسي للشعوب المقموعة"، أو "الإقتصاد السياسي للشعوب المحتلة" في القرن الحادي والعشرين المعولم.

بنية الكتاب

بناء على ما سبق، سيتم القيام بهذا التحليل من خلال خمسة فصول أساسية، إضافة إلى هذه المقدمة.

أركز في الفصل الأول على موضعة وضعنا الراهن في سياقه المعولم، وكيف أننا في فلسطين، كما هو الحال بالنسبة لبقية ما يسمى ب"العالم الثالث"، نخضع ونتأثر بنفس قوى العولمة، بخاصة المؤسسات المالية ونهج الحكم. ولإسترجاع سيطرتنا على مواردنا ومستقبلنا، أطرح في هذا الفصل أفكارا للعمل وإقتراحات لتوجهات ضرورية لتأسيس قاعدة سليمة لبيئة التنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين.

سيتناول الفصل الثاني تحليل دور الرأسماليين الفلسطينيين في الإستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية وفتح هذه المناطق لإستثمارات رأس المال الأجنبي. وبالتالي يركز هذا الفصل على دورهم في إعاقة "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" من خلال تعاملهم وتواطئهم مع النخب السياسية وهيكليات الإحتلال.

وأما الفصل الثالث فيركز على دور المنظمات غير الحكومية (الأهلية) "التنموية"، التي أفرغت من مضمونها السياسي الوطني لتقوم بدور الوسيط أو "السمسار" لوكالات التمويل عبر الوطنية، وتحل محل الحركات الإجتماعية القاعدية.

[١٣] (انظر ماهاراج، وديساي، وبوند، ٢٠١٠، وبوند، ٢٠٠٧).

[١٤] (فانون، ١٩٦٣)

يقدم الفصل الرابع تحليلا جزئيا تفصيليا (micro-analysis) لسماسرة التمويل المؤسساتية من خلال التركيز على دور "مؤسسة التعاون" الفلسطينية كمثال حي. وسيهتم هذا الفصل إهتماما خاصا بتغير دور مؤسسة التعاون منذ إنتقالها إلى المناطق الفلسطينية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية. وسيتم تقديم مؤسسة التعاون باعتبارها حالة حقيقية لمنظمة دولية غير حكومية ومحلية في نفس الوقت يتداخل فيها إلى حد بعيد دور المؤسسين الرأسماليين الفلسطينيين، الذي تم تحليله في الفصل الثاني، وإدعاءاتهم "التنموية" ودور المؤسسة المبتدع كقناة لتمرير الدعم الدولي. سيظهر التحليل كيف أن السمسرة المؤسساتية لوكالات التمويل الخارجي تعيق بالفعل عملية التنمية التحررية المرتكزة على الناس. من هذا المنظور، سيوضح التحليل، بشكل لا لبس فيه، أن مؤسسة التعاون لا تتميز عن بقية المنظمات غير الحكومية "التنموية"، كون هويتها الأصلية فلسطينية وتمويلها الأساسي فلسطيني.

في الفصل الخامس والأخير سأركز على "تأملات نظرية" ومسرد بالتعليقات التوضيحية لإبراز المفاهيم التي إرتكز عليها هذا التحليل.

تنويه بشأن المنهجية

نظرا لطبيعة تخصصي في علم الأنثروبولوجيا وكوني مشارك/مراقب مشتبك، سوف أتبع أسلوب التحليل الجزئي التفصيلي والنوعي، من خلال دراسات حالات عدة لها ما يدعمها على الأرض. وتنبع قوة منهجيتي وتحليلي من حقيقة أنني قد كنت ملتزما وبإستمرار "مشاركا" في المشهد التنموي الفلسطيني و"مراقبا نقديا" له لأكثر من ٢٥ سنة، على مستويات صنع القرار العليا في منظمات التمويل التي تمنح مساعدات "تنموية"، وفي منظمات حكومية وغير حكومية فلسطينية محلية والتي أصبحت تتلقى بعضا من تلك المساعدات. فضلا عن ذلك، فمن موقعي ومقاربتي كمشارك / مراقب إمتدت لتصل إلى حدود المشاركة الفعلية في العديد من المؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية ، التي ناقشت بعضا من القضايا / المشاكل التي أتناولها في هذا العمل.

بالإضافة إلى ملاحظاتي الخاصة، والملاحظات الميدانية وتأملاتي في كتابات سابقة، إعتمدت في هذه التحليلات، على المعلومات والآراء التي تم جمعها من مجموعة واسعة من المصادر المنشورة، والتقارير والدراسات غير المنشورة والمقابلات الشخصية ونقاشات في مجموعات بؤرية.

ولأنني متخصص في مجال الأنثروبولوجيا، فأنا منحاز في تركيز تحليلي على "الثقافة الدنيا" أو المحلية (في مقابل "الثقافة العليا") والتي تكشف من منظور التفاوت الدقيق في علاقات القوى المحلية، وقابلية/ضعف "القيادات الوطنية" التي تجعلها عرضة لتكون أداة للاستخدام، والفساد وإستغلال الفئات الأضعف في المجتمع، وما يترتب على ذلك من ضعف النسيج الاجتماعي للمجتمع. هنا، كما في مواقع أخرى من

حالات القمع المستمر لفترات طويلة، والإحتلال والفصل العنصري، من ناحية، والكفاح من أجل الاستقلال والحرية، من ناحية اخرى، تتحول النخب الوطنية (الإقتصادية والسياسية والفكرية والحكومية وغير الحكومية على حد سواء) لتأخذ شكل الوكلاء وشبه الوكلاء لمضطهديهم السابقين والحاليين، تحت عباءة "الوطنية"، وتحت غطاء إستثارة غضب وكالات التمويل العابرة للحدود الوطنية، وبالتالي المخاطرة في إنقطاع في تدفق رؤوس الأموال الدولية. من هذا المستوى من التحليل الضيق تنشأ القوى الإقتصادية والسياسية والثقافية العاملة على تجزئة الشعب على أساس طبقي أو عرقي أو طائفي. ولكن، ومع وطأة التوجهات الإقتصادية والسياسية القوية المعولمة القادمة من المراكز الغربية لرأس المال، يتم تعميم وتذويب الصورة "الفريدة" لفلسطين كما هي اليوم. بعبارة أخرى، فإنها تصبح قابلة للمقارنة مع تجارب أخرى في ما يسمى بالعالم الثالث تم تحويلها هي أيضا، وتحديدا في جنوب أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

هذا الكتاب، ليس معنيا بتقييم أثر المساعدات الدولية، بل يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ويسبقه في نفس الوقت. ليس في نيتي أن أقيم قيمة "مشاريع تنموية" محددة بذاتها وأثر هذه المشاريع. قد تكون بعض "التدخلات"، في وقت معين ومحدد، وبحكم طبيعتها وبنيتها، تدخلات هامة مع وجود نية صادقة لدى بعض القائمين عليها، لتحسين أو تغيير وضع معين. أنا لست بصدد تقييم النوايا. إنني أركز على النتائج التراكمية. تركيزي الأساسي والرئيسي في هذا التحليل على الأثر الجماعي لمجمل التدخلات، خلال الربع الأخير من القرن الماضي وبدايات هذا القرن، في التخفيف من حدة الفقر، من حيث معالجة أسبابه وعلاقات القوة المؤثرة على ذلك، وتعزيز مقاومة الناس من أجل الصمود والنضال ضد الإحتلال الإستيطاني المستمر، وخلق نسيج إجتماعي محبوك بإحكام ومتماسك وقادر في نهاية المطاف على تقويض التشظية المجتمعية والسياسية والثقافية، وعلى تحرير الناس.

الفصل الأول

أفكار للعمل: متطلبات إرساء بيئة مؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين

الفصل الأول

أفكار للعمل: متطلبات إرساء بيئة مؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين

> لقد سمح لفييتنام بالإنضمام إلى مؤسسة التجارة العالمية، مما يؤهلها لإستلام قروض من البنك الدولي، بشرط أن تقوض خدماتها الإجتماعية المجانية وتسدد الديون السيئة لنظام سايغون البائد، تلك الديون التي مولت الحرب الأمريكية عليها.
>
> وهكذا في نهاية المطاف، سمح للفيتناميين بدخول عضوية "المجتمع الدولي" ما داموا على إستعداد لخلق مجتمع أساسه اللامساواة وإستغلال الطبقة العاملة، وما داموا على إستعداد للتخلي عن خدمات الرعاية الصحية التي كانت مصدرا لحسد مجتمع الدول النامية . . . وعن النظام التربوي المجاني الذي أنتج أحد أعلى نسب معرفة القراءة والكتابة في العالم. أما اليوم، فالناس العاديون يسددون كلفة العناية الصحية والتعليم بينما النخب يرسلون أبناءهم للمدارس الغالية في "المدينة العالمية" في هانوي ويقتنصون المنح للجامعات الأمريكية.[١٥]

توضيحات تمهيدية

سيكون هذا الفصل مختلفاً عن الفصول الأخرى من حيث بعض النواحي المعينة. أكتب هنا بلغة الإحباط والألم والغضب مع تصميم بوجوب تغيير الإتجاهات الحالية السائدة. وأكتب أيضا كفلسطيني يعيش ويختبر ما نعاني منه كشعب، ولكن بعزم متواضع على إقتراح أفكار مستقبلية من شأنها، في إعتقادي، وضع حد لهذا التدهور المجتمعي

---

[١٥] (بيلجر، ٢٠١٠)

المتدحرج. قلت في مقدمة هذا الكتاب، ومع البدء بالكتابة، إن ما نشهده هو إندفاع نحو المذهب التجاري، أقصى نشاطه هو التفاعل ما بين رأس المال والنخب السياسية وطبقة المنظمات غير الحكومية "التنموية" المنشأة حديثا ووكالات التمويل العابرة للحدود الوطنية، لدفع ما أسميته "تجارة التنمية المعولمة". كما وأشرت إلى أن هذا المشروع يستخدم، على الأقل في هذه اللحظة، المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كحقل اختبارات وكمركز له.

ليس من غير الغريب للكاتب أن ينمو مع النص الذي يكتبه. فقد نضجت أفكاري مع كتاباتي فيما كنت أتأمل في الاتجاهات العالمية التي تقولب العالم، وتقولبنا نحن بالطبع، كوننا جزء من هذا العالم. الآن لا أستطيع إعتبار ما يحدث لنا مجرد تطور عرضي جاء نتيجة بنية لا ترحم من الإحتلال العسكري والأيديولوجيات العنصرية غير المرتبطة بهذه الإتجاهات العالمية. الأمر الذي دفعني للتفكير في بلدي – بلدنا فلسطين – خلال السنوات العشرين أو الخمسين المقبلة؛ وأية "فلسطين" ستكون؟ كما وحثني هذا التأمل إلى الإبتعاد عن المطالبات الرسمية والتقليل من شأن الإدعاءات الرسمية والإنشغال الفلسطيني العام والمتواصل بإقامة "الدولة الوطنية" غير القابلة للاستدامة، ذات التبعية ومنقوصة السيادة. وكل هذا فقط لتكون مدرجة في سجل الأمم المتحدة ومن دون توفير الحرية والعدالة بالضرورة لشعبها – شعبي أنا – الذين يدينهما العالم لهذا الشعب الذي كافح وعانى طويلا من أجلهما. إنني مقتنع تماما ًأنه ينبغي لنا إعادة تعريف وتوجيه وعينا الجماعي حول ماهية "المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا" من خلال نضالنا والتركيز عوضاً عن ذلك على خلق وطن قابل للحياة وغير محدود، جوهره مجتمع فلسطيني محرر ذاتياً ومرن وحيوي. فالقلق المفرط حيال إنشاء "الدولة الوطنية" هو، في رأيي، أمر مضلل وقد عفا الزمن عليه ومضا. إن الإتجاه العالمي هو نحو إبتكار عالم تسيطر عليه شركات تتحايل وتقوّض مفهوم القرن التاسع عشر "للدولة القومية"، ليحل مكانها هيكليات إقليمية (إن لم تكن عالمية) من الشركات الإقتصادية والسياسية المعولمة.

لتحقيق ذلك، نحن بحاجة إلى فهم الإتجاهات العالمية التي تؤثر بنا أو التي تشكّل بشكل مباشر أساس نضالنا. ما هي هذه الإتجاهات وما الذي علينا فعله لإحتوائها وعكسها؟ أشير خلال هذه الدراسة إلى أنه يجب أن ينصب هدفنا على تقويض وفضح الحالة السائدة "للتنمية" الخرافية في المناطق الفلسطينية المحتلة، وإستبدالها بتنمية تحررية مرتكزة على الناس. في هذا الجزء من الكتاب، سأقوم بسبر أغوار الشروط الموضوعية اللازمة وتعريف المتطلبات الرئيسة اللازمة لإرساء أرضية مؤاتية لبيئة التنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين.

تمهيدا لذلك، أشعر أنه لا بد من مناقشة بعض الأبعاد المعينة لفهم كيفية تأثير نظام الحكم العالمي الناشئ علينا. سأركز بالتالي على ما يلي:

- نزعة المديونية للأنظمة المالية التابعة للشركات العابرة للحدود الوطنية،
- الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء،
- فشلنا، أو عدم رغبتنا، في التعلم من بعض الأمثلة في بعض الدول "المحررة" التي قامت بخيانة مصالح شعوبها،
- كيف أصبحنا، بسبب مساعدات الشركات العابرة للحدود، مرهونين وكيف تم إعادة تسييسنا واستعمارنا وخصخصتنا.
- أخيرا. ما هو نوع خطوات العمل التي نحتاج للشروع فيها بغية ضمان إرساء أرضية مؤاتية لمجتمع فلسطيني يقوم على بيئة تنموية تحررية مرتكزة على الناس.

نحن والحكم العالمي

في الظاهر قد نكون حالة فريدة من نوعها ولا مثيل لنا أمام كيانات أخرى في العالم، إلا أننا من حيث النزعات العالمية الناشئة مشابهون جدا لكيانات أخرى في أطراف المراكز الرأسمالية الغربية. ونحن في الواقع بمثابة حقل للتجارب. فمساحتنا الصغيرة وسلطتنا الذاتية المتخيلة التي إخترعتها المراكز الغربية لرأس المال كوكيل باطني لإحتلال إستعماري إستيطاني ولوكالات إغاثة عابرة للحدود كل ذلك يجعل منا هدفا للتجارب، وبامتياز أيضاً.

في الواقع، يبدو أكثر وأكثر أنه تم إختراع السلطة الفلسطينية لتكون نموذج تحكم للتجريب وإعادة الهندسة. ويبدو أن جوهر هذه التجارب يدور حول السؤال التالي: كيف يمكن إعادة تشكيل وقولبة "دولة وطنية" ملفقة ومنزوعة السيادة لتصبح بحجم شركة حديثة يمكن السيطرة عليها ويديرها كبار المدراء التنفيذيون "السياسيون" وفئة المنظمات غير الحكومية التي أعيد تسييسها وتصميمها، وينظمها و يحافظ على بقائها جهاز أمن جيد التدريب.

كتب أندرو غافن مارشال في مقال نشره مؤخرا في شرح وضع ما أسماه "الحكم العالمي" ما يلي:

> نحن الآن واقفون على حافة الهاوية المالية العالمية لـ"كساد الديون العالمية العظيم"، حيث شرعت الأمم الغارقة في الديون بتنفيذ تدابير "التقشف المالي" للحد من عجزها، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إبادة اجتماعية جماعية عالمية خصوصاً عقب تلاشي الطبقات الوسطى ومحو الأسس الإجتماعية التي تقوم عليها دولنا.[١٦]

[١٦] (مارشال، ٢٠١٠).

كان لبنك التسويات الدولية (Bank for International Settlement-BIS)، الذي أنشئ عام ١٩٣٠ وظيفتان: إدارة مدفوعات التعويضات الألمانية، والتنسيق بين البنوك المركزية في أنحاء العالم. أصبح بنك التسويات الدولية أساسا بمثابة "البنك المركزي للبنوك المركزية في العالم"، كما وصفه المؤرخ كارول كويغلي:

> كان للقوى الرأسمالية المالية هدف آخر بعيد المدى، **ليس أقل من إنشاء نظام عالمي للرقابة المالية في أيدي القطاع الخاص يكون قادرا على السيطرة على النظام السياسي في كل بلد، والإقتصاد في العالم ككل**. وكانت البنوك المركزية في العالم ستتولى رقابة هذا النظام بطريقة إقطاعية عبر العمل بإنسجام من خلال إتفاقات سرية يتم التوصل إليها في جلسات سرية متكررة وخلال المؤتمرات. وقمة هذا النظام هو تأسيس بنك التسويات الدولية في بازل – سويسرا – وهو بنك خاص تملكه وتسيطر عليه البنوك المركزية في العالم التي هي نفسها شركات خاصة.[١٧]

وهذه المسألة ضرورية لمناقشتنا الحالية بشأن مديونية "الدول القومية" في العالم وخاصة في العالم الثالث، وسيطرة الشركات العالمية وإدارا تها على هذه الدول من خلال التمويل الذي توفره لها، فكلما غرقت في الديون كلما ارتفعت أسعار الفائدة العالمية. مثلاً بعد "الصدمة النفطية" في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات من القرن الماضي، تم رفع أسعار الفائدة بمقدار عشرة أضعاف تقريبا.

> وكنتيجة لذلك، اضطرت بلدان العالم النامي فجأة إلى دفع فوائد هائلة على قروضها، وفي العام ١٩٨٢، أعلنت المكسيك أنها لم تعد قادرة على تحمل دفع فوائدها وأنها تخلفت عن سداد ديونها مما أطلق أزمة ديون الثمانينات– أدت إلى غرق الأمم في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأجزاء من آسيا في الديون... .
>
> هب كل من صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي إلى "مساعدة" العالم الثالث بواسطة "برامج التكيف الهيكلي"، مما أجبر البلدان المطالبة بالمساعدة إلى خصخصة كافة الصناعات والموارد المملوكة للدولة، وخفض قيمة عملاتها، وتحرير اقتصاداتها، وتفكيك الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية؛ **الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى إعادة إستعمار "العالم الثالث" بعد أن قامت الشركات والمصارف الغربية بشراء جميع ممتلكات هذه الدول ومواردها، وخلقت الظروف المهيئة لإبادة اجتماعية جماعية، مع إنتشار الفقر الجماعي وظهور النخب الوطنية الفاسدة والتي كانت خاضعة لمصالح النخب الغربية.** [١٨]

---

[١٧] كما نقل (المرجع نفسه)؛ التشديد مضاف.

[١٨] (المرجع نفس)؛ التشديد مضاف.

على غرار بقية العالم، وإن على نطاق أصغر، نحن في مواجهة "أزمة الديون العالمية" التي لا تؤثر فقط على "الدول القومية" بل وتؤثر أيضا، وإلى حد بعيد على المواطنين الأفراد. يقدر اليوم دين المواطن العادي الكندي، على سبيل المثال، ٣٩،٠٠٠ دولار، ناهيك عن طلاب الجامعات الذين يتخرجون من دون فرص عمل ولكن مع قروض لا يستطيعون دفعها. "وهكذا نحن نشهد ظهور عملية لتأسيس بنك مركزي عالمي ووضع عملة عالمية، **غير خاضعة للمساءلة أبداً من أية أمة أو شعب، وتسيطر عليها تماما المصالح المصرفية العالمية**"[١٩]. لربما نحن جدا محظوظون لأننا لا نملك عملتنا "الوطنية" الخاصة بنا!

مع بدايات ما وصفه مارشال بأنه "الكساد العظيم للديون العالمية"، ستشرع الأمم على الصعيد العالمي "بخفض الإنفاق الإجتماعي، وخلق بطالة واسعة النطاق عن طريق تفكيك الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. علاوة على ذلك، سيتم خصخصة البنية التحتية للدولة – مثل الطرق والجسور والمطارات والموانئ والسكك الحديدية، والسجون والمستشفيات وخطوط نقل الكهرباء والمياه – بحيث تصبح مجمل الأصول الوطنية مملوكة للشركات العالمية والبنوك الخاصة" [٢٠].

إن كانت هذه هي النزعة العالمية والتي تؤثر تداعياتها ليس فقط على بلدان العالم الثالث فحسب وإنما على المراكز الرأسمالية الغربية أيضاً على غرار بعض الولايات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، كاليونان وإيرلندا، الخ، إذاً لماذا نتصرف كما لو أننا في مأمن ومنأى عن آثارها، أو كأن الأمر لا يعنينا؟

لماذا لا نبحث بقلق مسألة المديونية الحالية والمستقبلية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ فأنا لست على علم بأية مجموعات مناقشة أو منتديات أو مداولات أو ندوات مهنية وغيرها تصب تركيزها على هذا الموضوع. تناول بعض علماء الإقتصاد أو الممارسون في مجال التنمية هذه المسألة معربين عن قلقهم حيال الأمر، وإن كان بشكل غامض، ولكن ليس بهدف إيجاد منصة لإتخاذ التدابير الجدية. في البيان الذي قدمته غانيا ملحيس خلال "ندوة الأمم المتحدة حول تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" في فيينا، جاء ما يلي:

> على الرغم من المساعدات والمساهمات السخية التي تقوم بها الجهات المانحة، إلا أننا نشهد زيادة متواصلة في حاجة السلطة الفلسطينية إلى الإقتراض من البنوك

[١٩] (المرجع نفس)؛ التشديد مضاف.

[٢٠] (المرجع نفس)؛ التشديد مضاف.

المحلية للوفاء بإلتزاماتها في حين أن الديون العامة المتراكمة للسلطة الفلسطينية تجاه النظام المصرفي المحلي تجاوزت ٧٣٣ مليون دولار في منتصف ٢٠٠٩ مع دفع متأخرات متراكمة بقيمة ١٨٨ مليون دولار إلى القطاع الخاص"[٢١].

وهذه ليست الصورة الكاملة. فالأرقام المذكورة أعلاه في تزايد تدريجي ولكن بثبات إذ تقدر حالياً (٢٠١٠) ديون السلطة الفلسطينية للنظام المصرفي المحلي بأكثر من ٨٠٠ مليون دولار، أما الديون الخارجية في شكل قروض للشركات التي إلتزمت السلطة الفلسطينية نحوها فتقدر بحوالي ٢ مليار دولار[٢٢] ستتكبد أجيالنا المستقبلية عبء دفعها. وعلاوة على ذلك، فالإقتباس أعلاه لا يعالج مسألة متوسط مديونية الفرد تجاه المؤسسات المالية المحلية والتي تشمل الإسكان، والأعمال التجارية، والمواد الاستهلاكية، والتعليم العالي، الخ، والتي تنتشر في سياق ما وصفه وزير الاقتصاد السابق للسلطة الفلسطينية بإقتصاد "الانفجار الاستهلاكي" [٢٣].

وعلاوة على ذلك، فمن الضروري مناقشة مديونية السلطة الفلسطينية والمواطنين الأفراد على حد سواء في إطار الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، وكيف ولماذا يزداد الفلسطيني الثري ثراء ويزداد الفلسطيني الفقير فقراً. لذا سؤالي هو التالي: متى ستصبح "الصحوة السياسية العالمية"، وأنا استخدم هنا مصطلح زبيغنيو بريجنسكي، التي بدأت بالحراك على الصعيد العالمي جزءا من حراكنا ووعينا لعدم المساواة والإستغلال والإمتياز والإعتماد على وكالات المعونة العابرة للحدود، الخ، والتي تشكل أساس المديونية التي نحن غارقون فيها؟

إن "أزمة تراكم رأس المال" التي تميز المرحلة الحالية للتنمية العالمية، كما ناقشها سمير أمين، تولّد ظاهرة جديدة و"حديثة" من الإضطرابات الاجتماعية والفقر، والتي وصفها أمين كشكل من أشكال "تحديث الفقر" حيث أن مجتمعات الأطراف تعاني من حجم كبير "لجيش إحتياطي" من قوى العمل يستحيل إمتصاصها في إطار سيادة منطق التراكم الرأسمالي، وخاصة في إطار إنفتاح التراكم المحلي على العولمة الليبرالية وإطلاق حرية الأسواق دون تقنين يذكر. فالمنافسة في هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركيز الإستثمارات في مشروعات تمتص أموالا هائلة نظرا لإحتياجات التكنولوجيات الحديثة، وبالتالي يتقلص الإهتمام برفع مستويات الإنتاجية في القطاعات التي تعمل

---

[٢١] (ملحيس: ٢٠١٠:٥).

[٢٢] (الوزير، ٢٠١٠).

[٢٣] (معن الإلكترونية ١٨ أيلول ٢٠١٠).

فيها أغلبية قوى العمل ... . إذن فإن إختلال التوازنات الإجتماعية لصالح تحكم رأس المال تحكما أحادي الجوانب يمثل السبب الرئيسي في إعادة إنتاج التفاوت الإجتماعي والفقر، وإن بأشكال "مستحدثة"[٢٤].

بناء على التحليل الإقتصادي السياسي للأسباب الحقيقية للفقر وإنعدام المساواة المجتمعية، تبقى نوعية مشاريع البنك الدولي "للتخلص من الفقر" في حيّز الشعارات غير الفعالة، ما لم يتم تجاهل مبدأ "سيادة السوق الحرة" بشكل كلي والإستعاضة عنه بمبدأ "تقنين الأسواق". ولكي يحدث هذا يجب تطبيق ما يلي:

- على الصعيدين المحلي والإقليمي: تأسيس "نظم الحكم الراديكالي الديمقراطي مع محتوى إجتماعي حقيقي"؛
- وعلى الصعيد العالمي: "إنشاء عولمة بديلة متعددة الأقطاب تسمح للطبقات الشعبية بهامش كبير من الحركة، كبديل للعولمة النيو ليبرالية المهيمنة"[٢٥].

خلص أمين في تحليله النهائي إلى أننا لا نستطيع الهرب من الحقيقة الصارخة التي تفيد بأن "ردم الفجوة بين الأغنياء والفقراء–عالميا وقطريا– يتطلب عملية تحرر مزدوج من العولمة الليبرالية ومن الهيمنة الأمريكية، فهما وجهان لعملة واحدة يستحيل الفصل بينهما. [٢٦]

بغية التنبؤ بما قد ينتظرنا في المستقبل كمجتمع ولكن ككيان سياسي أيضاً وكجزء لا يتجزأ من عملية العولمة النيوليبرالية السائدة، من المفيد بالنسبة لنا التفكير ببعض الملاحظات التي وضعها محللون نقديون في توصيف الشركات الناشئة والأوضاع المعادية للناس في الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا. ونشير إلى هذه الحالات هنا لغرض التوضيح لأن بإمكانها أن تقدم لنا لمحة عن نوع المستقبل الذي قد نكون بصدد دخوله أو كما نأمل، إشعارا مسبقا يعلمنا كيفية التحايل على هذا المستقبل وتجنبه. من المفترض أن تكون هذه الحالات ظهرت نتيجة لنضالات الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي والقمع والفصل العنصري.

في مقالته الأخيرة بعنوان "وصفة للفاشية"، أطلق كريس هدجز[٢٧] تنبيها وتحذيراً إزاء الحالة السائدة الآخذة بالنمو في الولايات المتحدة بالكلمات التالية:

[٢٤] (أمين، ٢٠٠٨:٤).

[٢٥] (المرجع ذاته: ٥).

[٢٦] (المرجع ذاته: ٦).

[٢٧] مؤلف وصحفي ومراسل حربي سابق في صحيفة "نيويورك تايمز" (المترجم).

يستخدم كل من سارة بالينز[٢٨] وجلين بيكس[٢٩] الكراهية كعاطفة محركة من أجل إثارة مشاعر الغضب والخوف لدى الجماهير ليطالبوا بإستعباد أنفسهم ولنكران الحقائق غير المريحة. ... فطبقتنا العاملة المحرومة وطبقتنا الوسطى المحاصرة عرضة لهذا التلاعب لأنهما أصبحتا غير قادرتين على تحمل الفوضى وحالة عدم اليقين اللتان تصاحبان الإفقار واليأس وفقدان السيطرة. فقد انسحبت هذه الطبقات إلى عالم الوهم، عالم ينشره الديماغوجيون اليمينيون موفرين ثباتاً واطمئناناً عاطفياً. ويبدو هذا الثبات وكأنه يحميهم من الإضطرابات التي أجبروا على العيش فيها.

إن الفئة الليبرالية التي لا تزال متجذرة في عالم الواقع، تقوم بترشيد مسألة إسترضاء قوة الشركات كرد فعل عملية وحيد. فهذه الفئة تفهم نظم قوى الشركات كما وتدرك القيود والمحددات وتعمل ضمن نطاقها. ومع ذلك ما زالت النتيجة هي هي. فالساحة السياسية بكامل أطيافها تتعاون على خنق طبقتنا العاملة المحرومة، وتآكل سلطة الدولة، وعلى تعزيز النشاط الإجرامي للفئة المالية وشلّ العملية السياسية.[٣٠]

إذا ما قمنا بإستبدال بسيط لأسماء إثنين من الرأسماليين السياسيين اليمينيين المتطرفين في أعلى هذه الفقرة، فسيصعب على القارئ عدم إعتبار هذا الوصف بأنه يخص حالتنا الفلسطينية الراهنة، والمآل الذي سنصل اليه.

أضاف هدجز أن "نخبة مفسري العولمة"،

هي الطليعة، وهي النخبة المختارة للخلاص، وهي الرسل الذين يفقهون وحدهم الحقيقة المطلقة ولهم الحق في فرض هذه الحقيقة على شعب أسير مهما كانت التكلفة. فيتم التغاضي عن معاناة الإنسانية بما أنها تُدفع ثمناً للجنة المقبلة. ... وتفتقر هذه النخبة إلى الرؤية لتقديم أي بديل آخر ولا يمكن لأفراد هذه الطليعة إلا أن يعملوا فقط كمدراء أنظمة. إنهم سيجوفون الدولة وسيفرغونها من مضامينها للحفاظ على "رأسمالية الكازينو" المحكومة بالفشل.

إننا نحكم من قبل احتكارات الشركات الضخمة التي تعيد إنتاج السلطة السياسية والاقتصادية، على نطاق موسع جدا، للشركات التجارية القديمة التي نشأت في القرنين ١٧ و ١٨ ... فالمسرح السياسي الذي تموّله دولة الشركات يتألف من الليبراليين المنافقين والعاجزين ومن النخبة التقليدية الثرية ومن طبقة دنيا محرومة يعتريها الغضب ويتم تشجيعها على إنتقاد المؤسسات الليبرالية المفلسة والحكومة

[٢٨] حاكمة ولاية ألاسكا الأميركيّة والمرشّحة الجمهوريّة السابقة لمنصب نائب الرئيس (المترجم).

[٢٩] معلق اميركي تلفزيوني محافظ (المترجم).

[٣٠] (هدجز، ٢٠١٠).

التي حمتها في يوم من الأيام إنتقادا لفظيا أو كتابيا. ... فهذه الحاشية السياسية بأكملها تخدم مصالح دولة الشركات والفكر الطوباوي للعولمة. ويمكن تلخيص أخلاقياتنا الإجتماعية والسياسية في شعار ترك القرار للسوق. فالطمع أمر جيد.

فنحن نعتقد، على غرار أسبان القرن السادس عشر الذين نهبوا أمريكا اللاتينية في تنقيبهم عن الذهب والفضة، أن المال – الذي هو في العادة نتاج صناعة السلع والمتاجرة فيها – هو حقيقة ... فإستخدام الولايات المتحدة اليوم لنحو ١٢ تريليون دولار على شكل أموال تدفعها الحكومة لإعادة تمويل هذه الطبقة من المضاربين هو شكل مشابه لاشكال الخداع الذاتي. فأسواق المال، على الرغم من إنهيار الإقتصاد العالمي، ما زالت تعتبر كمصدر شرعي للتجارة وتكوين الثروات. لقد تم اكتشاف القوة التدميرية للفقاعات المالية، فضلاً عن خطر النخبة غير الخاضعة للرقابة في أثينا القديمة... غير أننا مصممون، على ما يبدو، على إكتشاف قوة التدمير الذاتي هذه بأنفسنا. وعندما يأتي الإنهيار الثاني، وهو أمر محتم، سنعيد النظر في المآسي الإقتصادية والسياسية الموجعة والتي تركناها منسية في ضباب التاريخ.[٣١]

إن التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين)، إحدى الشركات التابعة لشركة باديكو الإحتكارية (شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة)، يفتن الشخص العادي من خلال المزاعم الخادعة بتوليد ثروة وهمية، يمثل إحدى تلك "الفقاعات المالية" التي تم مناقشتها أعلاه.

يعتبر الكفاح ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أحد أعظم نضالات التحرر في التاريخ المعاصر. ومع ذلك، ثمة أدلة متزايدة تظهر بأن هذا النضال قد خيّب أمال المواطنين. علينا أن نتعلم من هذه التجربة وتجنب الوقوع في "منطقه الاقتصادي السياسي المدمر"، كما يصفه باتريك بوند.[٣٢]

عالج بوند، أستاذ في كلية الدراسات الإنمائية في جامعة كوازولو ناتال، في مقال نشره مؤخراً بعض الجوانب الرئيسية لهذا المنطق السياسي والإقتصادي الذي يمكن أن يكون مدمرا. وأكد أنه مدمر لأنه يعمل على:

- بناء أو ترميم البنية التحتية لصالح أغنى سكان المجتمع وزواره (المطارات الفاخرة والقطارات السريعة)؛
- ضمان توجيه المناقصات إلى سلالة جديدة من الرأسماليين (إن عدداً كبيراً من هذه المناقصات مرتبط بزوما [الرئيس الحالي لجنوب افريقيا] وعائلته والأصدقاء)؛

---

[٣١] (المرجع ذاته).

[٣٢] (بوند، ٢٠١٠، ٦ تشرين الأول/أكتوبر).

- توظيف عشرات الألوف من أفراد الشرطة المدربين على حجب الحريات المدنية بالنيابة، أساسا، عن أولئك الذين يتنزهون في المواقع السياحية البارزة والذين يسكنون المناطق السكنية المخصصة لذوي الدخل المرتفع و[من خلال]
- القيام بكل ذلك مع زيادات كبيرة في الديون الخارجية التي تبلغ حالياً ما يقرب من ٨٥ مليار دولار أي أكثر من الـ٢٥ مليار دولار التي أورثها نيلسون مانديلا لشعبه في عام ١٩٤٤.[٣٣]

وفي الوقت عينه، كانت هناك زيادة فعلية في الفقر في المناطق الحضرية خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٣ و٢٠٠٨، أو منذ التحرر من نظام الفصل العنصري، يقابله إنخفاض في الفقر في المناطق الريفية نظراً لحركة نزوح فقراء الريف إلى المدن، وتوسيع نطاق "نظام منح الرعاية الاجتماعية". بالإضافة إلى ذلك، "فإن الدولة تخسر أيضا ما يسمى بـ"الحرب على الفقر"، وبدلا من ذلك... وما هو أكثر وضوحا، حرب مدينة بريتوريا على الفقراء: القمع وقطع الماء/الكهرباء عن الأشخاص الذين لا يستطيعون دفع فواتير هذه الخدمات المتزايدة الإرتفاع"[٣٤].

مع تفاقم هذه الظواهر، يطرح بوند سؤالين حول الوضع الحالي لجنوب أفريقيا، وهما سؤالان يناسبان أيضاً حالتنا الفلسطينية مما يستدعي منا تفكيراً جاداً وعميقا:

لماذا؟ تتم هيكلة إقتصادنا من أجل توليد نمو في الناتج الإجمالي المحلي يعمل على توسيع رقعة الفقر. فمع تراكم رؤوس الأموال في أغلبية دول جنوب أفريقيا، نرى الأثرياء يزدادون ثراء والفقراء يزدادون فقرا.

لماذا؟ تمتلك الشركات الكبرى المسؤولة أساسا عن هذه المشاكل علاقة رأسمالية صديقة ومحبوكة بشكل متماسك مع الحزب الحاكم، الذي وصل إلى حدود الفساد الكامل.[٣٥]

كيف ولماذا أصبحنا نعتمد على "المساعدات" التي تقدمها الشركات العابرة للحدود وكيف أعيد تسييسنا واستعمارنا من قبل هذه المساعدات؟

بعبارات إقتصادية دقيقة، تعني "الإعتمادية على المعونات" النسبة بين المعونة والدخل القومي الإجمالي. ووفقا لهذا المعنى، فإن الإعتماد على المعونات في مناطق السلطة

[٣٣] (المرجع ذاته).

[٣٤] (المرجع ذاته).

[٣٥] (المرجع ذاته).

الفلسطينية قد "أخذ بالتزايد تدريجيا منذ عام ١٩٩٩"، حيث صنفت مناطق السلطة الفلسطينية في العام ٢٠٠٦ "أكثر بلدان العالم اعتماداً على المساعدات"[٣٦] . إلا أنه على الصعيد المحلي، من حيث الإدراك والسلوك، يبدو أنه ثمة إعتماد كلي على المساعدات الخارجية يقوّض أية مبادرة للعمل المحلي، صغرت أم كبرت. ولقد تم السماح للمعونة الخارجية أن تتمتع بما يشبه سلطة السيطرة الإستبدادية وبالتالي الخضوع لمصادر هذه المساعدات. فعبارات مثل "التوقف المفاجئ للمساعدات لها عواقب كارثية بالنسبة للفلسطينيين، بما في ذلك المجاعة الجماعية وموت الألوف من البشر ..."[٣٧]، هذه العبارات تغذي الرهاب (الفوبيا) المصنع والإذعان المتوقع. وهكذا، ونظراً إلى أن دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية، فمن السهل علينا أن نرى حينها مدى الخنوع الكبير ومدى مديونية سياسات السلطة الفلسطينية تجاه هذه الكتلة من الدول الرأسمالية.

وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن "خدمة أبحاث الكونغرس"[٣٨]، إلتزمت الولايات المتحدة بدفع أكثر من ٣,٥ مليار دولار من المساعدات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ توقيع إتفاقات أوسلو. ومنذ وفاة عرفات في عام ٢٠٠٤ ، بلغ متوسط المساعدات الأمريكية حوالي ٤٠٠ مليون دولار سنويا.[٣٩] ومع ذلك منذ [أن أحكمت حركة حماس السيطرة على غزة]، عززت الولايات المتحدة بشكل كبير مستويات المعونة لدعم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والرئيس الفلسطيني محمود عباس ضد حماس. فقد خصصت الولايات المتحدة أو أعادت برمجة ما يقرب من ٢ مليار دولار منذ ٢٠٠٧ لدعم أمن رئيس حكومة السلطة الفلسطينية سلام فياض، والحكم والتنمية وبرامج الإصلاح، بما في ذلك ٦٥٠ مليون دولار كمساعدات مباشرة لميزانية السلطة الفلسطينية ونحو ٤٠٠ مليون دولار تم تخصيصها للتدريب، والمعدات غير القاتلة، والمرافق، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة لتعزيز قدرات قوات الأمن الفلسطينية وإصلاح نظم العدالة الجنائية في الضفة الغربية. أما الباقي فقد خصص للبرامج التي تديرها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتي تنفذها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية الإقتصادية والإصلاح الديمقراطي، وتحسين الوصول إلى المياه وغيرها من البنى التحتية، والرعاية الصحية، والتعليم، والتدريب المهني.[٤٠]

[٣٦] (هيفير، ٢٠٠٨: ٢٩–٣٠).

[٣٧] (المرجع ذاته: ٤٨).

[٣٨] (زانوتي، ٢٠١٠).

[٣٩] (المرجع ذاته).

[٤٠] (المرجع ذاته).

على الصعيد الإجمالي، من ناحية أخرى،

> شكل متوسط المساهمة السنوية ما بين ١٩٩٤ و٢٠٠٠ حوالى ٥٠٠ مليون دولار وقفز إلى متوسط ١ مليار دولار سنويا من ٢٠٠١–٢٠٠٥. على الرغم من أن عام ٢٠٠٦ شهد إنخفاضا طفيفا مسجلا ٧١٦ مليون دولار، إلا أن الأرقام تصاعدت بسرعة لتصل إلى ١,٥ مليار دولار في ٢٠٠٧، و١,٧ مليار عام ٢٠٠٨ و١,٨ مليار دولار في ٢٠٠٩ ومن المتوقع أن تصل الى ما يقارب ٢ مليار دولار في ٢٠١٠.[٤١]

وبالمقابل كانت هناك زيادة في المساعدات من المصادر الرسمية العربية التي جاءت لتمثل ٢٥ فى المائة من إجمالى المساعدات. وهكذا، بلغ مجموع المساعدات الخارجية منذ عام ١٩٩٤ ما لا يقل عن ١٨ مليار دولار.[٤٢]

على الرغم من حجم المساعدات الخارجية الذي تم ضخه، وحقيقة أن مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إحتلت في عام ٢٠٠٦ المرتبة الحادية عشرة من بين أعلى دول العالم المتلقية للمساعدات للفرد الواحد[٤٣]، إلا أن غانيا ملحيس ذكرت في تقريرها أنه

> كان من المستحيل تقريبا تتبع أي أثر إيجابي لهذه الموارد التي تم تجنيدها على أرض الواقع، حتى عند الأخذ في الاعتبار الإستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك التي قام بها الشتات الفلسطيني....[٤٤]

وقد توسعت في الحديث عن "التشويه الهيكلي في النفقات العامة"، حيث بلغ نصيب الأمن ٣٣ في المئة، بينما لم تزد حصة الصحة والتعليم مجتمعين عن ٢٩ ٪[٤٥]. نظراً لعلاقتها الوثيقة بالسلطة الفلسطينية، عبر تبوئها مناصب رسمية وشبه رسمية، إختتمت غانيا ملحيس تقريرها المقدم إلى ندوة الأمم المتحدة بما يلي:

> وغني عن القول أنه ثمة أخطاء ارتكبت وموارد أهدرت. ومن الواضح أيضا بالنسبة لنا، أنه ثمة حاجة إلى نقلة نوعية مفاهيمية فيما يتعلق بالمساعدات، كما ويجب

---

[٤١] (ملحيس، ٢٠١٠:٣).

[٤٢] (المرجع ذاته: ٤).

[٤٣] (هيفير، ٢٠٠٨:٢٨).

[٤٤] (ملحيس، ٢٠١٠:٤).

[٤٥] (المرجع ذاته: ٦).

أن تحدث نقلة في المواقف والتحول من التبرعات إلى التركيز على الإستثمارات الإجتماعية واللاإقتصادية بغية توفير حلول مستدامة.[٤٦]

بالنسبة لأي مراقب نزيه لمشهد "المعونة/التنمية"، يعد هذا الإستنتاج معرفة عامة ويمكن لأي شخص على الأرض التأكيد على ذلك من دون تردد، لكن ربما ليس بهذا الإتقان في إستخدام اللغة الإنجليزية! الدعوة إلى "نقلة نوعية" هو دائما موقف مقبول ولا يحمل بين طياته تحديات كثيرة. المطلوب، كما سأناقشه أدناه، ليس فقط تحولا في النموذج أو النمط (paradigm) وما إلى ذلك من المساعدات، بل عملية إعادة تفكير جدية في النموذج القائم؛ وتفكيكه وإستبداله بنموذج "التنمية التحررية الذي يرتكز على الناس".

على صعيد آخر أعرب يزيد صايغ عن قلقه إزاء دور "المجتمع الدولي" في "الحث على خلق دولة فاشلة في فلسطين". حيث قال:

> ما قد يصعب على المجتمع الدولي قبوله هو أن سياساته ساهمت إسهاما ماديا في الإنهيار المنظم – فشل الدولة – في مناطق السلطة الفلسطينية الذي لا رجعة فيه ربما. إذ قام هذا المجتمع بزيادة المساعدات المالية للفلسطينيين بأكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠، إلا أنه ما زال سجين السياسات ذاتها التي تؤدي إلى الأزمة الإنسانية التي يسعى هذا المجتمع الى التخفيف من حدتها وهو في نفس الوقت يولد إعتمادا طويل الأجل على التمويل الخارجي.[٤٧]

لإلقاء الضوء على ما يجب تفكيكه وإستبداله، من خلال التفكير الإبتكاري الإستراتيجي المحلي، سأقوم أدناه بتحديد الإتجاهات المدمرة الرئيسية التي تغرق المجتمع والإقتصاد والنظام السياسي في مناطق السلطة الفلسطينية نتيجة "عملية أوسلو"، وهي الإتجاهات التي غزت العقلية الجماعية في الوقت الراهن.

- أصبحت إتفاقات أوسلو التي أقرتها مراكز رأس المال الغربية بديلا عن التحرر من الإحتلال؛
- تم الإستعاضة عن معارضتنا الإبداعية التاريخية الثورية ضد الظلم والإحتلال بـ"معارضة محكمة" يسارية ممولة جيدا ومدجنة؛
- إن وجود وكالات الإغاثة الحكومية والتجارية والعابرة للحدود من خلال التمويل قد أصبح له دور سلطوي إستبدادي، أصبح بديلا للحكم المحلي؛

[٤٦] (المرجع ذاته: ٢٠١٠).

[٤٧] (صايغ، ٢٠٠٧).

- أصبحت المنظمات غير الحكومية "التنموية" المهنية والإدارية غير المسيسة والمعاد تسييسها والتي تم إختراعها وإستدامتها من قبل وكالات الإغاثة الحكومية والعابرة للحدود، بديلا عن القاعدة الشعبية الشاملة والحركات الإجتماعية والإقتصادية المسيسة؛
- أصبح النمو الإقتصادي الآلي والقابل للقياس بديلا عن التنمية المرتكزة على الإنتاج؛
- أصبح الإعتماد على رواتب وظائف القطاع العام التي تم إصطناعها بديلاً عن القطاع الإنتاجي الذي يولد فرص عمل مستدامة؛
- أصبحت الإستثمارات الرأسمالية في إحتكارات الإستهلاك والخدمات المقبولة لدى الإحتلال والمعتمدة على التعاون معه، بديلا عن المؤسسات الصغيرة الإنتاجية الأصلية المستدامة؛
- إستبدال ما نستطيع القيام به بمهاراتنا ومواردنا وخبراتنا الفنية الأصلية بالأموال التي نحتاج اليها، وحشد ما يمكننا من وكالات المعونة الخارجية، مما يؤدي إلى نظام معياري سائد يحترم المشاريع الممولة خارجيا، عوضاً عن تلك التي تستهلها الطاقات التطوعية والموارد المحلية.

أفكار للعمل: متطلبات إرساء بيئة مؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين

ما أقترحه أدناه هو أساساً نهجٌ طويل الأمد ومتعدد الأوجه لمكافحة عملية إعادة هندسة المجتمع. سأحاول تقسيم هذا النهج إلى مقاطع مختلفة ولكن مترابطة.

البيئة السياسية السائدة

لضمان وجود بيئة مؤاتية لتنمية تحررية ترتكز على الناس، لا بد من تحويل البيئة السياسية الحالية السائدة. ولابد من إنهاء عملية أوسلو التي تم فرضها على الشعب والقرارات بشأنه يجب أن تعود إلى الشعب ليتخذها. وهذا يعني أن الوعد، المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة في سياق اتفاقات أوسلو وبالتعاون مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي ونظام الفصل العنصري الذي تفرضه، قد ثبت، وعلى مدى ١٧ سنة الماضية ليس سوى ضرب من الخيال. ولا بد من فضح الكذبة التي تم تسويقها، وهي أن بإمكاننا، وبشكل خاص من خلال الأموال التي تأتي من الوكالات التجارية المسؤولة عن هذه الكذبة، بناء مؤسسات دولة فلسطينية مستقلة كما تؤكد الخطة الحالية للحكومة الحالية غير الشرعية، ويجب أن يصبح المواطن العادي على وعي بهذه الكذبة.

بإختصار، إن الحكم الذاتي الحالي المبتور، والذي تم إختراعه، والمسؤول عن تحالف المراكز الرأسمالية الغربية الصهيونية، يتناقض مع هموم الشعب الفلسطيني

ومصالحه. وهو أكثر استجابة لهموم اسرائيل، وبالتالي، فإن ما يسمى "بالقيادة" الفلسطينية التي تم اختراعها مضطرة للتصرف كوكيل باطني لهذه الهموم، ولا يمكنها أن تكون مستجيبة لاحتياجات الشعب الفلسطيني، بغض النظر عن الخطاب المعلن. إن تغيير هذه البيئة السياسية أمر ضروري من أجل وضع الأساس لبيئة مناسبة ومؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس. وعلى الرغم من أن هذا التغيير هو شرط مسبق وضروري إلا أن ذلك لا يعني أن علينا أن نقف مكتوفي الأيدي لا نفعل شيئا حتى يتم إبطال عملية أوسلو وما نتج عنها.

البيئة الاستثمارية السائدة

تم تقنين السياسة الاقتصادية السائدة في "خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية" لحكومة فياض عام ٢٠٠٨ بشكل رسمي على الأقل. تستخدم الخطة لغة البنك الدولي للتنمية النيوليبرالية. وهي ترتكز على اقتصاد "السوق الحر"؛ فجدول أعمالها النيوليبرالي يفتح المناطق الفلسطينية على نطاق واسع أمام الاستثمارات الأجنبية الآتية من الشركات الغربية والرأسماليين العرب والفلسطينيين، ولا تكاد هذه الخطة تذكر وجود الاحتلال الإسرائيلي. وهمها الرئيس هو تقديم عروض جذابة للشركات ووكالات التمويل الحكومية العابرة للحدود. وقد اعتبرت حكومة فياض العرض ناجحاً للغاية حيث أن وكالات التمويل العابرة للحدود تعهدت بضخ أموال تزيد نسبتها بـ ٣٧ ٪ عن الميزانية التي طلبتها الحكومة.

إن مصدر القلق الرئيس هو أن هذه الخطة لم تعكس احتياجات الشعب واهتماماته؛ إذ لم تتم استشارة الشعب. بل كانت خطة "قيادة" أوسلو السياسية والاقتصادية. وكانت خطة التمويل الخاصة بالشركات العابرة للحدود وخطة الرأسماليين الفلسطينيين. تم تبرير الخطة بأنها إطار استثمار الأكثر حظا في خلق فرص العمل والتوظيف وفي القضاء على الفقر. فقد قيل إن بيئة استثمارية ناجحة تحتاج إلى "الأمن وسيادة القانون"، مما يسمح بتأسيس قوة شرطة موالية للحكومة، كأداة للعنف وقمع المعارضة.

ومنذ ذلك الحين تسارعت الخطوات لإعلان أن مناطق السلطة الفلسطينية مفتوحة أمام الأعمال، بغض النظر عن هوية الشارين. أما الإدعاء بأن المساعدات التي تقدمها وكالات الشركات عبر الوطنية والرأسماليين الأثرياء والتي يتم استثمارها بشكل كبير في الخدمات المربحة ومشاريع الاستهلاك، هذا الإدعاء بأنها ستولد فرص عمل مستدامة هو إدعاء مضللٌ في أحسن الأحوال في غياب التركيز الجدي على المساواة في توزيع الثروة والدخل. على حد تعبير مايكل هدسون "الحجة هي أن الأغنياء يولدون فرص العمل، فبعد كل شيء، على شخص ما بناء "الياخت" (للأثرياء). المفقود هنا هو المبدأ الأعم: الثروة والتفاوت في الدخل يدمران فرص العمل" [٤٨].

[٤٨] (هادسون، ٢٠١٠).

لقد أصبح من الواضح الآن أن الاستثمار في الفرص المتاحة لخلق فرص عمل مستدامة للفلسطينيين المسيسين تحت الاحتلال هو نقيض هدف الوكالات والشركات عبر الوطنية والحكومية على السواء. ماذا عن الرأسماليين الفلسطينيين؟ إذا كانوا مهتمين حقاً في التخفيف من حدة الفقر والاستثمار في خلق فرص عمل مستدامة تحافظ على كرامة الفلسطيني العادي العاطل عن العمل، فإن الاختبار الحقيقي يتمثل في المساهمة في تحويل البيئة الاستثمارية السائدة، من خلال:

- مناقشة قضية العمالة المستدامة مع العمال الفعليين والمحتملين العاملين والعاطلين عن العمل، وليس ضمن إطار مشاريع استثمار فردية، بل مشاريع وطنية؛
- التركيز على المبادرة والاستثمار في المشاريع الإنتاجية الصغيرة، وتطوير الأراضي الزراعية والإنتاج الغذائي الصحي لتطوير أمن غذائي فعلي- أي المشاريع التي يخططها العمال أنفسهم ويمتلكونها ويديرونها؛
- التركيز على الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل الموجهة نحو التحرر من الاحتلال، في برامج تدريبية مبتكرة لتعزيز المهارات اللازمة للحفاظ على تلك المشاريع الإنتاجية، من مرحلة تخطيط المشاريع حتى مرحلة هندسة الإنتاج. يمكن الاستفادة من الشبكة القائمة للكليات التقنية والجامعات.
- ولكن، وبما أن الدافع المحرك للرأسماليين هو تعظيم أرباحهم، ينبغي أن يأتي الضغط ربما من نقابات العمال والائتلافات التي يتم تشكيلها من جديد ومن الأحزاب السياسية اليسارية التي يتم إصلاحها وإعادة تشكيلها وتجذيرها، الخ
- يجب تشكيل "لجان رصد" من الناس تتولى مسؤولية الرقابة على كيفية استخدام الأرباح المتأتية من الاستثمارات الحالية للمؤسسات المالية، واحتكارات الخدمات، الخ، لأي غرض وإلى أين موجهة. يتعيّن وضع تقارير وعقد مناقشات مجتمعية بشكل منتظم لإخضاع المستثمرين للمساءلة بشأن التزامهم المزعوم بالمسؤولية الاجتماعية.

لتوضيح بعض العينات التي تظهر عدم حدوث مقاربة التنمية التحررية المرتكزة على الناس، سألقي الضوء على حالتين (من بين حالات كثيرة اخرى) تشير إلى "التشويه" الذي أعالجه في هذا الكتاب. سياق الحالة الأولى هي فترة ما قبل اتفاقات أوسلو (أي ما قبل ١٩٩٤)، أما سياق الحالة الأخرى فهو فترة ما بعد اتفاقات أوسلو (أي ما بعد ١٩٩٤).

الحالة الاولى: صرح رشاد الشوا في غزة "مركز الشوا الثقافي"

كان رشاد الشوا رئيس البلدية السابق لمدينة غزة. وكان من الرأسماليين المحليين ومن الاقطاعيين من ملاك الاراضي وعلى صلات طيبة مع سلطات الانتداب البريطاني، قبل ١٩٤٨، وبعده مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي. كونه ينتمي إلى ذات الطبقة الاقتصادية التي ينتمي لها حسيب الصباغ، واحد من أبرز رأسماليي "الشتات" وأحد مؤسسي مؤسسة التعاون، أو على الأقل بنظرته لذاته بأنه ينتمي إلى ذات الطبقة، نشأ بين الرجلين الرأسماليين التقليديين نوع من التقارب. وكان لكل منهما قصور في لندن، وهذه الأبعاد جعلتهما جيران، وكلا الاثنين استطاعا الاستفادة من وضعهما الاقتصادي المتميز ومن مصادرهما للنفاذ إلى أصحاب السلطة.

خلال الفترة التي كنت فيها مديرا للبرامج في مؤسسة التعاون الفلسطينية في جنيف، كانت لي فرصة لقاء رشاد الشوا مرتين، مرة في أيار/مايو ١٩٨٤ والمرة الثانية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٧، ما يقرب من عام قبل بداية الانتفاضة الأولى.

> أثناء التخطيط لأول بعثة ميدانية لي بعد الاجتماعات السنوية لهيئات صنع القرار في مؤسسة التعاون، في أيار/مايو ١٩٨٤، أعطيت لي تعليمات [بطلب من حسيب صباغ] أن أزور "المركز الثقافي" الذي يملكه رئيس بلدية مدينة غزة السابق لتحديد احتياجاته. لم اكن حينها أعرف، ان الصباغ، الذي يرتبط بصلات معه من خلال اللجنة التنفيذية، كان قد وعده بدعم مكتبة المركز من أمواله الخاصة. رتبت للقاء رئيس البلدية السابق وجلت في المركز لمدة ساعة تقريبا. لاحظت وجود هيكل ضخم يشبه القلعة الحصينة، ورفوف مكتبة مستوردة من "دانيش انتيريورز" ورخام فاخر جدا. في ذلك الوقت، كان المبنى ،شبه المكتمل، والذي مضى على انشائه حولي عامين، ما زال مغلقا. من خلال مناقشتنا، قال لي رئيس البلدية أن هناك حوالي ٤٠٠٠٠٠ $ في حساب المركز. كان تقييمي، بناء على الزيارة الميدانية، أن "المركز ليس بحاجة إلى مساعدتنا" (أي مساعدة مؤسسة التعاون). مدركا للهجة النقدية التي ميزت أسئلتي وتعليقاتي، كانت الرسالة التي نقلها رئيس البلدية إلى اللجنة التنفيذية [لمؤسسة التعاون] (كما قيل لي في وقت لاحق) ‹من هو هذا الشيوعي الذي أرسلته لي؟[٤٩]

"اللهجة النقدية في أسئلتي وتعليقاتي"، والتي اشرت اليها في الاقتباس أعلاه، تمثلت في نبرة الاستغراب والشك التي عبرت عنها لدى تكراره واصراره – بتباه وفخر– خلال جولتي في الصرح، أن كل ما في المركز قد استورد من الغرب: البلاط والرخام من ايطاليا، والرفوف الخشبية من الدنمارك– الخ – وعندما حاولت أن

[٤٩] (نخلة، ٢٠٠٤: ٧٨).

أفهم لماذا علينا أن نستورد هذه المواد من الدول الاجنبية في حين أن لدينا الكثير من النجارين وعمال المعادن العاطلين عن العمل في غزة، كما ولدينا صناعة حجر ورخام فلسطينية قوية تمتلك مقومات النجاح على الرغم من حداثتها، سواء في الضفة الغربية أو في الجليل (إسرائيل)، جاءت الاجابة مليئة بالاصرار والدفاعية. "نحن نستحق الأفضل وعلينا أن نظهر للعالم مدى التحضر الذي وصلنا اليه!"[٥٠]. كان هناك تجاهلا كليا ومطلقا للإنتاج والتصنيع والخبرة المحلية وحالة من عدم الاهتمام، تصل حد الازدراء باحتياجات التوظيف والعمالة المحلية.

عند زيارتي الثانية، بعد ما يقرب من عامين ونصف، كان المركز الثقافي لا يزال قائما كصرح فارغ، على الرغم من تلقيه في تلك الاثناء مبالغ كبيرة من التبرعات المالية ولكن من دون أي دليل حقيقي على شروعه بأي نشاط ثقافي فعلي. وهكذا، وفي حقيقة الامر، بقي صرح الحجر والرخام، المطل على مخيم الشاطئ البائس للاجئين، ما يقرب من ٥ سنوات خاملا، يرمز إلى الدور المرتقب للشوا ويعززه. كان التبرير الذي يقدم لعدم وجود برنامج أنشطة ثقافية "عدم اكتمال المبنى حتى الآن". وكان هذا الادعاء مجرد وهم يستخدم كذريعة للحصول على المزيد من التمويل من الجهات المانحة لمشاريع" التنمية" في غزة. ليعطي لنفسه شهرة كشخصية تعنى بالتنمية المؤسسية المحلية، وتستجيب لاحتياجات الناس المباشرة، أسس الحاج رشاد الشوا في غزة ما كان يعرف باسم "الهيئة الخيرية". أصبحت هذه الهيئة قناة لدعم وتسويق الخطة الأردنية في غزة [المدعومة من الأمريكيين والإسرائيليين). وفتحت "الهيئة الخيرية" ابوابها للناس ليتقدموا بمشاريع للحصول على الدعم من التمويل المقدم من خلال القنوات الاردنية من قبل مجموعة متنوعة من المصادر. واصبحت الهيئة المقر الرسمي لتنسيق أذونات الدخول إلى الاردن وإلى إسرائيل. وكان ذلك في حينها العنوان والرمز الأكثر وضوحا لتطبيع العلاقات المذعن والفوري مع بنى الاحتلال الإسرائيلي من جهة، ومع النظام الأردني من جهة أخرى. كانت الهيئة بإمتياز مثالا لكيفية تعزيز فرض سيطرة النخبة الحاكمة الرأسمالية وسلطتها.

الحالة الثانية: قصر منيب المصري"بيت فلسطين"، مفارقة تاريخية في نابلس[٥١]

منيب المصري هو أحد كبار رجال أعمال "الشتات" المعروفين والذي كان قد سمح له بالعودة مع الوفد المرافق لعرفات في عام ١٩٩٤، كجزء من حزمة أوسلو. وهو من نابلس، ولكنه درس في الولايات المتحدة، وجمع اموالا كثيرة في "الشتات". تعرفت

[٥٠] ملاحظات من زياراتي الميدانية.

[٥١] اعتمدت في الحصول على معلومات حول هذه الحالة على عدد من المصادر. بعضها كان قد نشر، على سبيل المثال (البي بي سي، ٢٠٠٧، بيرينو، ٢٠٠٧ وماكنتاير، ٢٠٠٨).

عليه جيدا من خلال عملي كمدير للبرامج في مؤسسة التعاون في جنيف، حيث كان أحد المؤسسين البارزين وعضو في اللجنة التنفيذية للمؤسسة. يبرز المصري إلى السطح ويعاود الظهور في أجزاء مختلفة من هذا الكتاب، وذلك بسبب قدراته ومبادراته المتعددة، التي تتعلق مباشرة بالقضايا الاساسية التي يتناولها هذا الكتاب، ولا سيما عند تحليل دور رأس المال في إعاقة التنمية التحررية المرتكزة على الناس (الفصل الثاني)، والدور الذي قام به للحفاظ على عمل مؤسسة التعاون (الفصل الرابع). علاوة على ذلك، يعتمد منيب المصري بشكل واضح على مكانته الرأسمالية القوية وعلاقته الوثيقة مع نخبة أوسلو السياسية، ليضمن لنفسه مكانة سياسية عامة، من خلال إضطلاعه بدور واضح في "المصالحة" بين حركتي فتح وحماس، وبين القيادة السياسية في رام الله ونظيرتها في غزة. وهو يقوم بكل هذه المناورات بدون ان تتاثر سلبا علاقته المتميزة مع الاحتلال الإسرائيلي، أو علاقاته مع نخبة أوسلو السياسية والمنظرين الفكريين الأكاديميين لها. انه ليس سياسيا حزبيا تقليديا، لكنه برز خلال السنوات القليلة الماضية لوقوفه وراء "منتدى" أو "تيار" وسطي يمكن أن يتحول بسهولة إلى حزب سياسي غير مرتبط بحماس أو فتح، عندما تصبح الظروف مواتية. بيد أنه من المعروف عنه قربه من حركة فتح، نتيجة لعلاقته التاريخية الوثيقة مع عرفات. وهو ما زال يعمل على اغتنام الفرص السياسية، وحتى كتابة هذه السطور، وفي إصرار على الظهور على الساحة السياسية، وتصوير نفسه كناقد حذر للغاية لبعض سياسات السلطة الفلسطينية. مثال على ذلك كانت مشاركته في تجمع عام في الساحة المركزية في رام الله (المنارة)، في ١ سبتمبر (أيلول) ٢٠١٠، كانت قد نظمته أحزاب وتيارات اليسارالوسط ضد المشاركة الفلسطينية في المفاوضات المباشرة في واشنطن. قرأ المصري في المناسبة كلمة قصيرة محضرة مسبقا مليئة بمعظمها بالكلمات الفارغة وبالامال. ولكنني أقرأ في مشاركته هذه، لفتة انتهازية ليسار الوسط بأنه يقف إلى جانبهم، وانه يبحث بوضوح عن منتدى سياسي معين ليبرز من خلاله إلى السطح.

منذ عودته، وفي محاولة واضحة لتأكيد مكانته وسلطته الاقتصادية في الضفة الغربية، ولا سيما في مسقط رأسه في مدينة نابلس، قام ببناء ما وصفه دونالد ماكنتاير في صحيفة "ذي اندبنت" "منزلا مدعاة للفخر وأبعد من الخيال على حافة مدينته المحبوبة نابلس". لقد بنى المصري قصره على أرض تبلغ مساحتها أكثر من ٧٠ فدانا، على قمة جبل جرزيم، على مرمى حجر من مخيم بلاطة. بني القصر الأبهة على غرار قصر "بدين"، وهو بمثابة نسخة طبق الأصل عن "لا روتاندا"، تحفة الفن المعماري من عصر النهضة في القرن السادس عشر.

"معظم مواد البناء، بما في ذلك الحصى والرمل، تم استيرادها من فرنسا". يحتوي القصر على سلم "مستورد من صقلية"، و "موقد مستورد من فرساي". "في الساحة بركة للسباحة جدرانها مطعمة بأحجار قديمة مستوردة من فرنسا، وإلى

جانب البركة جاكوزي وساونا هائلة". وليحرف الانتباه عن هذا البذخ الفاحش، يصر المصري باستمرار وبنبرة اعتزاز وطنية أن البناء تم خلال ذروة الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، وأتاح الفرصة لتوظيف ٥٠٠ عامل من مدينة نابلس والقرى المحيطة بها والمشاركة في بناء القصر. في واحدة من المقابلات التي جرت معه، أصر المصري على ربط عملية بناء هذا القصر بالنضال الوطني الفلسطيني من أجل الاستقلال والتنمية الاقتصادية والسلام والتسامح. قال المصري إن "بناء هذا القصر أعطاني الكثير من الحماس لأظهر للإسرائيليين وللعالم بأن لدى الفلسطينيين الرغبة على القيام بشيء من هذا القبيل ولديهم المثابرة والقدرة على التحمل"! وأضاف أنه "على مدى السنوات ال ٤٥ الماضية قد عملت من أجل السلام مع إسرائيل...". ولتأكيد إصراره على أن كل ما يفعله هو من منظور خدمة شعبه، وهم في طريقهم إلى تحقيق الاستقلال، شرع في تأسيس خطاب سياسي انساني وهمي مصطنع يجمل فيه هذا الصرح الذي عفا عليه الزمن. "يدعى البناء الرئيسي قبة التسامح إجلالا للديانات السامية الثلاث: المسيحية والإسلامية واليهودية".

وفيما أطلق المصري على قصره، وبشكل يثير الاشمئزاز اسم "بيت فلسطين"، أو "بيت الشعب"، كان الصحفيون الاجانب (وبما يروق للمصري) يطلقون على المصري لقب "ملك الضفة الغربية" و"المسيح على القمة"! هذا النوع من البناء الذي عفا عليه الزمن والنشاز والبعيد عن الناس كل البعد لا يتصل بأي شكل من الاشكال بالتحرر الاقتصادي والسياسي أو الاستقلال، كما أنه بعيد كل البعد عن التقاليد المعمارية الفلسطينية الأصيلة.

بيئة "المعونة" السائدة

تم مناقشة الكم من المساعدات الخارجية في وقت سابق هنا، وفي دراسات عديدة أخرى، والتي وضعت في تصرف السلطة الفلسطينية للإغراء بقبول جدول الأعمال السياسي المفروض علينا والذي لا يلبي حتى الحد الأدنى من مطالبنا للعدالة والمساواة والتحرر من الاحتلال في مجتمع محرّر. وقد تم توضيح هذا مرارا وتكرارا. فالبيئة السائدة للمساعدات هي، كما أصفها، "طغيان المعونة" ووكالات المعونة. تم السماح لكبريات وكالات المساعدة الحكومية والشركات العابرة للحدود أن تكون "استبدادية" لأنها تدفع رواتب حوالى ١٥٠٠٠٠ موظف، يعتمد عليها ما لا يقل عن ١,٥-١ مليون فلسطيني سواء من خلال التوظيف المباشر في السلطة الفلسطينية أو في منظمات غير حكومية مختلفة. أما السؤال المليء بالتحديات فهو: كيف يمكننا استعادة السيطرة على قراراتنا وسياساتنا العامة، وتقويض هذا "الاستبداد".

إن المساعدة التي نتلقاها ليست مساعدة خيرية انسانية بل هي مساعدة سياسية توفرها لنا العواصم الغربية لضمان نجاح برنامجها السياسي. أو قد تكون ايضا

تعويضا رمزيا للشر التاريخي الهائل الذي ألحقته هذه العواصم بنا. وبما أنها مساعدات نستحقها، ليس عذرا كافيا للسماح للمساعدات الخارجية في إختراق جوهر مجتمعنا ونظام قيمنا، وأن تحل محله وتستولي على بنية الحكم. كيف نتحدى هذا الوضع ونعكس اعتمادنا الكبير عليها ونستبدلها بنظام موارد خاص بنا يخضع للمساءلة المحلية، هو في صلب نضالنا.

إن النهج الذي تبنته مؤسسة داليا، على سبيل المثال، باتجاه مناصرة تطوير "مجتمع العمل الخيري" "كترياق مضاد للاعتماد على المساعدات الخارجية" هو بداية صحيحة.[٥٢] بما أن نظام العمل الخيري يقوم على تحديد وتقييم مواردنا الأصلية، بدلا من تحديد ما هي المبالغ التي نحتاج اليها من الخارج، وما هي التنازلات التي نحن على استعداد للقيام بها للحصول على هذه الأموال، إذاً كيف عسانا أن نواجه تحدي الهيمنة الخارجية "للمعونة"؟

- أولا، نحن بحاجة إلى الشروع في عملية تحرير ذاتية ووعي حقيقي بأن حياتنا لا تعتمد على الأموال التي نحصل عليها من وكالات خارجية. وفي المقابل، نحن بحاجة إلى التأكيد على أن حياتنا تعتمد حقا على التضامن المحلي والدعم والحماية المجتمعية الشعبية المشتركة[٥٣]، من خلال توليد الموارد المحلية الجماعية لما نحتاجه فعلا من أجل البقاء والتخطيط لعيشنا المستقبلي وصمودنا. إن النقطة المهمة هنا ليست كمية الموارد (الأموال، الخ) بل الحفاظ على الهوية الوطنية عند توليد هذه المصادر كنتيجة لتصميمنا وقناعاتنا. ولئن كانت هذه عملية تدريجية وطويلة الأمد، ينبغي أن تكون المحصلة النهائية تراجع اعتمادنا على مصادر التمويل الخارجية، واستعادة قوتنا بقوتنا المحركة والدافعة والثقة بقدرتنا المحلية على دعم ما نحتاج اليه فعلا.
- ثانياً، نحن بحاجة إلى تطبيق، ما أسميه قاعدة "مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" (BDS)، ولكن على نحو أكثر تشددا. في هذه العملية التحويلية، نحن بحاجة لتشكيل "لجان تنمية مجتمعية" تكون مهمتها الرئيسية إجراء البحوث حول وكالات التمويل الخارجي، لا من حيث المشاريع التي تموّلها لكن من ناحية من يقوم بتمويلها. وبالتالي ينبغي مقاطعة وكالات التمويل عبر الوطنية التي تحصل على أموالها من العواصم والشركات الغربية التي تعارض حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وتقف في وجه تحررهم الحقيقي، وينبغي نشر تلك المعلومات وتداولها بشكل علني.

[٥٢] (مراد، ٢٠١٠).

[٥٣] أنظر، على سببيل المثال، (سماره، ٢٠٠٥).

- ثالثاً، ينبغي أن نؤكد أنه من حق الشعب – أعني حق الشخص العادي – المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بـ"التنمية" التي نحتاجها، وكيفية تحقيق هذه التنمية.

لإلقاء الضوء على الوقع المشوه للتمويل السياسي، سأركز على حالة دراسية ثالثة:

الحالة الثالثة: بناء مدرسة الجفتلك – مبادرة محلية مشوَّهةُ بالتمويل السياسي[٥٤]

الجفتلك هي منطقة فقيرة للغاية في غور الأردن (الغور)، يعيش فيها حاليا حوالي ٤٠٠٠–٥٠٠٠ فلسطيني. بقيت هذه المنطقة مهملة بالكامل منذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي، من قبل الحكومة الأردنية وبعد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧. وفقا لاتفاقات أوسلو، تصنف منطقة الجفتلك ضمن المناطق "جيم"، أي أنها تقع تحت الولاية الإسرائيلية الخالصة.

وقبل عام ١٩٤٨ كانت قبيلة المساعيد البدوية وحلفاؤها الاجتماعيون والمرتبطون بها من القبائل المجاورة، إضافة إلى الناس الذين كانوا يحرثون الارض ويعتنون بالمواشي، يملكون الارض ويعيشون عليها. لم يكن هناك مدرسة يمكن للمساعيد أن يعلموا فيها ابناءهم على الرغم من وجود ٣٥ متعلما بين رجالهم. "ولا يوجد دليل أسطع على اهتمام المساعيد بالتعليم وحبهم له اكثر من ارسال ابنائهم إلى مدرسة النجاح في نابلس لتلقي العلم. في عام ١٩٤٤ بلغ عدد الدارسين في مدرسة النجاح من ابناء قبيلة المساعيد ١٠ طلاب"[٥٥]. وهذا ما دفع عائلة الضامن من قبيلة المساعيد لإنشاء مدرسة خاصة بها على أرضها، في عام ١٩٤٤، لضمان حصول ابنائهم على التعليم. وقامت العائلة، وعلى نفقتها الخاصة، بتعيين مدرس من معهد عكا الشرعي، والذي جاء إلى الجفتلك وعاش مع اهلها وعلم ابناءها. تدريجيا، وبعد انهائهم لدراستهم في الصفوف المتاحة في المدرسة، كان اهالي الجفتلك يرسلون ابناءهم إلى مدرسة النجاح لإكمال تعليمهم. وفي مدرسة النجاح، كان الطلاب يخضعون إلى امتحانات يتم بعدها توزيعهم على الصفوف المختلفة.

في أعقاب النكبة في عام ١٩٤٨، تغيرت التركيبة الاجتماعية. تدفق اللاجئون من أماكن مختلفة في فلسطين إلى الجفتلك. في عام ١٩٥١، اتفقت الحكومة الأردنية مع الأونروا

[٥٤] إعتمدت في الحصول على معلومات عن هذه الحالة من المقابلات التي أجريت مع المدير العام للمباني في وزارة التربية، ومدير منطقة أريحا التعليمية، ومديرة المدرسة، وعضو من العائلة التي تمتلك الأرض التي بنيت عليها المدرسة. أجريت المقابلات في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٠، عن طريق الهاتف وكانت هناك مقابلات شخصية.

[٥٥] (الدباغ، ١٩٧٠: ٥٧٠)

على فتح مدرسة ابتدائية في المنطقة، شريطة أن تخدم المدرسة اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء. أنشأت الأونروا مدرسة في الخيام. وفقا للمؤرخ الدباغ[٥٦]، كانت الأونروا قد أنشأت مدرستين تحضيرتين ابتدائيتن (للصفوف التسعة الاولى)، واحدة للبنين والأخرى للبنات. في ١٩٦٦/١٩٦٧، كان عدد طلاب مدرسة الذكور ٦٧٤، في حين كان عدد طالبات مدرسة الفتيات ٢٤٨.

منذ اقامة السلطة الفلسطينية وإنشاء وزارة التربية والتعليم في ١٩٩٤/١٩٩٥، وعائلة الضامن (المساعيد) تبحث عن طرق لبناء مدرسة ثانوية في المنطقة لتوفير التعليم حتى نهاية الصف الثاني عشر للفتيان والفتيات في المنطقة. تبرعت العائلة بالأراضي اللازمة للمشروع، وحثت وزارة التربية والتعليم على تأمين التمويل اللازم لبناء وتجهيز المدرسة. في نهاية الامر، التزمت الوكالة الاميركية للتنمية بدفع ما يقرب مليون دولار لبناء المدرسة الجديدة لينفذ المشروع من خلال أنيرا (المساعدة الاميركية للاجئي الشرق الأدنى)، وهي منظمة اميركية تطوعية خاصة تعمل في المنطقة. بعد عملية بيروقراطية طويلة، تم إطلاق العطاء للبناء، وتم اختيار الفائز.

بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وبعد تشكيل حكومة "الوحدة الوطنية" بقيادة حماس ولكن بمشاركة حركة فتح والفصائل السياسية الأخرى، قررت الولايات المتحدة مقاطعة الحكومة الجديدة. وبالتالي تم تجميد التزام الوكالة الأمريكية للتنمية المالي لبناء مدرسة في الجفتلك وأصبح المشروع بأكمله طي النسيان. في غضون ذلك، خصصت حكومة ماليزيا بعض الأموال للحكومة الجديدة. وتم تخصيص هذه الأموال لتنفيذ مشاريع في مختلف المحافظات. وكانت حصة محافظة أريحا حوالي ٣٠٠ – ٣٥٠ ألف دولار، خصصت بشكل اساسي لتستخدم في ترميم وتحديث "المقاطعة"، أي مقر الرئيس، في أريحا. ومع ذلك، طالب محافظ أريحا في حينها بإعطاء الاولوية لبناء مدرسة الجفتلك، وباستخدام الأموال الماليزية لهذا الغرض بدلا من الاموال الاميركية المجمدة. بمساهمة إضافية بمبلغ ٩٠ الف دولار من لجنة التضامن المغربي الفلسطيني تم بناء مدرسة الجفتلك الثانوية.

ولكن، وفي أعقاب الانقلاب الفاشل ضد الحكومة التي تقودها حماس الذي قادته قوات مدربة أميركيا من حركة فتح في غزة، شكل عباس بالتواطؤ مع الولايات المتحدة وإسرائيل، حكومة تصريف اعمال وتم تعيين سلام فياض رئيسا للوزراء. اشادت الولايات المتحدة واسرائيل والقوى الغربية علنا بهذه الخطوة ورحبت بها. من اجل إظهار دعمها للرئيس ولحكومة تصريف الاعمال التي شكلها، وكمكافأة لها، أفرجت الولايات المتحدة عن بعض الأموال التي كانت قد جمدتها في وقت سابق، ودفعتها

[٥٦] (المرجع نفسه : ٥٧١)

مباشرة لحكومة رام الله الجديدة بتباه علني. تم تخصيص بعض من هذه الأموال لإضافة عدد قليل من الغرف لبناء المدرسة القائم، بما في ذلك غرف للحاسوب، والإدارة، الخ. بهذه الاموال البسيطة، تم الايحاء، من خلال وضع يافطة جلية للبيان، بأن المدرسة بأكملها قد بنيت بفضل أموال الوكالة الأمريكية للتنمية!

مدرسة الجفتلك هي واحدة بين العديد من الحالات التي تثبت أن المساعدات الغربية هي مساعدات سياسية بامتياز. انها تمنح كمكافأة للذين يذعنون للاجندة السياسية المفروضة عليهم. وتؤكد حالة المدرسة أن الناس قد قاموا بالتعرف على اولوياتهم الفعلية وتحديدها بأنفسهم وأن المساعدات السياسية عملت على اعاقة تحقيق الأولويات التي تم تحديدها محليا.

المجتمع المدني والبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة

على الرغم من ذكر مفهوم "المجتمع المدني" مرارا وتكرارا في المؤتمرات وفي التقارير والمنشورات، الخ، إلا أن الإشارة هنا ستكون بوجه خاص إلى المنظمات غير الحكومية. فتحت طغيان تمويل الشركات الغربية، تدهورت المكونات الهامة والقابلة للحياة للمجتمع المدني بل وأمست شبه بائدة. استنادا إلى تحليلنا في الأجزاء التالية من هذا الكتاب، التي ركزت على الكيفية التي عملت فيها مصادر التمويل الخارجي على انتشار المنظمات غير الحكومية "التنموية" على حساب الحركات الجماهيرية المسيّسة، أصبح من الواضح أين يكمن التحدي. بغية تسهيل عملية تشكيل بيئة التنمية التحررية المرتكزة على الناس، ينبغي أن يكون هدفنا إعادة صياغة وتفعيل وهندسة حركة جماهيرية سياسية واقتصادية واجتماعية مبنية على العضوية وقابلة للحياة. وينبغي أن تتضمن عناصرها الرئيسية الأحزاب السياسية اليسارية، ونقابات العمال، والصحافة المحلية المستقلة، والحركة الطلابية، والحركة الشبابية، وائتلافات من مختلف مجموعات العمل التطوعي.

بعد إنهاء انتفاضة ١٩٨٧ من خلال احتوائها بوعد خادع في وضع حد للصراع بالوسائل السياسية، وبعد أن تبين بوضوح أن الوعد بإيجاد حل عادل كان وعدا كاذبا ومضللا، بدأت البيئة الاجتماعية والثقافية بالانزلاق في تهالك تدريجي. وقد تم توجيه أسلوب العمل اليومي من خلال مجموعة قيم ثقافية متنافرة صممت خصيصا لتحل محل نظام القيم التقليدي القائم. وفي سياق سيطرة المحسوبية الرأسمالية، والزبائنية السياسية الفاسدة، وإساءة استعمال السلطة والامتياز، والتعاون وتطبيع العلاقات مع هياكل الاحتلال، وغياب الأمن الشخصي، وتزايد الفقر والبطالة، أصبح من الواضح أن جوهر العمل قد استند على دوافع الربح السريع والوفير، والاستعداد للقيام بكل ما هو ضروري للحصول على أموال من المنظمات غير الحكومية والوكالات عبر الوطنية، وغياب التضامن الاجتماعي الجماعي والمبادرات التطوعية، وتثبيت الاهتمامات

والمصالح الشخصية بدلا من العناية بالمصالح المجتمعية والجماعية. وفر هذا الوضع ارضية للخلاص الشخصي وللسيطرة والنجاح من خلال الوصول إلى أصحاب النفوذ من النخب السياسية والإقتصادية الحاكمة والولاء الشديد لها.

أنجبت هذه العملية طبقات جديدة مهجنة لا علاقة لها بوسائل أو عملية الإنتاج على غرار طبقة المنظمات غير الحكومية، طبقة "الشرطة" والطبقة "البيروقراطية"، وما إلى ذلك والتي لا تشكل سوى إحدى تفرعات عملية أوسلو والتي وظيفتها ترسيخ هذه العملية.

التحدي الذي يواجهنا هو: كيفية إعادة هندسة هذه البيئة المفروضة اصطناعياً لكي تصبح بيئة ترتكز على الناس ومشجعة على التحرر؟

أولاً، أنا أؤمن بأن التنمية التحررية تبدأ بالتحرّر الذاتي؛

ثانيا، يتطلب التحرّر الذاتي، كما قال فانون[٥٧] منذ أكثر من نصف قرن مضى، وعياً حقيقياً (وليس مزيّفاً) ينال تأييداً محلياً ويشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخ الشعب وقوته ونظام قيمه؛

ثالثاً، بغية خلق وتعزيز وعي[٥٨] محلي أصلاني قوامه دمج قوة الهوية والقوة الجماعية، نحن بحاجة إلى مراجعة مناهجنا التعليمية الأساسية من أجل التصدي لنهج إعادة الهندسة المفروض من الخارج، عن طريق إعادة تعريف مضمون ما يعنيه أن يكون المرء فلسطينياً في السياق الخاص بنا، وكيفية إعادة دمج فكرة الهوية الفلسطينية الجديدة مع تلك التي يحملها بقية الشعب الفلسطيني. إنها عملية تكاملية تتطلب إشراك وتمكين لجان الأهالي.

رابعاً، ينبغي على الشعب، من خلال تشكيلاته المختلفة، أي الأهالي والشباب والعمال وغيرهم، أن يشارك في تحديد نوع التعليم وجودته والجهة التي ستوفره. فتوفير التعليم الجيد ليس شأنا يتعلق بالسوق. إنه صناعة وطنية هامة تهدف إلى تدريب الأجيال على الاستعداد والرغبة في حماية صمود النسيج الاجتماعي الذي يقاوم التفتيت وجميع أشكال القمع. إنه مسعىً وطني استراتيجي يجب أن يحصل على الدعم من الموارد المحلية. ونحن، كشعب، ينبغي أن نقاوم أية محاولة تقوم بها مصادر التمويل الخارجي للالتفاف على هذا المسعى.

خامساً، إن عملية خلق بيئة مواتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس هي عبارة عن صراع جماعي طويل الأمد، غير أنه ضروري وجوهري إذا ما أردنا أن نكون أحراراً بحق. إذاً كيف ننطلق من هنا؟ أقدم أدناه المقترحات والمبررات التالية.

---

[٥٧] (فانون، ١٩٦٣)

[٥٨] انظر أيضاً (فريري، ١٩٧١)

يمكن لقارئ هذه الفصول أن يستنتج أن هذه قضية خاسرة وأننا لا نستطيع القيام بشيء حيال ذلك. إلا أنني لست من مناصري هذا الموقف. فيمكننا أن نفعل الكثير إن أدركنا أن...

١. شعبنا هو أكبر وأهم أصولنا. ولا يمكن لهذه الأصول أن تكون فاعلة ما لم تتوحد بتصميم واقتناع بأن مجتمعنا الفلسطيني يحتاج إلى دعمنا. فنحن نمتلك فيما بيننا مخزونا ضخما من الموارد المحلية ونسيطر على هذا المخزون ويمكننا تجديده ووضعه للاستخدام تماما كما فعلنا بشكل رائع خلال الانتفاضة الأولى. فقد استخدمت هذه الموارد بشكل فعال في ذلك الحين لا كمصادر ممولة من قبل وكالات خارجية و"جهات مانحة"، بل لأن الناس تماهوا مع احتياجات مجتمعاتهم؛ آمنوا بقوتهم الجماعية الكامنة، وحولوا الالتزام الداخلي إلى نضال ضد سلطة احتلال قمعية، وعزموا على وضع حد لها. لا تزال سلطة الاحتلال والقمع نفسها تسيطر علينا ولكن بشكل تدميري كبير، من خلال الاستخدام المباشر لبعض من شعبنا، ما يسمى بقيادتنا، وشرطتنا، وأصحاب رؤوس الأموال وغيرهم، تستخدمهم كوكلاء من الباطن لإحكام قبضة سيطرتها.

٢. توليد فرص العمل المنتج والمستدام والكريم: من الضروري أن يجد شبابنا فرصا للعمل المنتج، تسمح لهم بكسب لقمة العيش الكريم وتوفر لهم الأمن الوظيفي، فيكتسبوا شعورا بالاعتداد بالنفس وبالفخر الوطني لأن ما يقومون به مفيد لأسرهم ومجتمعهم. وينصب التركيز هنا على العمل "المثمر" الذي يمكّن الشباب من تطوير مهارات جديدة أو صقل مهاراتهم الحالية، وتعزيز انتمائهم وهويتهم العربية الفلسطينية. فمعظم الوظائف في القطاع العام – وزارات السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن والوكالات الأخرى – هي عبارة عن بطالة مقنعة وغير منتجة مبنية على الولاءات الحزبية والواسطة. وهذا بحد ذاته هدر بشري ووطني ضخم. لا ينفك العديد منا يكرر لماذا لا يوضع الأفراد ذوي المهارات المناسبة في المكان المناسب؟ لماذا يهيم العديد من ذوي المهارات العالية في كل حدب وصوب بحثاً عن الوظائف من دون العثور عليها، مع أننا في مرحلة مفترضة من "بناء الدولة"؟ نحن بحاجة إلى عكس هذا الاتجاه. علينا أن نسأل علنا لماذا يشكل الانتماء إلى الحزب الحاكم المعيار الرئيسي لتولي شباب مناصب في السلطة الفلسطينية؟ كما أن على أماكن العمل المحتملة، سواء في القطاع العام أو الخاص، هي أيضا أن تساهم في عكس هذا المسار وعلينا محاسبتها.

٣. إن الاحتكارات التي تم تأسيسها تحت ذريعة الاستثمار لتطوير مجتمعنا، على غرار بال تل وجوال الخ، لا يمكنها أن تستمر في توفير فرص عمل مؤقتة للشباب المؤهلين، ولفترات تتراوح ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات من أجل تفادي تراكم المستحقات الاجتماعية وزيادة أرباح الاحتكار. ومن المعروف جيداً أنه إذا شعر

الشباب بالأمان في وظائفهم، فسينتجون أكثر وسيشعرون بالولاء الوظيفي. أنا لست ضد المبدأ البسيط لجني أرباح الاستثمارات. ولكني، وبكل تأكيد، ضد الجشع وتراكم الأرباح بل وتعظيمها أيضا على حساب لقمة عيش العمال وأمنهم الوظيفي. فالجشع، باعتراف الكثيرين، يؤدي إلى السيطرة وسوء المعاملة والفساد. والعديد من رأسماليي شعبنا الفلسطيني الذين تلاعبوا بالنخب السياسية لتأسيس هذه الشركات الاحتكارية كانوا بالأصل ً من أصحاب المليارات. فإذا كان هدف استثمارهم في هذه الشركات هو تطوير فلسطين كما يزعمون، فلماذا إذاً يصرون على مراكمة المزيد من الأرباح، وأين تذهب أرباحم؟ هذا السؤال مشروع وعلينا جميعاً أن نصر على الحصول على إجابات صادقة ومقنعة له. فمن حقنا – أي من حق المواطن العادي – أن نعرف، بما أن توليد هذه الأرباح قد تم من خلال استثمارات كانت تتم باسمنا.

٤. المهارات المناسبة، ما هي؟ ومن يقررها؟ لقد قيل مرارا وتكرارا أن ثقافتنا هي ثقافة "الشهادة الجامعية"، حيث أن الحصول على شهادة جامعية أهم من الحصول على المهارات أو التدريب أو طريقة الحصول عليها. وما تزال جامعاتنا تخرج الآلاف من الطلاب في كل عام من حملة الشهادات الجديدة ولكن بجودة تتراجع باستمرار وبغياب فرص العمل. أما بالنسبة للمكافأة المالية، من خلال العلاوات الدورية لموظفي القطاع العام، فكلما علت الشهادة الأكاديمية الرسمية كلما زاد الراتب المدفوع (نظريا)، مما عمل على الدفع بهذا الاتجاه. نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في كافة معايير العمالة. أقترح أن نتجاهل إلى حد كبير الدرجات الأكاديمية ونركز بشكل أكبر على الخبرات والمهارات الفعلية، والكفاءة والدافع لتعلم المهارات الجديدة واكتسابها. ومن ناحية أخرى، ينبغي للسوق، بالمعنى الرأسمالي الليبرالي، ألا يكون عاملا حاسما في تحديد ماهية المهارات اللازمة؛ بل يجب أن تحدد هذه المهارات على أساس احتياجاتنا لتطوير مجتمع قادر على المقاومة ومستدام. ويجب على لجان التنمية المجتمعية، التي تم اقتراحها في وقت سابق، أن يكون لها القرار في هذا الصدد.

٥. مثلاً لا يتم تعليم أو تطوير أو تلقين كافة المهارات الضرورية واللازمة لإنتاج الأغذية، والزراعة العضوية، وصناعة الأغذية العضوية، الخ. فالصناعات الزراعية والزراعة التجارية ليست النهج الصحيح بالنسبة لنا؛ لكن الإنتاج الصغير للأغذية على الصعيد المجتمعي هو الخيار الصحيح. ينبغي لنا أن نصر على إنتاج الأغذية الصحية والمغذية لشعبنا. علينا أن نؤمن بهذه القيم، من أجل رفاهية أجيالنا المقبلة ولكي تعطينا هذه القيم الدافع للبدء بمغامرات تقاسم الأرباح ومواصلتها.

٦. نحن بحاجة لأن ندرك أننا قد كنا في فترات معينة من تاريخنا، السلة الغذائية للمنطقة. أما الآن فليس لدينا أمن غذائي في معظم الأمور الأساسية التي نحتاجها لصحتنا ورفاهنا. ينبغي لنا أن نعود إلى زراعة أراضينا بأفضل السبل التي نعرفها،

وتطوير هذه الزراعة عبر الطرق التي لا تعتمد على المدخلات الخارجية، وللقيام بذلك، يتعين علينا أن نستثمر كل مواردنا المالية والبشرية في إطعام شعبنا، وليس في الاعتماد على الآخرين، وخاصة أعداءنا، لتأمين الغذاء لنا. لا يمكننا الاستمرار في السماح لإسرائيل وهيكلها الاحتلالي بمواصلة السيطرة على أكثر أراضينا الزراعية خصوبة.

٧. بدفع من التمويل الذي نتلقاه من وكالات الدعم عبر الوطنية وفي ظل انغماسنا في الثقافة الأكاديمية الزائفة، انخرط معظمنا وبحماس في الصناعة غير المنتجة للمؤتمرات وورش العمل، والمنتديات، الخ، حيث نقضي ساعات وساعات في التفوّه بما هو واضح، وتجنب القيام بأي عمل حقيقي. هذا لا يأتينا بأي نتيجة ويجب أن يتوقف. ولا يبدو أن أحداً يثير أية تساؤلات حول مردود الكلفة (المصطلح المحبب لدى الجهات المانحة!) لهذه الأنشطة. بل على العكس من ذلك، فإن هذه الأنشطة تتكاثر في نهاية العام لأنه يجب صرف الميزانيات المخصصة. إنها تتكاثر، وليس بالضرورة لأن هناك قضايا مهمة وحاسمة يجب معالجتها، بل لأنه يجب إعداد التقارير ورفعها إلى مصادر التمويل في الوقت المناسب. بطبيعة الحال، أنا لست ضد المؤتمرات التداولية (لا الخطابية) والموجهة نحو العمل، ولكن أنا بالتأكيد، ضد إهدار الموارد والنشاطات المنعدمة الإنتاجية وغير التراكمية من هذا النوع، والتي هي موجهة أساسا للاستهلاك والنشر.

٨. هذا يوصلني إلى النقطة النهائية. إذا ما أردنا أن نعكس هذا الاتجاه العالمي بأسره، وإذا ما كنا ملتزمين طريق تحرير الذات، علينا إذاً أن نتوقف عن الكذب على أنفسنا ونوقف البحث العبثي وغير المنتج عن "حل سريع" عبر الإعلان أن "فلسطين مفتوحة للأعمال" وعبر الاستمرار في تصديق خدعة أن الاستثمارات الرأسمالية الليبرالية الجديدة هي الطريق التي ستؤدي إلى تحريرنا.

إنني مدرك تماما أنني لم أخدش سوى السطح. فلدى العديد منكم أفكاراً أخرى أكثر تطورا. لا أستطيع تقديم وصفات أو حلول سحرية، فهذه الكلمات لا وجود لها في قاموسي. إلا أنني أستطيع اقتراح أفكار لعمل حقيقي، وأن أحثكم أثناء قراءة هذا الكتاب والتأمل فيه، على تقديم اقتراحاتكم لما يجب القيام به. إن تعاوننا هو وحده القادر على التأسيس لبيئة مؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس.

الفصل الثاني

طبقة الرأسماليين الفلسطينيين: ودورها في إعاقة تطورالبيئة المؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس

الفصل الثاني

طبقة الرأسماليين الفلسطينيين: ودورها في إعاقة تطور البيئة المؤاتية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس

المقدمة

يركز هذا الفصل على دور الرأسماليين الفلسطينيين[٥٩] (رأسماليو "الشتات" والرأسماليون "أبناء البلد") باعتبار أنهم أصبحوا الوسيلة الأساسية لإعاقة تطور التنمية التحررية المرتكزة على الناس. وسيتم التركيز هنا على التفاعل الحاصل بين السياسة (منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية) والرأسماليين باعتبار أن الإثنين قد أصبحا من المقومات الرئيسية للطبقة الفلسطينية البرجوازية الحاكمة منذ أن تحولت منظمة التحرير الفلسطينية من حركة "ثورية" في منتصف السبعينات إلى طبقة سياسية – برجوازية حاكمة في منتصف التسعينات من أواخر القرن الماضي مع تأسيس السلطة الفلسطينية.كما وسيتم إبراز أن المصالح المهيمنة للطبقة الآخذة بالصعود تضعها في تحالف تام مع المصالح المالية – السياسية الإقليمية، (بما في ذلك إسرائيل والدول العربية) في تشكيل المحيط الحقيقي لمركز الرأسمال الغربي المهيمن.

هذه الدراسة موضوعة ضمن السياق المتنامي للمال وخضوع منظمة التحرير الفلسطينية منذ منتصف السبعينات لعملية بيروقراطية تصاعدية وتأثيرات هذين العاملين تحت

[٥٩] لأهداف هذه الدراسة سأستخدم مصطلح "الرأسماليون الفلسطينيون" للإشارة إلى أولئك الأفراد الذين يسعون جاهدين إلى زيادة تكديس رؤوس أموالهم بغض النظر عن حجم ذلك التكديس؛ لذا، فأنا أحاول عمدا أن أتجنب استخدام تعبير "غني"، "ثري"، إلخ...

التهديد بالزوال والاستبعاد، بهدف القبول والتسليم بفكرة الحكم الذاتي لأجزاء صغيرة جدا من فلسطين التاريخية تحت السيطرة الإسرائيلية – الغربية كبديل لفلسطين المحررة والمستقلة. ولقد لعبت الأموال و"المساعدات"دورا أساسيا، ولاتزال، في الحرص على أن تبقى هذه العملية سائرة على الخط نفسه وألا تنحرف عن أهدافها المحددة. سوف نتناول دور الرأسماليين الفلسطينيين في تعزيز عملية التنازلات والرضوخ إلى عملية احتلال استعماري مستمر وثابت الخطى تحت غطاء "وطني"يسعى بالظاهر إلى تأسيس دولة "مستقلة"من خلال تبنّي إقتصاد السوق الحر، وفتح الحدود الإقتصادية، وخدمة الإحتكارات، وتأمين الفرص لليد العاملة الرخيصة، إلخ...

ويتم إنجاز كل ذلك عبر إقتصاد الريع، والاستثمارات التي تبغي الربح، والتعاون الاقتصادي المعجّل والحقيقي مع الرأسماليين الإسرائيليين، ومن خلال ضمان أن المساعدات المالية القادمة من الدول الغربية والوكالات العالمية ستكون ثابتة وأكيدة. لقد أصبحت تسمية "التنمية"هي الرمز لهذه العملية وبالتالي أصبحت "التنمية"هي الرمز للإستغلال، والإحتكارات، وفساد وسوء استعمال الموارد المالية المتوفرة، وتأمين التوكيلات للسلع الاستهلاكية غير المنتجة والخدمات من الشركات الإقليمية والدولية، وإجراء صفقات عمل مع رأسماليين إسرائيليين لتوسيع قاعدة الربح لكلا الطرفين بدعم من طيف كامل وواسع من الهياكل الإستعمارية المهيمنة، والسيطرة وامتلاك الأصول الإقتصادية التي أدارها ونظمها بيروقراطيو السلطة الفلسطينية في وقت سابق عبر الإئتلافات، المفبركة في أغلب الأحيان، من قبل حلفائهم الرأسماليين، إلخ...[٦٠]

من الواضح بأن أي دراسة نافذة البصيرة حول "تأثير المساعدات"يجب أن تتم على المستوى الكلي (على المستوى الشمولي). ويجب أن يتم توجيهها لتُظهر إلى أي درجة أدت هذه "المساعدات"(سواء كانت ذات مصدر غربي أو عربي) بالفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال، إلى الرضوخ والإذعان لخطة الحكم الذاتي فاقد الاستقلال المفروضة عليهم، وما تبعها من خلق شعب، واقتصاد، ومجتمع تابع ومتذلل.

لتسليط الضوء على هذه العملية المدمرة والمحفوفة بالخطر، سيركز هذا الفصل على الأجزاء التالية:

- طبيعة وتكوين رأسماليي "الشتات" (أو المغتربين) الفلسطينيين
- التفاعل بين الاقتصاد والسياسة: تدعيم "تجارة التنمية"
- مقدمة حول ترسيخ "تجارة التنمية"

[٦٠] أنظر كلاين، ٢٠٠٧:١٩٠ للعمليات المشابهة في الصين، وبولندا، إلخ، تحت غطاء "الإصلاح".

- طبيعة وتكوين الرأسماليين الفلسطينيين "أبناء البلد"
- الإستثمار في العجلة مطلقة العنان لاقتصاد السوق
- المقاربات الوطنية في موضوع الإحتكارات
- الإستهلاك المغري والمعولم على حساب الإنتاج المحلي
- تشجيع الإئتمان السهل: رهن أسر اليوم وأجيال المستقبل
- المدن الصناعية (أو المناطق الصناعية)

١. منطقة وادي نهر الأردن: مشروع "ممر السلام والازدهار"
٢. لمنطقة الصناعية في بلدة ترقوميا: منطقة الخليل، جنوب الضفة الغربية
٣. منطقة جنين الصناعية: شمال الضفة الغربية
٤. منطقة إريز الصناعية: غزة

لماذا يعرقل هذا النموذج من تطور "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"؟

- الضفة الغربية كمشروع عقاري: مدينة الروابي مثلٌ ينطبق على هذه الحالة.
- مبادرات التعاون التي يقوم بها الرأسماليون الصهاينة والفلسطينيون، ونخبة أوسلو السياسية، ووكالات المعونات الغربية، في دعم هياكل الإحتلال تحت مسميات "التنمية الإقتصادية" و"بناء مؤسسات الدولة المستقلة".

طبيعة وتكوين رأسماليي "الشتات"الفلسطينيين

إن الطبقة الرأسمالية الفلسطينية ثنائية ذات فرعين بارزين تشكلا مع احتلال ودمار فلسطين. فالرأسماليون الحاليون، أو الرأسماليون المحتملون، الذين أجبروا على الخروج من فلسطين عام ١٩٤٨ ملقبون بـ "المغتربين"، وهم منتشرون في كافة أنحاء العالم. أما الرأسماليون، أو الرأسماليون المحتملون، الذين بقوا في فلسطين بعد دمارها، أو الذين أصبحوا لاجئين عام ١٩٤٨ ثم إستقروا في الضفة الغربية وغزة، فهم الملقبون بـ "أبناء البلد". وفي حين كان رأسماليو "الشتات"الفلسطينيين "أكثر تطورا من الرأسماليين الموجودين في العديد من الدول النامية ذات الدخل المتساوي للفرد الواحد"[٦١] ، كانت طبقة الرأسماليين "أبناء البلد"غير مكتملة النمو بسبب الإحتلال الإسرائيلي الذي دام لعقود. أدت مثل هذه الإزدواجية، وفقا لهلال وخان، إلى "تطوير إستراتيجية ضمنية للسلطة الوطنية الفلسطينية حاولت من خلالها الدفع بإتجاه التنمية الإقتصادية من خلال إعطاء الأولوية لإحتياجات المغتربين البرجوازيين بينما تم تجاهل

[٦١] (هلال وخان، ٢٠٠٤:١٠١).

– في الوقت نفسه– مطالب الرأسماليين أبناء البلد الذين هم أقل تقدما وأقل ثراء".[٦٢] إلا أن هذا التحيز لايفسر بحد ذاته التباين الحاصل في استثمار رأس المال من قطاع إلى آخر. وبغض النظر عن حجم الإستثمارات المطلوبة، التي تصب في مصلحة رأسماليي الشتات، فإن القطاعات ذات الأولوية للإقتصاد يحددها الإحتلال و"اتفاقيات أوسلو" التي تخضع لها السلطة الفلسطينية.

"الشتات"هو المصطلح الفلسطيني لكلمة "التشتيت" الذي حصل بعد الإحتلال، والذي تلاه التطهير العرقي وتدمير المجتمع الفلسطيني عام ١٩٤٨. ويشير هنا مصطلح رأسماليي "الشتات" إلى الفلسطينيين الذين جمعوا ثروتهم في وقت سابق ثم أُجبروا على الخروج من فلسطين عام ١٩٤٨، وانتشروا في كل أرجاء العالم؛ وإلى جميع الذين أصبحوا من ذوي رؤوس الأموال في البلاد التي لجأوا إليها، وإلى سلالتهم. وبالتالي، فإن الإشارة هنا هي إلى الرأسماليين الفلسطينيين خارج فلسطين، أو كما يطلق عليهم البعض فلسطينيي "الشتات"، أو "المغتربين"، وهم منتشرون في معظم بلاد العالم، من الأردن إلى أميركا الجنوبية، وبالأخص الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والولايات المتحدة الأميريكية، وكندا، وتشيلي، وأوروبا الغربية.

وفي دراسة ميدانية إجتماعية حول "رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات والنظام السياسي الفلسطيني الناشئ"، والتي صدرت بدعم من مركز الدراسات والوثائق الإقتصادية، والقانونية، والإجتماعية، القاهرة، مصر، وبتمويل من مؤسسة فورد والإتحاد الأوروبي، قدّم لنا عالم الإجتماع الفلسطيني والباحث الرئيس ساري حنفي دراسة مفصلة وشاملة عن الخصائص الإجتماعية لهذه الطبقات. وقد تم اختيار البيانات من مقابلات أجريت مع أكثر من ٦٠٠ رأسمالي في جميع أنحاء العالم. ويعتمد هذا القسم بشكل كبير على كتابي حنفي اللذين نشرهما لغاية الآن، إستنادا إلى هذه الدراسة الميدانية.[٦٣]

ركزت الدراسة على مجتمعات الشتات الفلسطيني في أميركا الشمالية، وتشيلي، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، وسوريا وذلك في محاولة للتوصل إلى عملية جرد شاملة وموثوق بها عن رجال الأعمال الفلسطينيين في أماكن الشتات في جميع أرجاء العالم بهدف قياس قدرتهم الإقتصادية وإستعدادهم السياسي لدعم السلطة الفلسطينية التي أنشئت حديثا. وبعد التعرف على بعض الخصائص العامة لتلك المجتمعات، يجب أن أخص بالإنتباه الطبقة الرأسمالية الفلسطينية الصاعدة في مصر، نظرا لعلاقتها التاريخية والفريدة مع غزة، ومشاركتها في مثلث نشر تراكم رأس المال بين مصر وغزة وإسرائيل.

---

[٦٢] المرجع نفسه.

[٦٣] (حنفي، ١٩٩٧، ٢٠٠١).

ويستخلص حنفي بأن "حالة الشتات ساهمت في خلق طبقات إجتماعية وبرجوازية جديدة... ومنعت إعادة تدوير البنى الطبقية القائمة". على أية حال، يبدو أن هذا الوصف ينطبق بشكل جيد جدا على المجتمعات الفلسطينية في أميركا الشمالية فقط.

أعرب معظم الرأسماليين الفلسطينيين الذين شملتهم الدراسة عن دعمهم لـ "عملية أوسلو"(يجب أن نتذكر أن سياق هذا التعليق، والذي جاء خلال الفترة القصيرة النشطة التي تلت توقيع إعلان المبادئ عام ١٩٩٣، والتي، في هذه الحالة، لم ينحرف عن مسار رؤى بقية الطبقات الإجتماعية الفلسطينية). أما فيما يتعلق بإستعدادهم للإستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية، فقد كانت اللهجة السائدة هي: "دعنا ننتظر ونترقب، ولنترك جميع الخيارات مفتوحة". ويعتمد إستعداد الرأسماليين الفلسطينيين للإستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية المحتلة على "إعتبارات إقتصادية عملية – براغماتية –وليس على إعتبارات سياسية"، أي، بدون الأخذ بعين الإعتبار رأيهم بعملية أوسلو وبغض النظر عنه. لكن حالة الرأسماليين الفلسطينيين في سوريا تعتبر حالة توضح هذا الموقف. فقد ذكر حنفي، أن فلسطينيي سوريا لم يعارضوا السلام مع إسرائيل من حيث المبدأ، "لكنهم أبدوا ترددا بسبب النتائج الضئيلة التي أنتجتها عملية أوسلو حتى الآن"[٦٤]. فالباب كان يُترك نصف مفتوح ونصف مغلق دائما من أجل الربح! من ناحية أخرى، بعض داعمي أوسلو قالوا انهم سيقومون بالإستثمار لأن "تعزيز الإقتصاد هو العلاج الوحيد المتاح للعنف"، هذا ما قاله واحد من المستثمرين في الولايات المتحدة الأميريكية.[٦٥]

وسوف نركز على مثالين هما: عبد المجيد شومان (البنك العربي)، وحسيب صباغ (مجموعة شركة اتحاد المقاولين) باعتبارهما النموذج الأمثل لقوة ونفوذ رأسماليي "الشتات".

عبد المجيد شومان (البنك العربي):

في تأبينه في عام ٢٠٠٥. وصف شومان بكونه "منشئا لواحدة من أكبر المؤسسات المالية في العالم"[٦٦]. فبعيد وفاة والده، عبد الحميد شومان، عام ١٩٧٤، أصبح الإبن، عبد المجيد، رئيس البنك العربي الذي أسّسه والده في القدس عام ١٩٣٠.[٦٧] "وفتح خلال حياته المهنية، في ظل تولّيه مركز القيادة، ٣٧٨ فرعا في٢٧ بلدا عبر الأميركتين،

[٦٤] (المرجع نفسه: ٦٣).

[٦٥] (المرجع نفسه: ٧٤).

[٦٦] (www.timesonline.co.uk)

[٦٧] للإضطلاع على العملية المفصلة لتأسيس البنك العربي، أنظر في شومان، ١٩٨٢.

وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا. وجعل من البنك العربي واحدا من أكثر المؤسسات المالية التي يملكها العرب انتشارا في العالم."

بعد الإحتلال الأول لفلسطين عام ١٩٤٨، نقل البنك العربي مقره إلى العاصمة الأردنية، عمان، على الرغم من أن بعض الفروع ظلت مفتوحة في المدن الرئيسيّة من الضفة الغربية حتى جاء الإحتلال الثاني عام ١٩٦٧. لكن بفضل "البيئة التي ولّدتها أوسلو"، أصبح البنك العربي ناشطا جدا من جديد كمؤسسة مالية مهمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنشأ له ٢٢ فرعا في مواقع مختلفة.

"إن نجاة البنك العربي من الإضطراب السياسي والعسكري في الشرق الأوسط ونموه بقوة أيضا لهو الشهادة على جودة إدارة عائلة شومان وعلى بصيرتها، وهو الشاهد أيضا على حسن إدارة عبد المجيد بشكل خاص. والإعتقاد السائد اليوم هو أن أعماله خلال الإنهيار الإقتصادي عام ١٩٨٩، ودعمه للدينار الأردني بعد وفاة الملك حسين أنقذ البلد من الأزمة الإقتصادية التي عصفت بها"[٦٨]. وقد لاحظ مراقبون آخرون أن في تدخله لإنقاذ بعض القادة والأنظمة العربية من الإنهيار المحتمل، فإنه كان يعمل على ضمان إستقرار بيئة العمل الخاصة به. فعلى سبيل المثال، علّق لورنس جوفي في "الغارديان" قائلا بأن "شومان غالبا ما أنقذ الأردن من كوارث مالية. ففي العام ٢٠٠٠، أصدر الأموال لدعم الدينار الأردني الذي انهار بعد وفاة الملك حسين.ويشاع بأن قروض شومان الجاسرة أنقذت سلطة عرفات الفلسطينية من الإفلاس"[٦٩].

تولّى شومان منصب أول رئيس للصندوق القومي الفلسطيني، المؤسسة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وخلال عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠، أدار البنك العربي عشرات الملايين من الدولارات لمنظمة التحرير الفلسطينية. كما كان شومان، إضافة إلى رأسماليين آخرين من فلسطينيي "الشتات"، واحدا من مؤسسي مؤسّسة التعاون في جنيف والتي أصبح رئيسها لحين وفاته (أنظر الفصل الرابع). وعين عينا في مجلس الأعيان الأردني لفترتين (١٩٨٧ – ١٩٩٠ و١٩٩٣ – ١٩٩٧). كما أنه كان رئيس مؤسسة شومان في الأردن.

حسيب صباغ (مجموعة شركة اتحاد المقاولين):

عندما توفي حسيب صباغ في كانون الثاني، عام ٢٠١٠ عن عمر يناهز التسعين عاما، قُدّرت آنذاك قيمة ثروته الصافية بـ ٤٫٣ مليار دولار أميريكي. فبعد أحد عشر عاما تقريبا من تخرجه بدرجة مهندس مدني من الجامعة الأميريكية في بيروت، شارك مع

[٦٨] (www.timesonline.co.uk)

[٦٩] (جوفي، ٢٠٠٥).

نسيبه وشريكه مدى الحياة سعيد خوري، وشركاء آخرين في تأسيس شركة اتحاد المقاولين في حيفا عام ١٩٤٨. وأعيد تأسيس الشركة في لبنان بعد سقوط وتدمير فلسطين عام ١٩٤٨. وقد تطورت شركة المقاولون المتحدون الدولية "من مؤسسة محلية متواضعة إلى شركة عالمية عملاقة متعددة الجنسيات كما هي عليه الآن"[٧٠]. كان مقر مجموعة شركة اتحاد المقاولين في بيروت حتى إندلاع الحرب الأهلية اللبنانية – في حينها تم نقل الشركة إلى أثينا.

استفادت مجموعة شركة اتحاد المقاولين من الطفرة الاقتصادية العمرانية في دبي وقدّمت خدمات خارجية لصناعات النفط والغاز في بلدان الخليج الفارسي. وتشمل قائمة مشاريعها ما يلي: بناء سجن أبو غريب في العراق، وتوسعة مطار رونالد ريغان الوطني في واشنطن، والقسم الخاص بأذربيجان من مشروع خط أنابيب النفط الذي يبلغ طوله ١،٧٧٠ كيلومترا حتى ساحل تركيا لمجموعة تقودها شركة "بريتيش بتروليوم" النفطية، إحدى كبريات شركات النفط في أوروبا، وبناء مركز للتسوق في دبي. وتمتلك الشركة اليوم أكثر من ١٤٠،٠٠٠ موظفا؛ وتبلغ قيمة مبيعاتها السنوية حوالي ٥ مليارات دولار. وقد جاء ترتيبها عالميا وفقا لموقع الشركة على الإنترنت[٧١]، ضمن ٢٠ شركة من كبريات شركات المقاولة الدولية.

في مقابلة مع بلومبرغ بيزنس ويك بمناسبة وفاة الصبّاغ، وصف رئيس الحكومة الأردنية السابق الصبّاغ بأنه "حافظ على علاقات مع كبار صنّاع القرار الرئيسيين في العالم... وانتقل حسيب من لاجئ فلسطيني ليصبح مواطن العالم كله".

كان الصبّاغ عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، كما ساعد رئيس السلطة الفلسطينية السابق ياسر عرفات في الدخول في حوار مع الولايات المتحدة الأميريكية. ووصفه الرئيس الأميريكي السابق جيمي كارتر، الذي تلقّى مركزه دعما ماليا من الصباغ، بأنه "واحد من أقدم وأقوى حلفائي في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط... وقد جعلت منه استقامته وأحكامه... رجل أعمال ناجح... (و) مستشارا موثوق به"[٧٢].

أسس الصبّاغ، مع شومان وغيره من رأسماليي "الشتات" مؤسسة التعاون في جنيف، وبقي في مجلس أمناء المؤسسة إلى أن انتقل ذلك المركز لإبنه.

[٧٠] (الخالدي، ٢٠١٠:٥٢).

[٧١] (دراهلي، ٢٠١٠).

[٧٢] (المرجع نفسه).

الرأسماليون الفلسطينيون في مصر

سوف ننظر أدناه بالتفصيل إلى مجموعة الرأسماليين الفلسطينيين في مصر، مع التركيز بشكل خاص، على علاقتهم بغزة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية.[٧٣]

يعود وجود الجالية الفلسطينية في مصر إلى وقت مبكر من العامين ١٩٣٠ و١٩٤٠. فخلال تلك الفترة، كانت سلطات الإنتداب البريطاني تشجّع على الهجرة الفلسطينية كوسيلة لدعم المشروع الصهيوني في استعمار فلسطين. وأصبحت الأقلية الفلسطينية في مصر، التي كانت بمعظمها من غزة، نظرا للقرب الجغرافي الطبيعي، أصبحت موحّدة على أثر التطهير العرقي الذي حصل في فلسطين عام ١٩٤٨.

وخلال فترة نظام عبد الناصر أتيحت الفرص أمام الطلبة الفلسطينيين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي المصرية. هذا ما فعله الكثيرون من الفلسطينيين، لذلك نرى بأن بحث حنفي يظهر أن ٧٤٪ من العينة التي أخذها من الرأسماليين الفلسطينيين في مصر يحملون شهادات جامعية؛ ثلثهم يحملون شهادات في الإقتصاد والتجارة و١٣٪ في الهندسة.[٧٤] لذا، ليس من المستغرب أن تكون أكثر النشاطات التي يشاركون فيها هي التجارة، والحرف، والخدمات، والبناء، والسياحة، والزراعة، إلخ...

بعد احتلال غزة والضفة الغربية عام ١٩٦٧، باشر عدد من الرأسماليين الفلسطينيين من غزة بالإستثمار في مصر. وقد توسّع هذا الإستثمار بشكل خاص على أثر معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وعلى أثر سياسة "الانفتاح الإقتصادي" التي سادت خلال نظام السادات. واتخذ عدد من الإستثمارات مسار التعاون الثلاثي بين مصر، وفلسطين، وإسرائيل. ولعل شركة وليد الشوّا، "شركة البلاستيك المتحدة للري الحديث" هي مثال توضيحي جيد. فبعد أن درس الزراعة في معهد مهني في غزة، تلقى عددا من الدورات التدريبية في إسرائيل وأصبح ممثل غزة لدى الشركات الإسرائيلية المتخصصة في معدات وشبكات الري. وبعد أن اكتسب الخبرة المطلوبة، بدأ مصلحته الخاصة لبيع، وتركيب، وصيانة معدات الري بالتنقيط. وبعد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، قرر أن يستقر في مصر عام ١٩٧٧ وأصبحت شركته عاملة في مجال الإنتاج. في العام ١٩٩٤، عينت الشركة ٨٠ موظفا، وكانت الشركة الوحيدة في العالم العربي المتخصصة في الإنتاج الشامل لمعدات الري بالتنقيط.[٧٥]

---

[٧٣] (حنفي، ١٩٩٧).

[٧٤] (المرجع نفسه: ٤٥).

[٧٥] (المرجع نفسه: ٤٧).

هناك حالات أخرى مماثلة من الرأسماليين الفلسطينيين الذين نقلوا إلى مصر المعرفة والخبرة التي اكتسبوها من إسرائيل فيما يخص المناهج والأبحاث المتقدمة في الزراعة، واستقروا في مصر خلال فترة حكم السادات. في حالة مماثلة، هناك رأسمالي فلسطيني أسّس في مصر شركة ناجحة متخصصة في الإنتاج النباتي المعدل وراثيا من خلال نقل المعرفة الإسرائيلية في هذا المجال. ومع ذلك، فقد كان مترددا بالاعتراف بأنه كان متورّطا بصفقات تجارية مع رأسماليين إسرائيليين يهود إلى أن تم توقيع "إعلان المبادئ" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.[٧٦]

وفي حين أن هذه العلاقات الإقتصادية المطبعة، التي كانت تتم خلف الستار، بين الرأسمايين الفلسطينيين الذين يعيشون في مصر والرأسماليين الإسرائيليين كانت مستمرة، إلا أن المواقف المعلنة كانت ضد التطبيع وأخذت الطابع القومي والوطني في معظم الأحيان! وكان الرأسماليون الفلسطينيون يصرّون بشكل علني على إبقاء العلاقات جيدة مع منظمة التحرير الفلسطينية. في أيلول عام ١٩٩٥، نشرت "جمعية رجال الأعمال في مصر" إعلانا على صفحة كاملة في الصحيفة المصرية الرسمية الرئيسية (الأهرام) دعما لعرفات، فور وصوله إلى غزة.[٧٧]

من جهة أخرى، من المعروف تاريخيا أن منظمة التحرير الفلسطينية عارضت ومنعت محاولات سابقة للرأسماليين الفلسطينيين المقيمين في مصر لتنظيم أنفسهم في جمعيات أو اتحادات. وقد حاصرت المنظمة محاولات سابقة قام بها الرأسماليون الفلسطينيون في العامين ١٩٨٥ و١٩٨٩ لتنظيم أنفسهم بإتحاد إلى أن تأسست السلطة الفلسطينية بعد ذلك عام ١٩٩٤. في ذلك الحين، كانت منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية تشجع الرأسماليين الفلسطينيين في مصر على التنظيم بغية جذبهم للإستثمار في غزة.[٧٨]

وتجدر الإشارة إلى أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قوّضت جميع المحاولات التنظيمية الأخرى التي قام بها رأسماليو "الشتات" التي بدأت خلال الفترة التي كانت فيها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في أضعف حالاتها، بعد إخراجها من لبنان عام ١٩٨٢. التفسير الواضح لذلك هو أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الضعيفة والذليلة خافت بأن تُحدث مثل هذه المبادرات مراكز جديدة للقوى الإقتصادية والسياسية من الممكن لها أن تتحدى شرعية المنظمة السياسية الرمزية الموزعة جغرافيّا. وخير مثال على ذلك هو "مؤتمر لندن" لرأسماليي "الشتات" الذي انعقد في ٢٤ حزيران ١٩٨٢

[٧٦] (المرجع نفسه:٥٠).

[٧٧] (المرجع نفسه:٤٦).

[٧٨] (المرجع نفسه).

في الوقت الذي كان فيه الجيش الإسرائيلي يحاصر بيروت. لا يعني ذلك أنه لم يكن هناك تفاعل عضوي بين النخبتين السياسية والرأسمالية، طوال الفترة منذ صعود منظمة التحرير. على نقيض ذلك، كان هناك تفاعل ضمني لا بأس به بين النخبتين مبني على بعض من التفاهم حول شكل من أشكال "تقسيم العمل" بحيث يدعم رأس المال موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المزعومة، مقابل ضمان منحها فرصا كبيرة للإستثمار المربح في فلسطين، تحت مسمى "التنمية الوطنية".

التفاعل بين الإقتصاد والسياسة: توطيد "تجارة التنمية"

بطبيعة الحال، إن التفاعل بين الإقتصاد والسياسة ليس جديداً في التاريخ البشري. فهدف كل طرف في هذه العملية هو استخدام الطرف الآخر لمساعدته في زيادة تكديس رأسماله سواء كان رأس المال هذا ماليا، أو سياسيا، أو إجتماعيا. على أية حال، سيركّز هذا القسم على عملية التفاعل بين الرأسماليين الفلسطينيين، خصوصا أولئك الذين هم في "الشتات"، ونخبة منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية السياسية، بحيث حاول كل منهما من خلالها زيادة قاعدة ربحه السياسية، أوالإقتصادية، أوالرمزية. بغض النظر كيف لُقّبت هذه العملية، فإن النتيجة النهائية التي شهدناها على مدى بعض السنوات العشرين الماضية هي ما أشير إليه هنا بـ "العمل التنموي".

تركيزي هو على آخر ٢٠–٣٠ سنة من التاريخ الفلسطيني. سيتعمق التحليل في عملية التفاعل هذه بين الرأسماليين الفلسطينيين والنخبة السياسية الحاكمة (منظمة التحرير الفلسطينية، فتح، إلخ...) ليُظهر بأن ما يحدث هو "تجارة تنموية" أو "صناعة تنموية" يزيد الرأسماليون من خلالها فرصهم بالربح باعتبار أنهم يضفون طابع الشرعية على موقف الطبقة السياسية الحاكمة الميّال إلى استمرار الإحتلال الإستعماري الإسرائيلي لهذا الجزء من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) وتطبيع العلاقات معه ويعززونه. في هذه العملية، يصبح الحكم الذاتي التابع مقبولا ومبررا؛ ويتم إلغاء وإعادة تعريف حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؛ ويتحول المجتمع نفسه إلى مجمّع من العمّال المفقرين والمسيطر عليهم؛ كما ويتم تقويض وتجاهل استخدام الأرض كمصدر إنتاج زراعي؛ ويجري تحديد طاقة أبناء البلد والمبادرات التطوعية من خلال كمية أموال "المانحين"؛ وتتحوّل "التنمية" الحقيقية للمجتمع الفلسطيني إلى أسطورة راسخة بعمق.

وينتج عن ذلك عدد من الأسئلة الحرجة التي تحتاج إلى الشرح. كيف نميز بين الواقع والخيال؟ الكلام والأفعال؟ الشكل والمضمون؟ إلخ. كيف يمكننا أن نشرح التناقض الواضح بين الشعارات الرسمية المتكررة التي تطالب أبدا باستقلال فلسطين (كدولة مستقلة)، ووضع حد للإحتلال، إلخ.، من جهة، والمضاربات الإقتصادية السياسية المشتركة مع بنية وعملاء الإحتلال من جهة أخرى؟. كيف يمكننا أن نشرح التشجيع الفاضح الذي تقوم به النخبة السياسية – الإقتصادية الحاكمة لتطبيع العلاقات مع

الرأسماليين الصهاينة (اليهود الإسرائيليون واليهود الأميركيون)، في الوقت الذي ما يزال فيه الناس قابعين تحت إستعمار فعلي، ومستمر، ومشرعن، متخف تحت مسمى "السلام الإقتصدي"؟

سيركز التحليل في مقدمته على قضية تحول منظمة التحرير الفلسطينية التدريجي من "حركة ثورية" (بالكاد في السنوات العشر الاولى من وجودها) تسعى إلى تحرير فلسطين من الإحتلال الإستعماري، إلى "حركة برجوازية" تسعى إلى الإستثمار في أي جزء يُعطى لها من فلسطين المحتلة بمجرد إذعانها للخطة العالمية وقبولها بالإستيطان الاستعماري المستمر. ولقد تطلّب هذا التحول الإستراتيجي إنتقالا واضحا لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى تبني النهج اليميني، والذي تجلى بوضوح عبر سيطرة حركة فتح المستمرة على منظمة التحرير الفلسطينية وفيما بعد، على السلطة الفلسطينية. بدأ هذا التحول يتضح بحلول منتصف السبعينات عندما أصبح بقاء منظمة التحرير الفلسطينية معتمدا كليا على التمويل الآتي من الدول العربية الإقليمية، وخصوصا من المملكة العربية السعودية، والذي كان ثمنه قبول المنظمة بالخطط الإمبريالية الغربية الموضوعة للمنطقة. وأصبحت هذه العملية أكثر وضوحا مع الإستبدال الفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية بالسلطة الفلسطينية كنتيجة "لعملية أوسلو" واعتمادها المطلق في بقائها على المساعدات الخارجية.[٧٩]

سنتابع ونحلّل في هذا الجزء التفاعل بين الرأسماليين الفلسطينيين في الشتات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية منذ الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والذي كان يهدف بشكل واضح إلى القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها القيادة المعترف بها للشعب الفلسطيني وإجبارها على الخروج من لبنان. وسيُظهر التحليل بأن رأسماليي الشتات لم يكن بإمكانهم النجاح في "تعديل"موقف منظمة التحرير الفلسطينية بإتجاه القبول بالإملاءات الأميريكية – الإسرائيلية وبأجندة الخضوع السياسي، ما لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية نفسها قد أخذت ذلك الموقف في وقت سابق. وافق رأسماليو الشتات الفلسطينيين عن طيب خاطر أن يتم استخدامهم كوسيلة "سياسية – إقتصادية" للوصول إلى هدف مفيد للجانبين. وفي الواقع، فلقد كان لديهم الطموح للقيام بذلك الدور في سعيهم الى الوصول إلى مواقع التأثير وعندما اتيحت لهم الفرص رحبوا بها.

لا يهدف هذا التحليل إلى الغوص في السياسة الفلسطينية أو في نشوء المؤسسات السياسية خلال هذه الفترة، فهذا الأمر يقع خارج نطاق هذا الكتاب. ولكنه يهدف

[٧٩] للإطلاع على تحليل معمق لهذه العملية أنظر في (سمارة، بدون تاريخ وسمارة ، ٢٠٠٧)، ومساهماته المتعددة حول هذا الموضوع في مجلة كنعان الإلكترونية.

إلى الغوص في تحليل أدوار الفاعلين الرئيسيين الذين يعملون على وضع الإقتصاد السياسي الفلسطيني في مسار خطر. فهم يحوّلون "التنمية" المطلوبة لمناطق السلطة الفلسطينية إلى مشروع تجاري كبير، إلى سوق مفتوح. ويقود الرأسماليون الفلسطينيون هذه العملية بتنسيق تام وبدون وجود أي تناقض بينهم وبين النخبة السياسية الحاكمة، والوكالات "المانحة" الرئيسية الغربية والعالمية.

مقدمة لترسيخ "التجارة التنموية"

مهّد برنامج النقاط العشر في عام ١٩٧٤ الذي اعتمده المجلس الوطني الفلسطيني الطريق أمام "إعلان الإستقلال"عام ١٩٨٨، وأمام طموح وقبول منظمة التحرير الفلسطينية اللاحق للمشاركة في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، ومتابعة إطلاق "عملية أوسلو"في عام ١٩٩٣، ونشوء الوضع الراهن للسلطة الفلسطينية ذات الحكم الذاتي المنقوص والتابع في الضفة الغربية وغزة.

وقد سرّع الإجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، وما نتج عنه من خروج منظمة التحرير الفلسطينية وإنهاء وجودها السياسي، والعسكري، والإقتصادي في لبنان، سرع من خطواتها بإتجاه القبول ببعض من أنواع الوجود الأميريكي – الإسرائيلي الطبيعي، والسياسي، والإقتصادي، والرمزي المشرّع في أجزاء من فلسطين، أي الضفة الغربية وغزة.[٨٠]

في الواقع، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤ على الفكرة المتجسدة بالقرار ٢٤٢ الصادر عن الأمم المتحدة بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هما مناطق فلسطينية محتلة وأبدت استعدادها لإقامة سلطتها في تلك المناطق، أو في أي جزء منها، جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ورغم ذلك، أصرّت الحكومة الأميريكة آنذاك على أن تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية موقفا علنيا وواضحا تعلن فيه القبول بالقرار٢٤٢ و"تنبذ فيه العنف"، كثمن للإعتراف الأميريكي بقيادتها.

هكذا، كانت السنوات ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٨ مليئة بالمكائد السياسية التي بدت وكأنها تستهدف "الضغط"على عرفات، رئيس منظمة الحرير الفلسطينية في ذلك الوقت، لتعديل موقفه (موقف كان اتخذه سابقا) لكي يقبل بالشروط الأميريكية. وقد استخدم عرفات في هذه العملية أكاديميين فلسطينيين– أميركيين معروفين وكبار رأسماليي الشتات الفلسطينيين لـ "التوسّط"مع الأميركيين.

[٨٠] أظهرت العديد من الدراسات والتحاليل السياسية الفوائد التى حصلت عليها منظمة التحرير الفلسطينية عبر قبولها بهذا الموقف.

وفي روايته المفصّلة، قام ممدوح نوفل[٨١] باعتباره مشاركا ومراقبا لهذه المخطّطات في منظمة التحرير الفلسطينية، منذ أن تم إخراجها بالقوة من لبنان عام ١٩٨٢ وحتى "إعلان الإستقلال"عام ١٩٨٨، وللمداولات اللاحقة حول مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بتوثيق كيف كان أبو عمار "عرفات" المصمم والناظم لهذه المخطّطات (المكائد). وفي وقت سابق، تم توثيق كيف استخدم عرفات أستاذين أميركيين معروفين من أصول فلسطينية هما إدوارد سعيد وإبراهيم أبو اللغد، لينقلوا رسائله إلى وزير الخارجية الأميريكية في ذلك الوقت. وبفضل تعيين عرفات أصبح كلا الأستاذين أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني إلى حين توقيع منظمة التحرير الفلسطينية لإتفاقية أوسلو.

كان عرفات حريصا دائما على أن يقيم علاقات قوية مع الرأسماليين الفلسطينيين وأن يحافظ على مثل هذه العلاقات. ولطالما كان يفضل بأن يشير إلى هؤلاء الرأسماليين بـ "الكومبرادور الفلسطيني". وذهب البعض إلى حد الإدعاء بأن "منظمة التحرير الفلسطينية إتبثقت من بوتقتهم"[٨٢]. تعود العلاقة بينهما إلى الخمسينات من القرن الماضي حين ترأس عرفات إتحاد الطلاب الفلسطينيين في مصر. كان من ضمن أعضاء الإتحاد، ولاحقا في عضوية فتح، وفي هيأتهما القيادية بعض الأعضاء الذين أصبحوا لاحقا رأسماليين قياديين، مثال، زهير العلمي، رئيس مجلس إدارة واحدة من أكبر الشركات الهندسية الإستشارية في العالم العربي؛ جويد الغصين الذي كان له دور فعال في بناء دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال شركات البناء التي يملكها، ومن ثم أصبح عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس الصندوق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضوا في مجلس أمناء مؤسسة التعاون.

منذ نشأتها، كانت فتح تضم في عضويتها عددا من الرأسماليين الفلسطينيين وذلك بفضل إتصالات عرفات التي كوّنها عندما كان يملك ثلاث شركات للمقاولات في الكويت. بالطبع لم ينضم كل الذين يعرفهم في قطاع الأعمال إلى فتح، لكنهم حافظوا على علاقات نشطة مع عرفات ليس بوصفه مقاولا (بالمعنى الإقتصادي) بل بوصفه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (أي مقاول بالمعنى السياسي!). وقد كانوا الممولين الرئيسيين للحركة السياسية الجديدة. وكان أهمهم عبد المجيد شومان، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا للبنك العربي.

---

[٨١] (نوفل، ٢٠٠٠).

[٨٢] (حنفي، ١٩٩٧:٨٦).

خلال الصراع الدامي بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الأردني عام ١٩٧٠، قام أحد ملوك المال، منيب المصري، مؤسس وصاحب مجموعة "إدجو" النفطية العالمية، والذي كان في ذلك الوقت وزير الأشغال العامة في الحكومة الأردنية، إضافة إلى الرأسمالي الكبير عبد المجيد شومان، مالك ورئيس البنك العربي، باستخدام نفوذهما للتوسّط بين طرفي النزاع. والنتيجة التي توصّلوا إليها كانت بأن يتم إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن من دون أن تُمسّ بأي أذى.

ومن المعروف للملأ بأن عرفات اعتمد على دائرة صغيرة من الرأسماليين ذوي النفوذ والعلاقات الجيدة من أجل "التوسط" و"تحسين" مواقف منظمة التحرير الفلسطينية في الأزمات الحرجة ولجعل هذه المواقف اكثر قبولا للمطالب الإسرائيلية – الأميريكية بالخضوع المذل. ومن الصعب الجزم فيما إذا كانت هذه المبادرات من صنع عرفات أو من صنع الرأسماليين الفلسطينيين. إلا أن هذا الموضوع الخلافي ليس على قدر كبير من الأهمية. ما يهم هو حقيقة أن كلا الجانبين كانا يعملان تدريجيا للوصول إلى برنامج لا يتعارض مع الخطة الأميريكية – الإسرائيلية التي تعتمد على إخضاع "القيادة" السياسية الفلسطينية وإذلالها. إن مثل هذا البرنامج سيؤدي في نهاية المطاف إلى وجود حكم ذاتي ضعيف وتابع كليا في بعض المناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة، تمكن هذه القيادة من أن تدعي بأنها "دولة فلسطين المستقلة"، وبأن هذه الدولة هي حصيلة النضال الذي قاموا به طوال فترة طويلة من الزمن!

إن الإختبار الناجع لدفع هذه العملية قدما هو قبول منظمة التحرير الفلسطينية/عرفات (بما أن الإثنين مترادفان!) الصريح والعلني لما يسمى "بالتسوية السلمية" للصراع، كما تم التعبير عنها في القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن. جاء هذا القرار مباشرة قبل الإجتياح الإسرائيلي للبنان – وكان هدفه الواضح تمزيق منظمة التحرير الفلسطينية – وقد تم التنسيق له، على الأغلب، مع الولايات المتحدة الأميريكية وعملت إدارة ريغن بجد من أجل تبنيه. وليحصل عرفات على تأييد لموقفه هذا، ألحّ على بعض الجهات العربية والفلسطينية المؤيدة لهذا النهج في المقام الأول، أن تكتب تقارير مفصّلة تفسر فيها نهج "التسوية السلمية" المقترحة. تم تقديم ثلاثة تقارير من هذا القبيل: أعد التقرير الأول الرأسماليون من أبناء البلد والمثقفون الداعمون لهم (من الضفة الغربية في المقام الأول)؛ وأعد الثاني رأسماليو الشتات والمثقفون المؤيدون لهم (وعلى رأسهم عبد المجيد شومان وآخرين غيره)؛ وأعد التقرير الثالث رئيس وزراء سابق في الحكومة المصرية[٨٣].

كان القبول العلني والصريح بالقرار ٢٤٢ شرطا مسبقا لبدء "الحوار" بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأميريكية. وقد كانت المخطّطات كثيرة من أجل

[٨٣] (ولّاش، ١٩٩٢، كما هو وارد في حنفي، ١٩٩٧:٨٧).

تحقيق هذا الهدف، علانية وسرا، إلى أن بلغت أوجها بشكل علني في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في جنيف عام ١٩٨٨. ولعبت مجموعة صغيرة من رأسماليي الشتات دورا أساسيا في التوسّط بهذه العملية. كان من أبرز رجال هذه المجموعة الراحل حسيب الصباغ، وباسل عقل "مستشاره السياسي". وكان كلاهما من بين مؤسسي مؤسسة التّعاون (أنظر في الفصل الرابع).

في الوقت نفسه، كانت (مجموعة شركة اتحاد المقاولين) ضالعة في مشاريع للبناء وبصفقات تجارية في منطقة الخليج مع شركة "بكتل" المتعددة الجنسيات. وكان جورج شولتز، الذي أصبح وزير الخارجية في إدارة ريغن، هو رئيس مجلس إدارة شركة "بكتل". استغلّ عرفات هذه القناة على أمل أن تعمل العلاقة التي تربط الصباغ بشولتز على تنظيم وتسهيل الطريق أمامه من أجل الوصول إلى هدفه المنشود ألا وهو "الحوار" بين الولايات المتحدة الأميريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية، من دون التعرّض إلى الإذلال الكبير والعلني. نتيجة لذلك، تمّ إعداد الأجواء كي تقدم منظمة التحرير الفلسطينية / عرفات تنازلات أصرّ عرفات أن تتم في مقر الأمم المتحدة. ولكن الولايات المتحدة الأميركية رفضت منح عرفات تأشيرة دخول إلى نيويورك لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة، لذا تمّ نقل مكان الحدث إلى جنيف، حيث ألقى عرفات خطابه الذي طال انتظاره في ١٣ كانون الأول ١٩٨٨. في ذلك الخطاب، نبذ عرفات، بشكل صريح وعلني "كل أشكال العنف"، وقبل بالقرار ٢٤٢ الذي يضمن حق جميع دول المنطقة في الوجود.

ووفقا لعضو مشارك في منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان حاضرا خلال خطاب عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف "العديد من كوادر وممثلي فتح، ومن الشخصيات الوطنية الفلسطينية المستقلة كان من ضمنهم حسيب الصباغ وباسل عقل اللذان لعبا دورا أساسيا في بلورة الموقف الأميريكي من الحوار مع م.ت.ف."[٨٤]. وفي تعليق توضيحي، توسّع نوفل بالقول:

> حسيب صبّاغ وباسل عقل أعضاء في المجلس الوطني منذ بداية تأسيسه، ينتمون إلى تيار الوطنيين المستقلين. الأول من كبار الرأسماليين الفلسطينيين ومن مؤسسي منظمة التحرير، والثاني من السياسيين القدامى المخضرمين. كانت مواقفهما دوما مساندة لقيادة م.ت.ف. في دفاعها عن إستقلالية القرار الفلسطيني. وكان أبو عمار يستشيرهما ويستعين بهما في نقل آرائه لجهات دولية مستفيدا من شبكة علاقتهما الواسعة وخصوصا في أوساط السياسيين والرأسماليين الأمريكان. وحرص أبو عمار أن يكونا بجانبه عند إلقاء الخطاب في جنيف وإستثمار علاقتهما بشولتس قبل أن يصبح وزيرا للخارجية.[٨٥]

[٨٤] (نوفل، ٢٠٠٠: ٢٥٨).

[٨٥] (المرجع نفسه: ٢٦٦الحاشية ١٣).

لم تقتصر الإهانة على عدم منح عرفات تأشيرة دخول إلى نيويورك، بل إن الموقف الأميريكي بعد خطاب عرفات كان بمثابة ضربة أخرى حين أصرت الولايات المتحدة بأن الخطاب "لم يكن كافيا". فقد زعمت أميركا حينها أن الخطاب قد كان غامضا ولم يتضمن كلمات سحرية مثل "نبذ العنف" و"الإعتراف بحق إسرائيل بالوجود". قام ثلاثة من فلسطينيي الشتات هم شومان، وصباغ، والمصري بسيل من الأنشطة التي ركّزت على تشجيع عرفات على الإلتزام بشرط الولايات المتحدة الأميريكية وإسرائيل إلى أبعد مدى، وعلى التعبير عنه، بشكل صريح، في مؤتمر صحفي. هذه العملية أشار إليها عرفات نفسه بـ"التعرّي". ثم تمت صياغة نص مسودة جديدة نقلها صبّاغ "كلمة كلمة" إلى الأميركيين قبل أن تتم الموافقة الاميركية النهائية عليها.[٨٦] وعندما تم الإنتهاء من السيناريو بأكمله، أعلن عرفات الموقف الجديد في مؤتمر صحفي في جنيف.[٨٧]

وقال لي عالم إجتماع فلسطيني وهو صديق من اليسار، كان مع منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في ذلك الوقت، كيف أن اليسار في ذلك الوقت كان معاد للبرجوازية الفلسطينية، وكيف هاجم اليسار الأستاذين الأميركيين من اصول فلسطينيةً لدورهم في التوسط بين الإدارة الأميريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلّق قائلا بأنه كان لدى فتح علاقات جيدة مع رأس المال التمويلي، وقد شعر البرجوازيون دون شك بأنهم أكثر قربا من فتح مقارنة مع اليسار. "كان شعوري في ذلك الوقت... هو أن الرأسماليين الفلسطينيين كانوا يؤيدون بشدّة وجود دولة فوق جزء من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)". كان يشعر بأن موقفهم قد تأثر بأسباب "سياسية" لأنهم أرادوا دولة تمثّلهم يمكنهم فيها التمتع بالنفوذ السياسي.[٨٨]

بعد العام ١٩٨٢، بدأ رأسماليو "الشتات" القيام بمبادرات من أجل ملء ما أدركوا أنه فراغ سياسي خلقه خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وانتشارها في عدد من البلاد العربية بعيداً عن الحدود القريبة لفلسطين. بإستثناء رأس المال، والعلاقات المحتملة مع ذوي رؤوس الآموال الأميركيين والإقليميين النافذين، افتقد رأسماليو الشتات الشرعية السياسية والدعم الجماهيري الحقيقي على أرض فلسطين. لقد حاولوا

---

[٨٦] (حنفي، ١٩٩٧:٨٨)

[٨٧] في ذلك الوقت، كنت في مكاتب مؤسسة التعاون في جنيف. لا يسعني إلا أن أتذكر الإثارة والحماس اللتين أظهرهما منيب المصري في ذلك اليوم، بعد الحصول على موافقة الولايات المتحدة الأميريكية على النص. جاء منيب إلى مكتبي ورمى بمرح "بطاقة الزائر" على المؤتمر الصحفي الذي سيعقد في عصر ذلك اليوم على مكتبي، ليبرهن، يشكل غير قابل للتشكيك، بأن الأمور أخيرا قد وصلت إلى غاياتها. لقد أعتبر ذلك إنجازا ذا قيمة لرأسماليي "الشتات" يتناسب مع الجهود البارعة التي بذلوها للتوسّط بين عرفات والإدارة الأميركية وعلى تفاعل رأس المال والسياسة.

[٨٨] رسالة إلكترونية من جميل هلال ردا على تساؤلاتي (٢٠١٠).

ولكنهم فشلوا. وكما يدعي سمارة فإن "مؤتمر لندن" الذي انعقد في ٢٤ حزيران من العام ١٩٨٢، كان بمثابة "إستعدادا لوراثة منظمة التحرير الفلسطينية" ويجب النظر إليه من هذا المنطلق. مع ذلك، نجح عرفات في تقويض وإحباط هذه المبادرة. وقد يكون عرفات قد اكتسب قراءة أكثر دقة لموقف إسرائيل التي سيكون من المفيد لها أن تتفاوض مع مجموعة فلسطينية تدعي القيادة السياسية، وتتمتع بالشرعية على أرض الواقع، أي منظمة التحرير الفلسطينية. إذا كانت معالجة الرأسماليين لهذه الأزمة، كما هو واضح، كانت دائما تتم عبر المفاوضات والتسويات، فقد كان واضحا حينها أن أي خصم لن يجري مفاوضات إلا مع الذين يتمتّعون بقوة "التسليم" أو القدرة على "البيع". أما الجهة التي تتمتع بتلك القدرة فقد كانت، وما زالت منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية. بالنسبة للرأسماليين، وباعتبارهم من "ذوي رؤوس الأموال، فالوطن بالنسبة لهم ليس سوى عمل تجاري. لذا، عندما بدأت منظمة التحرير الفلسطينية مفاوضاتها مع إسرائيل، دعمت النخبة الرأسمالية الفلسطينية عرفات وتقربت منه ومن بنيته الرأسمالية البيروقراطية. وهكذا، أصبح قسم كبير من الرأسماليين داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، مقاولين فرعيين وشكلوا بشكل أساسي الكومبرادور الفلسطيني.[٨٩]

بناء على ما سبق، وضمن هذه المؤشرات، لا بد وأن رأسماليي الشتات الفلسطينيين قد أدركوا بأن أكثر المقاربات التي يمكنهم القيام بها فعالية وربحا هي رعاية تفاعل إقتصادي فعال بين القيادة السياسية (منظمة التحرير الفلسطينية/السلطة الفلسطينية) من جهة، وبنية الإحتلال الإسرائيلي، ومراكز رؤوس الأموال الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأميريكة وتدعمها المراكز الأوروبية، والشركات العالمية، ووكالات التمويل العالمية، من جهة أخرى. لن تبعد هذه المقاربة الرأسماليين عن القيادة السياسية المهيمنة اليوم؛ بالتالي، ستظل هذه الطبقة قادرة على المحافظة على الواجهة التي تُظهر بأنها تستثمر "الرأسمال القومي الفلسطيني" في "تنمية" فلسطين. ومن شأن ذلك أن يضمن تأثير هذه الطبقة "المربح" إلى حد كبير دون تعكير الصفو السياسي، كما حدث سابقا.

يجب أن يتم النظر إلى مبادرة رأسماليي الشتات فيما يخص تأسيس مؤسسة التعاون عام ١٩٨٣ في جنيف باعتبارها "مؤسسة تنموية" تهدف الى تحقيق نتائج حميدة وخيرية كما يعكس اسمها. وقد قررت هذه الرأسمالية أن تستثمر جزءا من أموالها في هذه المؤسسة (أنظر الفصل الرابع). وبطريقة مماثلة، فإن معظم الإستثمارات المالية اللاحقة التي قرر رأسماليو الشتات أن يلتزموا القيام بها في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية قد سارت على نفس النهج والذي يسمح لهم شراء وبيع أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال احتكارات ممتدة لسنوات متعددة يتم تسهيل الحصول عليها سياسيا في خضم "إقتصاد أسير".

[٨٩] (سمارة، ٢٠٠٧)

لكي يتمكنوا من القيام بذلك، كان عليهم أن يبنوا علاقات وثيقة ومترابطة مع البيروقراطية السياسية ويحافظوا عليها كما وكان عليهم أيضا أن يبنوا علاقات وثيقة ومترابطة مع بنية السلطة الحقيقية، أي الإحتلال الإستعماري الإسرائيلي والولايات المتحدة الأميريكة وأن يحافظوا على هذه العلاقات. وتتناقض هذه المقاربة تناقضا فطريا وإيديولوجيا مع مفهوم "التنمية التحررية المرتكزة عل الناس"، التي تم مناقشتها سابقا والتي نحاول ترسيخها من خلال هذا العمل.

طبيعة وتكوين الرأسماليين الفلسطينيين من أبناء البلد

في السياق الحالي، تشير كلمة الرأسماليين "أبناء البلد" إلى مجموعة الرأسماليين الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة والذين اضطروا إلى تطوير أعمالهم تحت الإحتلال منذ عام ١٩٦٧. من الناحية الإقتصادية، هذه المجموعة هي أقل تطورا بكثير من رأسماليي الشتات بسبب القيود التي فرضها الإحتلال. لقد قوّض الإحتلال الإستيطاني "قاعدة القوة لطبقات الرأسماليين التجاريين وأصحاب الأراضي التقليديين ... وأقام عوائق لا يمكن تذليلها أمام التنمية الإقتصادية المحلية التي يمكن أن تقوم وأمام ظهور طبقة من الرأسماليين الصناعيين.[٩٠]

إذن، فقد كانت القاعدة الصناعية صغيرة وغير متطورة. وبحلول الوقت الذي أنشئت فيه السلطة الفلسطينية، "بقيت الشركات الصغيرة والعائلية مهيمنة على الإقتصاد الفلسطيني"[٩١]. وفقا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن "أكثر من ٩٠٪ من الشركات في الضفة الغربية وقطاع غزة وظّفت أقل من ١٠ عمّال، في حين استطاعت ٢٠ مؤسسة فقط أن توظّف أكثر من ١٠٠ شخص..."[٩٢]. قبل مجئ السلطة الفلسطينية، اعتمدت الكثير من الشركات الفلسطينية، خصوصا في مجال الأحذية والمنسوجات، على أنشطة العقود الفرعية للأعمال الإسرائيلية. كانت الطبقة الرأسمالية من أبناء البلد بالأساس "مندمجة مع رأس المال الإسرائيلي ومعتمدة عليه"[٩٣].

استنتج أموندسن والزبيدي خلال مناقشتهما بخصوص "المؤسسات السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية ومستقبل تشكيل دولة" بأن رأسمال المحلّي لم يؤمّن "شركاء داخليين استراتيجيين للدولة في استراتجيتها الرأسمالية التنموية. ... وعمل امتياز الوصول إلى الريع الذي منح بشكل ملحوظ لرؤوس الأموال المغتربة على ترك

[٩٠] (كيميرلنغ وميغدال، ١٩٩٤، كما نُقلت في هلال وخان، (٢٠٠٤:٧١).

[٩١] (نصر ٢٠٠٤:١٧٣).

[٩٢] (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٨: ٦-٤٢).

[٩٣] (سمارة، ٢٠٠٧).

الرأسماليين أبناء البلد ذوي رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسّطة لاحقا على زيادة تهميشهم...اعتمدت الإستثمارات من بعض الأحجام على حماية وامتيازات الدولة، كما وقام بها أشخاص مقربون من القيادة السياسية. ...كانت المحافظة على علاقات جيدة مع القيادة السياسية ثمنا ضروريا لحماية الإستثمارات"[٩٤].

أغضبت الأولوية الواضحة التي منحت لفلسطينيي الشتات وتاثيرهم المكشوف على خطط السلطة الفلسطينية الاقتصادية، ووصولهم شبه المطلق إلى المراكز في "بيروقراطية أوسلو السياسية" الجديدة، وما تلى ذلك من إحتكارات إمتيازية الرأسماليين الفلسطينيين من أبناء البلد. فبعد أن سحقهم الإحتلال وقمعهم، شهدوا نظراءهم في الشتات الذين تم السماح لهم بتجميع رؤوس أموال ضخمة خارج فلسطين، وهم يعودون لجني الأرباح بسهولة. ظهرت بوادر أول إشارة علنية لهذا الإستياء في أيار ٢٠٠٠، خلال "مؤتمر الحوار التجاري الوطني الأول" الذي نظمه مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد). رأى العديدون في هذا المؤتمر "محاولة مبكرة من قبل أصحاب رؤوس الأموال المحليين لممارسة نفوذهم". حاولت بال تريد إشراك البيروقراطية السياسية الجديدة في المواجهة والإستماع لمخاوف الرأسماليين، باعتبارها مركز أعمال ذا نفوذ تمثل بشكل رئيسي الأعمال الكبيرة.

طالب المؤتمر "أن يتم وضع قانون بخصوص الإحتكارات والإمتيازات ... (وأن) يشارك القطاع الخاص في وضع هذا القانون إضافة إلى القوانين الإقتصادية الأخرى، وأن يعبّر عن رأيه فيما يتعلق بالمفاوضات النهائية"[٩٥]. كما وسنرى أدناه، تحكم رأسماليو الشتات بجميع الإحتكارات الرئيسية، وبقى دور الرأسماليين أبناء البلد دورا ثانويا.

الإستثمار في عجلة إقتصاد السوق الحر مطلقة العنان

بعد توقيع إتفاقيات أوسلو مباشرة، كررت السلطة الفلسطينية بوضوح لا لبس فيه أن "فلسطين الجديدة" ستلتزم بإقتصاد "السوق الحر" وبالتالي فقد أعلنت انها ستفتح الباب على مصراعيه وستكون مضيافة لكل أنواع الإستثمار الإقتصادي – وكلما كبر حجم الاستثمار كلما كان ذلك أفضل. في عام ١٩٩٦، حضّرت السلطة الفلسطينية بمساعدة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي "استراتيجية تنموية فلسطينية" وقدّمتها "لمؤتمر مساعدة الشعب الفلسطيني" الذي عقد في باريس.[٩٦] "تم تحديد أربعة محاور بوصفها ذات احتياجات ملحّة: البنية التحتية المادية، وتطوير الأعمال، والأنظمة المالية،

[٩٤] (أموندسن والزبيدي، ٢٠٠٤: ١٥٨).

[٩٥] (بال تريد، ٢٠٠٠: ٤–٢٣، كما ورد في نصر، ٢٠٠٤:١٧٤).

[٩٦] (السلطة الفلسطينية، ١٩٩٦).

والأطر القانونية والتنظيمية". وذكرت الوثيقة أيضا بأن السلطة الفلسطينية "ستدعم اقتصاد سوق مفتوح، وموجه للتصدير يقوده القطاع الخاص" [٩٧].

أطلق عرفات و"نظام أوسلو" الذي أسسه نداءات متكررة للإستثمار في فلسطين من أجل إحداث "التنمية الإقتصادية" الضرورية، ومن ثم تم التشديد على ذلك في القانون الأساسي. تمثلت الخطة الريعية الأولى في قانون الإتصالات السلكية واللاسلكية.[٩٨] وبعد الإعلان عن "قانون تشجيع الإستثمار في فلسطين، عام ١٩٩٨" (الذي صدر عام ١٩٩٥ وتم تعديله في ١٩٩٨)، تم تأسيس هيئة عامة مستقلة لهذا الغرض. تأسست "الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار" الفلسطينية عام ١٩٩٨ وكانت مهمتها المعلنة هي "بناء مستقبل أفضل لجميع الفلسطينيين من خلال التقديم المستمر لخدمة الزبائن للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال توفير مكان واحد يقدم خدمات فعّالة وحوافز خاصة للإستثمار، وأرقى مستويات التقنية بهدف جذب الاستثمارات. إننا نعمل على تسهيل التعاون بين القطاع الخاص والحكومي وبالتالي خلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية والمحافظة على استمرارية هذه البيئة" [٩٩].

يعدد الموقع عددا من "حوافز الإستثمار"، على النحو التالي:

- "تحصل الأصول الثابتة للمؤسسة التجارية على إعفاءات متنوعة من الضرائب الجمركية لفترة محددة...
- تُمنح الإعفاءات الضريبية عن إيرادات الإستثمارات التي تتخطى الـ١٠٠،٠٠٠ دولار...
- من الممكن منح إعفاءات إضافية للمؤسسات التجارية العاملة في أنشطة التصدير.
- تعطى حوافز وإعفاءات خاصة على الإستثمارات في المستشفيات والفنادق."

ولقد قيل بأن القانون الجديد والأدوات الإستثمارية التي تم إعدادها كانت "منحازة للشركات الكبيرة وبالتالي فقد عززت من إحتكارات الجماعات ذات النفوذ السياسي في الإقتصاد الفلسطيني"[١٠٠]. وعلاوة على ذلك، من الواضح جدا مما سبق أنه لا يوجد أي تشديد أو تشجيع على الإستثمارات في الإنتاج والزراعة. التشديد هو على

[٩٧] (نصر، ٢٠٠٤: ١٧).

[٩٨] (قانون رقم ٣، ١٩٩٦)؛ أنظر في (بحور، ١٩٩٨ و٢٠٠٠) لمزيد من التفاصيل .

[٩٩] (نصر، ٢٠٠٤: ١٧٦).

[١٠٠] (www.pipa.gov.ps)

الخدمات والإقتصاد الموجّه للتصدير، الذي يعتمد نجاحه كليّا على التعاون مع الإقتصاد الإسرائيلي والرأسماليين الصهاينة. ولكن، بعد كل شئ، ألا يعتبر هذا انحرافا عن جوهر "إتفاقيات أوسلو"!

استمرّت هذه الموجة بعد ذلك من خلال ما تم تسميته بـ"عملية أنابوليس" التي ابتدأها نظام الرئيس جورج بوش الإبن عام ٢٠٠٧. إن عمليّة أنابوليس "تبعد الصّراع عن السياسة بشكل فعّال من خلال تحويله إلى مشروع فلسطيني، كي يحظى باعتراف دولي كدولة، شبيهة بانتداب عصبة الأمم القديم ووصاية الأمم المتحدة وأنظمة التحرّر من الإستعمار. ... في الواقع، ركزت عملية أنابوليس بشكل أكبر على الكيفية التي يعمل فيها الإصلاح والتنمية على المساعدة في تعزيز مكانة السلطة الفلسطينية في رام الله بقيادة محمود عباس والتي فقدت مصداقيتها أكثر من تركيزها على كيفية بناء القدرات الذي يمكن أن يؤدي إلى سيادة ذات مغزى"[١٠١].

تكونت النخبة السياسية المعنية "بالعملية" في أنابولس تحت رقابة إدارة بوش، حيث كررت القوى السياسية المهيمنة علنا دعمها للسلطة الفلسطينية في رام الله وأكدت على هذا الدعم. ومع ذلك، ركّزت النخبة الإقتصادية التي اجتمعت في باريس في ١٧ ديسمبر/كانون الأول على التعهّد بتجنيد الأموال للسلطة الفلسطينية في رام الله ردا على خطة تكنوقراطية أعدّت ببراعة "خطة االإصلاح والتنمية" الفلسطينية تحت سيطرة حكومة سلام فياض. ومع أن حكومة سلام فياض طلبت من "الجهات المانحة" أن تغطي تكلفة فاتورة الإصلاح بقيمة ٥,٦ مليار دولار إلا أن الجهات المانحة تعهّدت بدفع ٧,٧ مليار دولار وهو مبلغ يفوق المبلغ المطلوب بـ٣٧ بالمئة! وهذه الخطوة غير معتادة في سجلات تاريخ تخصيص المساعدات الغربية لمشروع معيّن، ما لم تكن هذه الزيادة، بالطبع، مكافأة أو تعويض لشئ آخر.

وضعت الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية ثلاثة أهداف عامة. كان التركيز الواضح على التنمية الإقتصادية من خلال مشاريع بناء مؤسسات مختلفة إستعدادا لقيام الدولة.[١٠٢] مع ذلك، لم تركّز أي من الأهداف على الإستقلال أو السيادة، أو على كيفية تحقيقهما. وعلاوة على ذلك، وفي غياب السيادة، لم تعالج الخطة عوائق التنفيذ على المستوى الشمولي (والإقتصاد الكلي)، والتي ستظهر حتما بسبب السيطرة الكاملة لإسرائيل على العملية. على العكس من ذلك، فمن الواضح أن نجاح تنفيذ الخطة قد قام على فرضية دمج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، وعلى تعاون أساسي لرأسمال الإسرائيلي والصهيوني من أجل دفع وتشجيع العملية للمضي قدما.

---

[١٠١] (تيلي، ٢٠١٠:٥-٥٤).

[١٠٢] (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٧).

بعد مؤتمر باريس للجهات المانحة في ١٧ كانون الأول ٢٠٠٧، ظهرت في الأفق موجة من الجهود الحثيثة لجذب المستثمرين الفلسطينيين والأجانب للإستثمار في مناطق السلطة الفسطينية. تحققت هذه الجهود في المؤتمر الأول للإستثمار الفلسطيني الذي انعقد على مدى يومين في بيت لحم في ٢١ و٢٣ أيّار ٢٠٠٨. "سيعرض مؤتمر الإستثمار فرص الأعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسوف يقيم علاقات بين القطاع الخاص الفلسطيني والمستثمرين الدوليين. يمثّل هذا المؤتمر أولويّة قصوى بالنسبة للسلطة الفلسطينية وهي تعتبره تكملة لمؤتمر كانون الأول للجهات المانحة في باريس. رسالة المؤتمر واضحة: فلسطين مفتوحة للأعمال"[١٠٣]. تمّ إرسال أكثر من ١،٨٠٠ دعوة. "معظم المستثمرين المحتملين هم من فلسطينيي الشتات، وسيأتون من دولة الإمارات العربية المتحدة والأردن. وقد وعدت إسرائيل بأن يكون وصولهم إلى مكان الحدث سلسا قدر الإمكان. إضافة إلى ذلك، ستحضر وفود رسمية من الصين، واليابان، وروسيا، والسويد، والمملكة المتحدة، وفرنسا، والولايات المتحدة الأميريكية، أغلبها ستكون بقيادة رؤساء حكوماتها"[١٠٤].

صحيح طبعا أن "فلسطين مفتوحة للأعمال". تم الترحيب رسميا بأكثر من ألف مستثمر محتملين، بمن فيهم رأسماليي الشتات وأبناء البلد الفلسطينيين، والمستثمرين الأجانب، والهيئات الدبلوماسية، من خلال ملصق كبير وواضح للعيان توج بشعارات دولة إسرائيل، والشرطة الإسرائيلية، وجيش الإحتلال. وقد كتب على الملصق "أهلا بكم في مؤتمر بيت لحم للإستثمار". أما المكان الوحيد الذي ذكرت فيه السلطة الفلسطينية أو علاقتها بهذا المؤتمر فقد كان في مربع صغير يمين أسفل الملصق حيث كتب "مؤتمر فلسطين للإستثمار"، كما يظهر على غلاف هذا الكتاب.

عُرض في المؤتمر خمسون مشروعا في الزراعة، والتمويل، وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات، والبنية التحتية، والعقارات، والصناعة، والسياحة بميزانية إجمالية قدرها ١,٠٧٣ مليار دولار، بالإضافة إلى ٥٩ من "أفكار مشاريع". كانت نصف ميزانية المشاريع تقريبا مخصصة للمشاريع العقارية والبنية التحتية. وكانت معظم مشاريع العقارات والبنى التحتية مقدمة من قبل رأسماليي الشتات تبعا للإحتكارات التي قاموا هم بتأسيسها.

استمرّ زخم مؤتمر فلسطين للإستثمار الأول الذي انعقد في بيت لحم عام ٢٠٠٨ رسميا عبر المحافل الدولية والمحلية الأخرى. دوليّا، انعقد في واشنطن العاصمة في تشرين الأول ٢٠٠٨ "منتدى فلسطين للأعمال والإستثمار"، وتبعه "منتدى الأعمال

[١٠٣] (معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية "ماس"، ٢٠٠٨، العدد ١٩).

[١٠٤] ("ماس"، ٢٠٠٨، العدد ٢٠).

في لندن للتجارة والاستثمار في فلسطين" الذي انعقد في لندن في كانون الأول من العام نفسه.[١٠٥] انعقد المنتدى المحلّي، "مؤتمر فلسطين للاستثمار– ملتقى الشمال" في نابلس، في تشرين الثاني ٢٠٠٨.

قام منيب المصري، الرأسمالي الكبير من نابلس ورئيس شركة باديكو، بتنظيم وقيادة "ملتقى الشمال" من أجل إعطاء شمال الضفة الغربية اهتماما خاصا.

قال أن "المؤتمر مُخصص لرجال الأعمال الذين هم من نابلس، وجنين، وسلفيت، وقلقيلية، وطولكرم في الضفة الغربية الشمالية بهدف تعزيز قدرة العمل في المنطقة الشمالية للضفة الغربية". وأفادت "النشرة الإقتصادية الفلسطينية" بأنه "تم عرض ٧٠ مشروعا مع الآلاف من فرص العمل عبر شمال الضفة الغربية في أربع جلسات في المؤتمر. وحضر المؤتمر أكثر من ١،٢٠٠ مشارك بمن فيهم كبار الشخصيات الأجنبية، والمجتمع الدولي، و٣٠٠ من رجال الأعمال الفلسطينيين والعرب (٢٠٠ هم من فلسطينيي الشتات)، و٥٠ فلسطينيا يعيشون في إسرائيل وأعضاء من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. تم حرمان ١٠٠ من كبار رجال الأعمال من التصاريح، وخلافا للمؤتمر الماضي في أيّارفي بيت لحم، لم يحضر أي رجل أعمال إسرائيلي".

قال منسّق المؤتمر، والرئيس التنفيذي لباديكو، سمير حليلة، "أن المنظمين استهدفوا أن يحضر المؤتمر فلسطينيو الشتات. الدياسبورا مصدر هام وغير مستغل للإستثمارات المحتملة. ... نحن نؤمن بأن فلسطين مكان جيّد للإستثمارات الجديدة. لقد ضمنّا دخولهم السلس [؟] إلى المؤتمر وقد كان حضورهم حاسما لنجاحه"[١٠٦] تجدر الإشارة أنه لا يمكن لباديكو ولا لرئيسها التنفيذي أن "تضمن" أي شئ ما لم يكن هناك موافقة إسرائيلية مسبقة لانعقاد المؤتمر!

تم الإبقاء على شعار "فلسطين مفتوحة للأعمال" لمؤتمر فلسطين الأول للإستثمار في بيت لحم ، كما تم عرضه في التحضيرات والوثائق العلنية في المؤتمر الثاني في بيت لحم في حزيران ٢٠١٠، تحت شعار "العمل الملهم"!. وكما ذُكر، فإن مثل هذا الحدث سوف "يسلّط الضوء على الشركات الفلسطينية الناجحة التي تتنافس في الأسواق العالمية وسيروّج للمنتجات الفلسطينية". اشتركت بعض شركات الإحتكار الكبرى والشركات التابعة لها، بشكل مباشر في رعاية هذا الحدث. مع ذلك، فقد جاء التمويل الكبير من الولايات المتحدة الأميريكية (عبر الوكالة الأميريكية للتنمية الدولية) والمملكة المتحدة (عبر وزارة التنمية الدولية)، والبنك الإسلامي للتنمية. "يأمل المؤتمر بأن يشجّع علاقات الأعمال بين المستثمرين المحليين والدوليين وبين القطاع الخاص الفلسطيني"[١٠٧].

[١٠٥] (الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار، ٢٠١٠:٤).

[١٠٦] (ماس، ٢٠٠٨، العدد ٢٧؛ تم إضافة التأكيد).

[١٠٧] (ماس، ٢٠١٠، العدد ٤٤).

وأعلنت الهيئة العامة الفلسطينية لتشجيع الإستثمار في تقريرها الذي يفوق الـ٤٠٠ صفحة حول المؤتمر، من خلال الرئيس عبّاس، أن المؤتمر "سوف يعكس وجها آخرا لفلسطين. فلسطين التي هي ... مكان حيث يمكن أن تشهد فيه صدق الشعب الفلسطيني، وصموده، وإصراره على البقاء وبناء مستقبل أفضل...[الجميع مدعوون] ليشهدوا بأم أعينهم على الإنجازات البارزة للقطاع الخاص الفلسطيني على المستويات الصناعية والإستثمارية وتطوّر الحكومة في الإصلاحات الإقتصادية والإدارية"[١٠٨]. كان المؤتمر حملة تسويق علنية للتوجه "الفياضي" الذي أكّد بأنه "سيتم توجيه كل الجهود نحو بناء البنية التحتية المؤسساتية، والإجتماعية، والإقتصادية التي من شأنها أن تدعم قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وتعزز قدرة المواطنين الفلسطينيين لتحقيق الإزدهار كباقي أمم الدول الأخرى"[١٠٩].

في المؤتمر الثاني للإستثمار، تم عرض ١٢٣ مشروعا للاستثمار المشترك، بميزانيات بلغ مجموعها ما يزيد عن نصف مليار دولار. تركّزت حوالي ثلثي الميزانيات المقترحة في مشاريع للبناء، والعقارات، ومواد البناء. أما حصة الأسد من هذه المشاريع فقد قدّمتها شركات أسّسها رأسماليو الشتات، ورأسماليون كبار من أبناء البلد، أو ائتلاف الإثنين معا.

ما وراء الوثائق المنمّقة واللمّاعة و"مستوى الفن" الإحترافي والتحليل المفصّل لنقاط القوّة والضعف، والفرص والمخاطر، والتخطيط المالي، فمن الصعب للشخص المراقب أن يكتشف ما هو حاصل حقيقة على أرض الواقع.

ما هي حالة هذه المشاريع المقترحة التي تتخطّى الـ٢٠٠ بجموع ميزانيات يبلغ حوالي ١,٦ مليار دولار؟ كم من هذه المشاريع تحققت وكم مشروع إستثمارأجنبي مباشر ولّدته؟[١١٠] إن المؤشّر الوحيد الواضح على أرض الواقع هو موجة من بناء وحدات سكنية، تم الإنتهاء منها لكنها فارغة؛ بعضها مكتمل بشكل جزئي وتقف دون أي فائدة؛ ولا تزال بعض الوحدات في مرحلة وضع حجر الأساس. أضف إلى كل ذلك الحركة الناشطة لشاحنات "الإسمنت المخلوط الجاهز"، حيث يمزج الإسمنت الخام الذي نستورده بوفرة من إسرائيل، أو مصر، أو تركيا؟ يبدو أن لا أحد يهتم.

---

[١٠٨] (الهيئة الفلسطينية العامة لتشجيع الإستثمار، ٢٠١٠:٤).

[١٠٩] (المرجع نفسه).

[١١٠] يجدر التنويه بأنني حاولت أكثر من مرة أن أجري مقابلة مع مدير عام الهيئة العامة الفلسطينية لتشجيع الإستثمار ولكن دون جدوى. طبعا كان من الممكن جدا أن أرتب لهكذا مقابلة عن طريق "الواسطة" أو عن طريق التحايل بأنني مستثمر مهتم بالإستثمار في فلسطين، إلخ.

ستركّز دراستنا في هذا الجزء، بشكل خاص، على كيفية ازدهار استثمارات فئة صغيرة، لكن مؤثرة، من رأسماليي الشتات في المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية كجزء من "صفقة أوسلو" في تعاون وثيق مع، وتحت جناح، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الخانعة والتي سبق لها وأن قدّمت التنازلات. عاد بعض فلسطينيي الشتات إلى المناطق الفلسطينية؛ وبقي البعض في الخارج. لكن بما أن هذه عملية عابرة للحدود يغذّيها رأسمال عابر للحدود، لم يعد مهما سواء عاد الرأسماليون إلى الضفة الغربية وقطاع غزة أم لم يعودوا. لقد نجحوا في هذه العملية بدعم من الرأسماليين الآخرين الذين بقوا في الشتات، والرأسماليين أبناء البلد، والبلاد الغربية "المتبرّعة"، والوكالات المالية العالمية. فقد اتحدوا في بيع وإعادة شراء فلسطين "بالمفرق"؛ وحوّلوها إلى مزارع خاصة لهم؛ ورهنوا أجيال المستقبل بفرص عمل استعبادية ورخيصة الأجر، وجعلوهم معتمدين بشكل كلي على الإحتلال المتواصل، والإقتصاد الإسرائيلي والهبات المالية الدولية. وأصبحوا يوصفون، هم وداعميهم، والمستفيدين، والمتبرعين في بيروقراطية السلطة الفلسطينية الفاسدة، برافعة "التنمية" الإقتصادية المستقبلية لفلسطين ومحركيها.

في هكذا بيئة داعية "للإستثمار"، كان هناك استعجال من الرأسماليين ليقتربوا قدر الإمكان من نخبة "أوسلو" السياسية من أجل تأمين أكثر الإستثمارات الإقتصادية فائدة للطرفين. وقد تم تأسيس شركات إحتكارية خاصة وعامة. قام الرأسماليون بدفع وفرض عدد من التدابير التنظيمية لضمان استثمارات مربحة، وذلك بدعم من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكبار "المموّلين" للسلطة الفلسطينية ، وكبرى وكالات الأمم المتحدة، والرأسماليين الطموحين داخل البيروقراطية الفاسدة التي أنشأتها "عملية أوسلو" . وقد أدرك رأسماليو الشتات الكبار منذ البداية بأنهم سيحصلون على فوائد أكبر إذا كان لهم رأي في تحديد هذه الهياكل التنظيمية، والسياسة الإقتصادية العامة. وبالتالي، من المفهوم في هذا السياق قيام عدد من الرأسماليين المغتربين بعد اتفاقيات أوسلو مباشرة، بعرض شراكة على عرفات بحيث يقدّمون استثمارات هامة مقابل إشتراكهم في صنع السياسة من البدء . لكن عرفات رفض. لم يفكر عرفات بتطوير الشراكة مع رأسماليي الشتات إلا بعد أن حقّقت السلطة الوطنية الفلسطينية قدرا من الإستحكام الذي تلا الإنتخابات العامة في العام ١٩٩٦، وبعد أن ضمن تمويلا ضخما من مجتمع المانحين الدوّلي.[١١١]

مما سبق وما يتبع، لا يمكننا إلا أن نستنتج أننا نشهد ظهور عملية "سايكس – بيكو إقتصادية"، وإن كان ذلك على نطاق أصغر بكثير من السايكس–بيكو السياسية التجزيئية!

[١١١] (هلال وخان، ٢٠٠٤: ١٠٢).

المقاربات الوطنية للإحتكارات

كما ذكرنا أعلاه، كانت نتيجة التنافس على الإحتكارات والإمتيازات، على نحو غير مفاجئ، أن أصبح لرأسماليي الشتات اليد الطولى. هناك سببان رئيسيان مسؤولان عن هذا الوضع هما: تحكّمهم برؤوس أموال تراكمية ضخمة، وتفاعلهم المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية ودعمهم المخلص لجدول أعمالها السياسي. "إفتقر الرأسماليون أبناء البلد إلى رؤوس الأموال الضخمة والشرعية السياسية الجدّية بما أنها لعبت دورا هامشيّا في الحركة التحررية الوطنية ... يمتلك الرأسماليون الفلسطينيون المغتربون، المقيمون في دول الخليج الغنية بالنفط، وأميركا الشمالية وأوروبا، كميات ضخمة من رؤوس الأموال. كما أنّهم كانوا حريصين على الإستثمار في فلسطين بدوافع وطنية ودوافع توخّى الرّبح. ... اختارت السلطة الوطنية الفلسطينية استراتيجية تعتمد على الرأسماليين المغتربين الكبار... والإستثمارات ذات الطابع الرأسمالي المكثف في مجال الخدمات والتصنيع، على سبيل المثال، الفنادق، والإتصالات السلكية واللاسلكية، إلخ.،... كان من الأسهل الاشتراك بالريع مع بضعة رأسماليين كبار من الاشتراك مع رأسماليين صغار "[١١٢].

يفسر الإقتباس التالي من دراسة نصر عن "الإحتكارات والسلطة الوطنية الفلسطينية"، النهج الذي استخدمته السلطة الفلسطينية بشكل واضح.

> اتّبعت السلطة الفلسطينية عددا من الإستراتيجيات المتوازية. أوّلا، منحت السلطة الوطنية الفلسطينية امتيازات احتكارية لمستثمرين خاصين في مشاريع البنى التحتية الكبيرة مثل الإتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء... . ثانيا، فقد ذهبت في بعض الحالات إلى الشراكة مع شركات خاصة في مجال أنشطة الأعمال كالفنادق، والكازينوهات، والسجائر، وطحن الدقيق. أخيرا، ... احتكرت السلطة الوطنية الفلسطينية استيراد وتوزيع منتجات استراتيجية معينة كالإسمنت والبترول. كل واحدة من هذه الإستراتيجيات شملت دعم تمييزي للشركات الكبيرة.[١١٣]

وتراوحت ملكية السلطة الفلسطينية للإحتكارات الرئيسة من كامل ملكية الأسهم (١٠٠٪)، على سبيل المثال، الإسمنت، والنفط، واحتكارات مختلف العقارات، إلى ملكية ٨٠٪ من "شركة السجائر الفلسطينية"، إلى حوالي ٥٠٪ في "مطاحن الدقيق الفلسطينية"، وحوالي ٣٤٪ فيما يسمّى ب "صندوق التكنولوجيا للسلام"، الذي كان

---

[١١٢] (هلال وخان، ٢٠٠٤:١٠١).

[١١٣] (نصر، ٢٠٠٤:١٧٦).

تابعا لـ "مركز بيريز للسلام"، والبنك الدولي! ما هو وثيق الصّلة بدراستنا الحالية هو القرارات الإقتصادية التي تعهّدت بها السلطة الفلسطينية في سياق "إتفاقيات أوسلو" لتعزّز اعتمادها على الإقتصاد ورأس المال الإسرائيلي. وضعت السلطة الفلسطينية الكثير من أسهمها "في مؤسسات تجارية قائمة على توزيع المنتجات الإسرائيلية"، والتي كان بالإمكان استيرادها من مصادر أخرى وبأسعار أقل.[١١٤]

من خلال إحتكار استيراد الإسمنت، تحكّمت السلطة الفلسطينية باستيراد الإسمنت وجعلته حصرا، وبالمقام الأول، على شركة نيشر الإسرائيلية، والتي تزعم بأنها "تزوّد إسرائيل والسلطة الفلسطينية بمعظم احتياجاتهما من الإسمنت" [١١٥]. نيشر تبيع أكثر من ٨٥٪ من مجموع الإسمنت الذي تنتجه في إسرائيل، وقد اشتركت مباشرة في بناء جدار الفصل العنصري ، ونقاط التفتيش والمعابر والمستوطنات والطرقات والبنى التحتية الأساسية للإحتلال.

تم العمل على استدامة هذا الإحتكار من خلال "تواطؤ قوى الامن والحدود الاسرائيلية"، وقد تمّ انتقاده "لأنه خلق تحالفا قويّا ضد تطوّر صناعة الإسمنت الفلسطينية"[١١٦]. لعبت نيشر، المورّد الإسرائيلي، دورا حاسما في عرقلة جهود الرأسماليين أبناء البلد لتأسيس مصنعا للإسمنت في مناطق السلطة الفلسطينية، عبر تقوية شبكة من الحلفاء الأقوياء في بيروقراطية السلطة الفلسطينية السياسية المدعومة من بيروقراطية الإحتلال الإستعمارية.

عام ١٩٩٤، عقدت السلطة الفلسطينية إتّفاقية إستيراد إحتكارية مع شركة دور الإسرائيلية للطاقة. وفقا لهذا الإمتياز، أعطيت الشركة الإسرائيلية الحق الحصري في تأمين المنتجات النفطية. وقد تمّ ذلك دون أي مناقصة. ومنذ ذلك الحين، إنضمّت شركة دور للطاقة إلى شركة ألون التي تحتكر إمداد قطاع غزّة بالغاز لتصبح شركة دور – ألون والتي تصنف اليوم كـ"واحدة من أكبر أربع شركات النفط في إسرائيل."

حتى عام ٢٠٠٣ – عام إصلاحها (؟) – كانت "سلطة النفط الفلسطينية" الفاسدة جدا، تحت رئاسة وزير المالية سلام فيّاض، مسؤولة عن احتكار النفط. لم تكن إيرادات السلطة تذهب إلى الميزانية الوطنية (وزارة المالية)، بل إلى الحسابات السرية التي يسيطر عليها عرفات في البنوك الإسرائيلية. ولقد انتقد الكثيرون من الفلسطينيين علنا هذا الترتيب. أنظر على سبيل المثال، موقف "المركز الفلسطيني لتنمية القطاع

[١١٤] (المرجع نفسه: ١٨٤–١٨٥).

[١١٥] (www.nesher.co.il)

[١١٦] (نصر، ٢٠٠٤:١٨٤–١٨٥).

الخاص"[117]. على أي حال، فإن هذه الحسابات السرّية "لم تكن سرّية على الإطلاق وقد تآمرت إسرائيل والقوى الخارجية للسماح للقيادة الفلسطينية بممارسة سيطرة غير شفافة على جزء من عائدات الضرائب. حتى أن إسرائيل وضعت بعضا من عائدات الضرائب الفلسطينية في هذه الحسابات "السرّية". ... ويحتمل أن يكون مصدر بعض الأموال في هذه الحسابات الرّشاوى التي لا يمكن تدقيقها" [118].

الإستهلاك المغري والمعولم على حساب الإنتاج المحلّي

يجب أن نركّز أدناه ببعض التفصيل على المشاريع الإقتصادية المختارة التي أقيمت في سياق "عملية أوسلو" باعتبارها عنوان "للسلام الإقتصادي" المقترح والمفروض، بمبادرة من الرأسماليين الفلسطينيين والصهاينة والإقليميين. فجميع هذه المشاريع كان مبنيا على اعتقاد خاطئ هو، أن "وضع الإحتلال" غير قابل للتغيّر أي أن الإحتلال مستمر، لذا فإن أنجع الطرق الفعالة لتحقيق "التنمية الإقتصادية" في المناطق الفلسطينية المحتلة هي من خلال وجود تنسيق إيجابي ومتبادل مع هيكل الإحتلال.

مع سيادة هذا الاعتقاد، تكتسب مفاهيم "الأمة"، و"الإستقلال"، و"بناء مؤسسات الدولة"، و"الأمن"، و"التنمية"، إلخ... معان "أورويلية" عكس معانيها تماما وتحمل في ثناياها نقيضها المتأصّل بها. وللوصول إلى هذا الغرض، تمّ اختراع وتطوير معجم جديد، يركّز، بالمبدأ، على الكيفية التي تمكن الرأسماليين والمؤسسات من النجاح في جذب الإستثمارات من أجل "تنمية فلسطين بالتعاون مع، وبدعم من، الإحتلال". إذن، وفقا لهذا المعجم المفاهيمي "الأورويلي"، والمعدّ حديثا، يصبح التنسيق والتعاون مع هياكل الإحتلال، من أعلى المستويات السياسية وصولا إلى القادة العسكريين المحليين، من خلال مشاريع مشتركة مع رأسماليين صهاينة، يصبح شرطا مسبقا مرحّبا به من أجل قيام مشاريع ناجحة. علاوة على ذلك، تصبح جميع "الوسائل الإقتصادية" المتاحة التي يمكن أن تولّد استثمارات مربحة، سواء كانت خاصة أو عامة، وسائل متاحة ومسموح بها ويتم التشجيع على استخدامها، وكلما كانت هذه الوسائل مشكوك بها وقابلة للفساد كلّما كانت أفضل وأكثر نجاحا. وتصبح جميعها على رأس "العمل الوطني الملتزم"!

صندوق الإستثمار الفلسطيني: من "صندوق الرشى" إلى "شركة استثمار عامة"

فيما يلي أعرض مثالا يوضح كيف أن مسار "صندوق الرشى (الترضية)" المملوك من السلطة الفلسطينية، والذي أسسه عرفات ودوائره الداخلية من المستشارين

[117] (www.cpsd.ps)

[118] (هلال وخان، ٢٠٠٤: ٧٩).

الإقتصاديين، بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو – مسار الفساد، والسرّية والريبة قد اكتسب وجها آخر عندما وضع للتدقيق "العام". تم السماح بوجود ما سمي بـ"الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية"، التي امتلكت، كلّيا أو جزئيا، الكثير من الشركات الإحتكارية الخاصة المشكوك بأمرها والتي أسسها، في المقام الأوّل، رأسماليو الشتات لتأمين قاعدة مربحة لنخب أوسلو الجدد. ويعود الفضل في تحقيق ذلك إلى الدعم المباشر وموافقة الإحتلال الإسرائيلي وبنية النخبة السياسية، بالتعاون مع أهم مصادر "المانحين" الغربية ووكالات "التمويل" العابرة للحدود. لقد أطلق على هذا الصندوق، في وقت لاحق، اسم "صندوق الإستثمار الفلسطيني".

إن الشركات الإحتكارية الخاصة التي تم السماح للسلطة الفلسطينية الجديدة بتأسيسها وامتلاكها كلّيا أو جزئيا كانت مدموجة تحت إسم "الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية" التي كان يسيطر عليها بشكل خاص "مستشار" عرفات الإقتصادي/المالي، خالد سلام (الملقب أيضا باسم محمد رشيد)، بعيدا عن أعين الناس. جاء أول تدقيق علني في شركات السلطة الفلسطينية مع إصدار التقرير الأول لـ"دائرة الرقابة العامة والتدقيق الفلسطينية" (AMAD) في العام ١٩٩٧. تمت مناقشة هذا التقرير في المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد أثار التقرير العديد من النقاشات العامة والجدل. ومن أجل الدفاع عن نفسها، أصدرت السلطة الفلسطينية بيانا موجها إلى إجتماع لجنة الإرتباط "للجهات المانحة" المجتمعة في واشنطن العاصمة، تنفي فيه حدوث أي انتهاكات خطيرة أو سوء إدارة. إلا أن المجلس التشريعي لم يعجبه بيان الإنكار الذي قدّمته السلطة الفلسطينية فقام بفتح الموضوع على نطاق واسع، من خلال نشر تقرير مطوّل يظهر فيه الأنوع المختلفة لسوء الإدارة والإنتهاكات "بما في ذلك الإحتكارات العلنية، والتدخلات الحكومية في السوق، ومشاركة الحكومة وأسهمها في مؤسسات القطاع الخاص"[١١٩].

وأخيرا، نشرت السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ وثيقة تحت عنوان "إطار السياسة الإقتصادية للضفة الغربية: تقرير عن سير العمل". تمّ تحضير هذه الوثيقة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كشفت السلطة الفلسطينية في هذا التقرير عن لائحة بجميع إستثمارات السلطة الفلسطينية. "لقد كانت جميع المؤسسات تقريبا، التي امتلكت شركة الخدمات التجارية الفلسطينية أسهما فيها، مؤسسات إحتكارية أو مؤسسات محتكرة من قبل القلة، وبالتالي فقد تمتعت بقوة ونفوذ كبيرين في السوق"[١٢٠].

نجح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العام نفسه في الضغط على السلطة الفلسطينية (عرفات) لتعيد تنظيم الإستثمارات العامة. ووافق عرفات على تأسيس

---

[١١٩] (نصر، ٢٠٠٤:١٨٠).

[١٢٠] (المرجع نفسه:١٨٢).

الصندوق الفلسطيني للإستثمار لتنتقل إليه كافة ممتلكات السلطة الفلسطينية. أخيرا، تم تأسيس الصندوق الفلسطيني للإستثمار في عام ٢٠٠٢ تحت إشراف وزارة المالية وإدارة رجل عرفات الإقتصادي. وتم التكهّن بشكل صحيح أن "السبب وراء حماس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتأسيس الصندوق الفلسطيني للإستثمار هو أنهم رأوا فيه خطوة أولى نحو الخصخصة التي من المفترض أن تساعد في خلق رأسمالية قابلة للحياة."[١٢١].

وهكذا، "تميّز تأسيس صندوق الإستثمار الفلسطيني بنقل الأصول التي أدارتها سابقا السلطة الفلسطينية. ... اليوم، الصندوق الفلسطيني للإستثمار هو شركة عامة محدودة، يمتلكها بالكامل الشعب الفلسطيني. وهو مستقل إداريا وماليا ويحكمه جمعية عامة ومجلس إدارة مستقلّين"[١٢٢]. لكن، وفي الواقع، لا تتمتع الجمعية العامة ولا مجلس الإدارة بالاستقلال عن السلطة الفلسطينية لأن أعضاء مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للصندوق الفلسطيني للإستثمار هم أعضاء في السلطة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المدير التنفيذي للصندوق الفلسطيني للإستثمار هو المستشار الإقتصادي لرئيس السلطة الفلسطينية.

في عام ٢٠٠٣، تم تعيين الدكتور محمد مصطفى، وهو رجل إقتصاد فلسطيني عمل لمدة ١٥ سنة في البنك الدولي في واشنطن العاصمة، وكان مسؤولا عن تأسيس شركة الإتصالات الفلسطينية عند تأسيس السلطة الفلسطينية، رئيسا ومديرا تنفيذيا للصندوق الفلسطيني للإستثمار، وفي الوقت نفسه المستشار الإقتصادي لرئيس السلطة الفلسطينية. أعيد من واشنطن العاصمة لتنظيف "صندوق الرشى" الذي أصبح الصندوق الفلسطيني للإستثمار. هل اختاره البنك الدولي للقيام بهذه المهمة؟ أم أن السلطة الفلسطينية هي التي اختارته؟ هل جاء اختياره كخضوع من قبل السلطة الفلسطينية لضغط البنك الدّولي والمموّلين الرئيسيين؟ علي أى حال، فإن الخط المتعرّج لحركته من البنك الدّولي في واشنطن إلى أن أصبح مستشارا إقتصاديا لرئيس السّلطة الفلسطينية في رام الله يقدم مؤشرات للإجابة على الاسئلة المطروحة.

يعتبر الإشراف على جميع أنشطة الصندوق الفلسطيني للإستثمار مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة السبعة الذين يعيّنهم رئيس السلطة الفلسطينية لمدّة ٣ سنوات.

من المفيد إلقاء نظرة قريبة على أعضاء مجلس الإدارة الحالي:

١. محمد مصطفى، رئيس الصندوق الفلسطيني للإستثمار والمدير التنفيذي؛

---

[١٢١] (هلال وخان، ٢٠٠٤: ٩٠).

[١٢٢] (www.pif.ps).

٢. سامر خوري، نائب الرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للمقاولات، وعضو في معهد أبحاث السياسات الإقتصادية، وعضو في مجلس أمناء مؤسسة التعاون.

٣. مازن سنقرط، الرئيس والمدير التنفيذي لمجموعة سنقرط الدولية، ووزير الإقتصاد السابق لدى السلطة الفلسطينية.

٤. نبيل صرّاف، رئيس شركة فلسطين للعقارات والإستثمار، وهي شركة تابعة لشركة فلسطين للتنمية والإستثمار (باديكو)، ونائب رئيس شركة باديكو.

٥. محمد أبو رمضان، رئيس مجموعة أبو رمضان للإستثمار؛

٦. طارق العقاد، الرئيس والمدير التنفيذي للشركة العربية الفلسطينية للإستثمار، والمدير التنفيذي لشركة العقّاد للإستثمار في الرياض، المملكة العربية السعودية.

٧. عزّام الشوّا، مدير عام بنك القدس، ورئيس شركة الريف.[١٢٣]

أربعة من أعضاء مجلس الإدارة هم من رأسماليي الشتات الذين تم السماح لهم بالعودة بالتزامن مع "عملية أوسلو". وقد شاركوا في الشركات الإحتكارية التي تأسست مع تأسيس السلطة الفلسطينية. إنهم جزء من "عملية أوسلو" وهم ناشطون في تطبيع العلاقات مع الرأسماليين الصهاينة كمسار مواز للإحتلال. في الوقت نفسه، إشتكى المدير التنفيذي لصندوق الإستثمار الفلسطيني من التحكّم الإسرائيلي الكامل "بحركتنا وعبورنا"، واعترف علانية بأن إسرائيل "تمنع خلق فرص للعمل وتعمل على استدامة مرارة التبعية" وبأن "المطارات والموانئ، ومعابر الجسور الفلسطينية – بوّابات التجارة العالمية – ليست تحت سيطرتنا. ...وبدون السيطرة على بوّاباتنا الإقتصادية، تصبح مهمة بناء أسس الدولة الإقتصادية مهمة صعبة التحقيق"[١٢٤].

يمتلك صندوق الإستثمار الفلسطيني مباشرة حصص الأكثرية والأقلية في الشركات، بما في ذلك العديد من الشركات التابعة والمملوكة بالكامل له. ومنذ إنشائه في عام ٢٠٠٣، حوّل صندوق الإستثمار الفلسطيني حوالي ٦٠٦ مليون دولار إلى خزينة السلطة الفلسطينية. وفي العام ٢٠٠٩، حقق الصندوق أرباحا بلغت حوالي ٦٠ مليون دولار.[١٢٥]

[١٢٣] (صندوق الإستثمار الفلسطيني، ٢٠١٠).

[١٢٤] (مصطفى، ٢٠١٠).

[١٢٥] (www.pif.ps)

وفقا للتقرير السنوي الصادر عن صندوق الإستثمار الفلسطيني لعام ٢٠٠٩، فقد استثمر الصندوق بالشراكة مع "القطاع العام الفلسطيني"، وشركات القطاع الخاص المحلية، والإقليمية، والدولية، والمؤسسات المالية الدّولية، في ٩ قطاعات رئيسية على النحو التالي:

١. السّكن: حي الريحان (البيرة ورام الله) وحي الجنان (جنين)؛

٢. العقارات والضيافة: مركز المؤتمرات (بيت لحم)، فندق الغراند بارك (رام الله)، فنادق الإنتركونتيننتال (أريحا وبيت لحم)، ومركز الإرسال التجاري (رام الله)؛

٣. الإتصالات السلكية واللاسلكية: الشركة الوطنية للإتصالات المتنقلة (الوطنية موبايل)؛

٤. الطاقة والكهرباء: غاز غزة، شركة كهرباء فلسطين (غزة)، ومحطة طاقة الضفة الغربية.

٥. التجارة والصناعة: شركة فلسطين للخدمات التجارية، والشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (التابعة للشركة العربية الفلسطينية للإستثمار)، ومجموعة نابلس للحرفيات ، شركة فلسطين لصناعة المواد الغذائية (التابعة للشركة العربية الفلسطينية للإستثمار)؛

٦. الخدمات المالية: برامج القروض والرهن؛

٧. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨. أسواق المال: المحلية، والإقليمية، والعالمية، و

٩. "مناطق التنمية الإستراتيجية": وادي الأردن ومنطقة البحر الميّت

يلعب صندوق الإستثمار الفلسطيني دورا أساسيا في خلق الإستثمارات الأجنبية المباشرة . من أهم شركائه في هذه الإستثمارات: شركة قطر للإتصالات، وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة باديكو، مؤسسة CHF الدولية، ومبادرة الشرق الأوسط للإستثمار، وشركة الأرض الأردنية – السعودية، وأبراج كابيتال – أكبر مجموعة لأسهم الملكية الخاصة ومقرها في دبي. وقد كشفت أبراج كابيتال وصندوق الإستثمار الفلسطيني في المنتدى الإقتصادي العالمي الذي أقيم في دافوس عن إطلاق أوّل صندوق للأسهم مخصص لمناطق السلطة الفلسطينية. وقال المدير التنفيذي لصندوق الإستثمار في المناسبة: "يتيح الإقتصاد الفلسطيني للمستثمرين فرصا ممتازة – رغم الصعوبات السياسية. أبراج هي شركة كبيرة واختيارها الاستثمار في فلسطين يعتبر علامة مميزة وهامة"[١٢٦].

[١٢٦] (باك، ٢٠١٠).

أكّد الرئيس التنفيذي لصندوق الإستثمار الفلسطيني[١٢٧] في مقابلة مطولة معه، على أنه حين تولّى إدارة الصندوق، كان لتكليفه شقّان: " أن يحرّك الصندوق في اتجاه تنمية الإستثمار، وتشجيع الإستثمار المحلي". في عام ٢٠٠٣، "كان اكثر من ٧٥ بالمئة من رأسمال الصندوق في الخارج، وقد أعدنا الجزء الأكبر منه. ومثال على أكبر تلك الإستثمارات هو الشراكة بين الوطنية الدولية في الكويت، التي تسيطر على معظمها شركة الإتصالات القطرية كيوتيل العملاقة وصندوق الإستثمار الفلسطيني، في إنشاء الوطنية موبايل. من خلال هذا المشروع، حصلت السلطة الفلسطينية على "٣٥٤ مليون دولار مقابل الرخصة، إضافة إلى ٧ بالمئة من عائدات الوطنية موبايل" [١٢٨].

أسهب رئيس الصندوق الفلسطيني للإستثمار في تغليف هذا المشروع الاستثماري بمصطلحات "وطنية". "قد يتراءى للبعض أننا قد حررنا جزءا من أرض فلسطين!. هذا هو معنى التحكم بمواردنا الطبيعية: اليوم سيطرنا على الترددات، وغدا سنسيطر على المياه، وفيما بعد، سنسيطر على الأرض"! [١٢٩]. لا تفسير لهذا الخطاب سوى أنه تعبير عن صحوة من الإيمان لدى الإقتصادي المستثمر – المستشار الإقتصادي للرئيس – أو سذاجة بدائية في النظر إلى أساليب تفكيك الاستعمار الإستيطاني الذي دام لعقود – أو الأسوأ من ذلك، انه محاولة واعية لإضفاء مسحة شعرية وأسطورية على بعض الحقائق الصعبة القائمة لجعلها مستساغة بالنسبة للمواطن العادي. على أية حال، فأنا لا أتذكر بأنني قد لاحظت أي شعور بالإبتهاج لدى الشارع عندما تم توقيع الإتفاق مع الوطنية. لكنني أتذكر، رغم ذلك، أنه خلق حديثا متجددا وأكثر حماسا حول الامتيازات السائدة والفساد واسع الإنتشار بين النخب السياسية والإقتصادية التي أوجدتها عملية أوسلو.

هناك جدل داخلي جار بشأن مصداقية صندوق الإستثمار الفلسطيني بين حكومة فياض والصندوق. وجًوهر الجدل الدائر هو حول الجهة التي تسيطر بالفعل على صندوق الإستثمار الفلسطيني: وزارة المالية أم كبار أعضاء مجلس الإدارة الذين تستفيد شركاتهم بشكل مباشر من الصندوق. قاد هذا الجدل بعض المراقبين إلى إثارة مسألة "تضارب المصالح" المحتمل، واستقلال صندوق الإستثمار الفلسطيني. من الواضح، على أي حال، أن الصندوق الفلسطيني للإستثمار ليس مستقلا عن نخبة أوسلو الإقتصادية والسياسية ولا يمكن أن يكون مستقلا عنها.[١٣٠]

[١٢٧] (عبد الكريم، تماري، فرّاج، ٢٠١٠: ٤٠ –٥١).

[١٢٨] (المرجع نفسه: ٤٩)

[١٢٩] (المرجع نفسه).

[١٣٠] (للإطلاع على ملخص لهذا الجدل، أنظر في قصة آدم إنتوس في رويترز، إنتوس، ٢٠٠٩).

باديكو: شركة فلسطين للتنمية والإستثمار المحدودة

منذ بداية "عملية أوسلو"، إستخدم عرفات الفرصة لمنح الإحتكارات الرأسمالية لرأسماليين موالين وداعمين لسياساته. "خلال المحاولة الأولى لمنظمة التحرير الفلسطينية لتنظيم القطاع (قطاع الإتصالات)... عام ١٩٩٤، وذلك قبل وجود شركة الإتصالات الفلسطينية (بال تل)، تم التعاقد مع شركة أميريكية غير معروفة وهي شركة انترناشونال تكنولوجيز انتغريشن ITI، لتأسيس أول شركة هواتف فلسطينية. إضافة إلى ذلك، أعطي وعد لشركتين أميريكيتين، هما MCI و AT&T في نفس الوقت بمنحهما تراخيص لذات الغرض، واحدة من تونس والأخرى من غزة، لتكتشف الشركتان فيما بعد أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد قرّرت أن تنقل المهمة إلى قطاعها الخاص"[١٣١].وأعطيت شركة انترناشونال تكنولوجيز انتغريشن ITI ، التي يرأسها شخص يرتبط بعرفات بصلة المصاهرة، الحق منفردة بإدارة الإتصالات السلكية واللاسلكية في الضفة الغربية وغزة لمدة ٢٥ عاما. وعندما انتشرت اخبار هذا الإتفاق، قامت مجموعة من الرأسماليين المغتربين بتشكيل جماعة ضغط (لوبي) لإقناع عرفات بإلغائه. وفي نهاية الأمر، منح عرفات الترخيص إلى شركة فلسطينية، شركة الإتصالات اللفلسطينية، التي شكّلها رأسماليون مغتربون، بحيث أصبحت السلطة الوطنية الفلسطينية مساهمة فيها.[١٣٢] تمت تسوية مسألة إلغاء العقد مع شركة انترناشونال تكنولوجيز انتغريشن ITI في قضية تحكيم في تشرين الثاني ١٩٩٨، مقابل مكافأة قدرها ١٨,٧ مليون دولار. تم دفع مبلغ التسوية وأُغلق الملف حديثا .

شركة فلسطين للتنمية والإستثمار (باديكو) هي شركة مسجلة خارج الوطن، في ليبيريا، ولكنها تربح من الوطن (off-shore company) مسجّلة في ١٤ تشرين أوّل ١٩٩٣، أو تماما بعد شهر من توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. تأسّست باديكو كشركة قابضة برأس مال مصرح به قدره مليار دولار ورأس مال مكتتب وقدره ١٧٢ مليون دولار.[١٣٣] وقد ضمت الشركة عددا من رأسماليي الشتات الذين وصفهم عرفات في ذلك الوقت بـ"نمور الإقتصاد الفلسطيني" الذين سيقومون، كما هو متوقع منهم، بتطوير الدولة الجديدة. جاءت مبادرة باديكو، وبشكل أساسي، من رأسماليي الشتات بإغراء من القيادة الفلسطينية التي قبلت مسبقا بالخطة السياسية الأميريكية – الإسرائيلية المفروضة والتي تجسدت بإتفاقيات أوسلو.

[١٣١] (بحور، ٢٠٠٠).

[١٣٢] (هلال وخان، ٢٠٠٤: ١٠٤).

[١٣٣] (نصر، ٢٠٠٤:١٧٥).

تصف باديكو نفسها ومهمتها على النحو التالي:

باديكو هي شركة قابضة محدودة المسؤولية برأس مال مدفوع قدره ٢٥٠ مليون دولار اميريكي ويتم التداول بأسهمها في سوق سندات فلسطين. منذ انطلاقها في ١٩٩٣، كانت رسالتها هي تطوير وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الحيوية. وقد أطلق هذه الرسالة عدد من المستثمرين الفلسطينيين والعرب الذين يحملون أهدافا وطنية واضحة، والذين يؤمنون أيضا أن السوق الفلسطيني هو عبارة عن فرصة تجارية فريدة من نوعها تعد بالكثير من العوائد.

ازداد عدد المستثمرين في باديكو تدريجيا على مر السنين من ٧١٠ مساهمين في العام ١٩٩٨ إلى أكثر من ١٢،٠٠٠ مساهم في العام ٢٠٠٨. أما مساهمو باديكو فهم من مختلف الأطياف ويتشكلون من مستثمرين رئيسيين من فلسطين، ومنطقة الشرق الأوسط، ومستثمرين في الأسواق العالمية.[١٣٤]

ضم أوّل مجلس إدارة منتخب – الذي تم انتخابه لمدة ٤ سنوات – عددا من قياديي رأسماليي الشتات، كان أبرزهم الثري الفلسطيني منيب المصري، الذي لعب مع الآخرين، دورا هاما في قبول عرفات بجدول الأعمال الإسرائيلي – الأميريكي لإبقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيطرة الإسرائيلية الدائمة، كما ناقشنا في وقت سابق في هذا الفصل. وتجدر الإشارة بأن ٨٠٪ من أعضاء المجلس الأول كانوا، ومازالوا، أعضاء في مؤسسة التعاون، التي أسّسوها قبل عشر سنوات، مباشرة عقب إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد الإجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. (راجع الفصل الرابع).

وكما ورد في أدبيات الشركة، فإن بعض الأهداف الأساسية للشركة الجديدة تكمن في جذب الإستثمارات الفلسطينية، والعربية، والدّولية التي ستساعد في إعادة بناء البنية الاقتصادية التحتية للإقتصاد الفلسطيني، خصوصا في المشاريع الصناعية، والعقارية، والسياحية، والسكنية، والمشاريع الخدماتية والتكنولوجية الأخرى؛ تأسيس أو المشاركة في مشاريع رائدة قابلة للتنفيذ على الصعيد الإقتصادي، والإجتماعي؛ الإستثمار في مشاريع قائمة بهدف تطويرها تقنيا وإداريا وفتح أسواق خارجية لمنتجاتها.[١٣٥] ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، ولتنويع وضمان قاعدة ربح واسعة، قررت الشركة الجديدة منذ البداية أن تؤسس عددا من الشركات التابعة في القطاعات المهمة من أجل إشراك الرأسماليين أبناء البلد في مشاريعها، ولتقليص

---

[١٣٤] (www.padico.com)

[١٣٥] (حنفي، ١٩٩٧: ٧٩، نصر، ٢٠٠٤:١٧٥).

الإنقسام بين مجموعتي الرأسماليين والإنتقادات التي يسوقها الرأسماليون أبناء البلد حول ابتلاعهم من الخارج. وتقرر بأن هذه الشركات التابعة ستكون شركات قابضة وعامة وبحيث يكون لباديكو ما لا يقل عن ٤٩٪ من الأسهم في كل شركة.

الشركات التابعة هي:

١. كانت أول شركة تابعة هي شركة القدس للاستثمار السياحي ومقرّها القدس. نسبة الأسهم التابعة لباديكو هي ٣٥٪. أما باقي الأسهم فيمتلكها مستثمرون من الأردن وفلسطين. أهم الأنشطة الإستثمارية هي شراء الأراضي، وبناء الفنادق، وإعادة تأهيل وتطوير الفنادق الموجودة أصلا.

٢. ثاني شركة تابعة هي "العقارية"، وتستثمر الشركة في العقارات. تبلغ نسبة الأسهم التي تمتلكها باديكو فيها ٤٩٪. ومقر هذه الشركة في مدينة غزة. توصّلت الشركة إلى "تفاهم من حيث المبدأ بحيث حدّدت السلطة الفلسطينية أجزاء من الأرض من أجل التنمية والإستثمار بالشراكة مع السلطة الفلسطينية"[١٣٦]. ستخصص هذه الأراضي، في المقام الأول، كضواحي لبناء وحدات ومراكز سكنية. وسيقوم بإجراء التصاميم التقنية والهندسية، بشكل مبدئي، بالتعاون ما بين شركات تصميم أردنية وفلسطينية.

٣. ثالث شركة تابعة هي شركة استثمارية في مجال الصناعة "شركة فلسطين للإستثمار الصناعي"، وتصل نسبة أسهم باديكو فيها إلى ٧٠٪. مقرّها هو مدينة نابلس.

٤. رابع شركة تابعة هي شركة مساهمة عامة في مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية (بال تل). تم تأسيسها في أيار ١٩٩٥، برأسمال أولي مرخّص به قدره ٦٣ مليون دولار (٤٥ مليون دينار أردني). يمتلك المساهمون الرئيسيون ٦٨٪ من الشركة. إضافة إلى باديكو التي تمتلك ٢٣,٢٩٪ من الأسهم، وتمتلك شركة الخدمات التجارية الفلسطينية (وهي الشركة الإستثمارية التي تملكها السلطة الفلسطينية بالكامل، والتي أصبحت فيما بعد صندوق الإستثمار الفلسطيني)[١٣٧] ٦,٧٨٪،

---

[١٣٦] (حنفي، ١٩٩٧: ١١٧).

[١٣٧] صبيح المصري، هو رئيس مجموعة أسترا الصناعية، وبنك القاهرة – عمّان، وكان نائب رئيس الصندوق الفلسطيني للإستثمار إلى أن أزاحه من منصبه هذا الرئيس التنفيذي الجديد. تشترك مجموعة أسترا الصناعية "في إنتاج مجموعة واسعة من المنتجات الصيدلانية، ملونات البلاستيك، والأسمدة، والمبيدات الحشرية الزراعية، ومبيدات الفطريات، ومبيدات الفطريات، والمباني الحديدية الجاهزة، والهياكل الفولاذية، إضافة إلى إنتاج وتوزيع كابلات الألياف، والفرش، والوسائد، والبطانيات"(www.astra.com).

والبنك العربي ٧,٧٨٪، والشركة العربية الفلسطينية للإستثمار المحدودة ٥,٩٣٪ ، وبنك القاهرة – عمان (صبيح المصري، أحد كبار الرأسماليين الفلسطينيين)١٣٧ ٣,٩٩٪. "منحت السلطة الوطنية الفلسطينية شركة الإتصالات الفلسطينية (بال تل) ترخيصا لمدة ٢٠ عاما لتشغّيل، وإدارة قطاع الإتصالات السلكية واللاسلكية في فلسطين وصيانته. يشمل الترخيص الشبكات الصوتية وغير الصوتية، والثابتة والخلوية. وهناك شركة تابعة منفصلة اسمها **الشركة الفلسطينية** للاتصالات الخلوية (**بالسل**)– أمّنت خدمات النظام العالمي للإتصالات المتنقّلة، وتملك شركة بال تل ٦٥٪ من أسهمها، فيما تمتلك السلطة الفلسطينية ٣٥٪ من الأسهم. بدأت هذه الخدمة تحت اسم "جوال"بالعمل في تشرين الأول عام ١٩٩٩. [١٣٨]

قامت شركة بال تل بالشراكة مع الصندوق الفلسطيني للإستثمار، بتأسيس شركة أسهم خاصة جديدة (أسهمها غير متداولة) اسمها شركة الإتصالات الخلوية الفلسطينية، برأسمال مسجّل قدره ٢٥ مليون دينار أردني. وكانت هذه الخطوة انتهاكا لتسجيل شركة الإتصالات الفلسطينية، كما أنها تمت من دون طرح الموضوع على الجمعية العامة لشركة بال تل للنقاش وأخذ الموافقة. ولقد أثار شخص واحد على الأقل من مساهمي بال تل أسئلة جدّية حول هذه الخطوة في رسالة وجهها إلى مجلس الإدارة وإلى جميع وزارات السلطة الفلسطينية ذات الصلة.[١٣٩]

ذكر تقرير نشرته صحيفة الأيام الفلسطينية[١٤٠] أن "صندوق تكنولوجيا السلام" (صندوق بيريز) اشترى ٣,٣٪ من أسهم شركة الإتصالات الفلسطينية بال تل. وصندوق تكنولوجيا السلام هو مؤسسة إسرائيلية سمّيت تيمنا بوزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك والرئيس الإسرائيلي الحالي شمعون بيريز. في عام ١٩٩٩، حققت بال تل أرباحا تقدر بحوالي ٩ مليون دولار أميريكي، وزّعت على المساهمين الأجانب، كالصندوق الفلسطيني للإستثمار! حتى رجل الإقتصاد الفلسطيني الكلاسيكي الذي تلقّى التدريب في الولايات المتحدة، وصل في تحليله لـ"الإحتكارات والسلطة الوطنية الفلسطينية"، إلى خلاصة مفادها أن "شراء صندوق بيريز للتكنولوجيا لهذه الأسهم لم يسهم في رفع القدرة الإنتاجية للإقتصاد الفلسطيني، وأن الإيرادات التي جمعها هذا الصندوق لم تستثمر في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة." القضية في هذه الحالة بالتحديد، تكتسب أهمية إضافية لسيطرة إسرائيل العملية

[١٣٨] (نصر، ٢٠٠٤: ١٧٧ – ١٧٨).

[١٣٩] (أنظر في بحور، ٢٠٠١).

[١٤٠] (الأيام، ٢٥ أيار ١٩٩٩).

على الصندوق، الأمر الذي يزيد من اعتماد الإقتصاد الفلسطيني على إسرائيل، وهو ما يتعارض مع الإستراتيجية الفلسطينية المعلنة."[١٤١].

٥. الشركة التابعة الخامسة هي بورصة فلسطين لتداول الاسهم الفلسطينية ومقرّها في نابلس بناء على تعليمات من عرفات.

٦. لشركة التابعة السادسة هي شركة فلسطين لتطوير المناطق الصناعية القابضة. وسنعود إليها لاحقا بتفصيل أكبر وتحليل أعمق نظرا لأهميتها في توضيح الرسالة الأساسية لهذا العمل.

في مقابلة حديثة جدا مع وكالة رويترز للأنباء قال سمير حليلة، المدير التنفيذي لشركة باديكو، إن الإستقرار في الضفة الغربية قد ساعد شركته على زيادة أرباحها هذه السنة. ومع ذلك، تمّ تقليص التوسّع الذي خطّطت له الشركة للإستثمارفي سوق العقارات، وقطاع الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والزراعة وإعادة تدوير النفايات الصلبة، إلخ، بسبب "الإضطراب السياسي"[١٤٢]. "فالتوقعات القاتمة لعملية السلام في الشرق الأوسط... تجعل باديكو حذرة في الإستثمار في مشاريع صناعية رئيسية". وقال المدير التنفيذي لباديكو أيضا في هذه المقابلة، "إننا نحافظ على الحد الأدنى المطلوب: نحن لا نستمر فحسب، بل نعمل أيضا على إدامة العملية ... ونحن لسنا مغامرين. نميل لأن نكون حذرين جدا. ...لقد بدأت [الضفة الغربية] تصبح مكانا آمنا جدا. وهذا مهم. الأمن مهم للغاية". على أي حال، أشار حليلة إلى انه يعتزم تعزيز مشاريع باديكو العقارية عبر بيع "الإستثمارات التي تسبب الخسارة واستبدالها بمشاريع مالية وعقارية أخرى"[١٤٣]. تمتلك باديكو ٧١ بالمئة من بورصة فلسطين لتداول الاسهم الفلسطينية، التي قامت هي بتأسيسها، وهي تدير ١٣ شركة مدرجة فيها. وقد بلغ حجم تداول أسهم باديكو العام الماضي ما بين ١,١٧ و١,٥٠ دولار. ويتوقع المدير التنفيذي لباديكو بأن تتراوح أرباح ٢٠١٠ الصافية من "٤٢ مليون دولار إلى ٤٥ مليون دولار"، على الرغم من توقف استثمارات باديكو في غزة التي تبلغ ٦٦ مليون دولار. ومن المتوقع أن يتم افتتاح فندق موفنبك في رام الله، والذي تقوم ببنائه شركة تابعة لباديكو في عام ٢٠١٠ (إفتتح فعلا)، وقد بدأ فندق الإنتركونتننتال في بيت لحم، الذي تمتلك باديكو ٤٠٪ من أسهمه، "بجني أرباحه الأولى على الإطلاق هذا العام بفضل الخطوات التي اتخذت لتخفيف أعباء ديونه"[١٤٤].

---

[١٤١] (نصر، ٢٠٠٤: ١٧٩).

[١٤٢] (رويترز، ٢٠١٠).

[١٤٣] (ماس، نشرة فلسطين الإقتصادية، العدد ٢٠، ٢٠٠٨).

[١٤٤] (المرجع السابق).

الشركة العربية الفلسطينية للإستثمار (أبيك)

عقب تأسيس السلطة الفلسطينية، استجابت واحدة من مجموعات المستثمرين لنداء عرفات من أجل "الإستثمار في فلسطين"، وكانت هذه المجموعة هي مجموعة شركات العقّاد التي أنشأت الشركة العربية الفلسطينية للإستثمار المحدودة (أبيك). توصف أبيك بأنها "المستثمر الفلسطيني البارز". وتتكون الشركة من مجموعة شركات تابعة تتعامل بـ"مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات." تتكون الشركات التابعة لأبيك حاليا من:

- الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (نابكو)
- شركة "سنيورة" للصناعات الغذائية
- شركة يونيبال للتجارة العامة
- الشركة الفلسطينية للسيارات المحدودة – هيونداي
- شركة التوريدات والخدمات الطبية
- الشركة العربية الفلسطينية لمراكز التسوّق – بلازا

إن "رسالة" أبيك المعلنة هي "توفير منتجات وخدمات بالجودة والقيمة الفائقة وترك بصمة ايجابية ودائمة في المجتمع الفلسطيني"[١٤٥].

من الواضح بأن استثمارات أبيك هي إلى حد كبير في مجالات الخدمات، والسلع الإستهلاكية، وتوزيع السيارات، ومراكز التسوّق، إلخ. كما أن أبيك هي من مؤسسي وأصحاب أسهم الشركة الفلسطينية للإتصالات، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وغيرها.

أما عمر العقاد، مؤسّس مجموعة شركات العقاد، فهو واحد من كبار الرأسماليين الفلسطينيين. وهو مواطن سعودي وأحد مؤسسي مؤسسة التعاون الرئيسيين. كان أول إستثمار رئيسي له في الضفة الغربية إنشاء مبنى كلية الهندسة في جامعة بيرزيت، في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

المساهمون الرئيسيون

شركة العقاد للإستثمار – المملكة العربية السعودية

صندوق الإستثمار الفلسطيني – فلسطين

الشيخ محمد العمودي – المملكة العربية السعودية

---

[١٤٥] (www.apic-pal.com).

سعيد خوري – اليونان

الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

شركة مينافست – جزر فيرجن البريطانية

شركة القدس للتنمية والإستثمار المحدودة – الأردن

الشيخ محمد عمران بامية – المملكة العربية السعودية

مؤسسة الوحدة التجارية – الأردن

الجنرال هاشم سعيد هاشم (متقاعد) – المملكة العربية السعودية

حسيب صباغ – اليونان

الدكتور ناصر الرشيد – المملكة العربية السعودية

مؤسسة أحمد الجفالي – المملكة العربية السعودية

شركة عليان للتمويل – المملكة العربية السعودية

شركة عبد العزيز ومحمد الجميح – المملكة العربية السعودية

تحفيز الإستهلاك: شبكة معقدة من التجار، والتجار الفرعيين، والعملاء الذين يعملون لحسابهم، تعمل لتحفيز النزعة الاستهلاكية وضخ البضائع الإسرائيلية والعالمية في السوق الفلسطينية.[١٤٦]

منذ بداية مرحلة أوسلو، تم تأسيس عدد من وكالات السيارات الأجنبية، على سبيل المثال، بيجو وهيونداي، نتيجة للجهود المكثفة لرأسماليي الشتات الفلسطينيين والرأسماليين من أبناء البلد. وكما سميت شركة كوكا – كولا بشركة "المشروبات الوطنية"وهي مجرد امتياز لشركة كوكا كولا، قد سميت وكالة سيارات هيونداي بـ"الشركة الفلسطينية للسيارات"! وكما هو حال شركة كوكا – كولا، لم يكن في هذه الشركة أي شئ "فلسطيني" أو "وطني"عدا عمالها.

إضافة إلى وكلاء السلع الإستهلاكية ذات العلامات التجارية المعولمة الذين ظهروا فجأة بدءا من وكلاء السيارات وصولا إلى وكلاء التلفزيونات، وأجهزة المطبخ الكهربائية، إلخ...، والتي قامت إسرائيل وهيكلها الإستعماري بتسهيل عملية إستيرادها إلى حد

[١٤٦] لقد جُمعت المعلومات الواردة في هذا القسم من خلال سلسلة من المقابلات الشخصية التي قام بها المؤلف مع صاحب متجر يسوق جميع هذه المنتجات.

كبير، فإن الشبكة المعقّدة من التجار والتجار الفرعيين والعملاء الذين يعملون لحسابهم، التي تُغرق السوق المحلي بالمواد الغذائية المنتجة خارجيا، تستحقّ الدراسة بالتفصيل. ويوفر هذا السوق فرصة الأرباح السريعة ويفتح الباب على مصراعيه للفساد. كما ويصل التعاون والتطبيع بين الرأسماليين الفلسطينيين من نخب أوسلو السياسية والإقتصادية من جهة، والسلطات الإسرائيلية من رأسماليين مدنيين وأجهزة أمنية، ونخب سياسية من جهة أخرى، ذروته في كل يوم ودون انقطاع.

علاوة على ذلك، إذا ألقينا نظرة معمقة على هذا الجانب من إقتصادنا المحلّي فسوف نكتشف أن هذا السوق هو في الحقيقة سوق نفايات غير مقنن (وخطير). والأخطر من ذلك، هو أن هذا التحالف بين الرأسماليين الجشعين والفاسدين والنخب السياسية الجشعة والفاسدة والأداء المتدني، يساهم في منع تطور الإنتاج المحلي ويحاصره ويزيد من شدة الإعتماد على الإقتصاد الإسرائيلي ويعزز من هذا الإعتماد. ويتم ذلك غالبا تحت مظلة "التنمية الإقتصادية الوطنية" الخادعة.

فيما يلي بعض الأمثلة المعبرة عن هذه الحالات:

١. شركة يونيبال للتجارة العامة، وهي شركة تابعة لشركة أبيك. تعمل الشركة في مجال توزيع السلع الاستهلاكية في فلسطين وهي الوكيل التجاري لمنتجات شركة "بروكتر آند جامبل" في المناطق الفلسطينية المحتلّة. وتوزع الشركة المنتجات من خلال وكلاء إسرائيليين رئيسيين. وتشمل هذه المنتجات: مجموعة متنوعة من أدوات التنظيف، مثل، مسحوق الغسيل "اريال"، وشامبوهات، أبرزها "هيد آند شولديرز"، وبانتين، وشفرات وكريم الحلاقة "جيليت"، والسجائر الأميريكة، أبرزها، مارلبورو، وإل أند إم، وبارلمنت، وأطعمة الفطور من الحبوب ماركة "بوست"، والمناديل الصحية "أولويز"، وبطاريات "دوراسيل"، ورب البندورة "هاينز"، والمشروبات (الإصطناعية) "تانغ"، وجبنة "كرافت"، والمعكرونة، وغيرها الكثير.

في الوقت نفسه، فإن الرأسماليين أبناء البلد الذين استفادوا وكان لهم أسبقية في التعاون مع الرأسماليين الإسرائيليين قبل رأسماليي الشتات بكثير الذين جاءوا مع مشروع أوسلو، هبّوا بكامل قواهم ليعيدوا التأكيد على موقفهم ولكي يظهروا بأن بإمكانهم، في لعبة تجميع الربح، أن يكونوا منافسين جدّيين وناجحين وبالتالي شركاء أيضا. سارع بعضهم للحصول على وكالات حصرية من شركات إسرائيلية بهدف تسويق منتجاتها في المناطق الفلسطينية المحتلّة. تنافس آخرون بشكل فعّال بأن أصبحوا وكلاء تجاريين لمنتجات مصنّعة عالميّا، أو كمستوردين مباشرين، أو من خلال الوكالات الفرعية لوكلاء إسرائيليين. ومع ذلك كان البعض الآخر مستعدا للعب دور الوكيل "المستقل". من أجل تعظيم قوتهم، قام بعض

الرأسماليين أبناء البلد بأخذ زمام المبادرة وأعادوا تنظيم شركاتهم الموجودة وتحويلها إلى "مجموعة شركات"، لزيادة فعاليّتها بعد أن تعلّموا من تجارب رأسماليي الشتات الناجحة. وهكذا، فقد آمنوا بأنهم قادرون على تعزيز أرباحهم وحصتهم من السوق. وفيما يلي بعض الحالات التوضيحية.

٢. "مجموعة العنبتاوي": تتألف هذه المجموعة من شركتين لإثنين من أبناء العم من عائلة العنبتاوي في نابلس: شركة الشرق الأدنى للصناعة والتجارة والعالمية لما وراء البحار. هناك نوع من تقسيم للعمل بينهما. شركة الشرق الأدنى هي وكيل شاي ليبتون (المملكة المتحدة)، و"الكعكة الجاهزة"، وشامبو (دوف ولاكس)، وأطعمة ديلمونتي المعلبة، إلخ. وهي الوكيل الفرعي لـ"يونيليفر" (وكيله الأساسي في القدس). وتقوم الشركة بتوزيع زيت الطهي "صافي" بعد إعادة تعبئته محليا من براميل كبيرة وتسويقه باعتباره "منتج فلسطيني". إذا ما دققنا في منشأ هذا الزيت، فإننا سنستنتج بأنه زيت مستورد. فإذا كان الأمر كذلك، فهناك مشكلة حقيقية تتعلق بالتسويق الخاطئ، خصوصا وأن فلسطين تنتج زيت الزيتون.

٣. الفرع الثاني من مجموعة العنبتاوي هي الشركة العالمية لما وراء البحار. وهي وكيل السجائر الألمانية والفرنسية، والمعكرونة الإيطالية، وكل أنواع البسكويت والحلويات، وشفرات الحلاقة "بيك"، واللحومات المعلبة (كورن بيف)، وأطعمة الفطور من الحبوب القادمة من المملكة المتحدة، ومسحوق الغسيل "برسيل"، إلخ.

٤. شركة التميمي في الخليل وهي الوكيل الذي يوزع منتجات الشركة الإسرائيلية "أوسم". كما أنها تستورد مواد غذائية من المملكة العربية السعودية والمغرب.

٥. شركة الهلال في بير نبالا وهي الوكيل للشركة الإسرائيلية "إيليت". كما أنها تسوّق السجائر الإسرائيلية ماركة "تايم" على سبيل المثال.

٦. شركة النابلسي هي الوكيل الفرعي للوكيل الإسرائيلي لمنتجات الحلويات، كألواح مارس، وتويكس، وإم أند إمز، إلخ.

٧. شركة الصافي في رام الله وغزة وهي وكيل للمنتجات التركية والمصرية.

٨. شركة بالكو في رام الله وهي وكيل لحفاظات "هاغيز"، والورق الفضّي "دياموند"، ومادة التنظيف "ديتول"، وسائل الجلي "فينيش".

٩. شركة Eka في بيت لحم وهي وكيل شركة هدار الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية. وتسوق الشركة بيرة "كارلسبيرغ"، ومياه "ميرون"، وعصائر "بريجات"، والسمنة التركية، إلخ.

١٠. وهناك وكلاء لمنتجات الألبان "شتراوس"؛ ووكلاء لشركة ألبان "تنوفا" الإسرائيلية؛ ووكلاء لقهوة "نستله"، والماء والبوظة، إلخ.

من الواضح أننا، ومنذ بداية عملية اوسلو، غُمرنا بالوكلاء والوكلاء الفرعيين لكل منتج قابل للإستهلاك يمكن تصوّره، من إسرائيل والغرب، إما بشكل مباشر أو من خلال البلدان العربية. وقد غُمر السوق بالمنتجات التي ينتجها أعداؤنا ومضطهدونا، من الصابون الذي نغتسل به، إلى ألواح الحلوى، والمعكرونة، والمياه المعبأة، والطعام المعلّب الذي نأكله، إلخ. ويسوّق بعض الوكلاء زيت الطهي والصابون في وقت نحن فيه أهم منتجي زيت الزيتون وصابون زيت الزيتون!

وقال صاحب شركة وكالة محلية للمنتجات الإسرائيلية ردا على سؤال حول ما يقومون به في مجال التنمية: "لا يتم استثمار أي مال هنا؛ جميعنا موظفون لدى عدد قليل من الشركات؛ وجميع الإستهلاك يعتمد على الوكلاء الإسرائيليين؛ نحن كلنا وكلاء فرعيين".

"شركة المشروبات الوطنية" كوكا – كولا

في عام ١٩٩٥، أسست مجموعة من رأسماليي الشتات "شركة المشروبات الوطنية الفلسطينية" التي تمتلك حق الآمتياز لتصنيع وتسويق منتجات الكوكا – كولا في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل إضافة شركة جديدة إلى الشركات القائمة على قاعدة حق الامتياز للتشجيع على الادمان الاستهلاكي لمشروب ضار وغير صحّي – مشروب الكوكا – كولا – هو أمر معاد للتنمية بإمتياز! . يرأس هذه الشركة زاهي خوري وهو المدير التنفيذي لها. وهو أيضا من رأسماليي الشتات الذين عادوا من الولايات المتحدة الأميريكية إلى المناطق الفلسطينية بعد توقيع إتفاقيات أوسلو بهدف إقامة مشاريع تجارية.

انضم زاهي خوري إلى رأسماليين آخرين من رأسماليي الشتات لتشكيل باديكو، أكبر شركة استثمارات فلسطينية (كما ذكرنا أعلاه)، وهو رئيس واحدة من أكبر شركاتها الفرعية، شركة فلسطين للإستثمار السياحي. وهو أيضا عضو المجلس الإستشاري لشركة HBG القابضة المحدودة. تولّى خوري عددا من المناصب المدنية، ثلاثة منها لها صلة بدراستنا وهذه المناصب هي: رئاسة مجلس مركز تطوير المنظمات غير الحكومية في القدس؛ رئاسة منتدى فلسطين للأعمال الدولية؛ ورئاسة لجنة فلسطين للأعمال من أجل السلام والإصلاح في واشنطن العاصمة. تلقى خوري تدريبه في الهندسة وإدارة الأعمال في ألمانيا وفرنسا. في عام ١٩٦٧، انتقل زاهي خوري إلى الولايات المتحدة وبدأ حياته المهنية مع مؤسسات متعددة الجنسيات في مدينة نيويورك، والبرازيل، وبورتيريكو، ولبنان، والمملكة العربية السعودية.

عرض خوري آراءه في افتتاحيات نشرت حديثا وفي مقابلات أجريت معه على مرّ السنوات الخمس الأخيرة.[١٤٧] فهو يؤمن "بقوة التجارة وأسماء العلامات التجارية في

[١٤٧] أنظر، على سبيل المثال، صحيفة وول ستريت، ٣٠ أيلول ٢٠٠٦، وسان دييغو يونيون – تريبيون، ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

بناء السلام". "حين فتح ماك دونالد أول مطعم له في روسيا، احتل الخبر حيزا كبيرا من الإهتمام يفوق الاهتمام بصعود الناس إلى القمر،" قال خوري في إحدى مقابلاته، معلقا "بالنسبة لي، لم يكن المال هو الهدف... فبإمكان الكولا أن تضع فلسطين على الخارطة". "أعلم أن استثمار شركة الكولا في فلسطين سيعني للآخرين بأن هناك ما يستحق الانتباه وسيكون هناك آخرون ممن سيأتون للاستثمار هنا، ليسيروا على خطى شركة الكولا."ويؤكد خوري أنه ملتزم ببناء الأعمال وبناء الأمة. ...ويشدد على أن أفضل محرك لدفع عملية السلام، والإستقرار، والنمو هو وجود بيئة أعمال صحية،". ويفتخر خوري بحقيقة أن شركته "تبيع أكثر من ١٠ ملايين صندوق من الكوكا كولا سنويا"، للتجمعات الفلسطينية في مناطق السلطة الفلسطينية.

في مقال افتتاحي في صحيفة وول ستريت، نشر في ٣٠ أيلول ٢٠٠٦، وباعتباره فلسطينيا – أميريكيا، شرح خوري بأسلوب مثير وعاطفي العلاقة بين الكوكا – كولا والسلام كما يراها قائلا: "مع كل زجاجة لامعة، تحمل شعار كوكا – كولا أحمر اللون بالعربية والإنكليزية، يصل إلى فلسطين سفير صغير من أميركا. وأي مستثمر يلمس نجاح كوكا كولا في فلسطين قد يقرر أن يستثمر هو أيضا فيها. إنها استراتيجية مثالية كما وصفها: تعزيز المصالح الأميريكة وفي نفس الوقت المساعدة في بناء اقتصاد يمكن أن يشكل أساس دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة"[١٤٨].

وفي مقال افتتاحي آخر، نشره بعد شهر تقريبا، شرح خوري كيف أنه، وفي غمرة النشوة التي نشأت عن إتفاقيات أوسلو، عاد "مع الكثيرين من الفلسطينيين الأميركيين إلى فلسطين للإستثمار في مجال الأعمال. فعلت ذلك عام ١٩٩٦، حين أطلقت عقد امتياز شركة كوكا – كولا هنا في فلسطين. كما أنني شكّلت، مع رجال أعمال أميركيين وإسرائيليين، منتدى فلسطين الدولي للأعمال. كان أملنا هو أن نعزز هذا الإتفاق السياسي الجديد بالتعاون الإقتصادي الذي سيعود بالفائدة على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. ... فبإمكان الفرص الإقتصادية الجديدة أن تحول حالة اليأس الفلسطينية إلى حالة من الأمل. ولدينا حلم في أن يتدفق السائحون إلى مدينة بيت لحم ليروا أين ولد المسيح. وأملنا أن تصبح غزة في يوم من الأيام وجهة لقضاء العطل على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، ترحب بالعرب والإسرائيليين وغيرهم على حد سواء"[١٤٩]. لقد غدا من الواضح الآن أن ما حققته شركة خوري كان المزيد من الأموال والأرباح، ولكن لم تستطع أن تحقق لا "السلام" ولا "التنمية"!

[١٤٨] (خوري، صحيفة وول ستريت، ٣٠ أيلول ٢٠٠٦).

[١٤٩] (خوري، سان دييغو يونيون – تريبيون، ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦).

مما سبق، يمكننا أن نصل إلى الاستنتاجات الأولية التالية. من الواضح أن السلطة الفلسطينية، في لعبة الإستثمار الإقتصادية – السياسية هذه، لعبت دورا تنافسيا هاما في مواجهة رأسماليي الشتات والرأسماليين من أبناء البلد. بمعنى آخر، لم تقتصر السلطة الفلسطينية على لعب دور النخبة السياسية، ولكنها ربطت هذا الدور بشكل جيّد وجدي بالعامل الإقتصادي. استخدمت السلطة الفلسطينية نفوذها السياسي والتنظيمي لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال صندوق الإستثمار الفلسطيني، على سبيل المثال، لتقويض الثقل الإقتصادي (والتهديد السياسي المحتمل) لرأسماليي الشتات. كما أنها حرّضت رأسماليي الشتات وأبناء البلد ضد بعضهم البعض. بالطبع، لم تكن وكالات التمويل الغربية كالبنك الدولي، والولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، إلخ. غائبة أثناء هذه اللعبة على الإطلاق. ومع ذلك، وفي التحليل الأخير، كانت إسرائيل تمارس سلطتها وتدير اللعبة.

تشجيع الإئتمان السهل: رهن الأسر الحالية وأجيال المستقبل

إن الحصول السهل على الإئتمان من خلال القروض التي تمنحها مؤسسات مالية رسمية وغير رسمية هو عنصر رئيسي لزيادة استهلاك السلع المتوفرة بسهولة في السوق الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى المشاريع المتنوعة للرهن العقاري. سيظهر التحليل في هذا القسم العلاقة المباشرة بين وكالات المعونة الغربية وبين توافر الإئتمان الموجه نحو الإستهلاك بدلا من الإنتاج الصناعي. تتألف الشبكة التي تعمل على تحقيق هذا الهدف من المؤسسات التالية: البنوك (١٠ بنوك محلية، وإثنان من البنوك المصرية، وبنك واحد بريطاني وثمانية بنوك أردنية إضافة إلى ٢٠٧ فروع)، وسلطة النقد الفلسطينية (منظمة أعمال المصارف)، ومؤسسات القروض الصغيرة (١١ مؤسسة في العام ٢٠١٠، أغلبها منظمات غير حكومية)، وشبكة من وكالات المعونة الغربية بما في ذلك منظّمات حكومية وغير حكومية، ومنظمات القطاع الخاص.

أفضل مثال يمكن أن نسوقه على منظمات القطاع الخاص العاملة في هذا المجال هو التركيز على مؤسسة "بورتلاند ترست". تدعي هذه المؤسسة البريطانية الخاصة بأنها تؤمن بأن "السلام والإستقرار بين الفلسطينيين والإسرائيليين" يمكن تحقيقه من خلال "التنمية الإقتصادية". في هذا السياق، فإنها "تشجع المبادرات الرامية إلى تطوير القطاع الخاص، خصوصا في الأراضي الفلسطينية" من خلال "الحصول على دعم والتزام الأطراف المعنية، وتحديد الجهات الراعية المناسبة وتجنيد التمويل الضروري"[١٥٠].

[١٥٠] (http://www.portlandtrust.org).

"تأسست مؤسسة بورتلاند ترست في لندن عام ٢٠٠٣ على يد السير رونالد كوهين، مؤسس شركة أباكس بارتنرز للإستثمارات المالية". معظم أعضاء أباكس المؤسسين هم مستثمرون في القطاع المصرفي، بمن فيهم "السير هاري سولومون، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي الأسبق لشركة هيلز داون القابضة ... واللورد فرويد نائب رئيس مجلس الإدارة السابق مصرف اتحاد البنوك السويسرية UBS. [١٥١] وبعد فترة وجيزة من تأسيسها في لندن، أعادت بورتلاند ترست توطين نفسها في المنطقة بدافع الأعمال. فتحت المؤسسة مكتبا في تل أبيب في عام ٢٠٠٥ ثم مكتبا آخر في مدينة رام الله في عام ٢٠٠٦. ومن الجدير بالذكر أن مدير مكتب المؤسسة في تل أبيب هو العميد إيفال جيلادي، الذي امتهن المهنة العسكرية ثلاثة عقود من الزمن وكان خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١ وحتى العام ٢٠٠٤ ، أي خلال إعادة إجتياح مناطق السلطة الفلسطينية، مدير التخطيط الإستراتيجي لقوّات الدّفاع الإسرائيلية! أما مدير مكتب رام الله آنذاك كلن سمير حليلة، المدير التنفيذي الحالي لباديكو، والأمين العام السابق لمجلس وزراء حكومة السلطة الفلسطينية بعد انتخاب حركة حماس.

في عددها الأول الصادر في تشرين الأول من عام ٢٠٠٦، كتبت "نشرة فلسطين الإقتصادية"، التي تصدر بالتعاون بين مؤسسة بورتلاند ترست ومعهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، بأن القروض تمثل "أهم أداة للتوسع الإئتماني "للبنوك، وقد "ازدادت بنسبة ١٢,٠٪"[١٥٢]. غير أن التقارير أشارت إلى أن نسبة قروض البنوك سيئة الأداء كانت بالأصل ١٥,٥٪، وبعد سنة وصلت إلى ما يقرب من ٢٠ بالمئة.[١٥٣]

ترتبط الزيادة في القروض سيّئة الأداء، بالطبع، بحالة الدين الذي ترزح تحته العوائل الفلسطينية. وكمؤشر على ذلك، أوردت منظمة أوكسفام الدولية عام ٢٠٠٧ أن "٦٨٪ من الأسر في قطاع غزة و٥٣٪ من الأسر في الضفة الغربية راكمت المزيد من الديون في العام الماضي. وقد كان متوسط الدين للأسر الفلسطينية ١,٧٥٠ دولارا، فيما بلغ دين ثلث هذه الأسر أكثر من ٢،٥٠٠ دولار. ولقد أجبر اثنين من أصل خمسة من المستدينين على بيع ممتلكاتهم الخاصة كالمجوهرات والمفروشات من أجل تغطية نفقات الخدمات الأساسية.[١٥٤]

[١٥١] (المرجع نفسه).

[١٥٢] (ماس، ٢٠٠٦).

[١٥٣] (ماس، ٢٠٠٤، العدد ٤).

[١٥٤] (ماس، ٢٠٠٧، العدد ١٠).

علينا أن نتذكر السياق السياسي العام الذي اتسمت به هذه الفترة. فقد فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني ٢٠٠٦؛ وتشكلت حكومة "وحدة وطنية". تم إجهاض حكومة الوحدة الوطنية وتشكلت بدلا منها حكومة تديرها حماس؛ فشلت محاولات فتح تقويض حكومة حماس والسيطرة على غزة، وقد أدت هذه المحاولات إلى صدامات مسلحة؛ وأعادت حماس تأكيد سيطرتها على غزة؛ أصبحت غزة تحت حصار كامل، وأعيد توجيه جميع المساعدات الغربية إلى حركة فتح، ومكتب الرئيس، وحكومة الضفة الغربية، المقبولة من الغرب، برئاسة سلام فيّاض.

خلال هذه الفترة وضمن هذا السياق:

وقع الصندوق الفلسطيني للإستثمار اتفاقية مع مؤسسة الاستثمار عبر البحار (أوبيك)، (وهي مؤسسة حكومية أميركية تعمل على تسهيل استثمارات القطاع الخاص الأميركي في الدول الأقل نمواً)، ومعهد آسبن ومقره في واشنطن لافتتاح مشروع لضمان القروض في الأراضي الفلسطينية. يهدف المشروع إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم من خلال ضمان نسبة تصل إلى ٧٠٪ من أي قرض ممنوح من قبل أي بنك خاص لمؤسسة فلسطينية صغيرة أو متوسطة الحجم. بتمويل بمبلغ ١٦٠ مليون دولار (٥٠ مليون دولار من الصندوق الفلسطيني للإستثمار، و١١٠ مليون دولار من أوبيك) سيتمكن المشروع من تغطية حوالي ٢٣٠ مليون دولار من القروض تقريبا. وستقوم مؤسسة الإسكان الدولية (CHF)، وهي منظمة غير حكومية، بإدارة المشروع. وقد كانت شركة بورتلاند ترست مشاركة عن قرب في تطوير هذا المشروع.

> أكد ويليام فيلبس، المدير التنفيذي للبرنامج في مؤسسة الإسكان الدولية، بأن مشروع ضمان القروض هو عبارة عن مبادرة يديرها الفلسطينيون، مشيدا بوجه خاص بعمل الصندوق الفلسطيني للإستثمار في إعداد البرنامج. ...وشدد فيلبس على أن زبائن المشروع هم "البنوك، وليس المقترضون."...ولا تقتصر نية المشروع على تشجيع المزيد من الاقتراض بل وجعل عملية الاقتراض أكثر ذكاء من خلال تحسين قدرة البنوك على تقديم القروض ليس بناء على الضمانات المتوفرة فحسب، بل بناء على تقييم أكثر دقّة وموضوعية لوضع المقترض.[١٥٥]

ألا يجدر بنا أن نقلق كثيرا بشأن برامج الإقراض السهلة، خاصة في ضوء حقيقة أن راسمي استراتيجيات هذه المشاريع وموجهيها هم الأميركيون وفي غياب الأنظمة الفعالة؟ بإعتقادي، هذه التطورات مقلقة للغاية وينبغي رفع الرايات الحمراء خصوصا في ضوء التقارير الأميركية المفصلة والموثقة التي تصف "قصة صناعة الرهن العقاري

[١٥٥] (ماس، ٢٠٠٧، العدد ١١).

الأميركيةا"والتي تظهر خداع المؤسسات المالية المقدمة للقروض التي تستهدف المواطنين الأبرياء وعدم شرعيتها وتواطئها. [١٥٦]

على صعيد آخر، تشكل كيان شبه حكومي – صندوق التنمية البلدية والإقراض – في عام ٢٠٠٥ "من أجل دعم الحكومة المحلية [ومن أجل] زيادة شفافية البلديات وتحسين تنسيق التمويل التنموي"، من خلال منح القروض ضمن مجموعة أخرى من التدخلات. وقد أصبح هذا الصندوق حقيقة بفضل التمويل الرئيسي من البنك الدولي، والوكالة الأميركة للتنمية الدولية، والإتحاد الأوروبي وغيرها من المؤسسات والجهات المانحة. بحلول منتصف العام ٢٠٠٩ ، "أدار صندوق التنمية البلدية والإقراض مشاريع بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١٣٨ مليون دولار أميريكي"[١٥٧].

لقد كان واضحا الاهتمام الكبير الذي اولته وكالات العون لتوفير برامج القروض الصغيرة باعتبارها وسيلة أداة للتنمية الإقتصادية، لا سيما مع إطلاق "عملية السلام"في مطلع التسعينات من القرن الماضي. ما يهم التحليل هنا هو سهولة الحصول على قروض صغيرة جعلتها برامج ومؤسسات الإقراض الصغير متوفرة ودعمتها وكالات العون.

أقدم هذه البرامج هو "دائرة الإقراض الصغير"في الأنروا التي تأسست عام ١٩٩١، والتي "تعمل على تعزيز التنمية الإقتصادية ومكافحة الفقر بين أوساط اللاجئين الفلسطينيين" من خلال توفير الإستثمار الرأسمالي ورؤوس أموال عاملة بالأسعار التجارية"[١٥٨]. ويوفر البرنامج "فرص إدرار الدخل للاجئين الفلسطينيين والجماعات الأخرى الفقيرة أو المهمشة والتي تعيش وتعمل بالقرب منهم،"بإعتبارها الفئات المؤهلة للحصول على هذه القروض.

تؤفر دائرة الإقراض الصغير في الأنروا مجموعة من القروض للفئات المختلفة من اللاجئين "الغالبية العظمى منهم غير قادرين على تأمين دين رسمي من البنوك ومن المعرضين للصدمات". تتراوح قروض المؤسسات الصغيرة من ٣٠٠ دولار إلى ٨،٥٠٠ دولار ومجموعات النساء صاحبات الأعمال من ٤٠٠ دولار إلى ٥٠٠٠ دولار من أجل الحفاظ على المؤسسات الصغيرة و"نفقات العائلة الخاصة بالتعليم، والصحة، والإحتياجات الأساسية". أما القروض الأصغر فتستهدف دعم "إستهلاك الأسر منخفضة الدخل والطبقة العاملة"وتختلف قيمتها من ١٥٠ دولار وحتى ٨٠٠ دولار.

---

[١٥٦] (على سبيل المثال، أنظر هادسن، ٢٠١٠).

[١٥٧] (www.mdlf.org.ps) ماس، ٢٠٠٩، العدد ٣٣.

[١٥٨] (www.unrwa.org).

وتدعي الأنروا أن دائرة الإقراض الصغير التابعة لها هي "أكبر واسطة تمويل غير مصرفية في غزة والضفة الغربية". يبلغ مجموع القروض التي قدمتها الدائرة اعتبارا من شهر آذار ٢٠٠٩، ١٤٦,٠٠٠ قرضا لمجموع استثمارات تبلغ قيمتها ١٧,٤٣٦ مليون دولار.

في عام ٢٠٠٧، ذكرت النشرة الإقتصادية الفلسطينية أن هناك توجها جديدا لتوسيع نطاق الحصول على الإئتمان:

وهبت الوكالة الأميريكة للتنمية الدولية منحتين منفصلتين بقيمة إجمالية تبلغ ٢,٦ مليون دولار في إطار برنامج دعم مؤسسات الإقراض الصغير(SMART) من أجل التمويل الأصغر للفلسطينيين. تم تقديم المنحة الأولى لبرنامج مؤسسة الإسكان الدولية الخاص بالإقراض والثانية لدائرة الإقراض الصغير في الأنروا/التمويل الأصغر والمؤسسات الصغيرة. وتستمر المنح من أيار إلى تشرين أول وستسمح هذه المنح للجهتين المولتين فرصة تجربة منتجات جديدة من الإدخار والقروض في السوق الفلسطيني.[١٥٩]

هناك حاليا، ١١ مؤسسة للإقراض الصغير في الضفة الغربية وغزة. ويتم تنسيق العمل بين هذه المؤسسات بشكل غير رسمي من قبل الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر "شراكة"والتي تأسست في عام ٢٠٠٢. وفقا لدراسة أصدرتها في تموز ٢٠٠٧ مؤسسة التمويل الدولية و"شراكة"، "هناك ١٩٠,٠٠٠ من مقترضي التمويل الصغير المحتملين في الضفة الغربية وقطاع غزة". وقد تم تقدير حجم "سوق تمويل المشاريع الصغيرة"بـ١٥٧ مليون دولار. تغطي مؤسسات التمويل الصغير ١٠ بالمئة فقط من حجم السوق. و"لعلاج"هذا الوضع ولتوسيع تسهيلات الإقراض الصغير، "أطلقت بلانيت للتمويل وصندوق بورتلاند، بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، مشروعا بقيمة ١,٧ مليون دولار ولمدة ثلاث سنوات يهدف إلى إزالة العقبات أمام توسع هذا القطاع.[١٦٠]

في شهر حزيران من عام ٢٠٠٩، نشرت الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير والمتناهي الصغر "شراكة"أرقاما تظهر أن هناك ٣٥,٠٠٠ شخص تقريبا استفادوا من القروض الصغيرة التي قدمتها هذه المؤسسات، بقيمة تبلغ حوالي ٥٤ مليون دولار تقريبا. وصلت نسبة القروض سيئة الأداء والمتعثرة لدى ٩ من مؤسسات الإقراض الصغيرة الرئيسة إلى ١٥,٦ بالمئة. كان معدل حجم القرض ٢,٤٣٥ دولار. وتصل الفائدة السنوية الفعلية لهذه القروض إلى ما يزيد عن ٤٠٪ سنويا!

[١٥٩] (ماس، ٢٠٠٧، العدد ٩).

[١٦٠] (ماس، ٢٠٠٧، العدد ١١).

كحالة توضيحية لمؤسسات الإقراض الصغيرة، سأركز على المؤسسة الفلسطينية للائتمان والتنمية (فاتن). "فاتن هي شركة فلسطينية مستقلة لا تبغي الربح، مكرّسة بالكامل لتأمين خدمات الإقراض الصغيرة. برز اسم المؤسسة من خلال برنامج أدارته مؤسسة إنقاذ الطفل (الاميركية). استقلت فاتن عن مؤسسة إنقاذ الطفل في آذار ٢٠٠٩، وأصبحت مسؤولة بالكامل عن إدارة البرنامج.[١٦١]

تصل حصة فاتن في السوق من القروض التي تقدمها مؤسسات الإقراض الصغير الأخرى حوالي ١٩ بالمئة. وخلافا للآخرين، فإن فاتن اليوم قد أصبحت مكتفية ذاتيا. في نهاية العام ٢٠٠٩، وصل عدد القروض التي منحتها منذ أن تأسست في عام ١٩٩٥، إلى ٨٢،٧٥٥، ووصلت القيمة الإجمالية للإستثمارات ٧٣،٤٣٩،٩٦١ دولار.[١٦٢] خلال مقابلتي مع المدير العام، تم تزويدي بالمزيد من المعلومات المحدثة. بحلول شهر أيلول عام ٢٠١٠، وصل عدد القروض الإجمالي إلى ما يقارب ٨٥،٧٥٥ بحيث أن ١٠،٠٠٠ من هذه القروض كانت ما زالت عاملة. بشكل عام، تراوحت مهلة السماح ما بين ٣ إلى ٦ أشهر، والمدة القصوى لتسديد القرض ٤٨ شهرا. أما الفائدة المستحقة على القروض فتتراوح من ٦ وحتى ١٢ بالمئة سنويا. و١ – ٢ بالمئة من القروض هي قروض غير مسددة (فاشلة).

منذ أن أصبحت مستقلة عن صندوق إنقاذ الطفل (الاميركي) وعن تمويل الوكالة الأميريكية للتنمية الدولية في عام ١٩٩٩ استطاعت فاتن أن تديم عملها. بمستوى ضئيل من الإيرادات، من خلال الإقتراض من البنوك المحلية التجارية بحوالي ٧ بالمئة فائدة. إنها تعاني دائما من مشكلة وجود سيولة كافية. ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين، وخلافا لمؤسسات الإقراض الصغير الأخرى، فإنها ليست معتمدة على المعونات الخارجية من أجل البقاء. تزعم فاتن بأنها تؤمن "خدمات مالية دائمة ذات جودة عالية، للمؤسسات التجارية الناشطة إقتصاديا ذات النطاق الضيق والدخل المنخفض، وأصحاب المشاريع الصغيرة، خصوصا النساء"[١٦٣].

المناطق الصناعية (أو المدن الصناعية)

في سياق الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبالعودة إلى الماضي القريب، ظهرت فكرة مشابهة لتلك التي يتم تداولها اليوم عن المناطق الصناعية، في الزمن الذي كان فيه موشي أرينز وزير الدفاع الإسرائيلي عام ١٩٨٩. في ذلك الوقت، فوّض أرينز

[١٦١] (فاتن، ٢٠٠٩).

[١٦٢] (فاتن، ٢٠١٠).

[١٦٣] مقابلة شخصية مع مديرها العام في ٨ أيلول، (جيوسي، ٢٠١٠).

رجل الإقتصاد عزرا سادان، الذي كان مدير وزارة المالية، وضع خطة تهدف إلى بناء قاعدة صناعية محلية مرتبطة بالإقتصاد الإسرائيلي يمكنها إستيعاب العمال الفلسطينيين. تم بناء أول نموذج لهذه "القاعدة الصناعية المحلية" في بيت حانون (إيريز) على الحدود بين غزة وإسرائيل. ولقد سهّل الجيش إعادة توطين المؤسسات الصناعية الإسرائيلية في المنطقة التي خصصت لهذا الغرض كما ووفّر لها الأمن اللازم. كانت معظم الأعمال التي ظهرت في هذه "القاعدة الصناعية" ملكا لرأسماليين يهود وإسرائيليين ممن كانوا على صلة بالمؤسسة العسكرية، والتي عملت على تسهيل تسويق المنتجات المعدة للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، خصوصا في أفريقيا.

وهكذا، فإن الجزء الأكبر من الأعمال كان حكرا على الإسرائيليين الذين امتلكوا هذه الأعمال وأداروها. وكانت الأرض فلسطينية محتلة، على جزء من أراضي غزة، وكان جميع العاملين فلسطينيين من غزة. لم يكن الهدف حينها "دمج" الإقتصادين، بل إظهار الوجه الإنساني لجيش الإحتلال عبر تأمين فرص عمل لحوالي ٤ – ٥ آلاف عامل "ممن توافق عليهم السلطات الأمنية" (الإسرائيلية) من عمال وللأعمال المملوكة لغزة بشكل رمزي. وفي ذلك الوقت أيضا، لم يكن هناك تسويق لأية أوهام حول "التنمية الإقتصادية" في المناطق المحتلة، سوى توفير بعض فرص العمل لعدد يتم إنتقاؤه من عمال غزة ومن رأسمالييها من أجل إبقائهم خاضعين للإحتلال.

كانت قيمة مدينة إيريز الصناعية، كما وصفها أحد رجال أعمال غزة، تكمن بما يلي:

> بإمكان منتجات إيريز الدخول بحرية إلى إسرائيل. كان ذلك بمثابة عامل جذب للفلسطينيين بسبب غياب التفتيش والأضرار التي تلحق بالبضائع من جرائه وبسبب عدم التأخر في تصدير المنتجات. كما ويمكن للعاملين في إيريز إستقبال زبائن إسرائيليين. ... كان هناك مصانع للبلاستيك وغيرها من المنتجات المتخصصة الأخرى التي تصنع في غزة ولكن وفقا للمعايير الإسرائيلية. ... لقد تعلم الناس الكثير من هذه المعايير التي طبّقوها في غزة، سواء اتخذت هذه الفائدة طابع التدريب أو حتى التقليد. كانت البضائع التي تصمم في إسرائيل يجري تقليدها في غزة وبذلك إرتفعت معايير الجودة في جميع المجالات. ولكن، ومع إغلاق إسرائيل لحدودها مع إيريز، أصبحت المنطقة الصناعية دون أية فائدة وهي ميتة الآن.[١٦٤]

لقد وضع توقيع إتفاقيات اوسلو عام ١٩٩٣ حدا مؤقتا لهذه التجربة. فقد تم استبدالها بفكرة المناطق الصناعية المخطط لها (أو المناطق الصناعية المؤهلة) في مختلف نقاط التماس الحدودية الهامة بين إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية. ولاقت المناطق

[١٦٤] (أبو شهلا، ٢٠٠٧).

الصناعية الحدودية تأييدا وتشجيعا وتمويلا من البنك الدولي، وأيضا الوكالة الأميريكة للتنمية الدولية وبنك الإستثمار الأوروبي. فالفكرة بسيطة ومباشرة: في بيئة جديدة "للسلام"، ومن أجل الاستفادة من التجارب الأخرى في دول العالم الثالث، ستعمل "المناطق الصناعية"على جذب إستثمارات عالمية وإقليمية ومحلية (فلسطينية وإسرائيلية). وستوفر هذه المناطق فرص العمل اللازمة للعمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة كما وستعزز من عملية "أوسلو" السياسية ومن مكانة نخب السلطة الفلسطينية السياسية، من خلال إظهار أن هذه النخب قادرة على تأمين "مكاسب" اقتصادية. في نفس الوقت، ستساعد هذه المناطق إسرائيل على "إحكام"سيطرتها على النقاط الحدودية المعرضة للخطر وستسهل الإدعاءات بوجود رؤى للتنمية الإقتصادية الناجحة. كما وسيستمر إحتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية دون أي تحد يذكر بحيث سيكون التركيز الأساسي على الإستثمارات الإقتصادية المربحة لكل الأطراف المعنية كشرط مسبق وضروري للتوصل إلى حل سلمي للصراع.

قامت الوكالة الأميريكية للتنمية الدولية بتمويل تصميم المناطق الصناعية المقترحة، وقد تم تكليف "مجموعة الخدمات التقنية"، وهي شركة أميريكية مقرها ولاية فيرجينيا، قامت بتصميم مثل هذه المناطق الصناعية في عدد من البلدان بما فيها هاييتي والفيليبين وبورتيريكو، بتصميم هذه المناطق بموجب عقد وقعته مع الشركة.

قبل أن نناقش ما هي الخطط الموضوعة الآن للفترة القادمة، دعونا نختبر ما حدث فعلا على أرض الواقع. ما هو "تأثير" أول تجربة: مدينة غزة الصناعية؟"

تأسست منطقة غزة الصناعية عام ١٩٩٥ على معبر كارني الواصل بين إسرائيل وغزة. تقوم فكرة منطقة غزة الصناعية بالأساس على "دمج الأراضي الفلسطينية المحتلة بسوق العمل الإسرائيلي. ...وقد تم الترويج لها بسرعة باعتبارها نموذج لتنمية الإقتصاد الفلسطيني وكمثال لإندماج هذه المنطقة في الأسواق العالمية..."[١٦٥]. وفي ذروتها، وقبل الإنتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠، كان هناك حوالي ٢٠٠ مؤسسة إقتصادية، يمتلك رأس المال الفلسطيني حوالي نصفها ويمتلك رأس المال الإسرائيلي النصف الآخر. ولقد وظفت هذه الشركات حوالي ٩٠٠ – ١٣٠٠ عامل فلسطيني، خصوصا في وظائف الغزل والنسيج ذات القيمة المضافة المنخفضة، بالتعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية بشكل أساسي.

في نهاية عام ٢٠٠٠، بدأت الاعمال التي يمتلكها الإسرائيليون بالرحيل، ولم يمنح العمال تراخيصا تمكنهم من الوصول إلى اماكن العمل. وتوقّف كل شئ مع إعادة الانتشار الإسرائيلي بعيدا عن غزة في عام ٢٠٠٥، وتوقفت مدينة غزة الصناعية توقفا

---

[١٦٥] (لاجركويست، ٢٠٠٣:٥).

مفاجئا وأصيبت بدمار شامل. من جهة أخرى، أصبح معبر كارني تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة تمر من خلاله جميع البضائع المتوجهة إلى غزة. وقد تلى ذلك تجميد برنامج المناطق الصناعية بالكامل.

لقد سبق وطبق نموذج المناطق الصناعية المؤهلة في المنطقة كوسيلة لخلق تعاون سياسي وإقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل ولتعزيز مثل هذا التعاون خاصة في مصر والأردن اللتين وقّعتا معاهدات سلام مع إسرائيل رعتها الولايات المتحدة. فبعد توقيع إتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل عام ١٩٩٥، ضغطت الولايات المتحدة باتجاه تعزيز التعاون الإقتصادي بين البلدين من خلال المفهوم المقترح "للمناطق الصناعية المؤهلة". "وهذه المناطق هي أراض تخصصها السلطات الأردنية والإسرائيلية وتوافق عليها الولايات المتحدة الأميريكية ويتم بموجبها إعفاء المنتجات المصنعة في هذه المناطق من الرسوم الجمركية وإعفاء من الكوتا (نظام الحصص المقيدة) عند تصديرها لأسواق الولايات المتحدة"[١٦٦].

في تقييم جديد حول "تأثير"المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية-الإسرائيلية، يُظهر المدير التنفيذي السابق للمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية، بأن لا فرق كبير بين تأثير مناطق غزة الصناعية وتأثير المناطق الصناعية المؤهلة، باستثناء أن الأردن دولة. وقد كتب:

> هل تحسَّنَ التعاون بين الأردن وإسرائيل بسبب المناطق الصناعية المؤهلة؟ لقد تحسَّنَ التعاون جزئيا. ارتفعت الصادرات الأردنية إلى أسواق الولايات المتحدة الأميركية لتصل ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ (كان مَصْدر مليار دولار منها المناطق الصناعية المؤهلة وحدها) بعد أن كانت قيمة هذه الصادرات ٧,٩ مليون دولار عام ١٩٩٨. ويتم استخدام المكونات الإسرائيلية في صناعة الثياب والملابس الداخلية والتي تشكل معظم صادرات المناطق الصناعية المؤهلة. وقد استقر عدد من الإسرائيليين في هذه المناطق المؤهلة. ويوفر الموزّعون الإسرائيليون - معتمدين على قوة علاقاتهم بالمورّدين الغربيين - سوقا للطلبات والتصدير لمجموعات من المحال الكبيرة التي تمتلك سلسلة من الأسواق في الولايات المتحدة الأميريكية.
>
> من جهة أخرى، فإن ثلثي القوى العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة ليست أردنية، وأغلبها من بلدان الشرق الاقصى. عمليا، ليس هناك أي رابط بين المناطق الصناعية المؤهلة وبقية الإقتصاد. فالفوائد غير المباشرة، من حيث نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية لا تكاد تذكر. إضافة إلى ذلك، ما زالت آفاق التعاون بين رجال الأعمال الأردنيين والإسرائيليين خارج المناطق الصناعية المؤهّلة ضئيلة ومظلمة، كما تؤكده

[١٦٦] (منصور، ٢٠٠٧).

أرقام حجم التبادل التجاري بين البلدين. وفي الحقيقة، فقد تراجع التعاون الإقتصادي إجمالا خارج المناطق الصناعية على ضوء الإنتفاضتين الأولى والثانية في الضفة الغربية وغزة. ...علاوة على ذلك، يفضل الأردنيون، بشكل متزايد، التصدير إلى الولايات المتحدة في إطار إتفاقية التجارة الحرّة التي تم توقيعها بين المملكة الأردنية والولايات المتحدة الأميريكية بدلا من اللجوء إلى المناطق الصناعية المؤهلة.

في هذه الأثناء، تشهد اليوم أوضاع الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، والذين وفروا للمصنعين الإسرائيليين عمالة رخيصة في مجال تصنيع الثياب والملابس الداخلية، وهي صناعة قائمة على العمالة المكثفة، والذين أبدوا أيضا مخاوفهم عند البدء بالمناطق الصناعية المؤهلة من أن تؤدي اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة مع الأردن إلى نقل الوظائف إلى الضفة الشرقية للنهر، المزيد من التدهور.

خلاصة القول هي أن التعاون الإقتصادي لم يتعزز بشكل كبير جراء المناطق الصناعية المؤهلة.[١٦٧]

هناك اليوم توجه لدى السلطة الفلسطينية، والولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي لإحياء فكرة المناطق الصناعية من جديد ولتشجيع تطبيقها كوسيلة "للتعاون الإقتصادي"المربح بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، في ظل الإحتلال المستمر، وكبديل للوصول إلى حل سياسي عادل ينهي الإحتلال الإستيطاني لفلسطين. يرتكز هذا التوجه على إشراك طرف ثالث في دعم إعادة ابتكار هذه المناطق الصناعية.

تعطي أول مرحلة من مشروع إحياء المناطق الصناعية الأولوية للضفة الغربية، بما أنها تعتبر منطقة "آمنة"تخضع لحكومة سلام فياض وسلطة عباس الفلسطينية. ينصب التركيز بوضوح على ثلاثة مشاريع: منطقة جنين الصناعية، المنطقة الصناعية في ترقوميا، ومنطقة وادي نهر الأردن "ممر السلام والإزدهار". في هذه الاثناء، تجري حاليا إتصالات حثيثة ويتم التداول حول المشاريع بشكل نشط بين السلطة الفلسطينية، وإسرائيل، وتركيا من أجل إحياء منطقة إيريز الصناعية.

دعونا ننظر بالتفصيل إلى هذه المناطق الصناعية الأربع.

منطقة وادي نهر الأردن: "ممر للسلام والإزدهار"

في شهر تموز من عام ٢٠٠٦، أعلن رئيس حكومة اليابان "خطة سلام"تحت عنوان "ممر السلام والإزدهار"، أطلق من خلالها منطقة صناعية – زراعية لتصنيع المنتجات الزراعية في مناطق وادي نهر الأردن الخصبة باستثمارات رئيسية مقدمة من اليابان

---

[١٦٧] (المرجع نفسه).

وشركاء آخرين. ويعتبر هذا المشروع واحدا من أكبر المشاريع المشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن.[١٦٨]

بحماس بالغ، أطلق بيريز مفهوم التركيز على "التنمية الإقتصادية المشتركة بدلا من الصراع المستمرعلى الأرض" خلال مشاركته في المؤتمر الدولي الذي انعقد في نيويورك عام ٢٠٠٦، تحت رعاية الرئيس الأميريكي السابق، كلينتون. وللحفاظ على هذه الدينامية، دعت اليابان في آذار ٢٠٠٧ ممثلين من إسرائيل، والسلطة الفلسطينية واليابان لحضور مؤتمر لمدة يومين في طوكيو. خلال نفس الشهر، تبنى مجلس الوزراء الإسرائيلي مشروع "ممر السلام والإزدهار" بشكل رسمي. كرّر وزير الخارجية الياباني الموقف القائم على التركيز على "التنمية أولا"، بدلا من إضاعة الوقت في الصراع السياسي على اقتسام الأرض وعلى أن أي كيان سياسي سينشأ، مهما كان نوعه، سيلتزم بالشرطية الإقتصادية لمقاربة "التنمية أولا"[١٦٩].

لعدة قرون خلت، كان وادي الأردن منطقة زراعية هامة بالنسبة للمزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ولكن، وبعد احتلال الضفة الغربية في عام ١٩٦٧، بدأت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بإخلاء العديد من المزارعين، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات الإسرائيلية (كانت المستوطنات في السابق عبارة عن مستوطنات زراعية – عسكرية ومن ثم تحولت إلى أعمال زراعية إسرائيلية ومستوطنات مدنية). من خلال السيطرة على المياه، والطرق، والموارد الأخرى، أصبحت الأرض منطقة عسكرية إسرائيلية بإمتياز على الرغم من بقاء بعض القرى الفلسطينية الموزعة في مناطق متفرقة.

يهدف ممر السلام والإزدهار إلى إنشاء منطقة تجارة زراعية حرة تحول المزارعين الفلسطينيين الذين يعملون على نطاق ضيق إلى عمّال مُياومين ومتعاقدين فرعيين في الصناعة الزراعية التي تسيطر عليها إسرائيل ورأس المال الإقليمي. بمعنى آخر، لا يوافق ممر السلام والإزدهار على الإحتلال ومصادرة الأراضي التي حدثت على مر ٤٠ سنة في وادي الأردن وحسب، بل إنه يهدف بالفعل إلى دمج هذا الإحتلال بالمشروع نفسه. فالناتج الزراعي لمر السلام والازدهار لن يقدم أي جديد لتهدّئة المخاوف بشأن الأمن الغذائي في المنطقة: فالنية تتجه لتصدير الناتج إلى اسرائيل ودول الخليج.[١٧٠]

---

[١٦٨] (بيسان، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).

[١٦٩] (المرجع نفسه).

[١٧٠] (هنية، ٢٠٠٨).

في سلسلة "نشرة فلسطين الإقتصادية" الشهرية، علقت بورتلاند ترست على هذه الإتفاقية بلهجة متفائلة وواعدة.

برعاية يابانية، وقّعت إسرائيل، والأردن، والسلطة الفلسطينية إتفاقية في شهر آذار (٢٠٠٧) في طوكيو لتطوير المنطقة الصناعية – الزراعية الواقعة بالقرب من مدينة أريحا في الضفة الغربية. ومن المتوقع أن تصبح هذه المنطقة مركز تصنيع زراعي للضفة الغربية. وسيأتي تمويل هذا المشروع من اليابان والتي بدأت مؤخرا، وبشكل متزايد، بالقيام بدور بارز في الوساطة في الشرق الأوسط في مجال التنمية الإقتصادية. وتنوي الحكومة أن ترسل قريبا فريقا إلى أريحا لتحديد الأماكن المناسبة لتأسيس هذه المنطقة، والتي ستكون واحدة من بين عدد من المناطق التي تشكل رؤية وزير الخارجية السابق شمعون بيريز لما يسمى "بوادي السلام" وهي رؤية تتمثل بمجموعة من مشاريع الدمج والتنمية الإقتصادية الإقليمية في وادي نهر الأردن.[١٧١]

وقد كتبت نشرة فلسطين الإقتصادية لاحقا في عددها رقم ٢٣ (٢٠٠٨)، بأن:

اليابان قد استضافت الإجتماع الثالث على المستوى الوزاري للوحدة الإستشارية للجنة الرباعية الأطراف "لمر السلام والإزدهار"، والذي خطط له أن يبدأ في بداية عام ٢٠٠٩. وسيتيح "الممر" فرصا للتعاون بين الفلسطينيين، والإسرائيليين، والأردنيين في المشاريع الإقليمية. كما ومن المتوقع أن يوفر "الممر" أكثر من ٦٠٠٠ فرصة عمل. ستكمل وكالة التنمية اليابانية الدولية (جايكا) دراسة الجدوى بحلول شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٨. وتتضمن المرحلة الأولى تصدير الفاكهة والخضار من الضفة الغربية إلى دول الخليج عبر الأردن.[١٧٢]

المنطقة الصناعية في ترقوميا: منطقة الخليل، جنوب الضفة الغربية

أعطت الولايات المتحدة، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية أهمية بالغة للنموذج "التنموي" الخاص بالمنطقة الصناعية في ترقوميا. وتمت مناقشة هذا النموذج في اجتماع على أعلى المستويات عقد في القدس في نهاية شهر آذار ٢٠٠٨، من قبل كل من وزيرة الخارجية الأميريكية في ذلك الحين، كونديليزا رايس، ووزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، ورئيس حكومة السلطة الفلسطينية سلام فياض. وافقت إسرائيل في الإجتماع على تسهيل تأسيس المنطقة الصناعية في ترقوميا، واعتبارها أداة لـ"بناء الثقة". كما روجت الرباعية لها بشدة، وأسماها طوني بلير، مبعوث الرباعية، واحدة

[١٧١] (ماس، ٢٠٠٧، العدد ٧).

[١٧٢] (ماس، ٢٠٠٨، العدد ٢٣).

من المشاريع الأربعة ذات "التأثير السريع" المرتبطة بتنفيذ الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية التي تقوم بها حكومة سلام فياض.[١٧٣]

وفقا لمصادر تركية واسعة الإطلاع،

ستكون تركيا الشريك والممول الأساسي لمصانع منطقة ترقوميا الصناعية وستسيطر على الأمن الداخلي فيها. أما السلطة الفلسطينية وإسرائيل فسيتوليان الأمن الخارجي كل من جهته. وتتوقع مصادر تركية أن يتم تأسيس حوالي ٢٠٠ مصنع في المنطقة، وتوظيف حوالي ١٠،٠٠٠ فلسطيني. ممثلو الاعمال التركية قالوا بوضوح بأن مناطق مثل ترقوميا، في ظل بيئة عالمية تملؤها البضائع الصينية الرخيصة، ستساعد على إنتقال الصناعة التركية عبر المنطقة لتتمكن من استغلال اليد العاملة الرخيصة. وقد وعدوا أيضا بأن يتم تصدير البضائع المنتجة في المنطقة إلى الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي ودول الخليج.[١٧٤]

منطقة جنين الصناعية: شمال الضفة الغربية

وضع الألمان حجر الأساس لمنطقة جنين الصناعية عام ٢٠٠٠. جوهر هذه الخطة هو تأسيس منطقة صناعية على الخط الفاصل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، حيث وضعت خطط لإقامة "مركز لوجستي"و"مركز طبي" في الطرف الإسرائيلي من هذا الخط. ستوفر هذه المراكز فرصا للتدريب التقني المتقدم وتعاونا على مستوى التعليم العالي، إلخ. وسيستخدم معبر الجلمة كطريق رئيسي بين الجهتين، ومن المرجح جدا أن يتم توسيعه. وهناك حديث عن الانتاج التصنيعي في مجال المنسوجات، والخشب، والمواد الغذائية، إلخ.[١٧٥]

في آب ١٩٩٥، تم تسجيل "شركة الشمال"في جنين من اجل تنفيذ مشروع منطقة جنين الصناعية المقترحة. وكان رأس المال الإبتدائي للشركة ٢٢ مليون دولار. أما المساهمون الرئيسيون، والذين امتلكوا ٧٠ بالمئة من أسهم الشركة فهم بنك الأردن والبنك العربي الإسلامي. بالنسبة للمساهمين الآخرين فهم: شركة التبغ الأردنية، شركة الإقبال للإستثمار، وشركة السنابل للتجارة والإستثمار.[١٧٦]

---

[١٧٣] (هنية، ٢٠٠٨).

[١٧٤] (ساك، ٢٠٠٨، كما تم إقتطافه من هنية، ٢٠٠٨).

[١٧٥] (بيسان، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).

[١٧٦] (مقابلة مع راغب نادر العارف، مركز بيسان، ٥ نيسان ٢٠١٠).

بدأت "شركة الشمال"في عام ١٩٩٦ بشراء أرض من أجل هذا الهدف. تمتلك الشركة اليوم ٧٠٠ دونم داخل المنطقة المقترحة للمنطقة الصناعية. بدأت شركة الشمال منذ ذلك الحين، بمساعدة بنك التنمية الألماني، بإجراء دراسات الجدوى ووضع الخطط المالية، بتكلفة قدرها ٦٠٠،٠٠٠ مارك ألماني. منذ بداية الفكرة، التزم الألمان بتمويل البنية التحتية بمبلغ ١٥ مليون دولار.

كان الموقع الذي تم اختياره لمنطقة جنين الصناعية، عبارة عن أراضي زراعية خصبة. غير أن اختيار الأرض قد تم بناء على معيار قربها من الخط الحدودي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولدحض الإنتقاد، شدد رئيس شركة الشمال في مقابلة معه قائلا: "نحن لا نقرر بالنسبة للموقع... ولكنه موقع مناسب نظرا لقربه من نقاط العبور (تبعد الأرض ٢٢ كيلومترا عن ميناء حيفا و٢٣ كيلومترا عن معبر شيخ حسين في الأردن)" [١٧٧].

توقّفت جميع الخطط ودراسة الجدوى فجأة في عام ٢٠٠٠. ولكن، وفي عام ٢٠٠٨، عملت شركة الشمال على تحديث وتطوير الخطط بمساعدة شركة أردنية فلسطينية إستشارية. ومع ذلك، في ٢٠ كانون الأول من عام ٢٠٠٩، سحبت السلطة الفلسطينية حق الإمتياز الممنوح لشركة الشمال ومنحته لشركة تركية بحجة بطء شركة "الشمال"الكبير في تنفيذ المشروع. وينظر القضاء حاليا بهذه القضية. وقد انتقد رئيس شركة "الشمال"بشدة هذه الخطوة ولمّح إلى وجود عوامل أخرى وراء القرار.

يتوقع مدير المركز الإسرائيلي-الفلسطيني للدراسات، جيرشون باسكين، أن تخلق منطقة جنين الصناعية عشرات الآلاف من فرص العمل. وفقا لباسكن، فإن تطوير الخطط لمنطقة جنين الصناعية سوف يسير قدما إذا ما وفر القياديون المحليون الفرصة للمشروع. ببساطة، على السلطات المركزية أن تسهل عملية الحصول على جميع التصاريح اللازمة وأن تؤمن المرافق والبنية التحتية المطلوبة. وقد أكد باسكن بثقة أن "الخطط جاهزة، والتمويل متوفر". بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، تم عقد اجتماع للقادة المحليين في مكتب المؤسسة في إيطاليا.[١٧٨]

وتعتبر منطقة جنين الصناعية مثالا واضحا حول كيفية عمل هذا النموذج من "التنمية"على تطبيع وشرعنة الهيكل الموجود للإستعمار الاستيطاني وحرف اهتمامات الفلسطينيين لتصبح منصبة على قضية التوظيف المحلي برواتب زهيدة بدلا من الاهتمام بقضية مقاومة الإحتلال المستمر.

[١٧٧] (المرجع نفسه).

[١٧٨] (بيسان، ٢٠٠٨، ٢٠١٠).

إضافة إلى استغلال اليد العاملة الرخيصة، تعمل المناطق الصناعية المؤهلة على تطبيع وتشريع هياكل الإحتلال الموجودة. وتعتبر قضية أرض جنين الصناعية نموذجا حيا حول هذا الموضوع. لقد تمت مصادرة أرض منطقة جنين الصناعية مرتين: مرة في عام ١٩٩٨، حين اقترحت السلطة الفلسطينية فكرة إنشاء منطقة صناعية، ومرة ثانية في عام ٢٠٠٣، حين صادرت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الأرض باعتبارها جزءا من بنية المنطقة العازلة للجدارالفاصل. وبالتأكيد، وفي مثال ساطع حول كيفية دمج نموذج التنمية هذا مع هياكل الإحتلال، سيشكل الجدار الفاصل الحدود الشمالية لمنطقة جنين الصناعيّة. [١٧٩]

منطقة إيريز الصناعية: غزة

كتبت نشرة فلسطين الإقتصادية في عام ٢٠٠٧ تقول:

أعلنت مجموعة من رجال الأعمال الأتراك، والإسرائيليين، والفلسطينيين المعروفين باسم منتدى أنقرة، بعد اجتماع لها في واشنطن العاصمة، عن نيتها في إحياء المنطقة الصناعية في إيريز. والمشروع والذي هو جزء من مبادرة منتدى أنقرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين"، قد خصصت له ميزانية تبلغ حوال ٢٥ مليون دولار. ويهدف المشروع إلى خلق ١٠،٠٠٠ فرصة عمل للفسلطينيين في المدينة الصناعية، التي أصبحت دون استعمال بعد الإنسحاب الإسرائيلي من غزة في أيلول ٢٠٠٥. وقد دعم البنك الدولي هذا المشروع، الذي سيكون على غرار المناطق الصناعية المنظمة التي لعبت دورا بارزا في تطوير الإقتصاد التركي. [١٨٠]

جاءت المبادرة مباشرة بعد إعادة إنتشار الإحتلال الإسرائيلي خارج غزة في عام ٢٠٠٥. وكان عدد من رأسماليي تركيا، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية قد التقوا سابقا في أنقرة في شهر نيسان من عام ٢٠٠٥ ليطلقوا فكرة إحياء المنطقة الصناعية في جنين. جاءت المبادرة من إتحاد الغرف وتبادل السّلع التركية وهي منظمة تمثل جميع الشركات التركية والتي يبلغ عددها ١,٢ مليون شركة. "الفكرة"، كما وصفها المدير العام لمؤسسة أبحاث السياسة الاقتصادية ، "كانت الإقتصاد الجزئي من أجل السلام. بمعنى آخر، جاءت المبادرة من اجل استخدام خبرة تركيا الاقتصادية وخبرتها ومعرفتها في المجال الصناعي لجعل المصانع والمشاريع التجارية تعمل من جديد. بالمصطلحات العملية، جاءت الفكرة لجعل منطقة إيريز منتجة من جديد تحت قيادة شركة ذات إدارة تركية أنشأتها مؤسسة أبحاث السياسة الإقتصادية في تركيا،

[١٧٩] (هنية، ٢٠٠٨).

[١٨٠] (ماس، العدد ٨، ٢٠٠٧).

وبالتعاون مع الأتراك، والفلسطينيين، والإسرائيليين. يمكن لأرض إريز الصناعية أن تستخدم كنموذج يحتذى به للتنمية الصناعية و أن تظهر أيضا كيف يمكن لرجال الاعمال أن يتعاونوا بطرق عملية من أجل المزيد من السلام في المنطقة"[١٨١].

يتطلب التنفيذ الناجح للمشروع وجود "تنسيق فعّال وتعاون بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ومع إدراك هذه الحاجة للتنسيق، قام إتحاد الغرف الفلسطينية، وجمعية الصناعيين الإسرائيليين وكبار رجال الأعمال، والقياديين السياسيين من الطرفين بدعم هذا المشروع دعما كبيرا. وجاء الدعم السياسي من الحكومات الثلاث؛ وقد وقع وزراء خارجية هذه الدول مذكرة تفاهم من أجل المشروع في كانون الثاني ٢٠٠٦. وهو مشروع تجاري... ولن ينجح إلا إذا ما تأمن له الأمن والعائدات على الإستثمار"[١٨٢].

ستقوم شركة تركية بتولي المشروع وتشغيله –إتحاد الغرف وتبادل السّلع التركي– (التي تعنى "بالصناعة من أجل السلام"). وستتولى الشركة التركية جميع جوانب العمليات، بما في ذلك "تطوير الأراضي، والخدمات اللوجستية وتدريب القوى العاملة، والخدمات التنظيمية للبنى التحتية الخاصة بالصناعات في المنطقة الصناعية"، وبالمقام الأول، الإعتبارات "الأمنية". سوف يتم معالجة موضوع "الأمن"وفقا لما تصنّفه الشركة التركية بـ"مفهوم الجزيرة"ويتضمن:

> الأمن الخارجي والداخلي بالإضافة إلى توفير حماية جيدة للمنطقة التي يتم فيها تحميل وتفريغ شاحنات إيريز، بالإضافة إلى الطريق القصيرة التي تربطها بمعبر إيريز. يتطلب هذا النوع من بنود الأمن **تنسيق فعّال بين قوّات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية**. على أية حال، سيكون إشراك طرف ثالث أمر ضروري في المراحل الأولى من المشروع ويحتمل أن يكون هذا الطرف شركة أمن خاصة معتمدة دوليا تركّز على الأمن الداخلي لموقع إيريز وتنسّق أيضا مع القوات الفلسطينية والإسرائيلية بناء على أسس منتظمة.[١٨٣]

على أية حال، فإن "الأولوية القصوى" للمشروع ستهدف إلى دعوة "عدد كبير"من الشركات الناجحة للإستثمار. ...تبدي العديد من الشركات التركية اهتماما في فتح مصانع في إيريز، بسبب سهولة الوصول إلى السوق الأميريكي وأسواق دول الخليج بشكل خاص دون الحاجة إلى دفع الضرائب والرسوم.

[١٨١] (ساك، ٢٠٠٧).

[١٨٢] (المرجع نفسه).

[١٨٣] (المرجع نفسه؛ تم إضافة التأكيد).

تعليقا على "جوانب الأمن"، كتب إفرايم سنيه – الجنرال المتقاعد في جيش الدفاع الإسرائيلي، ونائب وزير الجيش الإسرائيلي السابق ، والحاكم العسكري السابق للضفة الغربية– في مقالة له مؤخرا يقول[١٨٤]:

إن المساهمة الإسرائيلية المطلوبة من أجل نجاح هذه المناطق الصناعية هي تأمين قناة للتصدير السريع للبضائع التي يتم تصنيعها هناك. لذا، فبالنسبة لمنطقة إيريز الصناعة الجديدة، فإننا ملتزمون بتوفير طريق مكرّس للتصدير عبر معبر إيريز. وقد سهّلت مساهمة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية والتي تبلغ قيمتها مليوني دولار إضافة إلى مشاركة وزير الدفاع الإسرائيلي، سهلت عملية بناء ممر مخصص للبضائع القادمة من "المنطقة التركية" للتصدير عبر إسرائيل.

لماذا يلغي هذا النموذج من "التنمية" مفهوم "التنمية التحررية المرتكزة على الناس"؟

يقوم هذا النموذج من "التنمية" الذي تروج له الولايات المتحدة، وإسرائيل، والسلطة الفلسطينية، ورأس المال الإقليمي، والدولي، والمحلي بشدة على:

١. أن العمال الفلسطينيين المتوفرين هم عبارة عن مجموعة من اليد العاملة الرخيصة التي تم السيطرة عليها وهي لا تتمتع بأي حقوق؛

داخل هذه المناطق الصناعية، لن يتم تطبيق قوانين العمل الفلسطينية والإسرائيلية، ولن تطبق عليها أمور مثل معدلات الأجور، والتعليمات البيئية، وغيرها من شروط أماكن العمل الأخرى. وسيتحكم الجيش الإسرائيلي و قوات الأمن الفلسطينية بحركة الدخول والخروج من وإلى هذه المناطق. وفي حال تطبيق نمط الرقابة الإسرائيلية المعتمد لدى إسرائيل، فسيضطر العمال إلى الخضوع لتدقيق أمني مشدد من أجل الحصول على التصاريح الضرورية للعمل. بهذه الطريقة، تصبح إمكانية العمل معتمدة على الإمتثال للأوامر العسكرية الإسرائيلية (هناك آلاف الفلسطينيين المحتجزين كسجناء سياسيين بسبب إنتهاك هذه الأوامر العسكرية). لم يعط الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، وهو الاتحاد العمالي الرئيس في الضفة الغربية وقطاع غزة، الحق في تمثيل العمال في المدن الصناعية.[١٨٥]

على الرغم من حجب التفاصيل الدقيقة المتعلقة بهذه المدن، تقول المؤسسات المشتركة بأنه من المتوقع أن توظف المرحلة الأولى مباشرة ٤٠،٠٠٠ عامل إضافة إلى خلق عدد مماثل من الوظائف (غير المباشرة) خارج المناطق الصناعية. فإذا ما

[١٨٤] (سنيه، ٢٠٠٧).

[١٨٥] (هنية، ٢٠٠٨).

أثمرت هذه الخطط، سيكون لها تأثير هام على اليد العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية: سيكون ما معدله ٢٠٪ أو أقل بقليل جدا من العمالة في الضفة الغربية مرتبطا بشكل أو بآخر بهذه المدن الصناعية.[١٨٦]

٢. الشرط المسبق لتوظيف الفلسطينيين في هذه المناطق الصناعية هو الخضوع والإذعان للإحتلال الإستيطاني المستمر (وإلا فلن تمنح هياكل الإحتلال الإسرائيلي تصاريح عبور للعاملين)؛

٣. تقوية دور السلطة الفلسطينية كعميل أمني فرعي لدى الأمن الإسرائيلي؛

تعتبر المناطق الصناعية وسيلة فعالة لخلق فرص العمل، وزيادة التوظيف، ودفع عمليّة التنمية الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية. هناك مجموعة من الاعتبارات العملية، توفر وسائل لنقل الإمداد المناسب من المواد الأولية ووجود قنوات للتصدير، بشكل خاص، تجعل إنشاء هذه المناطق الصناعية بالقرب من الحدود الفلسطينية مع إسرائيل أمرا مفضلا. يخلق اشتراك المستثمرين الإسرائيليين والفلسطينيين مصلحة مشتركة تؤمن الإستقرار وتضع الأساس لعلاقات طبيعية بين الشعبين.[١٨٧]

وكما هو حال العديد من المبادرات الإقتصادية في الأراضي الفسطينية، سمحت هذه المناطق الصناعية لموظفي الأمن الإسرائيليين السابقين، وهم في هذه الحالة، الإداريون الاستعماريون السابقون، بأن يعيدوا تسويق أنفسهم كميسّرين خاصين لـ"التنمية" الفلسطينية وذلك من خلال التوسط بين أجهزة الأمن الإسرائيلية الرسمية وبين النخب الإقتصادية الجديدة التي التفت حول السلطة الفلسطينية خلال عملية أوسلو.[١٨٨]

٤. توجيه منتجات "المناطق الصناعية" للتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية ولم توجه لتعزيز إقتصاد فلسطيني مستقل.

ما زالت المأسسة وإحكام الإغلاق المتكرر تشكل عوائق هامة أمام الكثير من المؤسسات الفلسطينية بما فيها منطقة غزة الصناعية. وغالبا، فإن حل هذه الصعوبات أصبح مرتبطا بوساطة "الشراكات" الاسرائيلية أو الاتفاقيات مع الأشخاص الذين يملكون صلات مع الحكومة الإسرائيلية وبيروقراطية الحدود،

[١٨٦] (المرجع نفسه).

[١٨٧] (سنيه، ٢٠٠٧).

[١٨٨] (لاجركويست، ٢٠٠٣: ٥).

والمؤسسة الأمنية. من بين أمور أخرى، نقل هؤلاء الشركاء البضائع الفلسطينية من خلال بنية التصديرالتحتية الإسرائيلية على أساس أنها بضائع إسرائيلية وكانوا في أغلب الأحيان يؤمنون لها التمويل الوسيط الضروري أيضا.[١٨٩]

٥. لا تستجيب النشاطات الإقتصادية التي تم التخطيط لها لهذه المناطق لاحتياجات الشعب الفلسطيني القابع تحت الإحتلال مثل: توفير الأمن الغذائي، وزيادة إنتاجية الأرض، وتطوير الموارد المائية المتوفرة، إلخ.

٦. وجهت الأنشطة الإقتصادية لهذه المناطق نحو زيادة ربحية إستثمارات الرأسماليين الإقليميين، والدوليين والفلسطينيين.

٧. تعمل المناطق الصناعية على تطبيع العلاقات مع هياكل الإحتلال الإستيطاني وتشرّع وجودها المستمر، وتقوّي الإعتماد الفلسطيني عليها، وتستهدف إفادة الرأسماليين الفلسطينيين فقط. أما تأثيرها في التخفيف من حدة الفقر بين الفلسطينيين فهو أمر مشكوك فيه للغاية.

ويناقش لاجركوست[١٩٠] أن المناطق الصناعية "إضافة إلى الإقتصاديات المشكوك بها توفر فرص الحصول على الريع للوسطاء الإسرائيليين الذين يتوسطون في فض النزاع بين أجهزة الأمن الإسرائيلية وبين النخب الإقتصادية الفلسطينية، وكلاهما يمارس نزعة مشاريع تنمية أوسع من أجل التعتيم على قضايا السلطة والسيطرة، تقود في نهاية المطاف إلى إعادة استثمار سلالة محلية استعمارية من التنمية كنوع من السيطرة".

الضفة الغربية وغزة مشروع عقاري كبير: "مدينة" الروابي خير مثال

على مر التاريخ، كان بناء المساكن واحدا من أشكال الاستثمار الفلسطيني التقليدي قبل هجمة المعونات الغربية. لطالما ترافق بناء البيوت الجديدة لأفراد العائلة والأقارب المقربين وجود أجواء قدسية تدفع جميع أفراد العائلة والجيران للإشتراك في عملية البناء من خلال التطوّع بعملهم، وتقديم كل إمكانياتهم لانجاح عملية البناء. وكانت العوائل تغطي تكاليف البناء من مدخراتها أو من بيع أجزاء من أراضيها ومن مساهمات أفراد العائلة وغيرها من المصادر. لقد كانت عملية البناء حدثا حضاريا بإمتياز. ولكن التحليل في هذا القسم لن يتناول هذا الموضوع بالذات.

---

[١٨٩] (المرجع نفسه:١٣).

[١٩٠] (لاجركوست، ٢٠٠٣:٥).

سيركز التحليل في هذا القسم على الإستثمارات الهادفة إلى التنمية العقارية من مشاريع الإسكانات التي تتصيد الطبقة المتوسطة التكنوقراطية الصاعدة وتجعلها ترزخ تحت أعباء الرهن لسنوات طوال. يقوم الرأسماليون الفلسطينيون بتمويل هذه الإستثمارات، كأفراد أو من خلال المؤسسات الإحتكارية الإستثمارية التي أقاموها بالتعاون مع مؤسسات العون الغربية، ومؤسسات التمويل المصرفية، وسلطة أوسلو للحكم الذاتي. نظرا لهوامش الربح الضخمة، الحقيقية منها والمفترضة، أدت هجمة المشاريع العقارية إلى جذب عدد كبير من العملاء الذين يبغون الربح من داخل وخارج المناطق الفلسطينية وفتحت الباب واسعا أمامهم في غياب الأنظمة اللازمة.

وتقوم شركات استشارية "مهنية" بتخطيط، وتنميق وتسويق هذه المشاريع المثيرة للشكوك بهدف جذب ذوي الدخل المتوسط، الذين هم بمعظمهم من موظفي الحكومة الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانياتها، والتي بدورها تموّل من قبل وكالات العون الاجنبية نفسها بشكل أساسي. دعونا نرقب بعضا من مشاريع الإسكان هذه المعلن عنها:

> طوّر صندوق بورتلاند ترست، الذي يعمل عن قرب مع القطاع الفلسطيني الخاص والسلطة الفلسطينية، مبادرة لبناء ١٥,٠٠٠ وحدة سكنية في ٦ مناطق جديدة قبل حلول عام ٢٠١٣ بتكلفة إجمالية تصل إلى ١ مليار دولار. سيتراوح سعر الوحدة السكنية من ٣٨,٠٠٠ دولار إلى ٧٠,٠٠٠ دولار، وهي أسعار مناسبة للفلسطينيين الذين يتراوح دخلهم من ٨٠٠ دولار إلى ١,٧٠٠ دولار.[١٩١]

> جعل التقدم الحاصل في موقعين – واحد خارج نابلس (بناء ١٠٠٠ وحدة سكنية) والآخر خارج رام الله (بناء ٥٠٠ وحدة سكنية) – مسألة البناء احتمالية حقيقية في عام ٢٠٠٨. ويعمل مطورو المشروع مع السلطة الفلسطينية من أجل ضمان الموافقات للتخطيط والبناء وإمكانية توفير الخدمات الآساسية للموقعين. ويفاوض المطورون أيضا مع القطاع المصرفي للحصول على شروط رهن عقاري مناسبة.[١٩٢]

> ستوفّر شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري قروضا طويلة الأمد وبفائدة ثابتة للمنازل الجديدة التي أنشأتها شركة الإتحاد للإعمار والإستثمار. ستكون شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري هي المزوّد الوحيد للقروض لأول ٦٣ وحدة في الإتحاد (شمال – غرب رام الله) و٢٩ وحدة في مجمّع أركاديا السكني (المصيون، رام الله). تتراوح أسعار المنازل بناء على حجمها ما بين ١٣٠,٠٠٠ دولار للوحدة

---

[١٩١] (ماس، ٢٠٠٨، عدد ١٧).

[١٩٢] (المرجع نفسه).

السكنية و٣٠٠,٠٠٠ دولار للفلل. سيتم توفير قروض تسدد على مدى ٢٠ سنة بفائدة ثابتة نسبتها ٦,٩٥٪.[١٩٣]

ستتكون المباني السكنية في الجنان من طابقين بسعر ١٠٠ الف دولار أو شبه فلل منفصلة بمساحة ١٧٥ متر مربّع، وبسعر ٨٠ الف دولار للشقة المكونة من ثلاث غرف نوم بمساحة ١٥٠ متر مربع أو ٥٥ الف دولار للشقة المكونة من غرفتي نوم بمساحة ١١٠ متر مربع. وستحتوي مرافق الموقع على مركز تجاري، وعيادة صحية، وروضة أطفال، وجامع وأماكن عامة.[١٩٤]

من أجل المزيد من التوضيح، سيركز التحليل على "مدينة" الروابي، المدينة الجديدة المقترحة كمثال يستحق الدراسة.

إذا ما سمح لهذه المدينة أن ترى النور، فستكون الروابي أول مدينة فلسطينية يتم تصميمها من الصفر لتستقبل طبقات المجتمع الفلسطيني المتوسطة والعليا. وكما وصفتها الـ واشنطن بوست، فإنها "مصممة خصيصا للعائلات التي ترتقي إلى أعلى السلم الهرمي في المجتمع مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأميريكية والتي تجذبها أماكن مثل ريستون، فيرجينيا"[١٩٥]. إنه المشروع الأهم بالنسبة لحكومة سلام فياض، الذي ينوي من خلاله بأن يظهر للعالم أن الفلسطينيين القابعين تحت الإحتلال يبنون مؤسسات دولتهم المستقبلية، غير مبالين بالعقبات التي يفرضها الإحتلال. لا داعي للقول مجددا أن الإتمام الناجح لهذا المشروع، مثل الكثير من المشاريع الأخرى التي تتباهى بها حكومة فياض، مشروط كليا بالتعاون مع هيكل الإحتلال الإستعماري. إنه مشروع عقاري يهدف إلى جذب إستثمارات الشركات المحلية، والإقليمية، والدولية.

بدأ تشييد الروابي في موقع يبعد حوالي ١٠ كيلومترات عن شمال رام الله، بالقرب من قرية عطارة الفلسطينية ومستعمرة عطيرت الصهيونية. وهي مدينة تم تصميمها لإسكان ٤٠,٠٠٠ شخص. ستضم المدينة الجديدة، كما وصفها ماهر صوالحة، مهندس الموقع "متاجر للبيع بالتجزئة، وفنادق، ومركزا ثقافيا، ومطاعم، ومسرحا وسينما، ومسرحا في الهواء الطلق"[١٩٦].

[١٩٣] (ماس، ٢٠٠٩، العدد ٣٦).

[١٩٤] (ماس، ٢٠٠٩، العدد ٣٨).

[١٩٥] (كما اقتطفها لونات، ٢٠١٠).

[١٩٦] (لينفيلد، ٢٠١٠).

وافقت السلطة الفلسطينية على الخطة الرئيسية لمشروع الإسكان المكون من ٥٠٠٠ وحدة سكنية في كانون الثاني ٢٠٠٩. وقد قام بإعدادها إتحاد من الشركات يضم: شركة بيتي للاستثمار العقاري، الشركة المطورة لمشروع الروابي، وشركة إيداو (EDAW) ، الشركة البريطانية التابعة للشركة العالمية آيكوم (AECOM)، وخبراء محليين من جامعتي بيرزيت والنجاح. سيكلّف بناء المدينة الجديدة أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وستوفر هذه المدينة:

> أكثر من ٥,٠٠٠ وحدة سكنية بأسعار مناسبة لحوالي ٤٠,٠٠٠ فلسطيني. كما وستوفر فرص عمل ومدارس ورعاية صحية، ومجمع تجاري للأعمال ومقدمي الخدمات. في وصف الروابي، قال عامر الدجاني، نائب مدير عام شركة بيتي، إن عقد الشراكة بين القطاع الخاص والعام المتمثل بالسلطة الفلسطينية يشترط دعم السلطة المادي للبنية التحتية والخدمات العامة في منطقة الروابي البعيدة، بشكل يتماشى مع الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. وستتبع شركة بيتي "استراتيجية نمو إقتصادية"خاصة بمنطقة الروابي وتأمل بأن تخلق حوالي ٨,٠٠٠ – ١٠,٠٠٠ فرصة عمل خلال فترة الإنشاء، و٥,٠٠٠ فرصة عمل طويلة الأمد بعد اكتمال الإنشاء. وتلتزم شركة بيتي بجذب الإستثمارات الأجنبية.[١٩٧]

بدأ البناء الفعلي في كانون الثاني عام ٢٠١٠. ما زال المشروع بحاجة إلى تأمين المبلغ الكامل لتمويل البنى التحتية كما توجد حاجة لتأمين الموافقات الإسرائيلية لطرق الوصول الرئيسية إلى الموقع والذي يمر في المنطقة "ج". في شهر نيسان ٢٠١٠، قيل إن:

> الوكالة الأميريكية للتجارة والتنمية ستدعم مشروعي مساعدة تقنيّين تابعين لشركة الروابي. ...وستكون المنحة التي تبلغ قيمتها ٤١٣,٠٠٠ دولار كافية لتطوير خطة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الرئيسة لتزويد سكّان الروابي بخدمات الإتصالات والبنى التحتية الضرورية بتكلفة معقولة. وستموّل الوكالة الأميريكية للتجارة والتنمية أيضا دراسة جدوى بقيمة ٢٧٤,٠٠٠ دولار لقياس إمكانية استخدام تقنيات معالجة المياه العادمة في منطقة الروابي والمناطق المحيطة.[١٩٨]

تشرف "شركة بيتي للاستثمار العقاري" على تطويرالمدينة الجديدة. وهي شركة استثمارية فلسطينية–قطرية. يتباهى بشار المصري، مدير شركة بيتي، قائلا بأن المدينة الجديدة: ستحتوي على العديد من المكونات الغربية والعديد من المكونات الفلسطينية ... فإذا احتوت على الكثير من المكونات الغربية لن تجد لها سوقا هنا. ويعترف المصري،

[١٩٧] (ماس، ٢٠٠٩، العدد ٢٩).

[١٩٨] (ماس، ٢٠١٠، العدد٤٣).

النابلسي الأصل والذي درس في الولايات المتحدة، بأن الشركة هي "بالتأكيد شركة ربحية" وبأن ما يدفعه لهذه المجازفة هو حقيقة أنه "من أصول فلسطينية وهناك حاجة لأن نبني هذه الأمة ... معظم سكان الروابي سيكونون من أصحاب الدخل المتوسط. ... وسيكون لكل مبنى سكني موقفا للسيارات تحت الأرض ... وسيتم تخطيط كل شئ بدقة شديدة ابتداء من رياض أطفال إلى الكهرباء"[199]. وللتأكيد على التخطيط الجيد والدقيق لمدينة الروابي، تضيف شيرين ناصر، المهندسة المعمارية للمشروع، بأن التصميم سيحيي في الذاكرة مدينتي نابلس والقدس، "بأزقتهما الضيقة المصنوعة من الحجر والقرميد وهي مخصصة للمشاة فقط. ...سيتم تقسيم المدينة إلى ٢٣ حيا لكل من هذه الأحياء حديقة صغيرة شبه خاصة بحيث يمكن للسكان أن يلتقوا ويقيموا علاقات بينهم ويعززوا من هذه العلاقات"، إستحضارا لمفهوم "الحارة" التقليدي.[200]

تزامنا مع هذه الكلمات، وفي المقابلة نفسها، ناقض المدير العام لشركة بيتي للاستثمار العقاري نفسه وحديثه السابق حول رغبته في المجازفة بسبب إلتزامه الوطني "ببناء هذه الأمة" إذا ما أرادت إسرائيل أن تعرقل هذا الاستثمار. وقال "إذا لم يتم شق الطريق الواصل بين رام الله والروابي، سيتم اتخاذ قرار، في وقت ما، لإلغاء بناء الروابي.... فمن الغباء أن نكمل العمل ونصل إلى مرحلة الإنتهاء منه بشكل كامل إذا لم تتم الموافقة على شق الطريق" [201].

كما ذكرنا في وقت سابق، فإن نجاح المشروع يعتمد على رحمة إسرائيل، أو بمعنى آخر، على الهيكل الإحتلالي الإستعماري والمستعمرين الصهاينة. وعلى الرغم من أن الصحافة الإسرائيلية قد لمّحت خلال أيار ٢٠١٠ بأن إسرائيل "سوف تسهّل عملية فتح الطرقات بين رام الله والروابي"[202] ، وبالكاد مر شهر على هذه الاخبار لتظهر تقارير جديدة في الصحافة الإسرائيلية تقول بأن المستعمرات الصهيونية في المنطقة قد أصبحت جاهزة لتشن حملة ضد فتح الطرقات بين الروابي ورام الله.

أشار المتحدث باسم الحكومة الفلسطينية غسان الخطيب، بلهجة لا يشوبها أي شك، بأن السلطة الفلسطينية "تدعم المشروع دعما كبيرا". أما التبرير الذي قدّمه فقد كان مبنيا على إدعاء غير صحيح ومضلل بوجود "أزمة سكن". "المشروع مهم جدا للفلسطينيين لأننا نعاني من أزمة سكن ومن ارتفاع الطلب على المسكن لم تعد المدن القائمة قادرة

---

[199] (المرجع نفسه).

[200] (المرجع نفسه).

[201] (المرجع نفسه).

[202] (يديعوت أحرونوت في www.maannews.net في ١٨/ ٥/ ٢٠١٠).

على تلبيته"[٢٠٣]. إن التبريرات العلنية التي تسوقها السلطة الفلسطينية تعتبر تبريرات زائفة إذا ما أخذنا بعين الإعتبار وجود الآلاف من الوحدات السكنية الخالية في رام الله حاليا، من جهة، وكون المدينة الجديدة تستهدف الطبقات ذات الدخل المتوسط والمرتفع من جهة أخرى. فلم تصمم الروابي لتوفر المنازل الرخيصة للطبقة العاملة الفقيرة أو لذوي الدخل المنخفض؛ من جهة أخرى، فإن الرأسماليين ليسوا بحاجة لمنازل مدعومة، وتتوفر لهم العديد من الخيارات. ولكي تتمكن الطبقة الوسطى من الإستفادة من فرصة الإسكان هذه، عليها أن تقبل "ببنية الرهن العقاي" الذي تشجعه الولايات المتحدة الأميركية والمنظمات غير الحكومية "التجارية" الممولة من قبل الوكالة الأميريكة للتنمية الدولية.

تعتمد مثل هذه المشاريع العقارية "على نوع آخر من الواردات الأميريكة – الرهن العقاري – بما في ذلك تأسيس مؤسسة على شاكلة فاني ماي للضفة الغربية. ...وتعمل الوكالة الاميريكية للتنمية الدولية على إيصال الأموال من خلال المنظمات غير الحكومية للترويج لثقافة الرهن العقاري في فلسطين من أجل دعم هذه المبادرات من قاعدة الهرم إلى قمته. وكمثال على هذه المؤسسات أورد مؤسسة الإسكان الدّوليّة، وهي منظمة غير حكومية وشركة تنموية تنظم مجموعات مركّزة وتدريبات تقنيّة على مستوى المجتمع كجزء من برنامجها الخاص بـ "تعليم مشتري البيوت""[٢٠٤].

السؤال الرئيس الذي يحتاج إلى إجابة يرتبط بموضوع الأرض. كيف تم الحصول على الأرض لبناء المدينة الجديدة؟ من أين حصلت "شركة بيتي للاستثمار العقاري" التي تأسست خصيصا للقيام بهذا المشروع، على الأموال للحصول على هذه الأراضي؟ مدينة من هي تلك التي يتم اقتراحها؟

مبادرات التعاون التي يقوم بها الرأسماليون الفلسطينيون والصهاينة ونخب أوسلو السياسية لديمومة الإحتلال تحت قناع "التنمية الإقتصادية"و"بناء مؤسسات دولة مستقلة"

أحد أهداف حكومة فياض تحت عنوان "إنهاء الإحتلال، وتأسيس الدولة"، هو:

> تحقيق الإستقلال الإقتصادي والإزدهار الوطني من خلال تحرير الإقتصاد الوطني الفلسطيني من السيطرة والهيمنة الخارجية، وتحويل اعتماده على الإقتصاد الإسرائيلي، منذ أن تم إدراك أن النمو المستمر لايمكن أن يتحقق تحت الإحتلال. فان واجبنا الوطني يحتم علينا القيام بكل ما نستطيع لإخراج اقتصادنا

[٢٠٣] (ماس، ٢٠١٠، العدد ٤٣).

[٢٠٤] (لونات، ٢٠١٠).

من دائرة التبعية والتهميش. فتحقيق هذا الهدف ضرورة لنا كي نتمكن من مقاومة الاجراءات المفروضة علينا من قبل نظام الاحتلال ولانهاء الاحتلال نفسه. فتحقيق النمو الاقتصادي هو ضرورة من اجل تعزيز قدرة شعبنا على الصمود والثبات على أرضه من خلال معالجة مشاكل الفقر والبطالة التي ينتجها استمرار الاحتلال، ولكي ندعم مساهمة جميع فئات شعبنا في النضال لإقامة دولتنا التي تنعم بالاستقلال والاكتفاء الذاتي.[٢٠٥]

هذه أهداف وطنية نبيلة وجديرة بالثناء. لكن، وفي الحقيقة، وكما تبين من المناورات والمبادرات التي تم تحليلها في هذا الفصل، فإننا لا نرى تحقق هذه الأهداف. ما هو حاصل في الحقيقة هو العكس من ذلك تماما. فجميع المؤشرات تنبئ بتنامي اعتماد الإقتصاد الفلسطيني على الإقتصاد الإسرائيلي وعلى أموال "المانحين"، وتنامي التعاون التابع وغير المتكافئ بين الرأسماليين الفلسطينيين والصهاينة، والإذعان الكامل للإحتلال الإستعماري المتواصل والوحشي. في واقع الأمر، يبدو أن مبادرات التعاون التي قام بها الرأسماليون والنخب السياسية الحاكمة من الطرفين على حد سواء تؤكد أن لا نهاية للإحتلال، بل هناك ترسيخ لتبعية الإقتصاد الفلسطيني وتدمير له، وإن قدم هذا التأكيد على شكل "اندماج إقتصادي" كشرط مسبق وضروري لـ"العيش المشترك بسلام"!

لننظر على سبيل المثال إلى بعض مبادرات "التعاون" العلنية التي أنا على يقين منها؛ فهي تمثل فقط غيضا من فيض لما يحصل بالفعل خلف الأبواب المغلقة. تشير جميع هذه المبادرات إلى تطبيع إقتصادي لطرفين غير متكافئين، بحيث يلعب رأسماليو الطرفين ونخبهما السياسية دورا ناشطا في تأكيد بقائهم واستمراريتهم. الرسالة الواضحة التي يرسلها الجانب الفلسطيني إلى الجانب الإسرائيلي هي أن هناك إنفصال واضح بين التأثيرات السياسية للسياق الإستعماري السائد (المصطلح الذي استخدمه أنا وليس هم!) وبين التطبيع الإقتصادي والتعاون. إننا مستعدّون ومتلهّفون للإنخراط في التطبيع الاقتصادي. لذلك، فإن النجاح فيه له الأولوية على الصراع من اجل تحرير أنفسنا من الاستعمار. كما أن النجاح في التطبيع الاقتصادي يؤمن علاقات طبيعية، ويمكن أن يلطف من التأثيرات السياسية القاسية للاستعمار. إنه موقف عبد مذعن وخاضع.

تصاعدت عملية التطبيع الإقتصادي التعاوني بشكل واضح مع فوز حماس في الإنتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني من عام ٢٠٠٦. منذ ذلك الحين، تم تسريع التحركات بإتجاه التطبيع وتسهيلها من قبل الرأسماليين الفلسطينيين، والصهاينة سواء كانوا داخل اسرائيل أو في الغرب، ومن قبل وكالات ومؤسسات المعونات الغربية الرئيسية. ما يلي هي مجرد مؤشرات فقط.

---

[٢٠٥] (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٩).

١. خلال المنتدى الإقتصادي العالمي الذي انعقد في الأردن في أيار ٢٠٠٧ والذي جمع نخبة مختارة من الرأسماليين الفلسطينيين، والإسرائيليين، والعرب والدوليين بمتابعة حثيثة من قبل مراكز رأس المال الغربي ووكالات التمويل العابرة للقارات، إنطلق "مجلس الأعمال الفلسطيني الإسرائيلي". في بيانه، إدعى المجلس الجديد أنه "سيسعى إلى تعزيز العلاقات بين قطاعات الأعمال الفلسطينية والإسرائيلية، وسيدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتعايش المشترك"[٢٠٦]. ووعد البيان أيضا أن "المجموعة الجديدة ستحث القطاعات الإقتصادية في المجتمعات الفلسطينية والإسرائيلية على تطوير جدول أعمال يدعو **إلى العقلانية والحوار دعما لإعادة البناء والإصلاح الإقتصادي في المنطقة** ..."[٢٠٧].

٢. كان من ضمن الرأسماليين والطامحين الفلسطينيين المشاركين في هذا المنتدى وفي مجلس الأعمال المشترك : منيب المصري، عبد المالك جابر، سمير حليلة، حسن أبو لبدة، وليد النجاب، وعودة شحادة. أكّد وليد النجاب – الرئيس المشارك للمجلس الجديد – أن المجلس "ليس بموقع تقديم الحلول السياسية، ولكننا أسّسنا مجموعة قادرة على توفير التوجهات التي من شأنها أن تساعد على حل القضايا الحرجة التي تؤثر في منطقتنا." وفي المقابل، وبمصطلحات تم تحضيرها بشكل جيد، كرر عاموس شابيرا، الرئيس المشارك الاسرائيلي، التأكيد بأن المجلس "لا يتعاطى بالقضايا السياسية، ولا يسعى لإيجاد حلول لها. على الرغم من إدراكنا للماضي، فنحن قلقون أكثر على المستقبل"[٢٠٨].

٣. لعب مركز بيريز، بالتعاون مع إتحاد الغرف التجارية الاسرائيلية ثنائية القومية و"بورتلاند ترست" دورا هاما في تأسيس غرفة التجارة الإسرئيلية الفلسطينية. "ستعمل الغرفة على رعاية وتقوية العلاقات التجارية والإقتصادية بين الإسرائيليين والفلسطينيين". تم إطلاق غرفة التجارة الإسرئيلية الفلسطينية رسميا في أيار ٢٠٠٩. وهي تروّج لفرص الأعمال، والتجارة والتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين. تم تعيين أوفير جيندلمان، المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، مديرا تنفيذيا لها. أما رئيسها فهو إيفال جيلادي، الذي يرأس مكتب بورتلاند ترست في إسرائيل. عقدت غرفة التجارة الإسرائيلية الفلسطينية إجتماعها الأول في شباط ٢٠٠٩. "التقى ٦٠ شخص من رجال الاعمال الفلسطينيين والإسرائيليين

---

[٢٠٦] (صحيفة القدس، ١٩ أيار ٢٠٠٧).

[٢٠٧] (المرجع نفسه؛ تم إضافة التأكيد من قبل المؤلف).

[٢٠٨] (المرجع نفسه).

لمناقشة سبل تحسين التصدير والإستيراد. وحضر الإجتماع أيضا ممثلون عن شركة ميناء أسدود، والجمارك والإدارة المدنية الإسرائيلية.[٢٠٩]

٤. نظمت غرفة التجارة الإسرئيلية الفلسطينية حفل العشاء السنوي الثاني لها في ٩ حزيران ٢٠١٠ في تل أبيب بحضور ٣٢٠ ضيفا. حضر الحدث حوالي ٥٠ شخصا من كبار رجال الاعمال الفلسطينيين إلى جانب رجال الاعمال الإسرائيليين، والسفراء، وممثلين عن المنظمات الدولية ومسؤولين حكوميين. في سنتها الأولى، نظمت الغرفة مجموعة من الاحداث، وتم إطلاق Breakfast Club لكي يلتقي أعضاؤها برجال أعمال فلسطينيين بارزين، وتمت دراسة فرص الأعمال الفلسطينية والاتصال مع غرف أعمال أخرى في جميع أنحاء العالم. خلال الحفل، جرى تسليط الضوء على أهمية التعاون الإقتصادي بين مجتمعات الأعمال، إضافة إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الإقتصاد في فتح طريق التقدم السياسي وتطويره.[٢١٠]

٥. في مقال نشر في ١ أيار ٢٠٠٧، كتب سايمون كلارك[٢١١] عن مختلف المبادرات التي قام بها كبار الرأسماليين الإسرائيليين اليهود للتعرف على المشاريع التجارية المشتركة مع الرأسماليين الفلسطينيين، بتشجيع من النخب السياسية الرسمية من الجهتين (الإسرائيلية و الفلسطينية)، تحت شعار "صفقات الأعمال ... تعزز السلام." وقد كشف أن عيدان عوفر رئيس شركة "هحفراه ليسرائيل"، وهي شركة إسرائلية كبرى، قد زار رام الله في كانون الثاني ٢٠٠٥ "بهدف لقاء رجال أعمال فلسطينيين". وقد فعل ذلك. أحد رجال الأعمال الذين التقى بهم كان طلال ناصر الدين، رئيس مجموعة بيرزيت للصناعات الدوائية. عقب اللقاء، قال ناصر الدين: "إن أفضل أعمالنا قد تكون مع الإسرائيليين. ...كان لـ[عيدان] مصلحة مشتركة في السلام على صعيد الأعمال. ...وهذا أمر جيد."

أما الشخص الآخر الذي التقاه عيدان فكان عبد المالك جابر رئيس مجلس إدارة مجموعة الاتصالات الفلسطينية (بال تل) آنذاك. عقب اللقاء، قال جابر: "لا يجب أن ينتظر مجتمع الأعمال حتى يبدأ السياسيون ويتكلمون. ... يجب أن نبدأ بالإستثمار الآن لكي نخلق مصالح مشتركة. إذا كان للناس مصالح مشتركة، فسيكونون مستعدين للوصول إلى تسويات". في نفس الوقت وصل عيدان عوفر لاستنتاج مفاده أن "التقدم الاقتصادي للفلسطينيين سيذهب بعيدا باتجاه صنع حل أفضل للجوار".

[٢٠٩] (ماس، ٢٠٠٩، العدد ٣١).

[٢١٠] (ماس، ٢٠١٠، العدد ٤٦).

[٢١١] (www.bloomberg.com)

عيدان عوفرهو الرئيس المشارك مع سامر خوري للمجموعة الإستراتيجية للشرق الأوسط التابعة لمعهد آسبن. وسامر خوري هو عضو الآن في مجلس ادارة صندوق الاستثمار الفلسطيني ، وعضو في مجلس أمناء مؤسسة التعاون، وعضو في مجلس أمناء معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، وهو أيضا ابن سعيد خوري، الرأسمالي الفلسطيني الفاحش الثراء من صفد، الذي أسّس ويملك، مع حسيب صباغ (نسيبه)، شركة المقاولون المتحدون الدولية، وهي واحدة من أكبر شركات المقاولات في الشرق الأوسط. ومثل صباغ الراحل، فإنه واحد من أوائل مؤسسي مؤسسة التعاون.

٦. شركة غوست (الشبح) G.ho.st (Global Hosted Operating System) هي عبارة عن شركة ناشئة مشتركة برأس مال فلسطيني وصهيوني ومقرّها مستوطنة مودعين ولها مكتب في رام الله. ويعمل في مكتب رام الله خمسة وثلاثون من مطوري البرمجيات، وهو مسؤول عن معظم أعمال البحوث والتطوير. يعمل فريق إسرائيلي أصغر حجماً على بعد ٢١ كيلومتراً في مستعمرة مودعين الإسرائيلية.[٢١٢] قام بتأسيس مكتب رام الله طارق معايعة، وهو رأسمالي فلسطيني يعمل في المجال التقني. أما الرئيس التنفيذي لهذه الشركة فهو الدكتور زفي شريبر، وهو رأسمالي بريطاني يحمل الجنسية الإسرائيلية، ويبلغ من العمر ٤١ عاما. وقد قال في مقال نشره في ٢٩ أيار ٢٠٠٨ بأن "الوقت قد حان لدمج طموحاته التكنولوجية والتجارية مع طموحاته الاجتماعية لإنشاء هذا النشاط التجاري مع الفلسطينيين"[٢١٣]. وفي الوقت الذي حاول فيه أن يؤكّد بأن هذه ليست حالة بسيطة من الإستعانة بعاملين من خارج إسرائيل، كرّر في الوقت نفسه أن "استخدام الفلسطينيين يعني الاستفادة بصورة أبعد من الأموال المتوفرة. رواتب المبرمجين الفلسطينيين هي ثلث تلك الرواتب في إسرائيل." إذن، فقد قرع أبواب اليد العاملة التقنية الرخيصة!

ولدى الشركة مكون "خيري" أساسي . فهي مؤسسة ترأسها نوا روثمان حفيدة يتسحاق رابين، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق. تهدف "المؤسسة" إلى تأسيس مركز في رام الله، وفي "البلدات اليهودية العربية المشتركة في إسرائيل."

بدأت الشركة الناشئة التي تم إطلاقها في منطقة بيت لحم في منتصف شهر تموز ٢٠٠٩، بمبلغ إستثماري وقدره ٢,٥ مليون دولار من شركة بينشمارك كابيتال الأميركية، وهي شركة مشاريع رأسمالية بارزة مقرّها كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأميركية ولها مكتب في هرتسليا. يقول الدكتور زفي شرايبر، وهو

[٢١٢] (www.jewschool.com).

[٢١٣] (المرجع نفسه).

صاحب فكرة المشروع، لمجلة "النشرة الإقتصادية الفلسطينية" بأنه قد "رأى إمكانية كبيرة في المشروع. بالرغم من وجود خبرة أكبر في الأعمال في إسرائيل حاليا، إلا أن هناك موهبة عظيمة في فلسطين، وتكلفة تنافسية وبعض من الخبرات المتزايدة أيضا." هناك ٢٠٠,٠٠٠ مستخدم للكمبيوتر الإفتراضي.[٢١٤] أشار لي صديق مؤخرا، وهو مستشار في إدارة تقنيات المعلومات، أن "غوست" قد أغلقت أبوابها منذ ذلك الحين.

٧. أورد موقع إخباري في مدينة الناصرة[٢١٥] أن شركة "تسيم" الملاحية الإسرائيلية المملوكة من قبل شركة "هحفراه ليسرائيل"، التابعة لشركات مجموعة عوفر، عقدت في ٧ نيسان ٢٠١٠ اجتماعا لموظفيها في فندق غراند بارك في رام الله (الذي تملك السلطة الفلسطينية أكثر من ربع أسهمه من خلال صندوق الإستثمار الفلسطيني). من الجانب الإسرائيلي حضر الملياردير عيدان عوفر، رئيس هحفراه ليسرائيل، ورئيس "تسيم"ومدير عام شركة هحفراه ليسرائيل، نير جلعاد، والمدير العام لشركة "تسيم"رافي دانييلي، ومسؤولين آخرين.

وشارك في الإجتماع أيضا ١٥٠ رجل أعمال فلسطيني، واستمعوا إلى مداخلة لعيدان عوفر بعنوان "السلام عن طريق الإقتصاد"زعم فيها أنه "بالإمكان تحقيق السلام بشكل أسرع إذا ما تحسن بالفعل الوضع الإقتصادي الفلسطيني". في هذا السياق، امتدح عيدان السياسة الإقتصادية التي ينتهجها سلام فياض. وتم الكشف لاحقا أن عوفر كان قد دعى فياض قبل شهر من هذا التاريخ إلى منزله شمال تل أبيب، ونظّم له لقاءات مع رأسماليين إسرائيليين مهمين، بمن فيهم شاي أغاسي صاحب شركة "مكان أفضل" لإسرائيل، التي يعتبر عيدان عوفر واحدا من أكبر المستثمرين فيها، ورئيس بنك "هبوعليم"، إيهود أولمرت، رئيس الحكومة السابق، ودوف فايسجلاس، الرئيس السابق لمكتب شارون، وعدد آخر من رجال الأعمال المهمين.

وعدّد عيدان عوفر في مداخلته في رام الله عددا من النماذج المحتملة للتعاون الإقتصادي مع السلطة الفلسطينية. وقد لمّح إلى شعوره بأن السلطة الفلسطينية مهتمة بـ"مشروع السيارة الكهربائية" الصيني، التي تعتبر شركة هحفراه ليسرائيل شريكة فيه. وأشار أيضا إلى أن المجال المربح للتعاون الإقتصادي المستقبلي المتبادل يمكن أن يكون في استيراد السيارات الكهربائية الصينية.

وعلّق أحد المشاركين في اجتماع رام الله بأن شركة "تسيم الإسرائيلية للملاحة البحرية"مهتمة بتعزيز التعاون التجاري والإقتصادي مع السلطة الفلسطينية.

[٢١٤] (ماس، ٢٠٠٩، العدد ٣٥).

[٢١٥] (www.bokra.net، أعد التقرير حنان عمارة، ٩ نيسان ٢٠١٠).

ولإظهار جدّيتها، عرضت على المشاركين الفلسطينيين رسما بيانيا لخطوطها البحرية، وكذلك موقعها على الإنترنت باللغة العربية. ووفقا لهذا المشارك، فقد أبدى رجال الأعمال الفلسطينيون اهتماما خاصا بخط النقل البحري لشركة "تسيم" الذي يربط آسيا بشمال أوروبا مرورا بإسرائيل.

وفي وقت لاحق، كشفت صحيفة إسرائيلية واسعة الإنتشار[٢١٦] بأن عيدان عوفر نفسه زار مع مجموعة من رجال الأعمال والمقاولين الإسرائيليين، المناطق الكردية في العراق لاسكتشاف فرص الاستثمارفي النفط.

٨. في معلومات كشفها مؤخرا المؤسس المشارك لموقع "الإنتفاضة الإلكتروني"، علي أبو نعمة،[٢١٧] حول شركة "مكان أفضل لإسرائيل"، جاء أن جايمس ولفنسون، الرئيس السابق للبنك الدولي، والمبعوث الخاص للجنة الرباعية الدولية للشرق الأوسط، هو مستثمر في شركة "مكان أفضل"، الشركة الأم لشركة "مكان أفضل لإسرائيل". من ضمن المستثمرين الآخرين بنك مورغان ستانلي للإستثمار. وشركة "مكان أفضل لإسرائيل" هي شركة أسّسها الرأسمالي الإسرائيلي شاي أغاسي، ويعتبر عيدان عوفر "واحد من أكبر المستثمرين فيها"، مديرها العام هو الجنرال السابق لقوات الدفاع الإسرائيلية موشي كابلنسكي الذي قاد القوّات الإسرائيلية خلال الإنتفاضة الثانية وإعادة إجتياح الضفة الغربية، والذي كان نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي خلال الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦.

تهدف شركة "مكان أفضل" إلى إحضار سيارات تعمل بالكامل على الكهرباء وتجهيز البنية التحتية لدعم تسويق هذه السيارات على نطاق واسع بدءا بإسرائيل. كما ولدى الشركة مشاريع ريادية (تجريبية) تصل بعيدا إلى بلدان مثل الدانمارك، وكندا، وكاليفورنيا، وأستراليا، واليابان. وهناك سيارات كهربائية صممت خصيصا لسوق إسرائيل ستكون متوفرة في السوق الاسرائيلية للعموم في العام المقبل مصنعة من قبل تحالف الشركتين الفرنسية واليابانية، "رينو" و"نيسان" بموجب إتفاقية مع شركة "مكان أفضل". ووقّعت "مكان أفضل" مؤخرا مذكّرة تفاهم مع مصنّع السيارات الصينية شيري، للتطوير المشترك لتقنيات السيارة الكهربائية للسوق الصيني."

وللتأكد من أنها تؤمن الخدمة الكاملة لسيّاراتها الكهربائية، تؤسس شركة "مكان أفضل لإسرائيل" شبكة مؤلفة من آلاف أماكن الشحن الكهربائي على جميع الطرق الرئيسية في إسرائيل والمستعمرات اليهودية في الضفة الغربية. وستقوم شركة

[٢١٦] (معاريف، ٢٥ حزيران ٢٠١٠).

[٢١٧] (أبو نعمه، ٢٠١٠).

دور ألون، مجموعة الطاقة الضخمة وأكبر مصفاة للنفط في إسرائيل، المملوكة من قبل مجموعة عوفر، والتي تحتكر حق تزويد السلطة الفلسطينية بالنفط، بتأمين "أماكن الشحن" للسيارات الكهربائية الجديدة في محطات الوقود التابعة لها على طول شبكات الطرقات. هذا هو السياق الذي تمت في إطاره زيارة عوفر إلى رام الله في كانون الثاني عام ٢٠٠٥ (المذكورة أعلاه)، ولقاء "تسيم" مع الرأسماليين الفلسطينيين والبيروقراطية السياسية للسلطة الفلسطينية في فندق "غراند بارك" في رام الله في نيسان ٢٠١٠. كل من هذه الإتصالات الإستكشافية (بالإضافة، ربما، إلى العديد من الإتصالات الأخرى غير المعلن عنها) تهدف، بالمقام الأول، إلى تطبيع العلاقات مع نظام سياسة التمييز العنصري الكولونيالي في إسرائيل، وتوسيع السوق الإقتصادي أمام إمبراطورية عوفر، وجذب الإستثمارات الفلسطينية. إن الدافع الإقتصادي هنا ليس مقنعا جدا، نظرا لحجمه المتناهي الصغر. لكن الاقتصاد السياسي لهذه التحرّكات هو المهم والأكثر إقناعا. فلنتخيل الدمج الإقتصادي – السياسي الناتج عن ذلك والتطبيع من خلال فتح السوق الصغير جدا في الضفة الغربية للسيارات الكهربائية المصنّعة في إسرائيل، والتي يجب أن تتوفر لها الخدمات "أماكن للشحن" موزّعة على طول شبكات الطرق الفلسطينية في الضفة الغربية، جنبا إلى جنب مع شبكات طرق الفصل العنصري التي تخدم المستعمرات اليهودية الصهيونية في المناطق المحتلة وإسرائيل. وما الضير من جني القليل من الأرباح على هامش ذلك!

شركة "مكان أفضل لإسرائيل" هي شركة مدعومة بالكامل من المؤسسة السياسية الإسرائيلية، إبتداء من بيريز ونزولا إلى الآخرين. وفي مقابلة مع الـ سي إن إن، قال أغاسي، الرئيس التنفيذي لشركة "مكان أفضل لإسرائيل": "لم أكن لأفعل كل هذا اليوم لولا بيريز" [٢١٨].

٩. هناك مثال آخر عن التطبيع في التعاون الإقتصادي بين الرأسماليين الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية، والرأسماليين اليهود في إسرائيل، في مجال الطاقة الشمسية. فقد وقّعت مؤخرا مجموعة من الرأسماليين الفلسطينيين مذكرة تفاهم مع شركة إسرائيلية، شاحار إنيرجيا، لبناء محطات للطاقة الشمسة لتوليد الطاقة الكهربائية في الضفة الغربية. وستكون قيمة استثمار المشروع حوال ٢٠ مليون دولار. ولقد أنتجت الأنظمة الشمسية التي ستولد الطاقة الكهربائية شركة إي تي سولار الصينية. والخطة الموضوعة هي إنتاج ٥ ميغاواط من الكهرباء يتم بيعها إلى شركة كهرباء محافظة القدس. كشف زئيف بيريتز، المدير العام

[٢١٨] (السي إن إن، ٩ نيسان ٢٠١٠).

للشركة الإسرائيلية، أن أنظمة الطاقة الشمسية ستمول من مصادر أوروبية، تقوم بالإستثمار في المشاريع المشتركة بين الإسرائيليين والفلسطينيين والتي تهدف "إلى تمتين العلاقات الإقتصادية بين الشعبين كجسر للسلام"[219].

١٠. الحالة الأخرى من الجهد التعاوني الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن هي في مجال الزراعة. تمول الوكالة الدولية للطاقة الذرّية المشروع الزراعي (حملة بيولوجية لمكافحة ذباب الحمضيات) في وادي الأردن، وقد تمت الموافقة عليه منذ العام ٢٠٠٣، لكن تنفيذ المشروع قد تأخر. ويجري تنفيذه حاليا بالتعاون بين وزارات الزراعة الفلسطينية والإسرائيلية. وفي هذا السياق، أعلن وزير الزراعة الإسرائيلي (شالوم سيمحون) بأن "الزراعة جسر للسلام"[220].

١١. ومؤخرا، كشف خبر مقتضب جدا في الصحافة الإسرائيلية أن عشرات من رجال شرطة السلطة الفلسطينية شاركوا في دورة تدريبية في يافا، مع الشرطة الإسرائيلية بتمويل من الإتحاد الأوروبي. وأفيد أيضا بأن الشرطة الإسرائيلية رتّبت لزائريها من رام الله جولة في مدينة يافا التي "طهرت عرقيا"، وزيارة إلى "مركز بيريز للسلام" [221].

هذه ليست سوى عينة من مبادرات الرأسماليين التي تم الإعلان عنها في تطبيع العلاقات الإقتصادية مع البنية السياسية والإقتصادية التي تفرض الاحتلال الاستيطاني على شعبنا وتحافظ عليه بدعم وتسهيل مباشرين من النخبة السياسية من كلا الجانبين. من الواضح أن هذه العينة من المبادرات تشير إلى تنامي إعتماد الإقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني، وإلى استبعاد النضال ضد الإحتلال المستمر ونظام الفصل العنصري الإستعماري وجعله أمرا ثانويا وبسيطا، إلا طبعا إذا لدى الحكومة الفلسطينية تصور مختلف لمفهوم "إنهاء الإحتلال" و"تقليص" اعتماد الإقتصاد الفلسطيني على رأس المال الغربي والإسرائيلي. وتبرز في هذا السياق زيف وخداع الادعاءات العلنية التي يحملها برنامج حكومة فياض، والتأكيدات "الوطنية" والمخاوف بشأن "السلام" وقيام "الدولة المستقلّة" التي يروج لها الرأسماليون أنفسهم. وقد تمّ إطلاق تسمية "الفياضية" على هذا النهج، كما لو أنه نظرية مبتكرة في الإقتصاد السياسي للشعب المحتل![222].

---

[219] (مركز معن التنموي، ٢٠١٠).

[220] (المرجع نفسه).

[221] (www.arabs48.com ٢٥ أيار ٢٠١٠).

[222] (أنظر في فريدمان، ٢٠١٠).

علاوة على ذلك، وبنظرة موضوعية، هذه المبادرات المختلفة تعطي مصداقية للتأكيدات التي يسوقها عدد من المحللين بأن "الحكومة الفلسطينية الحالية هي حكومة رأس المال... مع وجود قنوات تمويل واسعة ومفتوحة لها"، حيث يقوم، في وقت واحد، رأس المال "بالإستثمار في السياسة"، ويتحدى ويتعاون من أجل بناء قاعدة سياسية لتعزيز نفوذه.[٢٢٣]

بالرغم من أن برنامج حكومة فياض وعنوانها – خطة الإصلاح والتنمية – قد أنتجت موجة من الأنشطة الإقتصادية، إلا أنه من الواضح بأن هذا البرنامج لم ينتج "تنمية إقتصادية"، وبالتأكيد، فإنه لم يخلق بيئة مناسبة لخطة الإصلاح واللتنمية. على سبيل المثال، وفي مقال افتتاحي نُشر مؤخرا في الصحافة البريطانية، علق ناشط إقتصادي فلسطيني، مهتم بتطور الإقتصاد الفلسطيني، بصراحة وبحسرة، على بعض جوانب النظرية "الفياضية" بالآتي:

> إن النشاط الإقتصادي الذي أعمل فيه (والذي أنا فخو به)، يحصل [لكن]... يجب... ألا يروج له كتنمية اقتصادية. إن التطور الإقتصاديي والتنمية التي تستحق أن تبنى بإتجاه اقتصاد لدولة مستقبلية لا يمكن أن نجده في أي مكان. هل هذا ممكن؟ إن جميع الجوانب الرئيسة لإقتصاد حقيقي تتربع في يد إسرائيل التي تحتلّنا. وحدها إسرائيل تمسك بمفتاح مياهنا، وحركتنا، ومعابرنا، وبجميع الحدود، ومجالنا الجوّي، وبالكهرباء، والطيف الكهرومغناطيسي، على سبيل المثال لا الحصر. إن تشييد مبنى واحد، أو حتى ١٠٠، هو أمر جيد لمراسم قص الشريط، ولكنه بعيد عن بناء الدولة الاقتصادي كبعد الخطأ عن الصواب.[٢٢٤]

إن النهج "الفياضي" الذي يروّج له سلام فياض، رئيس حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله، و"السلام الإقتصادي" الذي يروّج له نتنياهو من خلال نائب رئيس الوزراء، سيلفان شالوم، هما وجهان لعملة واحدة. هذا النهج التكاملي (المزدوج) ينطوي على التطبيع مع استمرار الإحتلال والسّيطرة؛ التدفقات المستمرة للمساعدات الدولية، وكذلك، وفي حقيقة الأمر، إعلان جزء صغير من الضفة الغربية، ما نسبتة ١٧٪ من الأراضي التي يُطلق عليها اسم المنطقة "أ"، كمشروع اقتصادي معروض للبيع!

وأكّد نهج "السلام الإقتصادي" الذي تم انتخاب نتنياهو على أساسه، بأن "تطوير الإقتصاد الفلسطيني، عبر تأمين فرص عمل، ومستويات معيشية أفضل للفلسطينيين، من شأنه أن يجعل 'المشاكل' بين الفلسطينيين والإسرائيليين، 'أكثر قابلية' للحلول"[٢٢٥].

---

[٢٢٣] (أنظر مثلا في سمارة، ٢٠٠٧، ميتنيك، ٢٠٠٧).

[٢٢٤] (بحور، ٢٠١٠).

[٢٢٥] (لونات، ٢٠١٠).

في مؤتمر بيت لحم للإستثمار، لوّح غوردن براون، رئيس الحكومة البريطانية حينها، أمام الشركات والمستثمرين البريطانيين، بجائزة إقتصادية: إنشاء سوق فلسطيني للأسهم. "يتوقع صندوق الإستثمار الفلسطيني، وهو الصندوق الذي يقود مثل هذه الجهود، أن يوفر السوق عائدات سنوية بنسبة ١٥٪. ويخطط صندوق الإستثمار الفلسطيني أن يستخدم الودائع النقدية في المصارف المحلية، فضلا عن أموال المستثمرين لتشجيع النمو في الإنفاق الإستهلاكي"[٢٢٦].

وفي تقييم نهج "السلام الإقتصادي" الذي ينتهجه فياض ونتنياهو، كتب أحد المراقبين قائلا:

> بعد مرور عام، توضحت خطة فيّاض ونتنياهو. يجري تشجيع الفلسطينيين ذوي الدخل المنخفض والأعمال التجارية الصغيرة إلى الإقتراض من أجل تحفيز إقتصاد يتصف بالخطورة العالية. وقد أثبتت إسرائيل من جديد بأنها لن تتردد في توجيه ضربة للبنية التحتية الفلسطينية إذا ما تراجعت عن التنازلات التي قدمتها لصالح إسرائيل. وتعرض العوائل ممتلكاتها للخطر بوضعها ضمانات للقروض. أما الشركات المسؤولة عن انهيار النظام العالمي فإنها تعمل على تطبيق نماذجها الفاشلة في فلسطين. مؤخرا،أعلنت شركة أبراج كابيتال، وهي صندوق للإستثمار مقرّها في دبي، والتي أثارت مؤخرا مخاوف التخلّف عن سداد الدّين، عن صندوق أسهم خاص بقيمة ٥٠ مليون دولار خصص "لرفع مستويات المعيشة" بما يعكس السلوك الجشع الذي أدّى إلى انهيار نظام الرهن العقاري.[٢٢٧]

من جهة أخرى، وصف مراقب متعاطف وداعم جدا لنهج فيّاض، هذا النهج بـ"ثورة فلسطينية حقيقية".

> إنها ثورة تقوم على بناء القدرات الفلسطينية والمؤسسات **ولا تقوم فقط على مقاومة الإحتلال الإسرائيلي**، بناء على نظرية مفادها أنه إذا كان بإمكان الفلسطينيين أن يبنوا إقتصادا حقيقيا، وقوّة أمنية محترفة، وبيروقراطية حكومية فعّالة وشفّافة، فسيستحيل، في نهاية الأمر، على إسرائيل نكران حق الفلسطينيين في قيام دولة لهم في الضفة الغربية والأحياء العربية في القدس الشرقية.[٢٢٨]

وبالطبع، فإن هذا النهج مدعوم بالكامل من الرأسماليين الفلسطينيين. فهم يرونه بديلا جيدا وأكثر ربحية من النضال الثوري الحقيقي الأكثر تطلّبا وإشتباكا. وقد عبّر الرئيس التنفيذي لشركة باديكو عن هذا الموقف بوضوح.

---

[٢٢٦] (المرجع نفسه).

[٢٢٧] (المرجع نفسه).

[٢٢٨] (فريدمان، ٢٠١٠؛ تم إضافة التأكيد).

عليّ أن أعترف بأننا نحن، القطاع الخاص، قد تغيّرنا. كان المزاج السائد هو الشكوى الدائمة، والقول بأننا لا نستطيع فعل أي شيء. ومن ثم كان السياسيون يحاولون خلق جو من المقاومة – والمقاومة تعني أن لا تنمية في ظل الإحتلال. ...أما المزاج اليوم فهو العمل على تحسين الإقتصاد الفلسطيني والذي سيمكننا من المقاومة والصمود. قال لنا فياض: أنتم، مجتمع الأعمال، لستم مسؤولين عن إنهاء الإحتلال. أنتم مسؤولون عن توظيف الناس والإستعداد للدولة. وهذا يعني أن نكون جزءاً من العالم المعولم، وأن نصدر ونستورد. حين تأتي الدولة لن نكون مالكين لساحة من القمامة، بل سنكون مستعدين لها.[٢٢٩]

ملاحظات تلخيصية

تركز التحليل في هذا الفصل على طبيعة طبقة الرأسماليين الفلسطينيين ودورها في إعاقة "التنمية التحررية المرتكزة على الناس". رغم أنه قد يبدو للوهلة الأولى بأن لا توجد علاقة بين هاذين المصطلحين، إلا أن تسلسل التحليل في هذا الفصل يظهر كيف أن إستثمارات الرأسماليين الفلسطينيين، تحت إدعاء تنمية المجتمع والإقتصاد، تحبط إنتاج بيئة موائمة "للتنمية التحررية المرتكزة على الناس". ولإبراز الدلائل لتدعيم هذا الإدعاء، ركز التحليل على التحالفات بين الرأسماليين والنخب السياسية المشوهة التي أفرزتها عملية أوسلو، وعلى تعاملهم وتطبيع علاقاتهم مع الرأسماليين الإسرائيليين– الصهاينة لكي يحافظوا على سيطرتهم على الإحتكارات الأساسية في مجال الخدمات، والمشاريع الإستهلاكية، والعقارات ومشاريع الإسكان، والمؤسسات المالية، والمناطق الصناعية الحدودية، والخصخصة في مجالات العمالة الواقعة تحت هيمنة الإحتلال. يبدو واضحا من هذا التحليل بأن إستثمارات طبقة الرأسماليين لم تركز على مشاريع إنتاجية أساسية، ولم تبد أي إهتمام في معالجة أسباب الفقر المتزايد. على العكس من ذلك، فقد تم التطرق إلى دفع الإستثمارات بتلهف نحو إستحداث مؤسسات وآليات لتوفير أموال ومؤسسات شبه مالية للإقراض السريع، الذي فتح المجال على مصراعيه لزيادة مديونية الشخص العادي والأسر والمجتمع بأكمله. كما أن التحليل يؤشر إلى أن معظم الأرباح الناتجة عن هذه الإستثمارات يتم تحويلها إلى خارج فلسطين، ولا يعاد إستثمارها في مشاريع تنموية عامة في فلسطين، لمنفعة الناس وتحت إشرافهم.

[٢٢٩] (كما جاءت في فريدمان، ٢٠١٠)

الفصل الثالث

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات العابرة للحدود

الفصل الثالث

المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والمنظمات العابرة للحدود

"لا يمكن أن توجد أية حركة جماهيرية هادفة في ظل تمويل سخي للمعارضة من قبل مصالح الشركات نفسها التي تستهدفها حركة الاحتجاج"[٢٣٠].

مقدمة

سأقوم في هذا الفصل بتحليل الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعابرة للحدود على السواء في إعاقة أو تقويض عملية "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" (PCLD). أسعى في هذا الإطار، من خلال عملية تحليل مفصّلة، إلى تبيان كيف أن إلتقاء المصالح بين مجموعة المنظمات غير الحكومية "التنموية" الفلسطينية الناشئة حديثا من جهة[٢٣١]، في سياق دعم "عملية أوسلو" وإضفاء الشرعية عليها، وفي أعقاب اختراع السلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية الغربية العابرة للحدود من جهة

---

[٢٣٠] (شوسودوفسكي، ٢٠١٠).

[٢٣١] إن تسمية "تنموية" هي تسمية وتعريف ذاتي لهذه الفئة من المنظمات غير الحكومية. ويقصد بها في المقام الأول تمييز نفسها عن موفري الخدمات التقليدية ومقدمي الرعاية أي "الجمعيات الخيرية". وعلاوة على ذلك فالمقصود من هذه التسمية الذاتية هو تجسيد رسالة "إيجابية" قيّمة لا سيما بأن عمل هذه المنظمات هو أكثر تقدما ومهنية وأكثر انسجاما مع المجتمع وأهدافه التي يجب أن يحققها والسبل إلى تحقيقها، كما وأنه أكثر جاذبية لاهتمامات وبرامج وكالات التمويل الدولية.

أخرى، يعمل على خلق حالة معادية لتطور عملية "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" (PCLD). علاوة على ذلك، لا بد من القول إن هذا الإلتقاء هو إلتقاء له مغزاه، ويقوم بترسيخه وتشكيله بشكل مسبق ويعمل على استدامته تدفق المساعدات السياسية الدولية بشكل عام والمساعدات السياسية الدولية الغربية على وجه الخصوص.

تفيض الأدبيات المتوفرة بالمناقشات النظرية والتحليلات حول مفهوم المجتمع المدني، نطاقه وتطوره التاريخي فضلاً عن ارتباطه بعملية "الدمقرطة" وعلاقته بتطور المجتمعات البشرية على مستوى العالم. كنتيجة لذلك، ونظرا لغنى الأدبيات المتاحة في هذا الشأن، لن أتطرق في هذا الفصل إلى أي من هذه الجوانب. فاهتمامي في هذا الإطار محدد للغاية ومحدود في النطاق.

ادراكاً للمداولات والتحليلات النظرية المتشعبة حول ما يشتمل عليه مفهوم المجتمع المدني، ستقتصر مناقشتنا، في الجانب الفلسطيني، على المنظمات غير الحكومية وخاصة تلك التي يطلق عليها اسم المنظمات "التنموية" أو التي تسمي نفسها بأنها منظمات تنموية. وسأصرف النظر في هذا السياق عن الاصطلاحات الدارجة المحلية والتي تتراوح بين استخدام تعابير مثل "المنظمات غير الحكومية" (NGOs)، أو "المنظمات الأهلية" (communal or civic organizations) أو "مؤسسات المجتمع المدني" (CSOs) أو "الجمعيات الخيرية" (charitable societies) الخ.[٢٣٢] بغية تحديد التحليل الحالي ووضعه في سياقه، سأقوم إذن بالتركيز على الفئة التي تسمي نفسها منظمات غير حكومية "تنموية"[٢٣٣].

المنظمات غير الحكومية "التنموية" المحلية

بناء على الأدبيات المتوفرة في هذا المجال، وبناء على خبرتي ومشاركاتي الفعلية وإنغماسي في هذا المجال، يمكن القول بأن المنظمات غير الحكومية التي تنتمي إلى هذه الفئة تشترك بالخصائص التالية إلى حد كبير:

---

[٢٣٢] الرجوع إلى مؤلّفي السابق عن هذا الموضوع،(نخله، ١٩٩١)

[٢٣٣] ذكر "شالاند" (٢٠٠٩: ٦٩؛ ٢٠١٠) في التحليل المفصل الذي قام به لـ "المجتمع المدني الفلسطيني" ما يلي:

> تمثل حوالى مئتي منظمة غير حكومية النوع الفرعي التنموي المهني. وهي تضم المنظمات غير الحكومية العلمانية النشطة في ميادين الصحة والزراعة والتعليم والدعوة وتقديم الخدمات للمجتمع إضافة إلى المؤسسات البحثية. على الرغم من الارتباط التاريخي لعدد كبير من هذه المنظمات بالأحزاب السياسية، إلا أن انتماءها السياسي قد أصبح انتماء فضفاضا جدا لدرجة يمكن اعتبارها في بعض الأحيان منظمات مستقلة. ومع أنها تمثل أصغر نوع فرعي (١٤ في المئة من كافة المنظمات غير الحكومية عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية) إلا أن هذه المنظمات هي الأكثر وضوحا وجذبا لاهتمام المانحين الدوليين.

١. ظهرت هذه المنظمات في معظمها على مدى الـ ٢٥ إلى الـ٣٠ سنة الماضية، حيث تكاثرت وأصبحت أكثر وضوحا لجهات التمويل وأزدادت ثقتها بنفسها خاصة منذ بداية "عملية أوسلو للسلام"؛

٢. من خلال علاقاتها الثابتة مع المنظمات غير الحكومية الغربية العابرة للحدود الوطنية (Transnational NGOs)، حوّلت هذه المنظمات نفسها وغيّرت نهجها وأساليب عملها. وبفضل الدعم المالي والتدريب المستدام الذي توفره المنظمات الغربية، ابتعدت المنظمات غير الحكومية "التنموية" عن قواعدها الشعبية و"زبائنها المستهدفين" وعن فكرها الأيديولوجي السياسي–اليساري وعلاقاتها لتصبح منظمات "مهنية" وكيانات تدار إداريا وتتبع المعايير الغربية بكل فخر؛

٣. إن مجال تخصص المنظمات غير الحكومية "التنموية" هو في المقام الأول المناصرة، وإنتاج المعرفة ونشرها، والتربية على المبادئ المدنية، وزيادة الوعي، و"الدمقرطة" وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وحقوق المرأة، الخ، أما تقديم الخدمات فلا يقع بشكل خاص ضمن مجال عملها؛

٤. تشكل هذه المنظمات المكونات الأساسية لشبكة مظلة المنظمات غير الحكومية الرئيسة، "شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية" (PNGO)، فضلا عن الائتلافات المتخصصة على غرار الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"؛

٥. على الرغم من صعوبة تحديد النسبة المئوية لإجمالي عدد هذا النوع من المنظمات غير الحكومية، إلا أنه من الدقة القول إنها لا تتجاوز نحو الـ٢٠ في المئة؛

٦. تتلقى المنظمات غير الحكومية "التنموية" حصة الأسد على الارجح من المساعدات الدولية الغربية الموجهة إلى المنظمات غير الحكومية.

في مقالة كتبت مؤخرا في "مراجعة الأدبيات" حول منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، قام "هلال" (٢٠١٠:٢٤) بالتعليق على عمل "المنظمات غير الحكومية التنموية" مستكملا بذلك تصنيف "شالاند" أعلاه على النحو التالي:

إن العلاقات الراسخة التي تربط (المنظمات التنموية) بالمنظمات غير الحكومية الدولية والمساعدات التي تتلقاها من المنظمات الشريكة في أوروبا وغيرها، فضلا عن نوع الخبرة التي اكتسبتها من تجربتها السياسية السابقة هي التي ميّزت هذه المنظمات عن غيرها من المنظمات غير الحكومية من حيث قدراتها ونطاق الخدمات التي تقدمها وقدرة تأثيرها في المجتمع. فقد كان هذا النوع من المنظمات هو السباق إلى إنشاء شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO) بعد أن توقعه الحاجة إلى خلق لوبي يستطيع من خلاله المحافظة على حق المنظمات غير الحكومية في العمل بشكل مستقل عن التدخل الحكومي.

في ضوء ما سبق، سأتطرق في إطار هذه الرزمة المتكاملة، وتحت باب المنظمات غير الحكومية "التنموية"، لدراسة كافة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الناشطة التي تتمثل أهدافها العامة في ما يلي: تطوير الصحة والتعليم والزراعة، رصد حالات الفساد في المؤسسات العامة والتحقق منها، المرافعة من أجل تعزيز نظام حكم حديث وشفاف وخالٍ من الفساد؛ توثيق المعلومات، إثارة الإهتمام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، الدفاع عن حقوق الأشخاص الذين تتعرض حقوقهم للانتهاكات؛ زيادة الوعي حول طبيعة وأساليب ونهج الديمقراطية؛ وإنتاج ونشر المعرفة والتحليلات التي تبنى عليها مذكرات السياسات لصناع القرار والمخططين السياسيين-الاقتصاديين الفلسطينيين، وبحوث الأكاديميين والمفكرين، ووكالات التمويل الرئيسية.

وبعبارات أخرى، ينطبق تحليلي هنا على فئة مراكز البحوث و"بيوت الفكر الإستراتيجي" (think tanks) الناشطة بشكل خاص، إضافة إلى المنظمات الرئيسة المعنية بحقوق الإنسان والحكم الصالح، والمنظمات الرئيسة المتخصصة في التربية المدنية وحقوق المرأة وحقوق العمال وحوارات التبادل الثقافي والتعددية الثقافية والمشاركة السياسية، والمنظمات الناشطة في ميادين المياه والبيئة فضلاً عن مظلة المنظمات التي تم إنشاؤها خصيصا لتعزيز وتفعيل التنسيق ما بين المنظمات "ذات التفكير الواحد". كما وينطبق تحليلي على المنظمات الأخرى التي تكون رسالتها، نيابة عن وكالات المساعدات الغربية، تدريب وتلقين المنظمات غير الحكومية الأصغر حجما والقليلة الخبرة أو تلك الحديثة المنشأ لمساعدتها في المواضيع المتعلقة ببناء القدرات والمهنية، والتي أطلق عليها شالاند اسم المنظمات غير الحكومية "ذات الوقع المضاعف"[٢٣٤].

في السياق الفلسطيني، أرى أن المنظمات غير الحكومية "الوسيطة" أو "ذات الوكالات الفرعية" لمصادر التمويل، على غرار شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (PNGO)، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ومركز تطوير المنظمات غير الحكومية (NDC) وغيرها من المنظمات، تلعب دورا ضاراً نيابة عن مموليها الغربيين. إذ يتم تمويل هذه المنظمات لإعادة تفسير وتعليب وقولبة الرسائل السياسية والمناهضة للتنمية التي يبعثها الممولون السياسيون الغربيون، وإعادة نشرها تحت قناع الهموم القومية والوطنية ومزاعم تعزيز مجتمع مدني فلسطيني من خلال عملية مسيّرة لإعادة التأهيل الثقافي لجيل جديد من المنظمات غير الحكومية الإدارية المجردة من التوجهات السياسية.

لما لا أستهدف في بحثي هذا سوى المنظمات غير الحكومية "التنموية"؟ الجواب بسيط. بما أن محور هذه الدراسة هو "تطوّر" المجتمع الفلسطيني المحتل القائم حاليا،

[٢٣٤] (شالاند، ٢٠٠٩: ١٨٩).

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، أود تحليل إلى أي مدى يندرج "الشعب" من جهة و"التحرير" من جهة أخرى ضمن عمل تلك المنظمات غير الحكومية التي تدعي أنها "تنموية". من خلال تركيزي على هذا الموضوع، أنا لا أزعم بالضرورة أن عمل هذه المنظمات غير الحكومية هو أكثر أو أقل فعالية من عمل الجمعيات الخيرية أو المنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات الأخرى. غير أنني أؤكد أن هذه المنظمات غير الحكومية التي تدعي بأنها "تنموية" هي التي تعوّق إلى حد كبير عملية "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" (PCLD) وبالتنسيق مع قوى أخرى. دعونا نضع في الإعتبار أن هذه المنظمات غير الحكومية لها نظراؤها في القطاع الخاص وهي تعمل تحت ستار "التنمية الاقتصادية" و"توليد فرص العمل" (شركة "مسار الدولية" مثلاً).

للسبر في أغوار هذه الدراسة، سيستند التحليل المفصل على دراسات حالات منتقاة تجمع ما بين المنظمات غير الحكومية "التنموية" المحلية والمنظمات غير الحكومية الغربية العابرة للحدود عبر قناة "المعونة" الغربية سواء كانت تسميتها "تنموية" أو "إنسانية". كما سأركز في هذا الفصل على دراسة أربع فئات من دراسة الحالات لتسليط الضوء على دور المنظمات غير الحكومية "التنموية": الفئة الأولى، المنظمات المعنية بـ"إنتاج ونشر المعرفة"، وسيتم التركيز على الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – باسيا، والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن، ومعهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس. أما الفئة الثانية من دراسة الحالات فستلقي الضوء على دور "مظلة" المنظمات غير الحكومية الائتلافية (PNGO)، في حين أن الفئة الثالثة ستعالج دور المنظمات غير الحكومية "الوسيطة"، وستركز بالتحديد على مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (NDC). سيتم توسيع نطاق الفئة الأخيرة ضمن سياق المنظمة غير الحكومية "الأم" (مؤسسة التعاون)، والتي سيتم تناولها في العمق في الفصل الرابع. تستهدف الفئة الرابعة بشكل عام موضوع "التنسيق والمواءمة" بين المساعدات حيث سيسار إلى تقديم تحليل مفصل عن حالة معينة أطلقتها "الجهات المانحة" الغربية الدولية، وكان لي دور قيادي في ذلك.

بعد تحليل دراسات الحالات سأقوم بمناقشة مدى التفاعل/التأثير المتبادل بين المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود والمنظمات غير الحكومية "التنموية" الفلسطينية المحلية. وسوف أختتم هذا الفصل بتقديم الملاحظات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والحكومات والجهات المانحة والناس مع تركيز خاص على العلاقات المتغيرة كأساس للسيطرة المتزايدة والتبعية.

دراسة حالة رقم ١: المنظمات غير الحكومية المعنية بإنتاج المعرفة ونشرها

تشير هذه الفئة من المنظمات غير الحكومية "التنموية"، في المقام الأول ولكن ليس بشكل حصري، إلى المراكز البحثية المحددة التي تم إنشاؤها بشكل عام منذ بدء عملية

أوسلو "لتلبية احتياجات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي للسلطة الفلسطينية"[٢٣٥]. ونتحدث هنا أساساً عن بضعة عشرات منها. قامت ماس في الدراسة "المسحية" المحدثة التي قامت بها في عام ٢٠٠٧ بوضع قائمة من ١٩ مركز بحث.[٢٣٦] أما المصادر الأخرى[٢٣٧]، فوضعت قائمة بعدد أكبر من هذه المراكز. وتتفاوت دقة هذه الأرقام حسب الأنماط التصنيفية المستعملة لتعريف هذه المؤسسات، ولكن العدد الفعلي ليس مهم لتحليلنا. فالمهم هو معرفة أنه تم تأسيس أغلبية هذه المنظمات غير الحكومية (أكثر من ٦٠ في المئة) منذ بدء عملية "التسوية السياسية" للصراع بحلول نهاية الانتفاضة الأولى في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وأنه كان هنالك اعتماد شبه تام على مصادر المساعدات الخارجية (الغربية أساسا) من أجل بقائها.

ما يهمنا في هذا التحليل للفئة الأولى هو المنظمات غير الحكومية "التنموية" التي تم إنشاؤها لهدف محدد وهو "إنتاج المعرفة ونشرها" لجمهور أوسع، والتي تتلقى التمويل بشكل أساسي من الصناديق السياسية والتي مصدرها، إلى حد كبير، هو الحكومات الغربية والأجهزة الرسمية لغرض التأثير على سياسة السلطة الفلسطينية أو توفير المعلومات لها. وتثير هذه الظاهرة عددا من الأسئلة الحرجة: أي نوع من "المعرفة" التي تنتج، ومن أجل ماذا؟ ما هي الجماهير التي تستهدفها هذه المعرفة؟ ما هي الأدلة، إن وجدت، التي تشير إلى أن هذه الهيئة التي تولد "المعرفة" لها تأثير على خطط السلطة الفلسطينية واستراتيجيتها وسياستها؟ والأهم من ذلك، بما أن السلطة الفلسطينية هي من صنع وفبركة عملية سياسية وضعتها وموّلتها القوى الغربية الكبرى، وبالتحديد الولايات المتحدة وأوروبا، لإرضاء اسرائيل، وبما أنها تشكلت في الخارج ويسيطر عليها هذا الخارج، أليس وهماً كبيراً توقع أن يكون لهذه "المعرفة" تأثيرٌ على التخطيط الاستراتيجي وعلى سياسات السلطة الفلسطينية؟ وإن كان الوضع كذلك، فلماذا تصر مصادر المساعدات الغربية على الإبقاء على هذه المنظمات؟

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية لدراسة الشؤون الدولية (باسيا)

تأسست باسيا في العام ١٩٨٧ في القدس على يد الدكتور مهدي عبد الهادي ومجموعة من الأكاديميين والمفكرين الفلسطينيين. لا يزال الدكتور عبد الهادي حتى يومنا هذا، أي بعد ٢٣ سنة، رئيس الجمعية ورئيس مجلس أمنائها.

تعرَف جمعية باسيا نفسها بأنها مؤسسة عربية مستقلة لاتتوخى الربح وليست تابعة لأية حكومة أو حزب سياسي. "تسعى لتقديم القضية الفلسطينية في سياقها القومي

[٢٣٥] (هلال، ٢٠١٠:٢٥).

[٢٣٦] (ماس، ٢٠٠٧).

[٢٣٧] (على غرار شالاند، ٢٠٠٩:١٠٨).

والعربي والدولي من خلال الاضطلاع بالبحوث الأكاديمية والحوار والمنشورات، [وهي] تسعى إلى أن تكون البحوث التي تقوم برعايتها متخصصة وعلمية وموضوعية وأن تكون الندوات وورش العمل، سواء كانت دولية أو وطنية، مفتوحة وتعزز النقد الذاتي وأن يتم تنفيذها في جو من الوئام والتعاون". وهي تبذل الجهود "لضمان فهم أوسع للقضايا الفلسطينية" من خلال "توفير منتدى للتعبير الحر وتحليل عدد وافر من وجهات النظر والنهوج الفلسطينية"، وعبر تطوير وتوضيح "مفهومها الخاص ومفهوم الآخرين عن العلاقات الدولية من حيث التأثير على النضال الفلسطيني من أجل العدالة والسلام" [٢٣٨].

إضافة إلى تركيزها العام، والانتقائي الى حد ما، على العلاقة بين "العلاقات الدولية" و"قضية فلسطين"، تفتخر جمعية باسيا، بجدارة، بمشاركتها، وبصورة صادقة، في قضية القدس. دعما لذلك، فقد قامت، ومنذ تأسيسها، بنشر ما لا يقل عن ٢١ بحثاً يركز على الجوانب المتعددة الأوجه للقدس الآنية وعبر التاريخ. وتراوحت موضوعات هذه الأبحاث من ضم القدس إلى إسرائيل، إلى السياسة الخارجية الأميركية تجاه القدس، وتطبيق قرارات الامم المتحدة، والى الجوانب الدينية، والتاريخ الاجتماعي والمكاني، إلى سياسة الاستيطان الاسرائيلية في القدس، والتخطيط والمفاوضات وما إلى ذلك.

وضعت باسيا برنامجاً حيوياً لدراسات البحوث يتضمن مكونات متعددة منها، إضافة إلى قضية القدس، سلسلة "أوراق معلومات"، سلسلة "حوارات"، سلسلة "دراسات دينية"، سلسلة "ندوات"، سلسلة "فلسطين في حقائق وأرقام و خرائط"، وسلسلة سنوية من " يوميات باسيا". كما ونشرت باسيا نحو ١٤٠ بحثاً تضمنت مواضيع متنوعة تتعلق بقضية فلسطين. هذا وتؤكد باسيا أنها "تعتزم مواصلة جهودها لتوفير المعلومات الخلفية والمواد النظرية والدراسات المتعمقة حول القضايا ذات الصلة لتتمكن بالتالي من مساعدة الأكاديميين والمهنيين على تطوير أفكارهم وتبادلها وكذلك للمساهمة في إثراء المكتبة الفلسطينية"[٢٣٩].

في هذا الإطار، يضطر المرء إلى طرح الأسئلة التالية: ما هو غرض هذه الدراسات؟ من المستفيد منها؟ وما هو الأساس المنطقي وراء تمويل منظمة غير حكومية جديدة، في سياق أوسلو، لإنتاج مزيج متنوع من هذه الدراسات في حين بالامكان تمكين بعض الجامعات الموجودة للقيام بهذه المهمة؟ للاجابة بشكل جزئي على بعض من هذه الأسئلة أكدت باسيا أن دراساتها "توزع على النطاق المحلي والدولي الواسع، وتهدف إلى توفير فهم أفضل لقضايا الفلسطينيين ووجهات نظرهم وتطلعاتهم. في ضوء المرحلة الراهنة

---

[٢٣٨] (www.passia.org)

[٢٣٩] (المرجع نفسه).

من التاريخ الفلسطيني والإقليمي، أصبح من المهم نشر بيانات ومعلومات موثوقة وتوزيعها في كل أرجاء المجتمعات المحلية وعلى نطاق أوسع. تشكل الدراسات البحثية التي تقوم باسيا بوضعها مصدراً مرجعياً للأكاديميين والدبلوماسيين والمهنيين والمكتبات وأي شخص مهتم بالقضية الفلسطينية ومجال الشؤون الدولية والتطورات في الشرق الأوسط"[٢٤٠]. ومن المعروف أيضا أن الدكتور مهدي، رئيس الجمعية، يوفر إحاطات للدبلوماسيين والسياسيين الخ.، بشكل يومي تقريباً. إلا أنه يفعل ذلك بشكل شخصي، من دون أي وجود لباسيا كمؤسسة، ما لم تكن، هذه الأخيرة متجسدة في شخصه. وبالفعل، تثير هذه المسألة تساؤلات حول طبيعة هذه المنظمات غير الحكومية. ولربما، كما اقترح أحد الأصدقاء في اتصال شخصي، ينبغي أن يطلق عليها تسمية "شركات خاصة لا تبغي الربح".

يكشف تحليل "أوراق المعلومات" (٢٢ عنواناً ككل) عن جانبين لعملية "إنتاج المعرفة" التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية: أولاً، لا يوجد اتساق في الموضوعات المختارة للأبحاث والنشر، وما من رابط بالضرورة بينها وبين الأهداف الرئيسية التي وضعتها باسيا، وثانياً، إن السبيل الوحيد لتفسير هذه الحالة هي الأموال المتوفرة لدعمها. وعلى سبيلِ التوضيح، تشمل المواضيع المطروحة في "أوراق المعلومات" على نطاق واسع مثلاً سياسة التنمية الهولندية تجاه الشرق الأوسط، الصحافة الاسترالية وفلسطين، توحيد ألمانيا والاتحاد الأوروبي، الإسلام في ألمانيا، السياسة الخارجية السويدية، الترجمة العربية لأورويل ١٩٨٤، الخ. لا أستطيع حقاً فهم ما هي القيمة النوعية التي تضيفها هذه المنشورات! وفي الوقت عينه، أوضحت الجمعية أن تمويلها يأتي في المقام الأول من مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية (FES)، ومكتب التمثيل الفنلندي، ومؤسسة روكفلر والوكالة الاميركية للتنمية الدولية (USAID)، ومؤسسة فورد، ومكتب التمثيل الهولندي، والسفارة الكندية والصندوق الكندي، وألمانيا، ومعهد المجتمع المفتوح، ومؤسسة التعاون.

وثمة جانب آخر يثير الحيرة في ما يتعلق بأنشطة باسيا وهي سلسلة "الندوات". فهي بكل بساطة لا تتواءم مع الأنشطة الأساسية التي تضطلع بها باسيا إذ تبدو على الأحرى مثالا على استعانة المانحين بمصادر خارجية من خلال المنظمات غير الحكومية. نفذت الجمعية على مدى ٥ سنوات، ٢٠٠٥-٢٠٠٩، ما مجموعه ٢٥ ندوة، عقدت أغلبيتها في العامين الأولين، ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، أي عام انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والسنة التي تلت انتخابات حماس. شملت الحلقات الدراسية مواضيع التدريب ونقل المهارات في مجالين يمكن تسمية أحدهما فن الدبلوماسية والخطاب السياسي، والنهج "التفضيلي" في حل النزاعات، في حين أن المجال الآخر يشمل مهارات تصميم

[٢٤٠] (المرجع نفسه).

وتخطيط المشاريع والإدارة المالية. ركزت الجلسات التدريبية في المجال الأول على مواضيع مثل القيادة والأحزاب السياسية وتنمية الأحزاب، والتربية المدنية والمواطنة، وحل النزاعات، والسياسات العامة، ومهارات التفاوض وتنمية المجتمع والحوكمة وحقوق الإنسان والدمقرطة والإصلاح، وكشف الغش ومكافحته، الخ. أما التدريب في المجال الثاني فركز على رصد وتقييم المشاريع، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة المالية، وتصميم المشاريع، وكتابة مقترحاتها، وتجنيد الأموال، ألخ.

في ضوء ما ورد أعلاه، لا بد لي من إعادة إثارة مسألة كنت قد أثرتها في وقت سابق والتركيز عليها: أي نوع من المعرفة تقوم جمعية باسيا، كونها منظمة غير حكومية معنية بـ"إنتاج ونشر المعرفة"، بإنتاجها خلال هذا المنعطف السياسي، ولمصلحة من ولماذا؟ وكنتيجة طبيعية لهذا السؤال: هل تحوّل باسيا نفسها من مؤسسة بحثية نشطة ومستقلة تتمتع بمصداقية وتركز على "القضية الفلسطينية في مضمونها القومي والعربي والدولي من خلال البحث الأكاديمي، والحوار والنشر"، إلى منظمة غير حكومية فعالة تستعين بها المصادر الخارجية وتعمل نيابة عن المانحين الغربيين؟ مما لا ريب فيه أن إنتاج "أوراق المعلومات" و"الندوات" ما كان ممكناً لولا التمويل الخارجي الذي تلقته من مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية، والكنديين، والهولنديين، والبريطانيين، والولايات المتحدة، وغيرهم.

أما السؤال الأهم والذي يتطلب مزيدا من التدقيق والتمحيص والذي ليس خاصاً بباسيا وحدها فهو التالي: كيف تقوم المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة" بتحديد الموضوعات المطروحة للدراسة والبحث والنشر في نقطة معينة من الوقت وما علاقة ذلك بتوافر أموال الجهات المانحة في دعم هذه المواضيع، وما هو تصورها الذاتي لأدوارها المتغيرة؟ بصيغة أكثر مباشرة وصراحة، هل المنظمات غير الحكومية "التنموية" الفلسطينية المنشأ والمتخصصة في "إنتاج المعرفة" هي التي تقرر أي موضوع يجب تمويله للدراسة والنشر وفي أي تاريخ، أم أن القرارات تأتي من المانحين المهتمين ليتم إعادة تفسير أو "تأميم" الموضوعات من قبل المنظمات غير الحكومية نفسها؟ هذا سؤال مشروع بما أن معظم المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة"، على حد علمي، إن لم تكن جميعها – على غرار بقية المنظمات غير الحكومية "التنموية" – لا تملك وقفيات مالية لتستديم برامجها، كما أنها لا تملك مبالغ مالية ضخمة ويمكن الاعتماد عليها من مشاريع ذاتية مولدة للدخل. وبالتالي، إذا ما اهتزت علاقاتها بمصادر تمويلها التقليدية، أو حتى انكسرت، ستتوقف برامج البحوث والنشر بالكامل! وهذا الوضع المحفوف بالمخاطر من شأنه دفع هذه المنظمات إلى قبول أي اقتراح أو أفكار "إرشادية" تقررها هذه المصادر التقليدية (الصديقة) لتمويل الندوات ونشر الدراسات وعقد المؤتمرات، وما إلى ذلك، بوزن أكبر وأهمية نوعية.

من خلال تجربتي الفعلية والقريبة من هذه القضايا، أستطيع التفكير بحالات عديدة في هذا الشأن. أما وقد قلت هذا، فإن العلاقة التي تحكم المنظمات غير الحكومية المحلية المنشأ والمعنية بـ"إنتاج المعرفة"، والتي أنا على دراية بها وبمتبرعيها، هي أكثر تعقيدا وأبعد ما تكون بالعلاقة الأفقية. فهي مشبعة بما يحب المفكرون والأكاديميون تسميته "بأعلى مشاعر العقلانية"، و"الأخلاقية الحادة"، و"الوعي بالمصلحة العامة والوطنية". وبالتالي، هنالك بعد نفسي أساسي في هذه العلاقة، وهو بعد مطلوب في وصف درجات "الالتزام" و"القومية" و"المصلحة العامة" التي يمكن للمثقفين "تسليعها" مقابل الحصول على التمويل، من دون حدوث تنافر وتناقض صارخين؟ عليه، فإن الخطاب الناشئ ليس سوى تمويه أو غطاء مقبول يزين التفاعل بأكمله في شبكة معقدة من التكرار وإعادة التكرار وشعور ضمني عميق بالانضباط الذاتي "المبرر".

ألمح شالاند لهذه الظاهرة في عمله حول "المجتمع المدني الفلسطيني" مشيراً إلى أن "المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن رجال شرطة مفكرين يحددون ما هي الأبحاث "المقبولة" ويوزعون الأموال المخصصة للبحوث ويقومون بانتقاء المواضيع ووجهات النظر التي تعكس تحليلاً طبقياً ومنظور الصراع. أما الماركسيون فهم مستثنون من هذه المؤتمرات وموصومون بأنهم "منظّرون"، في حين يقدم أعضاء المنظمات غير الحكومية أنفسهم على أنهم "علماء اجتماع" [٢٤١].

أما النوع الثاني من المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة" التي سنقوم بتحليلها في هذا القسم فتدعي بأنها تقوم بإنتاج ونشر معرفة هادفة وأكثر تخصصاً لغرض التأثير في السياسة الرسمية.

المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن

تأسست "مواطن" في العام ١٩٩٢ في رام الله على يد مجموعة من علماء الإجتماع والباحثين والأكاديميين "لتعزيز دراسة وتطوير الديمقراطية في فلسطين والمنطقة". وتعتبر مؤسسة مواطن أنها أنشئت "خلال منعطف حاسم عندما كان الفلسطينيون، للمرة الأولى في تاريخهم، قادرين على حكم أنفسهم [؟] وهم يسعون لإقامة دولة سيادية مستقلة. تلتزم مؤسسة مواطن بالاضطلاع بدور واضح وفعال في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين. تم إنشاؤها عندما كانت "عملية أوسلو" في أوجها، بعد مؤتمر مدريد، وشجعها على ذلك حالة الابتهاج العام بإمكانية الوصول إلى تسوية وشيكة للصراع عن طريق التفاوض تمهيدا لإقامة نظام سياسي فلسطيني مستقل.

[٢٤١] (شالاند، ٢٠٠٩:١٣٧).

تركز مواطن بصفة خاصة على "قضايا الديمقراطية". فهي تعتبر أنها تسهم "في عملية التحول الديمقراطي للمجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص، والمجتمع العربي بصفة عامة"، من خلال "إقامة الشبكات والأنشطة والبحوث والنشر وتحضير المواد التعليمية ونشرها في المدارس وجعلها متوفرة للناس وإقامة ورش العمل التدريبية والندوات والمؤتمرات" [٢٤٢].

تحدد مواطن أهداف برنامجها للبحث والدراسات في عدد من النقاط. سأركز أدناه على النقاط التي هي ذات الصلة المباشرة بهذا التحليل:

إضافة إلى استهلال "نقاش كامل وواسع النطاق حول القضايا والخيارات الديمقراطية"، تسعى مؤسسة مواطن إلى:

١. التدخل الفعال في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني من خلال إجراء **البحوث الموجهة نحو السياسات** وحملات التوعية العامة حول قضايا الحكم مثل إصلاح التشريعات، والفصل بين السلطات، وإصلاح الأحزاب السياسية، والمسائل المتعلقة بالشفافية والمساءلة.[٢٤٣]

٢. المساعدة على بناء مجتمع بحوث فلسطيني قوي من شأنه إنتاج أبحاث أصلية تضم **البحوث الموجهة نحو السياسات**، وبالتالي، بناء قاعدة معرفية بشأن العمليات التي تؤثر في التحول الديمقراطي في فلسطين، والتي يمكن أن تؤثر على تشكيل السياسة في أعلى مستوياتها.[٢٤٤]

مع أن برنامج مواطن يحتوي على عدد من الأنشطة الأساسية بما في ذلك البحوث والمنشورات والإصلاح والحكم، الندوات والمؤتمرات ومكتبة الموارد، والتشبيك، إلا أن تحليلنا هنا سوف يركز على نوع المعرفة المنتجة من خلال برنامج البحوث والمنشورات. وعلاوة على ذلك، سأحاول تقييم جوانب المعرفة المنتجة "الموجهة نحو السياسات" وكيفية تأثيرها إلى درجة كبيرة، إن كان لها تأثير، على "تشكيل السياسة على أعلى مستوى". إن الفرضية التي يقوم عليها هذا التحليل هي أن المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة" التي أنشأت كجزء لا يتجزأ من حزمة عملية أوسلو وتعتمد من أجل بقائها واستمرارية برامجها البحثية، بشكل كامل، على تمويل وكالات المساعدات الغربية، واستدامة هذا التمويل، ليست في موضع يمكنها من التأثير على السياسات الرسمية، كما لم يتم إنشاؤها لهذا الغرض. فمنظمة الأبحاث التي تعتمد كليا على

[٢٤٢] (www.muwatin.org).

[٢٤٣] (المرجع نفسه؛ التشديد مضاف).

[٢٤٤] (المرجع نفسه، والتشديد مضاف).

مصادر التمويل الغربية– المصادر المسؤولة أساسا عن إنشاء سلطة أوسلو وعن إعالتها ماليا– إنما تخدع نفسها إن ادعت أنه سيسمح للبحوث التي تقوم بها والتي تنشرها بالتأثير على السياسة الرسمية. وبالمقابل فإن مصادر التمويل الغربي ذاتها التي تحافظ على السلطة الفلسطينية التي ابتكرتها عملية أوسلو، ستناقض ذاتها إن ما استخدمت أموالها لإنتاج دراسات ومعارف تقوم باقتراح سياسات متباينة عن جدول الأعمال السياسي المخطط لعملية أوسلو. في الخلاصة، ثمة تساؤلات خطيرة يتعين إثارتها بشأن الافتراضات ونوع " البحوث الموجهة نحو السياسات"، ودرجة ومستوى "تأثيرها" على صناع القرار.

أنتجت مواطن منذ العام ١٩٩٣ أكثر من ١٠٠ عنوان كتاب مختلف ضمن سياق مكونات برنامجها للبحوث والدراسات، بالإضافة إلى نشرة نصف شهرية يتم توزيعها تحت عنوان "آفاق برلمانية". تناولت هذه العناوين مسألة الديمقراطية والحكم الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني على نطاق واسع من خلال دراسة الأبعاد التاريخية والاجتماعية والسياسية والفكرية. شملت الموضوعات التي تناولتها النظام السياسي الفلسطيني، النخبة الفلسطينية، التعليم، المنظمات غير الحكومية، الإسلام، المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، التنمية الفلسطينية، الانتخابات، الحركة الطلابية، الأحزاب السياسية، اليسار الفلسطيني، المجتمع المدني الفلسطيني، المثقفين، وما إلى ذلك. انتجت كافة العناوين باللغة العربية ونشرت محليا مع استثناءات قليلة جدا.

سمح اتفاق التعاون طويل المدى مع معهد ميكلسن النرويجي، الذي سينتهي بحلول عام ٢٠١٢، إنجاز الجزء الأكبر من هذه الدراسات وخصوصا خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك. إن معهد ميكلسن هو معهد بحوث أكاديمية نرويجي متخصص في التحول الديمقراطي والتنمية بتمويل من الحكومة النرويجية من خلال نوراد. تم تمويل المنشورات السابقة من قبل منظمات مانحة أخرى على غرار مؤسسة فورد الأميركية، ومؤسسة بوندشفت الألمانية (Buntstift e.V. Foundation) (سلف مؤسسة هاينريش بويل (Heinrich-Boell Foundation)) ، وما إلى ذلك. إلا أنه لا يوجد معلومات منشورة عن هوية مموّل أول كتاب أنتجته مواطن بعنوان: حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية[٢٤٥] والذي صدر بعد شهر واحد فقط من توقيع اتفاقيات أسلو، إضافة إلى بعض المنشورات التي صدرت خلال عام ١٩٩٥ حول" الديمقراطية الفلسطينية"، "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، الخ.

تندرج المداولات المتعلقة بالأفكار المطروحة في البحوث والمنشورات، وبالقضايا الأخرى ذات الصلة عموما، في سياق الندوات الداخلية الصغيرة التي يحضرها ١٠

[٢٤٥] (غليون، بشارة، جقمان، زيداني، ١٩٩٣).

إلى ١٥ شخصا في المتوسط تتم دعوتهم للحضور والمشاركة في المناقشات. وقد صممت هذه الندوات . "للبحث في القضايا المختلفة التي يمكن أن تسهل أو تعيق العمليات الديمقراطية وتطورات العملية السياسية في فلسطين وإسرائيل فضلا عن معالجة الحاجة إلى استكشاف مختلف الاستراتيجيات الممكنة في النضال من أجل الديمقراطية"[٢٤٦].

كي نكون فكرة عن نوع المعلومات التي تم تداولها، من المفيد استعراض الندوات التي عقدت خلال فترة الأربع سنوات من ٢٠٠٤–٢٠٠٧. يظهر هذا الاستعراض أن أكثر من ثلث هذه الندوات قد ركزت على النظام السياسي الفلسطيني وفلسطين والقوى الغربية واسرائيل. أما الموضوعات الثانية التي حظيت بالاهتمام الكبير فكانت الانتخابات والنظام الانتخابي ووسائل الإعلام. يكشف هذا النموذج النقاب عن تشخيص فكري وأكاديمي للتطورات السياسية والتاريخية بدلا من التركيز الواضح على "مختلف الاستراتيجيات الممكنة في النضال من أجل الديمقراطية". والسؤال هو لماذا؟ فهل بإمكان مجموعة صغيرة من المفكرين/المحللين السياسيين ذوي التوجهات المتشابهة، أو ذوي الخلفية اليسارية، من المعنيين بعملية أوسلو، مناقشة مثل هذه الاستراتيجيات الممكنة وانتاجها، وهل هي على استعداد للقيام بذلك، بحسب ما توقعته هذه الندوات بشكل رسمي؟ وهل من الواقعي لمنظمة غير حكومية مثل مواطن، أن تدعي أو أن تتوقع أن تكون نوعية المعرفة التي تولدها قادرة على التأثير على السياسات الرسمية، أو حتى أن يسمح لها بالتأثير فيها؟

في عملية تقييم ذاتية صادقة لقياس الأثر المحتمل للمعرفة المنتجة والمنشورة على مدى السنوات السبع عشرة الماضية، زعمت مواطن أن الأثر الأكبر الذي أحدثته كان في مجال الإصلاح التشريعي. إذ تعزو المؤسسة لنفسها الفضل في إعادة صياغة بعض القوانين التي أصدرها المجلس التشريعي الفلسطيني على غرار قانون الانتخابات وقانون الضمان الاجتماعي المقترح، الخ. أما على مستوى البحث الأكاديمي، فهي مقتنعة بأن برنامجها للأبحاث والمنشورات ساهم في خلق ثقافة أبحاث جديدة وساعد على سد ثغرات مهمة حول مسألة التحول الديمقراطي في المكتبة العربية. من ناحية أخرى، تدرك مواطن أن قيمة الندوات الداخلية الصغيرة وفاعليتها هي موضع شك في أحسن الأحوال.[٢٤٧]

[٢٤٦] (www.muwatin.org).

[٢٤٧] (مقابلة مع المدير التنفيذي لمواطن بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقوم المؤسسة بـ"إنتاج ونشر المعرفة" من نوعٍ مختلف إلى حد ما عن المنظمتين غير الحكوميتين اللتين قمنا بتحليلهما سابقاً. فهي مختلفة من حيث تاريخ نشأتها، وهويتها وهيكلها التنظيمي، وتطور قاعدتها التمويلية. سأقوم بمناقشة هذه النقاط في الأجزاء التالية.

في موقعها على الشبكة العنكبوتية، وصف المعهد نشأته كما يلي: "تأسس معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) في القدس عام ١٩٩٤، كمؤسسة مستقلة غير ربحية، بغرض المساعدة في عملية صناعة السياسات والقرارات من خلال القيام بأبحاث حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية"[٢٤٨] في الواقع تأسست ماس "كمنظمة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية" بناء على "مرسوم رئاسي" في الوقت الذي أصبحت قضية التوقيع على إعلان المبادئ (اتفاقات أوسلو) وشيكة. استعدادا لعودة قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية لإنشاء سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أصرت المصادر المحتملة للمساعدات الغربية، تحت مظلة البنك الدولي، على أن تؤسس منظمة التحرير الفلسطينية وكالتين تابعتين لها لتنسيق أموال المانحين وحمايتها. وهكذا، وتحت وصاية البنك الدولي، تم إنشاء المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، فيما كانت منظمة التحرير الفلسطينية لا تزال في تونس، كمؤسسة لتنسيق المعونات الرسمية. نصب عرفات نفسه رئيسا لهذا المجلس على الفور إلى أن اشتكت الجهات المانحة. وبالتالي، وتحت الضغط، عين في مكانه فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير. بالترافق مع ذلك، وتحت وصاية البنك الدولي نفسه، تم إنشاء ماس– معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، كوكالة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية لإجراء دراسات عن السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها توفير أفكار لتنفذها السلطة الذاتية حديثة النشأة.

بتاريخ ١ آب/أغسطس ١٩٩٤، قام رئيس مجلس حكام بكدار حينها (فاروق القدومي ذاته) بالتصديق على القوانين الداخلية. منذ ذلك الحين، تولى عدد من كبار نخب أوسلو السياسية والاقتصادية السيطرة على ماس من خلال وضع هيكل لإعادة تداول عضوية مجلس الأمناء والمدراء العامين. فإن ألقينا نظرة خاطفة على قائمة عضوية المجالس والمدراء العامين في ماس نلاحظ الإدراج المتكرر لوزراء سابقين ونواب وزراء ومحافظ سلطة النقد والرؤساء التنفيذيين للشركات الاحتكارية التي نشأت مع عملية أوسلو، وما إلى ذلك. كما تبوأ بعض الاشخاص مركز المدير العام لماس مرتين أو ثلاث مرات منذ تأسيسها.

[٢٤٨] (www.mas.ps. التشديد مضاف).

تعرف بكدار نفسها أيضاً "كمؤسسة **مستقلة**" على غرار ماس. وبحسب موقعها على الانترنت، هي مؤسسة تعمل "بالتعاون والتنسيق الكاملين مع الجهات المانحة لفلسطين لدعم عملية السلام". بعد أن وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على نظامها الداخلي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، "تمت الموافقة على ولاية بكدار خلال الاجتماع العام للمانحين الذي عقد في واشنطن برئاسة وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وارن كريستوفر والبنك الدولي. تغطي مدة الولاية مجموعة واسعة من المسؤوليات بما في ذلك تنسيق المعونة، **والسياسة الاقتصادية**، وإدارة المشاريع، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمساعدة التقنية والتدريب، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات"[٢٤٩].

ذكرت ماس بأن رسالتها المعلنة هي تكريس الجهود "لإنتاج أبحاث سياساتية رصينة وخَلّاقة، بهدف توفير المعرفة لمساعدة صانعي القرار على إعداد سياسات وقرارات فعالة لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية، ولمواجهة تحديات التنمية بوجه عام"[٢٥٠].

أعلنت ماس عن ستة "أهداف استراتيجية" تتمحور حول نقطتين يمكن استنتاجهما من خلال القائمة أدناه: تركز النقطة الأولى على تعريف صانعي القرارات والتأثير بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية من خلال إجراء البحوث والدراسات والتفكير بالنتائج، ونشر وتوزيع تلك الدراسات. أما النقطة الثانية فتركز على تمكين وتعزيز ثقافة البحوث والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية القدرات. أما "الأهداف الاستراتيجية" الرسمية لماس فهي التالية:

١. مساعدة صانعي القرارات في صياغة سياسات وقرارات مستندة إلى المعرفة من خلال إعداد الأبحاث والدراسات بناءً على أولويات واحتياجات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

٢. إصلاح وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة عبر تقييم تأثير هذه السياسات على مختلف الأصعدة والمستويات.

٣. تشجيع المشاركة والشفافية في عملية صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال توفير منبر للنقاش العام الحر والصريح والديمقراطي بين ذوي العلاقة حول معالجة قضايا التنمية.

[٢٤٩] (www.pecdar.ps، التشديد مضاف).

[٢٥٠] (www.mas.ps).

٤. نشر الأبحاث والمعلومات الحديثة عن التغيرات في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني على أوسع نطاق ممكن.

٥. توفير الدعم الفني والمشورة في مختلف مجالات البناء المؤسسي والتخطيط الاستراتيجي، وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع التنموية.

٦. تعزيز قدرات العمل البحثي في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية ومصادره في فلسطين"[٢٥١] .

المعرفة المنتجة

منذ تأسيسها، أنتجت ماس ما يزيد على ١٨٠ دراسة منشورة. وهي دراسات ذات أهداف محددة أجريت من أجل "مساعدة صانعي السياسات على وضع استراتيجيات وسياسات فعالة لتذليل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة. تتضمن الأنشطة البحثية التي أجريت عام ٢٠٠٩ دراسات تهدف إلى تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحسين وضع الأمن الغذائي، وتطوير سياسات قادرة على تعزيز الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي الفلسطيني فضلاً عن تعزيز نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" [٢٥٢].

شملت هذه الدراسات مراجعات لمشاريع قوانين مقترحة تتعلق بالمصارف والعمل والزراعة والصناعة والوكلاء التجاريين، الخ، فضلا عن تقييم لمختلف القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك صناعة الملابس وصناعة ودباغة الجلود وصناعة الأحذية وصناعة الأدوية، إلخ. علاوة على ذلك، تناولت الدراسات المنشورة مواضيع السياسة التجارية، والنظام المصرفي، والبنية التحتية والعمالة والهجرة الداخلية والمياه والأمن الغذائي، والتدريب المهني، وهجرة الأدمغة، والفقر، والمنظمات غير الحكومية، والتنمية، وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن المعرفة المنتجة غطت سلسلة كاملة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية وهموم الضفة الغربية في المقام الأول ومن ثم قطاع غزة.

التقييم الأولي لمدى تأثير المعرفة خلال السنوات العشر الأولى

في الذكرى السنوية العاشرة (٢٠٠٤)، أجرت ماس أول عملية تقييم ذاتي لقياس مستوى فعاليتها وكفاءتها وملاءمتها وإمكانات الاستدامة.[٢٥٣] عكس هذا التقرير

---

[٢٥١] (المرجع نفسه).

[٢٥٢] (التقرير السنوي لماس ٢٠٠٩:٤).

[٢٥٣] (ماس، ٢٠٠٤).

التقييمي تصورات كافة الوزارات والوكالات الحكومية التي تم استعراضها، فضلا عن لجان محددة للمجلس التشريعي وبعض منظمات المجتمع المدني ومصادر تمويل. وأظهرت النتائج الرئيسية بشكل عام أن أداء ماس، حتى تاريخه، متواضع في ما يتعلق بتحديد الأولويات الوطنية وإجراء الدراسات التي تنسجم مع الأولويات الرسمية، كما وأن التعاون بين ماس والمؤسسات الحكومية ضعيف. وعلاوة على ذلك، لم تترجم الدراسات إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

وفقا للمدير العام الحالي[٢٥٤]، فإن أثر الدراسات التي أجرتها ماس عن صنع السياسات في تحسن. فبعض الوزارات أو الهيئات الحكومية مثلاً تستعين بها لإجراء دراسة معينة أو تحليل ما يعتبرونه مسألة ملحة. ويزعم الدكتور عبد الله (المدير العام) أن تحليل ماس لبعض مشاريع القوانين أدى إلى شيء من التحسن في بعض القوانين التي تم تمريرها. هذا ولماس مساهمة واضحة في "الرؤية التنموية" لحكومة فياض، بحسب المدير العام.

التمويل

بعكس الحالتين السابقتين، فقد جاء تمويل تأسيس ماس من الصندوق الاستئمائي للمساعدة التقنية (TATF) والبنك الدولي من خلال بكدار. وبناء على ذلك، تمكنت ماس من اجتذاب أموال من سيدا (SIDA)، ومؤسسة فورد (Ford Foundation)، ومؤسسة فريدريش إيبرت (FES)، ومركز البحوث للتنمية الدولية (IDRC)، ونوراد (NORAD) ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومعهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي (EDI)، والصندوق الكندي (CF) ، والاتحاد الأوروبي (EU) وامديست (Amideast). علاوة على ذلك، تمكنت ماس بمساعدة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت من تأمين "وقفية" متواضعة جدا لبرامجها، لا يمكن لها بمستواها الحالي أن تدعم برنامجها للبحث والنشر، وبالتالي، عليها أن تعتمد على الأموال التي تتلقاها للتكليف بإجراء دراسات محددة ولكل مشروع على حدى، ومن يوم الى آخر.

ولكن على غرار الحالتين السابقتين، تعتمد ماس على الأموال التي تتلقاها من دول أوروبا والولايات المتحدة ووكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة لتشغيل برنامج الأبحاث والتكليف بإجراء دراسات حول مواضيع محددة ذات الاهتمام. كما وتتلقى أيضاً أموالا من وكالات التمويل العربية والإسلامية الإقليمية. إضافة إلى ما سبق، ذكرت ماس في "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٩" وكالة التعاون الدولي الكورية (دعمها لبناء مقرها الحالي)، من بين المنظمات الأخرى الداعمة لها، بما في ذلك بعض

[٢٥٤] (مقابلة للمؤلف، ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠).

الرأسماليين الفلسطينيين الأعضاء في مجلس إدارة ماس ووزارة المالية الفلسطينية وبورتلاند ترست وشركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة، باديكو (رئيسها التنفيذي عضو في مجلس إدارة ماس).

العلاقة بين المعرفة والسياسات والمنظمات غير الحكومية المستقلة

أولاً يجب أن نذكر بوضوح، ومنذ البداية، أن الهدف هنا ليس تقييم الجودة الفنية أو الأكاديمية أو قياس فائدة هذه الدراسات والمعرفة المنتجة. فبرأيي، وآراء كثيرين غيري، تشكل العديد من الدراسات التي أنتجتها المنظمات غير الحكومية الثلاث مرجعا مفيدا للباحثين والأكاديميين في الميادين ذات الاهتمام. غير أن اهتمامي في هذا التحليل ينصب على دراسة التأثير المحتمل لهذه الدراسات على السياسات والاستراتيجية ما بعد عملية أوسلو، ونوع هذا التأثير، وفي حال غيابه ما هو السبب.

والأهم من ذلك، فإنني أفترض أن الإدعاء الذي تقدمه هذه المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة" بشكل غير نقدي، والقائم على أن المعرفة التي تنتجها يمكن أن يكون لها تأثير على السياسات والاستراتيجيات الرسمية هو إدعاء مشكوك فيه في أحسن الأحوال، إن لم يكن إدعاء خادع. فعلى واحد من المستويات، وفي وضع يكون فيها مصدر هذه السياسات والاستراتيجيات (أي السلطة الفلسطينية) بعيدا جدا عن السيادة، تصبح السياسات والاستراتيجيات التي تنتج عن هذا المصدر مسيطر عليها من الخارج وموصوفة أيضا من قبل هذا الخارج. وبالتالي، فإن التأثير فيها من خلال البحوث والدراسات المنشورة هو تمرين وهمي وعبثي لا طائل منه وخداع للذات. على المستوى الثاني، سيبقى التأثير المحتمل للمعرفة التي تنتجها هذه المنظمات غير الحكومية مجرد أمنية طالما أن هذه الأخيرة لا تتمتع باستقلال سياسي واقتصادي سواء عن السلطة المركزية أو عن مصادر المساعدات الغربية أو المصادر المتأثرة بها. والحقيقة هي كما لاحظنا من خلال هذه الحالات الثلاث، فإن هذه المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة" تعتمد بشكل كلي على المصادر الغربية نفسها التي دعمت وما زالت السلطة الفلسطينية التي اخترعتها عملية أوسلو.

ثمة جدلية وافتراض أساس عام بأنه ثمة علاقة موضوعية تربط بين المعرفة والسياسة مبنية على أرضية أن أصحاب القرارات السياسية والاقتصادية يلجأون إلى المعرفة المنتجة أكاديمياً لاتخاذ قراراتهم. قد تكون هذه هي الحال عندما يقوم الشعب فعلياً باختيار النخب السياسية والاقتصادية من خلال عملية تشاركية شفافة، وعندما تكون هذه النخب ملتزمة بالاستجابة لاحتياجات شعوبها. ولكن في الواقع، هناك شكوك تحوم حول هذا الافتراض نفسه. فكم يبلغ عدد صناع القرار الشرعيين، سواء كانو في "ديمقراطيات راسخة"، أو "ديمقراطيات انتقالية"، أو "ديمقراطيات وهمية"، الخ، الذين يسمحون للدراسات التي تنتجها "بيوت الفكر" بالتأثير على قراراتهم؟ بالطبع ما لم تكن إيديولوجية "بيت الفكر" ذاته متسقة مع فكرهم ومع خططهم الشاملة للسيطرة والهيمنة الأبديين.

في الوضـع الفلسطيني تتفاقم هذه العملية. فعلى المستوى الأول، ليس هناك في الواقع أي جدال بين الأفكار المتعارضة. فالأفكار الرئيسية التي تولدها المنظمات غير الحكومية المعنية بـ"إنتاج المعرفة" وتعمل على ترويجها لا تزال تقتصر أساسا على النموذج السائد. وعلى المستوى الثاني، فإن تشكيل هذه النخب جاء نتيجة الموافقة على جدول أعمال سياسي واقتصادي مفروض من الخارج أوهم هذه النخب بطريقة أو بأخرى، أنها الوريث الشرعي لهذه القطعة من فلسطين، بما في ذلك شعبها ومواردها. ولترجمة هذه الفكرة إلى عمل، عملت هذه النخب وكأن من حقها المشروع الحصول على عدد كبير من الامتيازات والموارد السياسية والاقتصادية وأن من حقها أيضا أن تكون فاسدة وأن تنشر الفساد الخ، من خلال نظام المحسوبية والاستغلال والفرص غير المتكافئة والإحتكارات الحصرية، الخ، وكل ذلك تحت ستار تنمية "الوطن القومي"!

بالتأمل بالدراسة الأخيرة التي أعدتها ونشرتها ماس حول الفجوة القائمة بين البحوث وصناعة السياسات في "الأراضي الفلسطينية"[٢٥٥] نجد بعض النقاط المثيرة للاهتمام فيما يخص هذا الموضوع. فقد قامت المؤسسة الألمانية فريدريش إيبرت (FES) بتمويل عملية البحث والنشر التي أجرتها ماس والتي اعتمدت على معلومات جمعت خلال مقابلات مع "أصحاب مصلحة" محددين، حيث تم تخصيص فصل كامل لـ"تحديد الفجوة" بين البحوث والسياسات.[٢٥٦]

يوفر هذا الفصل الذي يتألف من إحدى عشر صفحة ما يمكن وصفه بخلاصة ونقاش غير ثاقب وغير مستنير عن أسباب هذه "الثغرة". حيث ركز أساسا على النقص في القدرة المؤسسية والبيروقراطية لإنتاج بحوث نوعية ووضعها في متناول يد صناع القرار بشكل يصلح للاستخدام. وقد خلص الفصل إلى أن هنالك "جوانب قصور تعاني منها صناعة السياسات وقطاع الأبحاث من حيث القدرات"، كما وهناك أثر سلبي "للمساعدات الدولية في مجال البحوث المحلية". ليس لدي أساساً أي خلاف مع هذا النوع من التشخيص، كما وأتفق مع معظم النقاط الواردة فيه. غير أن المشكلة هي أن هذا النوع من البحوث يندرج ضمن حدود الإطار المهيمن (paradigm). فهو لا يلمح ولو مرة واحدة إلى مسألة حجم الاجتزاء في السياسات، وهل من الممكن لهذا النوع من البحوث والمعارف أن يحد من هذا الاجتزاء، وإلى أي مدى يمكنه أن يفعل ذلك؟ وفي هذه الحال، ما هي أنواع القيود الأخرى التي تتخطى مسألة النقص في القدرة المؤسسية المحلية. وعلاوة على ذلك، وتجاوزاً لفكرة أن كافة معاهد "إنتاج المعرفة" تقريبا تعتمد بشكل كلي على المساعدات الخارجية، لم يطرح أي سؤال عن العلاقة الهامة وكلية وجود الاتصال ما بين المصالح الايديولوجية الكلية لمصادر المساعدات ونوع مجالات البحوث التي هي على استعداد لتمويلها.

[٢٥٥] (ديفوار وترتير، ٢٠٠٩).

[٢٥٦] (المرجع نفسه : ٢٧-٣٨).

في ضوء ما ورد أعلاه، وبعد قراءة هذه الدراسة، رحت اتساءل بجدية عن قيمتها من حيث تشجيعها أو تسهيلها للعلاقة ما بين المعرفة وصنع السياسات وعمن قد استفاد ربما من ذلك. ومن المعروف أن مؤسسة التمويل الألمانية فريدريش إيبرت مهتمة في مجالات "الديمقراطية الاجتماعية" و"التربية على الديمقراطية" لغرض تشجيع وتعزيز "التفاهم والتعاون الدوليين". فهل هذا ما كانوا يأملون تحقيقه هنا؟ من خلال الاستنتاجات التي خلصت إليها هذه الدراسة، تم اقتراح مشاريع (على غرار "بنك المعرفة" الالكترونية) من المتوقع أن تحضر الهيئات الفلسطينية المعنية بصنع القرارات للاستفادة من المعرفة المنتجة. بالطبع لم تشر الدراسة إلى أن هيئات صنع القرار هذه لا تأتي بالدرجة الأولى، وإنما تأتي في الدرجة الثانية أو الثالثة في أحسن الأحوال، بعد هيئات صنع القرار الاسرائيلية. هل سيقوم هذا النوع من الدراسات بدعم وتعزيز "الديمقراطية الاجتماعية"؟ أنا أشك في ذلك فعلاً.

أما بالنسبة إلى "بيوت الفكر"، فكانت الفكرة الأساسية وراء إنشائها خلق بيئة فكرية تخلو من العوائق، حرة وخلاقة وقادرة على الاستجابة إلى احتياجات المركز الرأسمالي الغربي العسكري، تعزز من قبضته ومن استمرار استغلاله لبقية العالم. بدأ استخدام هذه العبارة منذ الخمسينات. ووفقاً لدراسة أجريت عام ٢٠٠٩ [٢٥٧] تم احصاء ما مجموعه ٥٤٦٥ بيت فكر في كافة أنحاء العالم حيث يتمركز حوالي الثلث منها في الولايات المتحدة، وحوالي ٢٠ بالمئة من هذا الثلث في واشنطن العاصمة.

كانت الفكرة وراء إنشاء بيوت الفكر هي تأمين الفرصة اللازمة لمجموعة من الأكاديميين والمفكرين والمخططين والاستراتيجيين المستقلين ليكونوا الطليعة في إنتاج المعارف العلمية والأفكار، من خلال إجراء البحوث والتفكير والمداولات وتطبيق المعلومات والأفكار الجديدة على البرامج السياسية. للقيام بذلك، وكان لا بد من الاستقلال التام والكامل. على العموم، تم إفساد وتحييد فكرة استقلالية بيوت الفكر على مستوى العالم إذ أن هذه البيوت تدين حالياً بالولاء لأحزاب سياسية معينة أو تابعة لتوجهات ايديولوجية محددة أو لشركات رأسمالية محددة أو صناعات محددة، وما إلى ذلك. والوضع الذي نمر فيه نحن، وإن كان على نطاق ضيق جدا، لا يختلف كثيرا عن هذه النزعة العالمية.

بناء عليه، لا تصبح المنظمة غير الحكومية مستقلة فقط لأنها أطلقت على نفسها هذه التسمية في نظامها الداخلي أو على موقع الانترنت. فـ"استقلالية" المنظمات غير الحكومية الثلاث المذكورة أعلاه، قضية مشكوك بأمرها في أحسن الأحوال. أما بالنسبة إلى هذه الدراسة ومن خلال الأدلة المتاحة، فهذه المنظمات تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادر التمويل الخارجي لدعم برامجها البحثية، وهي تشكل جزءا لا يتجزأ ومتأصلا، وإن بدرجات متفاوتة، من ثقافة ما بعد أوسلو وفي علاقتها مع السلطة الفلسطينية التابعة والمنقوصة السيادة.

[٢٥٧] (برجستين،٢٠٠٩).

فلننظر إلى ماس كحالة محددة مثلاً. من الواضح أنه لا يمكن لماس ولا لبكدار الادعاء بالاستقلالية وفقاً لتطورهما التاريخي. من ناحية أخرى، قد يشير المصطلح إلى وجود قوانين داخلية منفصلة وبنية تنظيمية مستقلة أو قد يشير إلى أن المعهد يلتزم بمنهجية البحث الغربية الإمبريقية (التجريبية) والكمية ويتبع وهم "الموضوعية العلمية". عليه، فإن المزاعم العلنية والمنشورة بأن عمل هذه المنظمات غير الحكومية "المنتجة للمعرفة" يمكن أن يؤثر على سياسة السلطة الفلسطينية أو على عملية اقتراح سياسات جديدة ومختلفة ليتم اعتمادها، تندرج في عالم الوهم الذاتي وخداع العامة.

دراسة حالة رقم ٢: مظلات ائتلاف المنظمات غير الحكومية للتنسيق؟

باستثناء اتحاد الجمعيات الخيرية الذي أنشئ بموجب القانون الأردني عام ١٩٥٨ كالهيئة التنسيقية للجمعيات الخيرية الفلسطينية كافة في الضفة الغربية، لم يكن ثمة وجود هيئات تنسيق مظلية أخرى. ولكن عقب التوقيع على اتفاقات أوسلو في عام ١٩٩٣، فتح المجال أمام فائض كبير من هذه المظلات الائتلافية للمنظمات غير الحكومية بالتشكل وفي طليعتها "شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية" (PNGO)، وهي منظمة مظلة تضم في عضويتها معظم المنظمات غير الحكومية "التنموية" القائمة ذات الخلفيات أو الميول اليسارية. وقد تأسست الشبكة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

ومن بعدها جاء تشكيل ائتلافات المنظمات غير الحكومية المتخصصة الأخرى، فتداخلت العضويات كما هو متوقع. تأسس الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في عام ٢٠٠٠ "بناء على مبادرة عدد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والحكم الصالح". كانت هناك ستة منظمات غير حكومية مؤسسة، ٤ في الضفة الغربية و ٢ في قطاع غزة. يتلقى برنامج أمان الرئيس التمويل، بشكل أساسي من الحكومات النرويجية والهولندية من خلال مكاتبها التمثيلية في رام الله.[٢٥٨] سجلت أمان نفسها الآن كمنظمة غير حكومية. وفي عام ٢٠٠٧ أنشأت شبكة ائتلاف أخرى من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، تحت مظلتها الخاصة، بمثابة "شركة" تابعة معروفة باسم "منظمات أهلية ضد الفساد"، "التي تعهدت بأن تضم قواها لمكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني" [٢٥٩].

تم تأسيس "الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس" (CCDPRJ) عام ٢٠٠٥ كـ"تجمع مجتمعي أهلي غير ربحي يشمل في عضويته المؤسسات والجمعيات والاتحادات والأفراد ذوي الخبرات والعاملين في مجالات حقوق

[٢٥٨] (www.aman-palestine.org).

[٢٥٩] (المرجع نفسه).

الإنسان"[٢٦٠]. يضم التحالف حاليا ٢٥ مؤسسة عضو من القدس. وكان المبرر وراء إقامة هذا التحالف هو أن السلطة الفلسطينية لم تلعب أي دور فعال في الاستجابة لاحتياجات المقدسيين، فكان على المنظمات غير الحكومية في القدس أن تأخذ زمام المبادرة. وبالتالي فإن مهمة الائتلاف المعلنة هي "حشد الجهود والطاقات والمصادر لحماية الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية استناداً إلى القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان" [٢٦١].

إن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) هي شبكة ائتلاف مظلة بنطاق أوسع تضم ١٣٢ منظمة غير حكومية "تنموية". وهي تعرف نفسها بأنها "تجمع ديموقراطي مدني مستقل، يهدف الى إسناد وتمكين وتقوية المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز مبادئ الديموقراطية والمجتمع المدني والتنمية المستديمة"[٢٦٢]. بناء عليه، يمكن تركيز مهمة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية على اثنين من المجالات. فالمجال الأول يركز على المستوى المجتمعي ككل، من خلال تعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون، وفضح انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال وما إلى ذلك. أما المجال الثاني فيتركز على مستوى أعضاء الشبكة، أي المنظمات الأهلية. إن التشديد الأساسي في هذا المجال هو على "التنسيق والتشبيك" و"بناء القدرات". ما يعنينا في هذا التحليل هو المجال الثاني للأنشطة إذا ما أردنا قياس القيمة المضافة لتأثير هذا الهيكل من المظلات، إن وجدت، في السياق السياسي الراهن وفي إطار "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" التي نقترحها.

مع أن المجال الأول للأنشطة مهم في حد ذاته، إلا أنه لا يهم في هذا التحليل لأنه محدود بسقف أوسلو ومشتقاته، أي الوكالات الحكومية والوزارات، والمجلس التشريعي، وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى، تندرج هذه الأنشطة ضمن المحددات المفروضة في عملية أوسلو وتذعن لها. مثلاً على مستوى التنسيق وإقامة الشبكات، تزعم شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية رسميا أنها "تعزز التعاون والتنسيق والتشاور ليس فقط بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وإنما أيضا بين قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والهيئات المختلفة في السلطة الوطنية الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، تسهل شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية" [٢٦٣].

---

[٢٦٠] (www.ccdprj.ps).

[٢٦١] (المرجع نفسه).

[٢٦٢] (www.pngo.net).

[٢٦٣] (المرجع نفسه).

أما المجال الثاني من الأنشطة فيكشف المزيد. فالتركيز في هذا المجال هو على تعزيز القدرات التنظيمية والإدارية والمهنية لأعضاء المنظمات المنضمة إلى الشبكة بغية تحسين وتوسيع مستوى ونوعية التواصل بينها وبين وكالات المعونة الغربية. يمكن تلخيص النتيجة الصافية على النحو التالي: تصبح المنظمات الأهلية أكثر احترافية، وأكثر تمكنا وتشبها بالعقلية "التجارية"، وأقل تسييسا، وأكثر قبولا لمصادر التمويل الغربي، وبالتالي، أكثر قابلية لجذب الأموال الخارجية لإعالة نفسها.

لم أتمكن من خلال جميع البيانات والوثائق التي قرأتها ومشاهداتي الشخصية الخاصة ومشاركتي في هذا النوع من العمل، من الكشف في هذه العملية ولو على مؤشر واحد عما أعتبره مسألة أكثر إلحاحاً وضرورية لعملية "بناء القدرات"، وهي مسألة تعزيز قدرات أعضاء المنظمات الأهلية للرجوع إلى قواعدهم الشعبية وليمسوا جزءا لا يتجزأ من قواعدهم الاجتماعية وليصبحوا منظمين ومخططين محليين ناشطين؛ وليخرجوا من جعبهم حركات اجتماعية جديدة نشطة ومنتجة تحمل الهم السياسي وهموم الناس. غير أن القيام لذلك يستدعي من شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية أن تدعو إلى عملية ما يمكن تسميته بـ"التحول العكسي" للمنظمات غير الحكومية مما سيؤدي إلى جعل التناقضات بينها، كمظلة، وبين المنظمات غير الحكومية الأعضاء فيها من جهة، والسلطة الفلسطينية والجهات المانحة الغربية من جهة أخرى، صارخة الوضوح.

على العكس من ذلك، يمكن تلخيص أنشطة شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في مجال بناء القدرات والتي تؤهلها للحصول على المساعدات الغربية، في ما يلي: "تعقد شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية اجتماعات منتظمة مع المنظمات الأعضاء للبحث في المسائل المهمة، وتنظم لقاءات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والبعثات الدبلوماسية، والبرلمانيين، والمنظمات الحكومية الدولية، وتعقد اجتماعات تنسيق مع الهيئات الحكومية الفلسطينية، كما وتشارك في النشاطات المحلية والدولية التي تهدف إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم (مثل المنتدى الاجتماعي العالمي والمنتديات الاجتماعية الاقليمية، مؤتمرات الأمم المتحدة والمناسبات التي تنظمها هيئات الاتحاد الأوروبي، والحكومات الوطنية أو المنظمات غير الحكومية)" [٢٦٤]. بالإضافة إلى ذلك، فهي تنظم وتشرك المنظمات المنضمة اليها، في مجموعة متنوعة من الأنشطة إلى التطوير التنظيمي في المجال المالي والإداري بما في ذلك تحضير دورات تدريبية وورش عمل ذات الصلة بمواضيع "حل النزاعات، ووسائل الإعلام والاتصال والمناصرة وإقامة الشبكات، وتخطيط المشاريع وكتابة المقترحات، وجمع الأموال وإدارة المشاريع" [٢٦٥].

---

[٢٦٤] (المرجع نفسه).

[٢٦٥] (المرجع نفسه).

لإلقاء مزيد من الضوء على "القيمة" التي يضيفها الدور التنسيقي الذي تضطلع به شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، اخترت تحليل نشاط معين شاركت فيه شخصياً.

بتاريخ ٢٤–٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قامت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية برعاية "ورشة عمل وطنية" حول "سياسة الجوار الأوروبية: نحو شراكة متكافئة". قامت منظمتان غير حكوميتين أوروبيتين هما شبكة يوروستيب وجمعية **التعاون** مع **الجنوب** أكسور ACSUR ، بإبرام عقد من الباطن مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، كما وتعاقدتا بدورهما من الباطن مع المفوضية الأوروبية، لـ"تسويق" فكرة سياسة الجوار الأوروبية في المناطق الفلسطينية. انعقدت ورشة العمل في فندق في رام الله. لدى افتتاح الورشة، عرّفت شبكة المنظمات الأهلية بأهدافها وتلى هذا التعريف كلمة لممثل شبكة يوروستيب. أما الجلسة الثانية فركزت على سياسة الجوار الأوروبية والآليات المستخدمة لتنفيذها والشراكة الأوروبية على المستوى الحكومي. خلال جلسة "الشراكة الحكومية" هذه، قام رئيس شعبة الشؤون الاجتماعية في مكتب المفوضية الأوروبية في القدس بتقديم شرح تفصيلي عن سياسة الجوار الأوروبية: ما هي هذه السياسة، لماذا قام الاتحاد الأوروبي بتقديمها في هذا الوقت، كيف يمكنها إفادة السلطة الفلسطينية، ما هي آليات تنفيذها، والأموال المتاحة، وما إلى ذلك. فكانت جرعة ثقيلة من المعلومات الأوروبية الصارخة والزائدة عن الحاجة، والتي أتت في أعقاب العرض الذي قدمه ممثل يوروستيب والذي غطى أساسا كافة المعلومات التي تم تكريرها. وكان آخر المتحدثين في هذه الجلسة وكيل وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، الذي أعاد تأكيد ما تتوقعه السلطة الفلسطينية من الاتحاد الأوروبي، ورأى أنه على الاتحاد الاوروبي أن يمارس دورا سياسيا نشطا وليس فقط دور الممول.

وكان التركيز في الجلسة الثالثة على موضوع "تخطيط البرامج" في الاتحاد الأوروبي حيث ألقى ممثل يوروستب مرة أخرى كلمة في هذا الموضوع عن الجانب الأوروبي. أما عن الجانب الفلسطيني فقام نائب المدير العام لدائرة "إدارة المعونات الدولية" في وزارة التخطيط الفلسطينية، وعضو بارز في اللجنة التنسيقية في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بتقديم كلمة في هذا الشأن. باستثناء العرض الأخير الذي أثار بعض الأسئلة الحرجة، وإن في إطار النموذج المهيمن نفسه، حول المشاكل التي تواجه عملية التخطيط لسياسة الجوار الأوروبية والافتراضات في هذا الشأن، كان أول خطابين بمثابة عرض تسويقي ثقيل ومباشر لبرامج الاتحاد الأوروبي وللميزانيات المتاحة على المستوى العالمي والإقليمي فضلاً عن مساهمات الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية.

ركزت الجلسة الرابعة على "تأثير سياسة الاتحاد الأوروبي على التنمية المستدامة، ودعمها لأولويات السلطة الفلسطينية". وكانت هذه جلسة فلسطينية ناقشت خلالها مجموعات صغيرة الموضوع الرئيسي من خلال مداولات تفصيلية في المحاور الستة التالية: الحكم الديمقراطي، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتجارة، والطاقة

والبيئة، والجندر، وحكم القانون، وأخيراً الخدمات الاجتماعية والصحية. شددت المجموعات البؤرية على احتياجات كل "قطاع" مسلطة الضوء على نوع تدخل الاتحاد الأوروبي في "القطاع" والمجالات ذات الأولوية لتمويل الاتحاد الأوروبي.

قبل تلخيص التوصيات، استهدفت الجلسة الخامسة والأخيرة مرة أخرى الدعم المالي الذي يوفره الاتحاد الأوروبي للميادين الفلسطينية التي شملت: الآليات والشفافية والمساءلة. أدلى ممثلان من الاتحاد الأوروبي بكلمتيهما حول الجوانب المختلفة لآلية التمويل بيغاس (PEGASE) التي تستند إلى تجربة ما يسمى بالآلية الدولية المؤقتة (TIM)، والتي توفر الدعم القوي لخطة التنمية والإصلاح الفلسطينية (PRDP) التي وضعتها السلطة الفلسطينية.

إن وجهة النظر الرسمية للاتحاد الأوروبي هي أن سياسة الجوار الأوروبية وخطة عملها ذات الصلة (AP)، التي تم التوقيع عليها مع السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٤، تشكل "جزءاً من استجابة الاتحاد الأوروبي لحقبة السلطة الفلسطينية الجديدة سياسيا واقتصاديا". تتميز هذه الحقبة بجدول أعمال يضم بنود "بناء السلام واستعادة الأمن والإصلاح والانتعاش الاقتصادي. وشكل تأسيس حكومة تصريف الأعمال في منتصف عام ٢٠٠٧ برئاسة الدكتور سلام فياض بداية هذه الحقبة. كما وأن استئناف المساعدات الدولية قدم المصداقية وكان بمثابة الدعامة لتحقيق أهداف السلام والإصلاح وإعادة الإعمار، والتي تتزامن كلها مع عملية سياسة الجوار الأوروبية"[٢٦٦]. ما الذي يمكن تعلمه من هذه الحالة؟ لقد وافقت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وهي مظلة للمنظمات الفلسطينية "التنموية" ذات الميول اليسارية أن تكون الوكيل الباطني للمنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الأوروبية للتوسّط في تسويق الدور "التنموي" الوهمي للاتحاد الأوروبي ووكالاته. بررت شبكة المنظمات مشاركتها هذه بالقول أنها اغتنمت الفرصة للتعبير عن وجهات نظر منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في برنامج جديد يقدم فرصة محتملة للحصول على التمويل. بقبولها القيام بهذا الدور، نأت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بنفسها بعيدا عن جماهيرها، وقربت نفسها من الاتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات ومن السلطة المركزية (الحكومة الفلسطينية) كميسر لهذه المساعدات.

عقد "الملتقى الفكري العربي" (ATF) وهو منظمة غير حكومية، وعضو في الشبكات المظلية الثلاث المذكورة أعلاه (شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، أمان، وائتلاف القدس)، في رام الله يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ ندوة لاستعراض تجارب ائتلافات المنظمات غير الحكومية. وقد عكس عنوان التقرير الملخص للمداولات[٢٦٧] عن القلق الذي أثير فيها. كعضو مشارك في هذه التحالفات، أعرب "الملتقى" عن قلقه حيال تجارب

[٢٦٦] (ورشة عمل حول سياسة الجوار الأوروبية، ٢٠٠٨).

[٢٦٧] (الملتقى الفكري العربي، ٢٠٠٨)

ائتلافات المنظمات غير الحكومية متسائلاً فيما إذا كانت هذه التجارب قد أحرزت تقدما، أم انها لا تزال تراوح مكانها أو تراجعت. طلب من كل شبكة من الشبكات تقديم عرض عن تجربتها تلتها مداولات نشطة. وقد تمت دعوتي للتعليق على العروض المختلفة. كان الإستياء واضحا خلال المداولات التي جرت تجاه نتائج تجارب ائتلاف الشبكات. اعترفت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، مثلاً، في عملية التقييم الذاتي التي أجرتها، بأنها فشلت حتى الآن في التأثير على القرارات الرسمية. غير أن مصدر القلق الرئيسي تمحور حول نقطتين: الأولى هي الاعتراف بأن التمويل الذي وفرته الجهات المانحة إلى أعضاء المنظمات غير الحكومية الأفراد، لم يتم تعزيزه أو زيادته كما كان موعوداً أو متوقعاً. أما النقطة الثانية هي التفكير بإسهاب وقلق حول النزعة الملحوظة بتسجيل الشبكات نفسها كمنظمات غير حكومية ما أن تتشكل هذه الشبكات وتصبح ناجحة، الأمر الذي يعني أنها تبدأ بمنافسة أعضائها ولكن على أسس أكثر صلابة بسبب قاعدتها الشعبية الواسعة من المنظمات غير الحكومية وإتقانها لعبة استدراج التمويل.

وقبل أن أختتم هذا الباب، يدفعنا النقاش الوارد أعلاه إلى طرح سؤال مهم حول القيمة النوعية التي تضيفها التحالفات المظلية إلى عمل المنظمات غير الحكومية "التنموية" وسياقاته. كما وثمة عدد من الأسئلة البديهية التي يجب طرحها والتي تتعلق بالغرض الحقيقي وراء إنشاء هذه الشبكات الائتلافية في مجتمع رازح تحت الاحتلال. هل تم تشكيل هذه الائتلافات المظلية لتصبح طبقة بيروقراطية، أو وسيطة أو وكيلا من الباطن، اذا صح التعبير، بين مكوناتها من المنظمات غير الحكومية المهنية من جهة، ووكالات التمويل العابرة للحدود الغربية الرسمية والسلطة الفلسطينية ووكالاتها من جهة أخرى؟ في هذا التشكيل الهرمي للمنظمات غير الحكومية المنزوعة من التسييس، والتي تعتمد اعتمادا كليا على مصادر التمويل الغربية الحكومية وعلى موافقة السلطة الفلسطينية للحصول على هذه الأموال ضمن إطار مظلة رسمية تدّعي التكلم نيابة عن هذه المنظمات، فإن النتيجة الواضحة هي إعاقة "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" وتقويضها.

دراسة الحالة رقم ٣: المنظمات غير الحكومية "الوسيطة" أو "الوكيلة من الباطن"

سيغطي التحليل في هذا القسم المنظمات غير الحكومية التي تضطلع بدور الوسيط بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية المحلية لتنقل مكونات التدريب والمعلومات والمهارات والقيم الإدارية إلى المستوى المحلي نيابة عن الجهات المانحة التي تموّلها. فبهذه الطريقة تمسي هذه المنظمات وكيلة من الباطن للمانحين وبمثابة طبقة بيروقراطية وسيطة ما بين المنظمات العابرة للحدود والمنظمات الوطنية.

في السياق الفلسطيني، أرى أن هذه المنظمات غير الحكومية "الوسيطة" أو "الوكيلة" تلعب عن غير قصد دوراً ضارا نيابة عن الممولين الغربيين. إذ يتم تمويل هذه المنظمات لإعادة تفسير وتشكيل الرسائل السياسية المناهضة للتنمية التي يبعثها الممولون السياسيون

الغربيون، وإعادة نشرها تحت ستار ومزاعم الهموم القومية والوطنية لتعزيز مجتمع مدني فلسطيني من خلال عملية مسيّرة تهدف، تحت عنوان "بناء القدرات"، إلى إعادة تأهيل ثقافي لجيل جديد من المنظمات غير الحكومية الإدارية وغير المسيسة.

كمثال توضيحي على ذلك، سأركز أدناه على الوظائف التي يضطلع بها "مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية" (NDC) (والذي سيشار اليه في ما يلي بمركز تطوير) مع الإشارة إلى أن هذا الجانب سيتم مناقشته بمزيد من التعمق في الفصل التالي الذي سيتناول موضوع تطور مؤسسة التعاون إلى وكيل وسيط للمعونة الدولية.

الخلفية

يمثل مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية المرحلة الثالثة من نهج البنك الدولي الذي يركز على "قطاع المنظمات غير الحكومية" الفلسطينية والذي بدأ بعد تأسيس السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥ ضمن إطار عملية أوسلو. يقوم النهج الذي أطلقه البنك الدولي على جمع كافة مظلات شبكات وائتلافات المنظمات غير الحكومية الرئيسية ضمن إطار يتعاون ويوحد جهوده إلى أقصى حد ممكن مع جهود السلطة الفلسطينية. وقد تم كل ذلك تحت ستار تعزيز وتمكين "قطاع المنظمات غير الحكومية" الفلسطينية. كانت نتيجة هذا النوع من المقاربات هو دفع المنظمات غير الحكومية إلى التعاون مع وكالات السلطة الفلسطينية وبالتالي إضعاف هذه السلطة السياسية الجديدة التي اخترعتها عملية أوسلو ونزع الطابع السياسي عنها إلى حد ما.

أنتجت المشاورات التي أجراها البنك الدولي بشأن صياغة هذه المبادرة استدراج عروض عالمي لدعم "قطاع المنظمات غير الحكومية" الفلسطيني بقيمة ١٤ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات (١٩٩٧– ١٩٩٩). شكلت مؤسسة التعاون تجمعا ضم مؤسستين بريطانيتين (المجلس الثقافي البريطاني وهيئة المساعدات الخيرية البريطانية) للمشاركة في المناقصة، وفاز هذا التجمع بها فأصبح يعرف باسم "تجمع مؤسسة التعاون". أطلق على هذه المرحلة لاحقاً اسم مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية: المرحلة الأولى (PNGO I)، تحت الإدارة التقنية لمنظمة إدارة المشروع (PMO).

بعد أن حصلت المرحلة الأولى على تقييم جيد، تعهد البنك الدولي بتوفير تمويل إضافي للمرحلة الثانية ليتم تنفيذها من قبل تجمع مؤسسة التعاون، الذي نجح باستثمار ٤٢ مليون دولار خلال مرحلتي المشروع (PNGO I, II).[٢٦٨]

تمت الموافقة على المرحلة الأولى (١٩٩٧–٢٠٠٠) بتاريخ ١٠ تموز/يوليو ١٩٩٧ وانتهت رسميا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. بلغت الميزانية الإجمالية الفعلية

[٢٦٨] (www.ndc.ps).

لهذه المرحلة ١٦,٥ مليون دولار أمريكي بتمويل من البنك الدولي والحكومة السعودية والحكومة الإيطالية ومؤسسة التعاون. أما المرحلة الثانية التي استمرت حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ فهي امتداد للمرحلة الأولى، وحصلت على ميزانية قدرها ٣٣ مليون دولار من البنك الدولي والوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA) والحكومة الإيطالية ووكالة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، والبنك الإسلامي للتنمية IDB (من خلال بكدار) والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، والوكالة السويسرية للتنمية.[٢٦٩]

بحسب التقييمات الواردة في "تقرير انتهاء المشروع"، الذي قام البنك الدولي بوضعه عن المرحلة الثانية من المشروع، فقد "تأثرت النتائج إلى حد كبير بقوى خارجة عن هذا المشروع... وبأن تقييم إنجازات المشروع ونقاط ضعفه هو أمر معقّد ومن الصعب توفير الأدلة على الاستنتاجات الواضحة"[٢٧٠]. جرت مناقشات مستفيضة بين شركاء التجمع، أي السلطة الفلسطينية و"قطاع المنظمات غير الحكومية" مع استكمال المرحلة الثانية لمشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية في عام ٢٠٠٦ حيث تم تناول مستقبل هذه المرحلة الأخيرة. خلصت هذه المشاورات إلى تأسيس كيان مستقل للمنظمات غير الحكومية لمواصلة عمل المرحلة الثانية "تحت مظلة مؤسسة التعاون". تم تسجيل مركز تطوير المؤسسات الأهلية (NDC) في شهر آذار/مارس ٢٠٠٦ ككيان مستقل (أي منظمة غير حكومية وفقا للقانون الفلسطيني لعام ٢٠٠٠)، وحصلت على تمويل رئيس ودعم من البنك الدولي.[٢٧١]

أشار مركز تطوير المؤسسات الأهلية في "التقرير الاستراتيجي" الأخير[٢٧٢] أن "النجاحات التي حققها مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية بمرحلتيه الأولى والثانية دفعت بالسلطة الوطنية الفلسطينية في العام ٢٠٠٥ إلى مطالبة البنك الدولي بدعم مشروع ثالث. ... حيث أدت هذه العملية إلى صياغة استراتيجية لتنمية قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ضمت اقتراحات لسلسلة من التوجيهات الاستراتيجية لتعزيز هذا القطاع كما تم تحديد الموارد والترتيبات المؤسسية الضرورية لتطبيق هذه التوجيهات".

وأكد تقرير البنك الدولي[٢٧٣] أن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية هو "المنفّذ لمشروع المنظمات الأهلية ٣. ... من الواضح بأن استمرار مركز تطوير المؤسسات الأهلية

[٢٦٩] (البنك الدولي، "وثيقة تقييمية"، ١٩ حزيران/يونيو ١٩٩٧؛ البنك الدولي، تقرير إتمام المشروع، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية: المرحلة ٢، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).

[٢٧٠] (البنك الدولي، ٢٠٠٧:١٠).

[٢٧١] (تقارير البنك الدولي ذات الصلة ومقابلة للمؤلف مع مدير مركز تطوير المؤسسات الأهلية ، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠).

[٢٧٢] (مركز تطوير المؤسسات الأهلية، ٢٠١٠:٨).

[٢٧٣] (البنك الدولي، ١٩٩٧:١٠).

الفلسطينية وإنشاءه يوفر المؤسسة التي تتمتع بالمعرفة التقنية والمالية لضمان استمرارية المشروع وفعاليته. نظراً لمبادرة المجلس الإشرافي التي جاءت في الوقت المناسب، فقد ترسخت مهارات وخبرة منظمة إدارة المشروع وبنيتها المؤسساتية لتصبح الذراع التنفيذي لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الجديد". أصبح أعضاء "المجلس الإشرافي" في تجمع مؤسسة التعاون "الأعضاء المؤسسون" لمركز تطوير وقرر مجلس الإدارة (في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٩) أن يشكلوا عضوية دائمة في الجمعية العامة لمركز تطوير. ارتفع عدد أعضاء المجلس من ١٣ إلى ٢٥ حاليا.[٢٧٤]

بعد إنشائه، استقطب مركز تطوير المؤسسات الأهلية تمويلاً إضافياً من الفرنسيين. علاوة على ذلك تم اختياره عام ٢٠٠٨ من قبل مجموعة من الجهات المانحة "ذات التفكير الواحد" (سويسرا والدنمارك والسويد وهولندا) لإدارة "سكرتاريا المؤسسات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، الذي كان يديرها سابقاً "مؤسسات"(Mu'assasat) التي سيتم مناقشتها في دراسة الحالة رقم ٤ أدناه.

التعريف الذاتي، الرؤية والأهداف

عرّف مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية نفسه في "الخطة الاستراتيجية" الأخيرة بأنه "منظمة غير حكومية لا تتوخى الربح تم تأسيسها استجابة لضرورة وضع آلية فلسطينية مستدامة توفر الدعم لقطاع المنظمات غير الحكومية. يعمل مركز تطوير على تنمية قدرات **المنظمات غير الحكومية** الفلسطينية من خلال توفير الدعم التقني والمالي... وتعزيز اعتمادها على نفسها وتمكينها لتكون أكثر استدامة. يسهم مركز تطوير في الوقت ذاته في تطوير **قطاع المنظمات غير الحكومية** ككل عبر تسهيل عملية التشارك والتبادل في المعلومات والخبرات، ودعم الأبحاث ووضع السياسات، وأخيراً من خلال تعزيز علاقات المنظمات غير الحكومية مع الشركاء في التنمية.[٢٧٥] تشمل مهمة مركز تطوير "تطوير قدرات المؤسسات الأهلية وتعزيز اعتمادها على ذاتها ودعم استدامتها، وتعزيز وتطوير مستويات وآليات التنسيق والتعاون المشتركة بين المؤسسات وشبكات واتحادات العمل الأهلي. كما تسهم في توفير المعلومات والدراسات الدقيقة والشاملة والمتاحة للجميع حول القطاع الأهلي وبرامجه وأنشطته"[٢٧٦] . لتحقيق هذه المهمة، يعمل مركز تطوير على ثلاثة مسارات: **توفير المنح**، وتنمية القطاع **وبناء القدرات**.[٢٧٧]

[٢٧٤] (كسابرة، ٢٠١٠)

[٢٧٥] (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ٢٠١٠:١٥ ، التشديد مضاف).

[٢٧٦] (www.ndc.ps) .

[٢٧٧] (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ٢٠١٠:١٠ ، التشديد مضاف).

حدد مركز تطوير مكامن قوته على الشكل التالي: "قام المركز بترسيخ أسس متينة لتأمين الحصول على التمويل من مصادر متنوعة: خلال فترة قصيرة من الزمن، رسخ مركز تطوير نفسه **كوكالة خبيرة** تخضع للمساءلة، ووكالة **جديرة بالاعتماد والثقة من قبل الجهات المانحة لتوجيه الأموال والمساعدات بشكل فعّال إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية**. ... ومن خلال ذلك، ارتفع التدفق النقدي السنوي لمركز تطوير من حوالي ٢,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ إلى أكثر من ١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٨. في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ تمكن مركز تطوير من الحصول على منح جديدة وصلت إلى ٤,٨٥ مليون. وكما ذكر آنفا فإن مجموعة الجهات المانحة الشريكة آخذة في التوسع لتشمل – بالإضافة إلى البنك الدولي ومؤسسة التعاون – مانحين جدد على غرار: المفوضية الأوروبية (EC) ، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (من خلال مؤسسة التعاون)، هولندا، ألمانيا، الوكالة الفرنسية للتنمية AFD، وغيرهم... بفضل النجاحات التي حصدها المركز وسجلّه الحافل بالإنجازات والحس المهني في تعاملاته. إضافة إلى إرث مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية بمرحلتيه الأولى والثانية أمسى مركز "تطوير" يتمتع بمصداقية وجدير بالثقة لتوجيه مزيد من الأموال للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية" [٢٧٨].

قلق نوعا ما من الصورة التي ابتدعها عن نفسه والعلاقة التمويلية النمطية مع البنك الدولي، خلص المركز في التقييم الذاتي وفي تمرين التخطيط الاستراتيجي أن "التنويع في مصادر التمويل من شأنه تعزيز استقلالية مركز تطوير وصورته، [بهدف] تعزيز هويته كمؤسسة فلسطينية تعمل لصالح المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بأسره، بدلا من أن يكون مشروعاً أو أداة في يد أي من الجهات المانحة" [٢٧٩].

ما شهدناه أساساً هو منظمة غير حكومية فلسطينية وسيطة ناجحة وفعالة. فمن خلال "الحس المهني" و"المصداقية" و"جدارتها بالثقة"، سوّقت هذه المنظمة نفسها على أنها "وكالة يمكن الاعتماد عليها ويمكن للجهات المانحة الوثوق بها لتوجيه الأموال على نحو فعال وتقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية". فكلما أدت المنظمة هذه الوظيفة بجدارة كلما حصلت على المزيد من الأموال من وكالات الدعم الغربية. فهي "وكيل فرعي" يمكن الاعتماد عليه، ويعمل نيابة عن الجهات المانحة للمساعدة في اختراع وإعادة اختراع ثقافة مهنية جديدة للمنظمات غير الحكومية تحت سقف "عملية أوسلو".

---

[٢٧٨] (مركز تطوير المنظمات غير الحكومية، ٢٠١٠: ١١–١٣ ؛ التشديد مضاف).

[٢٧٩] (المرجع نفسه).

دراسة الحالة رقم ٤: مواءمة وتجانس المساعدات

الخلفية ووضع المفاهيم

كمبرر وأساس منطقي لضرورة مواءمة مساعدات المانحين وتمهيدا لمنتدى روما الرفيع المستوى المعني بالتجانس، الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٣، جاء ما يلي:

> تقوم الجهات المانحة بتوفير التمويل لأكثر من ٦٠٠٠٠ مشروع معونة حول العالم. إلا أن المتطلبات الملقاة على عاتق المتلقين من حيث القدرات كبيرة جدا: تحصل بعض البلدان النامية على ما يصل الى ٨٠٠ مشروع جديد في السنة، وتستضيف أكثر من ١٠٠٠ بعثة لمراقبة سير العمل وعليها تقديم تقارير فصلية يصل عددها إلى ٢٤٠٠ عن التقدم المحرز. وفي الوقت عينه، مع تقلص أموال المعونة، يدرك المانحون أن عملياتهم وإجراءاتهم العديدة تقلل من وقع التنمية ويتساءلون بالتالي عن طرق أخرى تتيح استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة.[٢٨٠]

كما وتم إعادة التأكيد على ما يلي:

> إن التجانس لا يسهم فقط في تخفيض تكاليف المعونة بل يقوم بزيادة فوائدها وبالطبع زيادة تأثير كافة النفقات الحكومية. وقد يؤدي الأثر التراكمي إلى تغيير الطريقة التي يتم بواسطتها إنجاز الأعمال في القرن ٢١. [٢٨١]

اجتمع قادة أهم مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية والثنائية والجهات المانحة وممثلو البلدان المتلقية في شباط/فبراير ٢٠٠٣ لحضور منتدى روما الرفيع المستوى بشأن تجانس المساعدات (Rome-HLF) حيث **تعهدوا** باتخاذ الإجراءات لتحسين إدارة وفعالية المعونة وتقييم التقدم الملموس قبل الاجتماع مرة أخرى في باريس، شباط/فبراير ٢٠٠٥.

بناء عليه، أكد المشاركون من خلال "إعلان روما بشأن تجانس وفعالية المساعدات" (٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣)، "التزامهم بالقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز التنمية المستدامة..." مؤكدين أن "العنصر الأساسي في إرشاد هذا العمل هو نهج قطري يؤكد على ملكية الدول للنتائج". كما وعبّر المشاركون عن التزامهم وضمانهم "تقديم المساعدات الإنمائية دعماً لأولويات التنمية الوطنية للدول الشريكة... وأن تتم مواءمة جهود التنسيق وفق السياق القطري"[٢٨٢].

---

[٢٨٠] (www.aidharmonization.org)

[٢٨١] (المرجع نفسه).

[٢٨٢] (المرجع نفسه).

استضافت الحكومة الفرنسية منتدى باريس الرفيع المستوى بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ حيث ضمت لائحة الحضور "مسؤولين في ميدان التنمية ووزراء من ٩١ بلدا، ٢٦ منظمة مانحة، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص". في الوثيقة الختامية – **لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة** – الزم المشاركون بلدانهم ومؤسساتهم "القيام بإجراءات بعيدة المدى للمساهمة في زيادة فعالية المعونة بشكل كبير" حيث أكدوا من جديد، من بين جملة أمور، التزامهم بما يلي:

- زيادة تجانس المعونة لتتلاءم مع أولويات البلدان الشريكة... ومساعدتها على تعزيز قدراتها،
- القضاء على ازدواجية الجهود وترشيد أنشطة المانحين لجعلها أقل كلفة قدر الإمكان،
- إصلاح وتبسيط سياسات وإجراءات المانحين،
- احترام القيادة القطرية للبلد الشريك والمساعدة في تعزيز قدرته على ممارسة هذه القيادة،
- تنفيذ، حيثما كان ذلك ممكنا، ترتيبات مشتركة على المستوى القطري للتخطيط والتمويل والصرف والرصد والتقييم ووضع التقارير،
- المواءمة بين متطلبات الرصد ووضع التقارير.

كما والتزموا بالتصدي للتحديات الأخرى بما في ذلك:

- فشل المانحين في تقديم "التزامات أكثر قابلية للتنبؤ ومتعددة السنوات في ما يتعلق بتدفقات المعونة إلى البلدان الشريكة الملتزمة"،
- "عدم تفويض الموظفين الميدانيين التابعين للجهات المانحة بالسلطة الكافية"،
- "الفساد وانعدام الشفافية" [٢٨٣].

ولكن برأيي كل ما ورد سابقاً لا يندرج إلا في سياق البيانات الرسمية المعلنة والمسكّنة، كما وأن الادعاءات حول الالتزامات بـ"بتجانس" المعونة ليست سوى تمويهاً لتوسيع السيطرة الفعلية للمانحين على أرض الواقع، وتسريع نسق اعتماد العالم الثالث على المساعدات الدولية الغربية. والتحليل الجزئي التفصيلي للتجربة التالية، التي كنت طرفا مباشرا فيها، هو مثال توضيحي على ذلك.

[٢٨٣] (إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، ٢٨ شباط/فبراير – ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥).

حالة "الأمانة العامة لإدارة برنامج المنظمات الأهلية المعنية بحقوق الإنسان والحكم الرشيد في الضفة الغربية وقطاع غزة" (مؤسسات Mu'assasat)

بناء على هذه الخلفية، ومدفوعة بروح إعلاني روما وباريس والنتائج المرجو تحقيقها، قامت مجموعة من المانحين الاوروبيين بسبر أغوار تجانس المساعدات هذه وتجربتها في فلسطين.

قامت مجموعة من الجهات المانحة في القدس ورام الله ضمت أساساً السويد وسويسرا وهولندا ومفوضية الاتحاد الأوروبي والنرويج والدنمارك وصفت نفسها على أنها ذات "التفكير الواحد"، بمشاورات في آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن سبل ووسائل تنسيق إجراءاتها، لا سيما في قطاع المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وتحديدا فيما يتعلق بدعم أنشطة حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي (الحكم الرشيد). إن الدافع وراء هذا التحرك كان في المقام الأول الوضع المحرج الذي مرت به الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (جمعية القانون)[٢٨٤] بسبب سوء إدارة و/أو اختلاس الأموال التي جاءت من بعض الجهات المانحة والتي كانت على علم بهذا الأمر إلا أنها لم تحرك ساكنا. فقد ادعت هذه الجهات المانحة أنها قامت بهذه الحركة لدراسة المشكلة المعقدة على أرض الواقع. وقد قامت بتشخيص المشكلة بالوصف التالي: ضعف في قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على استيعاب المعونة؛ ميل إلى تلقي التمويل من مصادر مختلفة في وقت واحد؛ تداخل الأنشطة وزيادة عددها عن اللازم، إلى أن العديد من الأنشطة، إن لم تكن أغلبيتها، التي تكفلت هذه الجهات المانحة بتمويلها ليست مستدامة وأثرها مشكوك فيه.

هذا واشتبهت الجهات المانحة في إمكانية إسهامها هي نفسها في الفساد الذي يؤثر على منظمات المجتمع المدني، وفي أنها لم تكن تشجع على التفكير الاستراتيجي الجدي وعمليات التخطيط بين المنظمات غير الحكومية التي تدعمها. بناء عليه، قررت أنه ثمة حاجة إلى وضع نهج شامل أكثر مهنية. وبالتالي بدأت مجموعة من المكاتب التمثيلية الأوروبية في السلطة الفلسطينية، لا سيما السويد (من خلال قنصليتها العامة)، وسويسرا وهولندا والنرويج والدنمارك التكليف بإجراء دراسة جدوى ووضع شروط مرجعية محددة جدا. وضعت الدراسة في صيغتها النهائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

في غضون ذلك، طلبت الجهات المانحة أيضا إجراء دراسة مسح عن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد لتضمن أن عملها يقوم على قاعدة دقيقة عملياً. بناء على هذه الدراسة التي وضعت في أوائل عام

[٢٨٤] نشير هنا إلى المنظمة غير الحكومية الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان (القانون) التي انهارت بسبب سوء الإدارة و/أو اختلاس أموال المانحين، حيث لا تزال كميات كبيرة من أموال المانحين مفقودة وعمليات التقاضي لا تزال جارية.

٢٠٠٥، قررت أربع جهات مانحة حكومية أوروبية من المجموعة الأصلية هي النمسا والدنمارك ووكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية (سيدا) والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون "تنسيق" و"ترشيد" المساعدات المالية التي تقدمها إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقررت حشد أموالها المخصصة لهذا القطاع (وفقا للنسب المقررة لكل منها) وإنشاء الأمانة العامة كوحدة لإدارة البرنامج بهدف ضمان تدفق الأموال وفقا لإجراءاتها. إن الهدف الرسمي العام الذي سعت الجهات المانحة الأربع إلى تحقيقه هو "تحسين وضع حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الضفة الغربية وقطاع غزة". أما الهدف المباشر فتجسد في "زيادة تأثير المنظمات غير الحكومية العاملة على تعزيز حقوق الإنسان والحكم الرشيد". في هذا السياق، تنص الشروط المرجعية (TOR) الخاصة بوحدة إدارة البرنامج على ما يلي:

١. تعزيز الأداء والنتائج واستراتيجية التوعية الخاصة بالبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الرشيد،

٢. تحسين التنسيق بين المنظمات غير الحكومية وتفادي ازدواجية الجهود،

٣. تخفيض تكاليف معاملات المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة من خلال تنسيق ومواءمة إجراءات المانحين، و

٤. تحسين الأداء الداخلي من حيث المساءلة والأداء التنظيمي.

فازت الشركة الاستشارية الدنماركية[٢٨٥] بالمناقصة لإدارة الأمانة العامة. فقد وقعت الدنمارك بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، نيابة عن الجهات المانحة، عقد خدمات مع شركة كوبنهاغن الاستشارية (CDC) لتأسيس الأمانة العامة وإدارتها. شمل عقد الخدمة ثلاث مراحل تمتد على فترة ٤ سنوات حيث أن العامين الأولين ملزمين (٢٠٠٥/١٢/١ – ٢٠٠٧/١١/٣٠)، أما العامين التاليين فاختياريين كتمديد لعام واحد. فكانت المدة المحتملة (نظريا) لهذا البرنامج من ٢٠٠٥/١٢/١ إلى ٢٠٠٩/١١/٣٠ مما يعني أن الالتزامات المالية متاحة لمدة سنتين كحد أقصى.

لإضفاء الطابع الرسمي على عملية التنسيق بشكل فعال، أي للإشراف على توجيه سلس لأموال الجهات المانحة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية وشركة كوبنهاغن الاستشارية (الشركة الاستشارية) وفقا للحصة الرسمية التي يجب أن تسهم بها كل جهة مانحة، تم صياغة ومراجعة ما مجموعه ست اتفاقيات منفصلة تم التعليق عليها ووضعها في صيغتها النهائية ومن ثم التوقيع عليها. حيث تم التوقيع على عقد ثنائي

[٢٨٥] (شركة كوبنهاغن لاستشارات التنمية CDC – وفقا لمعلوماتنا هي غيرعاملة حالياً).

الأطراف بين كل من الجهات المانحة والشركة الاستشارية (ما مجموعه ٤ عقود). كما وتم التوقيع على عقد آخر بين كونسورتيوم المانحين والشركة الاستشارية (اتفاق واحد) وتم التوقيع على اتفاق آخر من قبل الجهات المانحة الأربعة حيث تم تحديد الإجراءات وحجم التزام كل منها (اتفاق واحد). استغرق وضع هذه الاتفاقيات بصيغتها النهائية من مرحلة الصياغة الأولية وحتى التوقيع النهائي حوالى الستة أشهر. وهكذا، فإن الستة الأشهر الأولى من أول سنتين لـ"مشروع تجانس الدعم" ذهبت هدراً على الإجراءات الإدارية حيث لم يتم اتخاذ أية قرارات لتخصيص الأموال لأنشطة المنظمات غير الحكومية المحلية.

الهيكل التنظيمي

تم تقسيم الهيكل التنظيمي ليشمل ثلاثة مستويات.[٢٨٦] ومن الواضح أن سلطة اتخاذ القرار كانت محصورة بيد الجهات المانحة كما هو موضح أدناه :

١. **اللجنة التوجيهية للبرنامج (PSC)** هي هيئة صنع القرار في هذا الكونسورتيوم. تتألف اللجنة من ممثلين عن ثلاث جهات مانحة من المؤسسين (الدنمارك والسويد وسويسرا)، ورئيس الفريق (بحكم منصبه). أما النمسا بحصتها الضئيلة فكانت بمثابة العضو "الصامت" في اللجنة، أي إنها لم تحضر الاجتماعات وإنما بقيت على اطلاع بها.

   تتخذ اللجنة، بوصفها هيئة صنع القرار، "القرارات المتعلقة بالسياسات العامة للبرنامج" وتنعقد الاجتماعات الفصلية بشكل منتظم، ما لم يستدعِ البرنامج إجراء آخر. يقوم رئيس الفريق، بعد المشاورات، بالدعوة إلى عقد الاجتماعات ويقوم بصياغة محاضر الاجتماعات ورفعها للحصول على الموافقة. تم عقد اثنتي عشر جلسة خلال العامين الأولين.

٢. **فازت الشركة الاستشارية (شركة كوبنهاغن لاستشارات التنمية CDC)** بالعقد لتتبوأ منصب الأمانة العامة وتتحمل "المسؤولية القانونية وتتولى المهمة الكاملة لتنفيذ البرنامج وإدارة المساهمات المالية من المانحين".

   سوقت الشركة الاستشارية نفسها على أنها "إحدى الشركات الاسكاندينافية الرائدة في ميدان الاستشارات التنموية... وهي تعمل ضمن إطار تقدير الثقافات واحترام التنوع الثقافي مع التزام خاص بدعم الفئات المحرومة اجتماعيا

[٢٨٦] وفقاً لشروط "عقد الخدمة" الموقع (٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، ووثيقة "تقسيم الأدوار" الموافق عليها والتي قام بصياغتها رئيس الفريق في وقت لاحق (٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦).

واقتصاديا...". هذا وحددت مهمتها "بتوفير خدمات استشارية عالية الجودة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ضمن إطار الحوكمة الديمقراطية"[٢٨٧].

خلال الاجتماع الأول الذي عقد بين الجهات المانحة للأمانة العامة والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان والحكم الرشيد في رام الله يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لتعريف "الشركاء" المحتملين بالأمانة العامة، قدمت الشركة الاستشارية عرضاً تسويقيا مغرياً عن نفسها مشددة على دورها الذي يضفي قيمة مضافة محتملة على نجاح الأمانة العامة. كما وعرضت قائمة العملاء الذين تعاملت معهم بدءا من المفوضية الأوروبية وصولا إلى البنك الدولي، مؤكدة على قدرتها على الاضطلاع بمسؤولياتها التعاقدية الشاملة، عبر تسليط الضوء على خبرة رئيس الفريق، والخبيرة في ميدان حقوق الإنسان، وعبر توفير إدارة فعالة، ودعم مساند، وضمان الجودة العالية وتوفير المساعدة التقنية على المدى القصير من مكتبها الرئيس في كوبنهاجن.[٢٨٨]

غير أن الشركة الاستشارية لم تكن تتمتع بأية خبرة مسبقة ومباشرة في إدارة أمانة عامة لحقوق الإنسان أو في فلسطين أو في أي بلد عربي آخر.

٣. **تمثل الأمانة العامة (Mu'assasat)** الشركة الاستشارية على الأرض وتتمتع بـ"السلطة الكاملة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات اليومية للبرنامج" لا سيما التخطيط والإدارة والإدارة المالية والرصد ووضع التقارير وتنفيذ الدعم المالي والتقني للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان والحكم الرشيد، نيابة عن الجهات المانحة.[٢٨٩]

الإنجازات

أطلقت "مؤسسات" الدعوة الأولى لتقديم المقترحات بعد شهر من تأسيسها حيث تم تقييم ٤٣ طلبا للحصول على تمويل وتوقيع اتفاقيات مع ١٦ منظمة غير حكومية

---

[٢٨٧] (www.copenhagendc.com).

[٢٨٨] عرض الباور بوينت الذي قدمه مدير المشروع، اجتماع مع المنظمات غير الحكومية في رام الله، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

[٢٨٩] شغلت منصب رئيس فريق "مؤسسات" منذ بداية عملها حتى إنتهائه بشكل مفاجئ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وبهذه الصفة كنت مسؤولا عن تأسيس الأمانة العامة في رام الله؛ والإشراف على طلبات التمويل المقدمة من "المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والحكم الرشيد" المحلية ومراجعتها وتخضيعها للتقييمات المهنية؛ وإدارة التزام مالي بقيمة حوالى ٨ مليون دولار موزع على ٢٤ منظمة غير حكومية، والشروع في المناقشات الاستراتيجية مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا "القطاع").

(حوالي ٣٧ ٪) في تموز/يونيو ٢٠٠٦ للحصول على تمويل أساسي لمدة سنتين (مضمونة) وفي بعض الحالات لمدة ثلاث سنوات (مشروطة). كما أطلقت الدعوة الثانية لتقديم المقترحات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ حيث تم تقييم ٥٩ طلبا وتوقيع اتفاقيات مع ٨ منظمات غير حكومية إضافية (حوالي ١٤ ٪) للحصول على تمويل أساسي لمدة سنة واحدة في شباط/ فبراير – آذار/مارس ٢٠٠٧.

وقد أنيطت "بمؤسسات" مسؤوليات إضافية لتعزيز التنسيق وتحسين التشبيك بين العاملين في قطاع حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الضفة الغربية وقطاع غزة فضلاً عن تسهيل الحوار بين الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية. وبناء عليه، قامت "مؤسسات" بالدعوة إلى "ندوة استراتيجية" عقدت يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لمناقشة القضايا والتحديات التي تواجه قطاع حقوق الإنسان والحكم الرشيد في فلسطين والتي حددتها وناقشتها ٨٣ منظمة غير حكومية حضرت الندوة وشملت منظمات من الضفة الغربية وقطاع غزة ومنظمات حقوق إنسان يهودية من إسرائيل تركز عملها في مناطق السلطة الفلسطينية.

وفقاً لمدولات "الندوة الاستراتيجية" المذكورة أعلاه، أعدت "مؤسسات" في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ أول "تقرير حالة عن حقوق الانسان /الحكم الرشيد للعام ٢٠٠٦"، كما هو منصوص عليه ضمن دفتر الشروط المرجعية الذي حدد الأنشطة الرئيسية/المبادرات التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان/ الحكم الرشيد. وقد حلل التقرير التحديات والقضايا الرئيسية التي تواجه هذا القطاع من وجهة نظر المنظمات المحلية الناشطة. تم تعميم التقريرعلى مؤسسي الأمانة العامة وجهات مانحة محددة أخرى، وفي نفس الوقت على كافة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان/الحكم الرشيد التي حضرت الندوة. كما وتم نشر التقرير أيضاً كوثيقة عامة على الموقع الإلكتروني الخاص بـ"مؤسسات". إلا أن الجهات المانحة (أعضاء اللجنة التوجيهية للبرنامج) أعربت عن إمتعاضها حيال تعميم التقرير على المنظمات غير الحكومية الناشطة قبل إعطاء موافقتها عليه! واتضح لاحقا أن السبب الرئيس لهذا الإمتعاض هو عدم موافقتها على التحليل الذي ورد في التقرير ووصفته بأنه ذا صبغة "سياسية" و"أكاديمية"!

في أيار/مايو ٢٠٠٧ أي بعد حوالى ١٨ شهرا من بدء هذه العملية، بدأت الجهات المانحة بعملية مراجعة خارجية لـ"مؤسسات"، وفقا للشروط المرجعية الأساسية. في هذا الإطار خرج فريق المراجعة، من بين جملة من الأمور، بالتوصيات التالية:

"يجب تجهيز "مؤسسات" ودعمها لتولي المهام التي اضطلعت بها شركة كوبنهاغن للاستشارات التنموية (CDC) حتى الآن. وتشمل هذه الوظائف تحمل المسؤولية الكاملة عن الوظائف الإدارية في الأمانة العامة، والمساءلة عن تنفيذ

البرنامج، وإدارة مساهمات الجهات المالية المانحة، ومسؤولية التخطيط، والإدارة، والإقتناء، والادارة المالية، وتنفيذ البرنامج، واستمرارية النظام المالي ونظام رصد البرامج، وتحمل مسؤولية تقديم الميزانية السنوية وخطط العمل والتقارير والمراجعات في الوقت المحدد لها" [٢٩٠].

وعلاوة على ذلك، أوصى فريق المراجعة الجهات المانحة بشدة بأن "تسعى إلى دمقرطة وتأصيل "مؤسسات" من خلال إعادة تأسيسها "كمؤسسة محلية... لها ثلاث وظائف: القدرة على تقديم المنح وبناء القدرات والتطوير الاستراتيجي... تحت إدارة هيئة مستقلة" [٢٩١].

إنقطاع الزخم

في ذروة هذا الزخم، ومن دون علم الجهات المانحة، ومن دون علمنا نحن أيضاً – أي مكتب التنفيذ التابع لـ"شركة كوبنهاغن للاستشارات التنموية" المنشأ محليا – شرعت إدارة الشركة الاستشارية بعملية "إعادة هيكلة" محتملة للشركة، كجزء من إجراءات الإفلاس يوم ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧. قام "المكتب الرئيسي" في كوبنهاغن بإبلاغي على الفور، بصفتي رئيس الفريق، "إنه غير مسموح لي دفع أية مبالغ من حسابات المشروع وإبلاغ "المكتب الرئيس للشركة" بالأرصدة الموجودة. وفي ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٧، تلقينا رسالة من مكتب محاماة دنماركي جاء فيها: "يؤسفني أن أبلغكم بأن الشركة المذكورة أعلاه "شركة كوبنهاغن للإستشارات CDC" أفلست بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٧. سأتولى التعامل مع التركة وبهذه الصفة، سأقوم بإنهاء عملكم. لا يجوز لكم الاستمرار في العمل بما أن الممتلكات التي تخضع للإفلاس تفتقر إلى التمويل" [٢٩٢]. حتى تاريخه، لم يجرِ أي اتصال مباشر بين الشركة الاستشارية والجهات المانحة بشأن هذا التطور؛ تلقتَ الجهات المانحة أول اتصال بهذا الشأن مني. تحت الضغط، أعلنت الجهات المانحة ل"مؤسسات" أنها أيضا أُخذت على حين غرة تماما. إذاً فجأة ومن خلال الإجراءات البيروقراطية والقانونية ووفقا للقانون الدنماركي، الذي لم نكن على علم به، وقعنا في مأزق كبير في ما يتعلق بالالتزامات المالية الرسمية التي قطعناها للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية قبل أقل من أربعة أشهر. وبهذه الخطوة، فإن كافة مناقشاتنا السابقة عن الاستراتيجية، وما إلى ذلك، مع المنظمات المحلية غير الحكومية لحقوق الإنسان ذهبت سدىً بعد أن بذلنا جهودا جادة لإقناعها بأنها "شريكتنا" الفعلية. غير أن هذه المسألة بدت بغير ذي أهمية بالنسبة إلى "جهاتنا المانحة." كانت

[٢٩٠] (سيدوتي، ٢٠٠٧ :١٤).

[٢٩١] (المرجع نفسه:٣٢).

[٢٩٢] رسالة من مكتب محاماة لوند إلمر سانداجر، ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٧ (المرجع: ٨٠١٠٦٨).

الجهات المانحة تعيد تكرار أن همها هو كيفية توخي الحذر الشديد مع شروعها في عملية تصحيح الوضع. وتسارعت مشاوراتها مع عواصم بلادها والإدارات القانونية ذات الصلة. وكما يبدو كان همها الرئيس والفوري كيفية إحتواء هذه الفوضى باتباع أنسب الإجراءات القانونية والإدارية الدولية. ولم تعرب عن قلقها، ولو للحظة، إزاء الوعد الذي قطعته بشأن "الإلتزام طويل المدى بقطاع حقوق الإنسان"!.

كان شغلنا الشاغل هو الأرصدة المتاحة في حسابات "مؤسسات" وإمكانية تلبية التزاماتنا المالية الفورية والموقعة رسمياً تجاه المنظمات غير الحكومية الشريكة لنا. عندما تأسست "مؤسسات"، تم فتح حسابين مصرفيين تحت اسم مؤسسات/شركة كوبنهاغن للاستشارات التنموية CDC: الحساب الأول كان لتغطية التكاليف الجارية، حيث تقوم الشركة الاستشارية بنقل المبلغ المطلوب لتغطية النفقات الجارية شهرياً (المرتبات المحلية، والمرافق، الخ)، أما الحساب الآخر فمخصص للمنظمات غير الحكومية حيث يحول المانحون الأربعة حصصهم من الأموال التي تعهدوا بها وفقا لمعدل تنفيذ المشروع. ولقد اخبرنا بأن الحساب الأول تم إدراجه في عملية الإفلاس، وبالتالي تم تجميده، بعكس الحساب الثاني. كما وتم إيقاف التحويلات الأخيرة المعلقة من اثنتين من الجهات المانحة لهذا العام والتي كانت مخصصة للوفاء بالتزاماتنا المعلقة تجاه ١٠ منظمات غير حكومية. أعيدت المبالغ إلى مصدرها بعد أن ادعت الجهات المانحة عدم تأكدها من خضوع حساب المنظمات غير الحكومية لإجراءات الإفلاس. في هذه الأثناء، كانت الاتصالات الرسمية مع كوبنهاغن ضئيلة ومتفرقة.

من جانبها، قررت الجهات المانحة تكليف شركة تدقيق حسابات دولية (لها مكاتب في رام الله) لإنهاء هذه المرحلة عبر الوفاء بكافة الالتزامات المستحقة للموظفين المعينين محليا والمنظمات غير الحكومية. وهكذا تم إجراء عملية جرد واسعة شملت كافة المقتنيات المادية والفواتير المستحقة وتم إغلاق مكتب "مؤسسات" بشكل رسمي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ولم يتم الشروع في أية اتصالات رسمية حول هذا التطور مع المنظمات غير الحكومية الشريكة لنا. وتكاثرت الشائعات على درجات مختلفة من الصدقية حول الموضوع.

فعلى الرغم من أن الجهات المانحة كانت تتفق، قبل حدوث هذا، مع التوصية الرئيسية التي خرج بها فريق المراجعة، لا سيما فيما يتعلق بـ"توطين ودمقرطة" "مؤسسات"، إلا أنها تبنت نهجا حذرا جدا وقررت توقيف البرنامج بأكمله بشكل "مؤقت". وكان همها الشاغل كيفية التقليل من الخسائر وعدم الوقوع في نفس الفخ مرة أخرى. في غضون ذلك، تم تسريح كافة الموظفين.

خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، أي بعد شهر من إغلاق المكتب، بدأت الجهات المانحة بإجراء لقاءات مع المنظمات غير الحكومية الشريكة لإبلاغها رسميا بما حصل، وللإطلاع

على وجهات نظرها بشأن كيفية التصرف إزاء الموضوع. بالنسبة إلى غالبية المنظمات، لا سيما تلك الأصغر حجما وقليلة الخبرة، فقد رأت قيمة في الهيكلية والنهج الذي تأسس محليا وكما تم تنفيذه خلال العامين الماضيين وبالتالي فضلت مواصلة البرنامج، كما كان، بطريقة أو بأخرى. أما المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان والأكبر حجماً والأكثر ترسخاً، والتي طورت علاقات عميقة وموثوق بها مع الدول الغربية المانحة والمنظمات غير الحكومية العابرة للحدود، فأعربت عن رغبتها في العودة إلى الاتصالات الأحادية الجانب المباشرة مع الجهات المانحة كل على حدا، كما كان عليه الحال قبل إنشاء "مؤسسات". فقد رأت في ذلك تمويلاً مضموناً ولا نزاع عليه.

ونتيجة لكل ما ورد أعلاه، اختارت الجهات المانحة الأربع (التي أصبحت تضم الآن السويد وسويسرا والدنمارك وهولندا)، عن طريق المناقصات المحلية، مركز تطوير (NDC) لإدارة "الأمانة العامة لحقوق الانسان والحكم الرشيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة". (تم مناقشة مركز تطوير تحت بند فرعي خاص في هذا الفصل).

مواءمة وتجانس عملية المساعدات الدولية الغربية: ما هو الهدف الحقيقي؟

إن التحليل الجزئي للتجربة الفاشلة التي مرت بها "مؤسسات" يميط اللثام عن عدد من العوامل التي تكشف بدورها الأهداف الحقيقية وراء عملية التفاخر في "تجانس" و"مواءمة" المعونة المقدمة من المانحين. فمنذ البداية لم يكن الهدف واضحاً أو شفافاً على الإطلاق. وعلى الرغم من أن الهدف العام، كما ذكر سابقا، والذي وافقت عليه الجهات المانحة الأربع رسميا هو "تحسين وضع حقوق الإنسان والحكم الرشيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة" إلا أن همها الفعلي والفوري تركز أساسا على خفض تكاليف المعاملات من خلال تنسيق إجراءات المانحين، وتحسين الأداء الداخلي للمنظمات غير الحكومية، وتحسين التنسيق فيما بينها، وتجنب ازدواجية الجهود. فتحقيق ذلك سوف ينعكس ايجابا على كل منها وبالتالي على أموالها. تكمن القوة الدافعة غير المعلنة، في هذه الحالة، في بذل كل جهد ممكن لتجنب تكرار "الفساد وسوء الإدارة"، على غرار حالة "القانون"، حيث تم تشويه سمعة ومصداقية بعض الجهات المانحة بعد انخراط بعض منها في دور المفسد، أي بعلمها في الأمر وعدم تحريك أي ساكن حيال ذلك.

من ناحية أخرى، فإن الهدف البعيد المدى والمتمثل "بتعزيز الأداء والنتائج والتوعية الاستراتيجية بالبرامج التي تنفذها المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد" الناشطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يكن سوى ضريبة كلامية. إذ لم يتلقَ الفريق المحلي الفلسطيني تأييداً كاملاً، أو كان التأييد مترددا وخجولا في أحسن الأحوال، في كل مرة كان يصر فيها هذا الفريق على إعطاء مركزية لهذه القضية من خلال وضع التقارير والمذكرات الداخلية كأساس للانخراط في مناقشات منظمة. وهي

مناقشات لمواضيع تم غالباً وصفها بـ"الأكاديمية" و/أو "السياسية" وليست مدعاة للقلق! بل على العكس من ذلك، كان الدفع الرئيسي هو باتجاه المزيد ومن ثم المزيد من المراجعات المالية والخارجية، لتجنب "استشراء" الفساد الذي يميز العالم الثالث (وفقا لتفكيرهم النمطي)، وملحقة به بالطبع فلسطين. وعند وصول الأمر إلى هذا الحد، لم يتم إيلاء أي اعتبار أو حتى التفكير بالتكلفة الباهظة. فكلما أثرنا مسألة التكاليف الباهظة التي تدفع، بدون أي سؤال، للاستشاريين "الدوليين"، ومراجعي الحسابات الخارجيين، وجهات الرصد أو التقييم الغربية (الأكاديميين من الجامعات الغربية عموما)، الخ، جاء الرد دائما بضرورة الالتزام بأفضل الممارسات الدولية وأسعار السوق الدولية لهذا النوع من الخدمات.

كان من الواضح أن تضارب المصالح هو القوة الدافعة هنا. فكان مدير المشروع (في المكتب الرئيس في كوبنهاغن)، والذي تجادلت معه باستمرار عن التكاليف الباهظة التي تخصص للاستشاريين، حريصا جدا على تقديم أعلى معدلات ممكنة للاستشاريين بصرف النظر عن القيمة المضافة المحتملة لعملهم. إذ كلما ارتفعت الأسعار (وحدة الكلفة اليومية) كلما إرتفعت النسبة المئوية، أو حصة المكتب الرئيس من هذه الأموال ، وبالتأكيد بدون أي اعتبار لنوعية العمل أو "لتنمية قطاع حقوق الإنسان" في فلسطين.

أما في إطار الممارسة الحقيقية، فلم يتغيّر جوهر النهج المتبع لـ"تجانس المعونة" عن النهج التقليدي المتمثل في تخصيص المساعدات الرسمية من جانب الوكالات المانحة الغربية (بالنيابة عن حكوماتها) لتنفيذ مشاريع في العالم الثالث. فالتغيّر الوحيد كان من حيث الخطب – التصريحات الرسمية– وليس من حيث الجوهر؛ كما ولم يتم ترجمة هذا النهج على مستوى الالتزام. يقوم هذا التغيير على المقاربة الغربية السائدة والمتعالية تجاه متلقي المساعدات غير الغربيين، الحكومات منها أو المنظمات غير الحكومية على حد سواء. ومن الواضح جليا أن ما يسمى بـ"تنسيق وتجانس" المساعدات، في إطاره التطبيقي، ليس سوى تمويه لتوسيع السيطرة وتسريع نسق اعتماد العالم الثالث على المعونة الرسمية الغربية.

في حالتنا مثلاً، كان التنافر بين الخطاب المعلن والعمل على أرض الواقع خداعاً بشكل واضح مما شكل إحراجاً كبيراً بالنسبة لنا في الميدان. فمنذ البداية بذلنا جهوداً هائلة لتوضح أن القيمة المضافة للمبادرة الجديدة (أي "مؤسسات") المتمثلة في تجربة "تنسيق المعونة" بين منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية والجهات الداعمة، تنبع من التزامنا تمويل البرامج الأساسية لهذه المنظمات (وليس المشاريع الفرعية)، ولفترات زمنية أطول. إلا أنه، وفي أول دعوة لتقديم الطلبات، لم تقدم الجهات المانحة التزامات تمويل حقيقية إلا لمدة سنتين، مع تمويل مشروط لسنة ثالثة، ووعد ضبابي بأن العملية ستكون مستمرة. وفي مرحلة استدراج العروض الثانية، تراجعت فرضية "الاستدامة" بشكل واضح حيث أصرت الجهات المانحة أن الالتزام بالتمويل هو لمدة عام واحد فقط.

على مستوى آخر، فقد كان من المسلم به، ومنذ البداية، أن مسؤولية "إدارة" (إقرأ: تحكم) الآلية المنشأة محليا لتجربة "تنسيق وتجانس المعونة" سيكون بيد جهة دولية. كانت هذه المسلمة مدعومة بفرضية عنصرية لا جدال فيها بأن الهيئة "الدولية" ستعمل بطريقة أكثر موضوعية ومجردة، وأن التجربة ستستند إلى خبرة "دولية" غنية ومتنوعة؛ وأنها سترسّخ قاعدة متينة لنظام إدارة شفاف ومسؤول؛ كما وستحقق تلقائياً بحالات الفساد المحلية وسوء الإدارة المتصورة (والمتوقعة). كانت كل هذه الأمور جاهزة الإفتراض منذ بدء العملية. لذا كان من الواضح أن عملية إرساء العطاء على شركة كوبنهاغن الاستشارية لم تنتظر حتى يتم التأكد من "صحة" سجل هذه الشركة، من حيث حالات الفساد الداخلي المحتملة وسوء الإدارة والتنافر والصراع الداخلي، وجهلها بالأوضاع في فلسطين المحتلة، وما إلى ذلك، الأمر الذي أدى، في جزء منه، إلى إنهيارها في منتصف الطريق، وبالتالي إلى فشل هذه التجربة. بل وأنا على يقين أيضا، من ناحية أخرى، بأن الشركات غير الغربية التي تقدم عطاءات كانت ستخضع ومن دون أي تردد على الاطلاق لتقييم أقسى من ذلك بكثير.

وعلاوة على ذلك، عبر اختيار هذه الشركة الدنماركية لم تنظر الجهات المانحة في الترتيب الإداري الأقل تكلفة، كما ولم تفكر جدياً في دور القيمة المضافة التي يمكن أن توفرها هذه الشركة الأجنبية. وكنتيجة لذلك، واستنادا إلى تجربتي الفعلية ومعرفتي الوثيقة بأول عامين تقريباً، كان من الممكن الاضطلاع بالإدارة بكفاءة أكبر بكثير، وبتكلفة أقل بكثير وبشكل بسيط و"منسق" يستجيب للحاجات الملحة، بمصداقية وبطريقة مراعية للاحتياجات المحلية، وبالتزام أكبر من ذلك بكثير لتشجيع المشاركة المحلية من المنظمات غير الحكومية الشريكة. وفوق كل ذلك، يبيّن التقييم الموضوعي أن القيمة المضافة لمدخلات الشركة الدنماركية تراجعت إلى حد كبير بعد مرحلة التأسيس في ال ٦–٨ أشهر الأولى التي كانت تتطلب وضع الآليات الإجرائية. ومنذ ذلك الحين أصبحت مساهمة شركة كوبنهاغن معوّقة ومرهقة ومكلفة ومن دون فائدة، كما ولم ينفك مدير المشروع يصر على أن يدير المشروع بنفسه عن بعد، أي من كوبنهاغن، ومن خلال زيارات ميدانية متكررة ومكلفة لا لزوم لها.

من المفيد بمكان إلقاء نظرة على بعض الاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها في تقرير استعراض منتصف المدة لـ"مؤسسات"[٢٩٣]:

١. "أشارت التقييمات التي وردت في التقارير السردية أن "مؤسسات" اضطلعت بمسؤولياتها بشكل جدي. كانت التقارير تقرأ... بشكل دقيق ويليها وضع للملاحظات بشكل مدروس وموجز عن كل منظمة. وقد عُرضت التقارير على الشركاء لإجراء مناقشات حول... الشكل والمضمون. أشارت المنظمات إلى أن

[٢٩٣] (سولتمارش، ٢٠٠٧)

هذا النوع من التغذية الراجعة والملاحظات كان، من خلال تجربتهم، أمرا تفردت به "مؤسسات". وأن المنظمات قد توفر لها نصائح جيدة حول الرصد ووضع التقارير مما أفاد بالتالي في عملية بناء القدرات".

٢. "ذكرت إحدى المنظمات غير الحكومية أن الدعم الذي وفرته "مؤسسات" كان لا يقدر بثمن من حيث توجيه الاهتمام إلى قضايا الساعة ولفت الانتباه إلى المناهج الجديدة والتشبيك وضمان تقسيم العمل بين المنظمات غير الحكومية. وكل هذه الميزات تمثل شكلا من أشكال التنسيق ذي التكلفة المنخفضة؛ فالمنظمات لا تشارك في إجراءات التنسيق البيروقراطية/الإدارية كما أنها ليست مضطرة إلى حضور اجتماعات التنسيق المهدرة للوقت... وأشكال التنسيق غير الرسمية هذه هي خير مثال على القيمة المضافة ل"مؤسسات" والتي تم الاعتراف بها وتقديرها من جانب المنظمات الشريكة. مع أن "مؤسسات" لم تضع أي تقرير عن هذه الجهود إلا أن تأثيرها يبقى كبيراً."

٣. "يحظى موظفو "مؤسسات" باحترام كبير من قبل المنظمات الشريكة ويقومون بشكل مهني وفق اختصاص المنظمات. ومن الواضح أن "مؤسسات"، وفي غضون الفترة الزمنية القصيرة التي عملت فيها، قد أنشأت قاعدة تشغيلية سليمة".

التفاعل بين المنظمات غير الحكومية "التنموية" العابرة للحدود والمحلية: أهو استمرار للاحتلال العسكري وسياسات حكومات هذه المنظمات الغربية عبر وسائل أخرى؟

إن وجود المنظمات غير الحكومية الغربية العابرة للحدود في المناطق الفلسطينية المحتلة يرتبط مباشرة بالخطط السياسية الغربية الإسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين. فبعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد في العام ١٩٧٨ بين مصر وإسرائيل، بوساطة أميركية، قررت وزارة الخارجية الأميركية تخصيص أموال أميركية لإنفاقها في المناطق المحتلة تحت قناع "تحسين مستوى معيشة" الفلسطينيين ولكن بشكل غير مباشر، لإغراء الفلسطينيين للموافقة على اتفاقات كامب ديفيد. هدفت آلية تنفيذ هذا القرار إلى توجيه أموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بواسطة خمس منظمات أميركية طوعية خاصة. أنشأت هذه الوكالات الأميركية مكاتب لها في الضفة الغربية وقطاع غزة وبدأت تنسيق تخصيص هذا التمويل مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي.[٢٩٤] وفي أعقاب الهجوم الإسرائيلي على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢، تصاعدت لهجة الدعم الغربية للفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. وبالطبع، فإن وكلاء هذا الدعم هم الوكالات والجمعيات الغربية. فمثلا الدعم من المصادر الرسمية الأوروبية جاء من خلال المفوضية الأوروبية التي هي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، وعدد من المنظمات غير الحكومية الأوروبية.

[٢٩٤] (لمزيد من التفصيل انظر نخله، ١٩٨٩: ١١٣-١٢٤، نخله، ١٩٩١:٤٥-٤٩ ونخله، ٢٠٠٤).

أما الخطوة الثالثة للمساعدات الغربية ووكالاتها المنتشرة في كل مكان والتي كانت ملحوظة من حيث الحجم والوجود المادي للمنظمات غير الحكومية الغربية العابرة للحدود، فتزامنت مع بداية الانتفاضة الشعبية في بداية ١٩٨٨.

لكن القفزة الكبيرة تلت إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال عملية أوسلو في الضفة الغربية وقطاع غزة. فبعد هذه المرحلة، "غزت" مئات من المنظمات الدولية والجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على السواء، الهادفة وغير الهادفة للربح على السواء، وما إلى ذلك، المناطق الفلسطينية المحتلة مبشرة إياها بتمتعها بـ"الحكم الذاتي". شملت هذه المنظمات مختلف القطاعات بدءا من الرعاية الصحية والتعليم إلى الاقتصاد والمؤسسات المالية والسلطة القضائية والتشريعية والأمن والمكاتب التنفيذية للرئيس ومجلس الوزراء. وكانت هذه المنظمات معنية بشكل كبير في مجال التدريب، والتخطيط الاستراتيجي، والهيكلة وإعادة الهيكلة التنظيمية، وتأسيس الإدارة القانونية، وإقامة مؤسسات متخصصة الخ. وعملت هذه المنظمات مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية في الوقت عينه. وتلقى تدفق المنظمات الدولية هذا ترحيباً حاراً وأبواباً مفتوحة على مصراعيها، خاصة إزاء حجم الأموال التي لوّحت بها ومستوى وتأثير ونفوذ حكوماتها على الصعيدين السياسي والاقتصادي، ودرجة تأثيرها الملموس على القرارات التي يتخذها الاحتلال.

سعى الائتلاف الفلسطيني من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" من خلال دراسة حديثة حول " واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الاجنبية العاملة في فلسطين"، سعى "إلى دراسة بيئة عمل هذه المنظمات ومستوى شفافيتها ومدى خضوعها للمساءلة باعتبارها عوامل حاسمة في تحديد كفاءة نظم النزاهة لديها"[٢٩٥]. أظهرت هذه الدراسة عددا من الجوانب ذات الصلة.

وفقا لبيانات وزارة الداخلية، الجهة المختصة بتسجيل الجمعيات الفلسطينية والأجنبية والمنظمات غير الحكومية، هناك ١١٠ أفرع للمنظمات غير الحكومية الأجنبية المسجلة في الضفة الغربية. تم تسجيل ٧ فروع إضافية في غزة حتى العام ٢٠٠٧، غير أن الوزارة لم تتمكن من تتبع المنظمات في غزة بعد هذا التاريخ، وبالتالي، هي لا تملك أية معلومات جديدة في هذا الشأن. حوالى ٨٥ في المئة من فروع المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الضفة الغربية هي أوروبية وأمريكية ويتمركز حوالى ٨٩ في المئة من كافة فروع المنظمات الأجنبية في المناطق الوسطى في رام الله والقدس وبيت لحم.[٢٩٦] وتعمل هذه المنظمات "من خلال شراكات مع المؤسسات المحلية القائمة، أو عن طريق فتح وتسجيل فروع مستقلة، أو حتى من خلال القيام بعمليات مباشرة من دون تسجيل نفسها"[٢٩٧].

[٢٩٥] (أمان، ٢٠١٠:٣).

[٢٩٦] (المرجع نفسه:١٥).

[٢٩٧] (المرجع نفسه: ١٤).

التغييّر في الاتجاهات

بعد مشاركتي – مراقبتي الفعالة لهذا المشهد، أصبح من الجليّ أنه ثمة تحول واضح في نمط التمويل الغربي ودور المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود (TNGOs) وحتى في قنوات صرف هذا التمويل. فقبل بدء "عملية أوسلو"، كانت المنظمات غير الحكومية الأوروبية والأمريكية العابرة للحدود والمنظمات الطوعية الخاصة (PVOs) هي التي تقوم، إلى حد كبير، وعلى أرض الواقع، بتوجيه الأموال المخصصة من المصادر الرسمية الأميركية والأوروبية بالنيابة عن حكوماتها وبالإشراف عليها. فقد كانت هذه المنظمات غير الحكومية بمثابة الذراع الممتدة لحكوماتها أو أحزابها أو شركاتها، الخ، في الميدان: أي في المناطق الفلسطينية المحتلة كما في أجزاء أخرى من دول العالم الثالث، وبغض النظر عما إذا كانت تلك الأجزاء محتلة مباشرة من قبل القوات الاجنبية أو مستعمرة عن بعد، أو مضطهدة من قبل نخبها الاقتصادية والسياسية والحكومية. كانت هذه المنظمات العابرة للحدود ترفع التقارير مباشرة إلى حكوماتها – مصدر أموالها – في عواصمها. وتماما كما فعل قادتها العسكريون في الماضي وكما فعلت بعثاتها الدبلوماسية ماضيا وحاضرا، رفعت هذه المنظمات العابرة للحدود التقارير والتحليلات والملاحظات إلى عواصمها. فقد كانت، وما زالت مصدرا قيما "للمعلومات الاستخباراتية المفيدة" حول ما يحدث على أرض الواقع.

من ناحية أخرى، لطالما كان السكان المحليون موضوع هذه المساعدات وذلك بغض النظر عن كيفية تصنيف مصادر التمويل لهم –فقراء، مهمشين، ضعفاء، مثقفين ونخب، الخ— فقد كانوا جزءا من المشروع الذي يتم تمويله، لا أكثر ولا أقل. وكونهم جزءاً من المشروع ويدينون بالولاء إلى مصدر الأموال، كانوا محكومين وكان متوقعاً منهم التصرف بخضوع وبالانقياد التام كما وتنص عليه سياسة واستراتيجية الحكومة "الأم".

تجلى هذا التحوّل على مستويات مختلفة تعكس مجتمعة، بوضوح، دور المنظمات العابرة للحدود ووكالات التمويل كالذراع التنفيذية الحقيقية على أرض الميدان التي تقوم بفرض سياسات واستراتيجيات حكوماتها. وأستطيع تلخيص هذه المستويات في أربعة على النحو التالي:

المستوى الأول: تحول تمويل المنظمات غير الحكومية إلى تمويل تديره بشكل مباشر وكالات رسمية مبعوثة من حكوماتها "الأم" افتتحت مكاتب لها في أرض الميدان. تغطي مكاتب المساعدات الدولية هذه تقريبا كافة البلدان الغربية الكبرى الملتزمة بدعم عملية أوسلو. وتشمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، والوكالة البلجيكية للدعم التقني، والمؤسسة الهولندية للتعاون الإنمائي، ومجموعة واسعة من المنظمات الألمانية (بما في ذلك مؤسسة التعاون الفني الألماني، والتي تعمل أساسا مع وزارات السلطة

الفلسطينية، وبنك التنمية الألماني (KfW) المعني بالتعاون المالي، الخ،)، وكالة التنمية الدولية البريطانية، والمفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي، وما إلى ذلك. وأصبح من المتعذر تمييز وجود وكالات المعونة الرسمية بعيدا عن السفارات الرسمية والقنصليات أو المكاتب التمثيلية حيث أمست وكالات المعونة، في بعض الحالات، جزءاً لا يتجزأ من مكتب الممثل الدبلوماسي نفسه أو القنصلية، على غرار الوكالة الدنماركية للتنمية (DANIDA)، الوكالة السويدية سيدا (SIDA)، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، الخ.

ما فعله ذلك هو التخلص من أي وهم يتعلق بطبيعة وعملية التمويل واضعاً المنظمات غير الحكومية، كقنوات تمويل، في دور تابع لوكالات المعونة الرسمية. وتم إعادة تحديد التمويل الخارجي على أنه "من الحكومة إلى الحكومة" عوضاً عن المزاعم السابقة والضمنية القائلة "من الشعب إلى الشعب"، وبالطبع عوضاً عن الشعار التسويقي الزائف للوكالة الأميركية "من الشعب الاميركي الى الشعب الفلسطيني" أو فكرة حكومة سلطة فلسطينية وهمية اخترعتها عملية أوسلو.

وفقاً لما تقدم، من المفيد بمكان الإشارة إلى ما كشفته دراسة "أمان" عن الوضع الخاص بمؤسسات السلطة الفلسطينية التي حصلت على منح من الوكالة الأمريكية للتنمية. فقد أقرت الوكالة الأمريكية للتنمية علنا بأنها قد أنفقت مبلغ ١,٧ مليار دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٧. في هذا السياق تلقت "كافة مؤسسات الوكالة الأميركية للتنمية والفروع والهيئات والشركات العاملة في منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية إعفاءاً من التسجيل في أية وزارة تابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية"، بناء على القرار الذي اتخذه الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس وزرائه في ذلك الوقت . عباس (الرئيس الحالي) في أوائل عام ٢٠٠٥. "هذه القرارات منحت مؤسسات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حصانة ضد أي تدخل من شأنه أن يعرقل نشاطاتها في الأراضي الفلسطينية"[٢٩٨].

وعلاوة على ذلك، "يحظى العديد من فروع الوكالة الأميركية للتنمية على تصاريح تسجيل من وزارة الاقتصاد الوطني كشركات لا تبغى الربح من دون تقديم أية وثائق رسمية. كما وأن أسماءها ليست مندرجة حتى ضمن قائمة الشركات المسجلة لدى قسم مراقبة الشركات في الوزارة. ... إذ أن شركات الوكالة الأمريكية للتنمية التي لا تبغى الربح لا تقدم أي تقارير أو ميزانيات، ولا تخضع لرقابة المراقب المالي التابع للشركات الفلسطينية... أما عقود عمل الوكالة مع الجهات الفلسطينية فتنص على خضوع أي صراع قد ينشأ في العمل لنظام قضاء الولايات المتحدة الأميركية"[٢٩٩]. ويقتضي التوضيح أن المفارقة المحزنة هنا هي أن أغلبية الشركات التي سجلتها وزارة الاقتصاد

[٢٩٨] (المرجع نفسه: ١٥).

[٢٩٩] (المرجع نفسه: ١٦).

الوطني الفلسطينية تحت اسم "شركات لا تبغى الربح" هي في الواقع شركات تبغى الربح في الولايات المتحدة، كما وأن العقود التي فازت بها من الوكالة الأمريكية للتنمية لإدارة مشاريع في المناطق الفلسطينية (كما في كل مكان آخر في العالم) تم تصميمها لزيادة أرباحها، وهذا هو الدور الذي تقوم به. وإلا فلا مبرر لوجودها!

وعلاوة على ذلك، فإن غالبية مؤسسي ومالكي هذه الشركات الأمريكية التي تبغى الربح والذين يتنافسون للحصول على تمويل من الوكالة ويعملون هنا، إما مباشرة أو من خلال الشركات التابعة المحلية، جاءوا من قبل شركات تجارية أوجهات ذات علاقة بالسياسات أو الاستخبارات. كمثال توضيحي، راجع شركة كيمونكس الدولية (أدناه).

> إن شركة "كيمونكس" الدولية هي شركة خاصة تبغى الربح تركز بشكل حصري على التنمية الدولية. توفر هذه الشركة، التي يقع مقرها في واشنطن العاصمة، المساعدة الاقتصادية والقانونية والتجارة والبنية التحتية للبلدان النامية والبلدان التي مزقتها الحرب. تعتمد كيمونكس على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في حوالى ٩٠ في المئة من أعمالها.
>
> أسس ثورستون ف. تيل في العام ١٩٧٥ شركة كيمونكس كشركة صغيرة للاستشارات الزراعية وأصبحت اليوم تضم حوالى ١٠٠٠ موظف وتحقق مبيعات سنوية تصل إلى١٨٥ مليون دولار. أنجزت الشركة منذ تأسيسها ما لا يقل عن ٦٠٠ مشروع في١٣٠ بلدا لصالح الوكالة الاميركية للتنمية الدولية. وأبرمت الشركة أول عقد رئيسي لها لإدارة مشروع إدارة الثروة الحيوانية في مالي بتمويل من الوكالة الأميركية. أبرمت كيمونكس منذ العام١٩٩٧ حتى العام ٢٠٠٢ ما يناهز ٦٢ عقداً (١٢٠ معاملة) مع وكالة التنمية، ووكالة التجارة والتنمية الاميركية ودائرة الجمارك الأميركية حيث بلغت قيمتها أكثر من ٢٢٠ مليون دولار. وعملت الشركة في ألبانيا وأرمينيا وبوتسوانا، وبنغلاديش، وبوليفيا، وبيلاروسيا وكولومبيا والاكوادور ومصر وغواتيمالا وغويانا واندونيسيا والأردن ومدغشقر، ومقدونيا، والمكسيك، وموزامبيق ونيجيريا وبيرو ورومانيا والفلبين وروسيا وجنوب أفريقيا والصومال وأوغندا وأوكرانيا والضفة الغربية. قبل تأسيس كيمونكس، شغل تيل منصب ضابط للخدمة الخارجية مع وزارة الخارجية. ثم تبوأ منصب مستشار للتنمية الدولية في شركة استشارية للتنمية الدولية مقرها واشنطن Checchi and Company Consulting Inc . تبوأ تيل منصب رئيس شركة كيمونكس لمدة ٢٧ عاما.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تم إعادة تنظيم هيكلية الشركة لتعيد "التركيز" على "عميلها الرئيسي" الوكالة الاميركية للتنمية الدولية.[٣٠٠]

[٣٠٠] .(http://www.publicintegrity.org)

تقر وزارة الداخلية الفلسطينية أنها في الواقع لم تسجل سوى ٤٠ في المئة من المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مناطق السلطة الفلسطينية من بينها ١٠ منظمات أميركية فقط.

المستوى الثاني: منذ بداية عملية أوسلو تمت عملية "خصخصة" للمساعدات الغربية. وأصبحت هذه المساعدات تعتمد في تنفيذ مشاريعها على عدد من الوكلاء من ضمنهم المنظمات غير الحكومية المحلية "التنموية"، والمنظمات غير الحكومية العابرة للحدود TNGOs والشركات الاستشارية المحلية، والشركات الاستشارية الغربية وغيرها من الشركات، والاستشاريين الأفراد، الخ. يعمل هذا المزيج من الوكلاء بجد للتأهل لعملية تقديم العطاءات وفقا للمعايير المنشورة على مواقع الإنترنت الخاصة بالمولين الغربيين. والنتيجة الصافية هي أن المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود والشركات عبر الوطنية أصبحت تنافس المنظمات غير الحكومية المحلية والشركات في عملية تقديم العروض. فهذه تجارة مربحة. وللتأهل لهذه العملية، ناهيك عن الفوز بها، على المشارك أن يتقن اللغة الإنجليزية وأن يتمتع بسجل حافل من الخبرات في أعمال مماثلة. وبحكم التعريف بالطبع، لا يشمل هذا النوع من العمليات المنظمات غير الحكومية المحلية الصغيرة التي تفتقر إلى الخبرة الإدارية، أو حتى المنظمات الشعبية أو الحركات المجتمعية. وفي هذه الحالة، من البديهي معرفة من سيحظى بالأفضلية في لعبة استدراج العروض "الدولية" هذه!

إن ما قام به هذا التحول هو خصخصة عملية تقديم المساعدات الغربية وإضفاء الطابع الرسمي عليها كما وساهم في إنشاء وانتشار الشركات الاستشارية والإدارية المهنية المحلية التي تفيض بالتكنوقراطيين الناطقين باللغة بالانكليزية (الانجلوفونيين) ببزاتهم الرسمية ومهاراتهم في إتقان هذه اللعبة. خير مثال على هذه العملية هي شركة "مسار" الدولية التي يقع مقرها في رام الله، وهي فرع لشركة كيمونكس الدولية في الضفة الغربية والتي كانت الهيئة الاستشارية لوكالة التنمية الأمريكية في مشروع "تمكين"، والتي تسوّق نفسها تحت شعار "نعمل محليا ونفكر عالميا"[٣٠١].

المستوى الثالث: في هذا السياق، ثمة نزعة ملحوظة باتجاه "إضفاء طابع الثقافة المحلية"، ولكن بالاسم فقط، على بعض المشاريع الجديدة الكبيرة (المشار إليها باسم "البرامج")، لا سيما في مجال التنمية المؤسسية والرعاية الصحية والقضاء، التي تمولها أساسا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي .أعطيت هذه المشاريع أسماء عامية محلية، مثل "تمكين" و "حنان" و "نظام"، و"سيادة"، أو "تجمع مؤسسة التعاون" للمشروع الفلسطيني للمنظمات الأهلية(PNGO) وما إلى

[٣٠١] (http://www.massar.com).

ذلك. وبرأيي، تم استخدام هذه الأسماء لاظهار واجهة من الاهتمام الفعلي لهذه الجهات المانحة الغربية بالخصوصيات الثقافية للسكان المحليين كما تعبر عنها اللغة، ولإظهار مدى اهتمام المانحين الغربيين في ثقافة الناس. وهذه النزعة هي مجرد نهج آخر من إضفاء الطابع الخرافي وإعطاء معنى تضليلي لمصفوفة السيطرة بأكملها المفروضة من خلال توفير الدعم السياسي.

المستوى الرابع: وضعت اتفاقات أوسلو هيكلية متطورة لتنسيق المساعدات الغربية (لجنة تنسيق العون المحلية LACCs على سبيل المثال). إلا أنها في الواقع فشلت ولم تتطور إلى أكثر من اجتماعات بيروقراطية تستهلك الوقت بين الجهات المانحة والوزارات الفلسطينية النظيرة والوكلاء المنفذين المحليين. استهلت مجموعات من الجهات المانحة "ذات التفكير الواحد" محاولات أكثر تحديدا لـ"تنسيق وتجانس" مصادر المعونة، كما تم مناقشته في وقت سابق، وكما في مبادرة "النهج العنقودي لتعزيز المساعدات الإنسانية" (cluster approach). وقد بدأت هذه المحاولات لإعطاء انطباع زائف بأن المانحين كانوا يتوخون التكلفة المنخفضة واللامركزية ونقل وظائف صنع القرار إلى الميدان. واستتبع ذلك تحولاً في الشروط السطحية والخطابات فقط. فقد تحوّلت العبارات المستخدمة من "متلقين" إلى "شركاء"، من تمويل "المشروع" إلى تمويل "البرنامج"؛ ومن تمويل "قصير المدى" إلى تمويل "على المدى الطويل"، من دعم "مؤقت" إلى دعم "مستدام"، وما إلى ذلك. إلا أنه في الواقع، استند هذا التحول على الخداع والكذب؛ فهو يهدف إلى إعطاء انطباع مضلل عن المانحين الغربيين والتزامهم الجدي والمخلص تجاه المنظمات التي تمولها. كما أن معاونيهم من المنظمات غير الحكومية "التنموية" والاستشاريين المحليين سواء أفراد أو شركات، والذين ينصب اهتمامهم على تأمين وظائف وعقود مربحة، تواطأوا معهم لاستمرار هذه العملية.

ومن المفيد أن نلقي في هذا الصدد نظرة على ما يسمى بمبادرة "النهج العنقودي لتعزيز المساعدة الإنسانية" التي تم إدخالها إلى المناطق الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. قررت الوكالات الدولية الغربية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومقارها اعتماد "النهج العنقودي" في محاولة "لإصلاح قطاع المساعدات الإنسانية"[٣٠٢]. خلص التقرير التقييمي "المسودة صفر" عن المرحلة الثانية، غير المنشور، إلى ما يلي:

> كان من شأن إدخال النهج العنقودي تكثيف اعتماد المقاربة الإنسانية للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي لا يتماشى مع جدول الأعمال السياسي الفلسطيني (بناء الدولة على سبيل المثال) كما وأنه لا يقوم على تمكين أصحاب

[٣٠٢] (تقييم النهج العنقودي، المرحلة الثانية، ٢٠١٠:١٤).

المصلحة في البلد. بل على العكس، فإن تعريف الحالة بوصفها قضية إنسانية يقوّض الملكية الوطنية ويؤدي إلى إضعاف النهج الوطني المتبع والمنظمات، ويصرف الاهتمام بعيدا عن العديد من المشاكل السياسية المركزية كما ويخلق حالة تبعية ويمكن أن يساهم حتى في استمرار الأزمة الحالية.[٣٠٣]

"النزعة الإنسانية: حكومة غير حكومية" هو عنوان فصل في مجلّد " السياسة غير الحكومية" لفاسين.[٣٠٤] وكما يدل عليه العنوان، يلقي هذا الفصل الضوء على أهمية دور الحكومات في التدخلات الإنسانية تحت غطاء المنظمات غير الحكومية للتمويه. ولا ينطبق هذا على التدخلات الإنسانية التي تحصل من جانب الحكومات الغربية في بلدان العالم الثالث فقط، بل يشمل أيضاً التدخلات التي تحصل في بلدانها هي.[٣٠٥] غير أن "... الاستخدام الواسع لمصطلح "الإنسانية" لوصف تدخلات الجهات الفاعلة من بلدان الشمال في بلدان الجنوب لا يقتصر على المنظمات غير الحكومية. فالدول والمؤسسات فوق الوطنية ارتدت كل بدورها العباءة الرمزية للكارثة الإنسانية كعذر **لتبرير وشرعنة أعمالها، بما فيها العسكرية.**[٣٠٦]

وفي هذا الصدد، وتشديداً على التحذير السابق الذي يعتبر بأن هذا التدخل قد يكون مبررا لإجراءات أخرى، بما في ذلك التدخل العسكري، من المهم بمكان إثارة بعض الأسئلة الأساسية ولا سيما في السياق الفلسطيني. بخلاف حالات الكوارث الطبيعية الواضحة، ثمة مسألة أساسية تتعلق بهوية من يحدد الوضع كـ"كارثة إنسانية" ومن يملك هذا الحق في تعريفه وبالتالي طلب نوع خاص من التدخل. أو متى يمسي هذا التحديد تبريراً لشيء آخر؟ الوضع في غزة مثلاً في أعقاب انتخاب حماس في العام ٢٠٠٦، أو أكثر تحديداً في أعقاب سيطرة حماس على غزة في ٢٠٠٧، هو مثال توضيحي لذلك. فبعد أن قامت القوى الغربية الكبرى، إلى جانب إسرائيل والسلطة الفلسطينية في رام الله التي تسيطر عليها حركة فتح، باتخاذ قرار بمحاصرة شعب غزة بأكمله ومن ثم المحاولة لتدميره في هجوم عسكري لا يرحم في نهاية ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، تم الإعلان عن الوضع "ككارثة انسانية". وبالتالي تم تدويل هذه الحالة من قبل الحكومات الغربية التي كانت مسؤولة عن هذا الوضع في المقام الأول، فتوجهت وكالات المعونة عبر الوطنية الكبرى وجميع وكالات الأمم المتحدة للتعامل مع الوضع على هذا النحو. ونتيجة لذلك، تم إعادة تحديد قنوات "المعونة" وتغيير حجمها

[٣٠٣] (المرجع نفسه: ٣٩).

[٣٠٤] (فيهر، ٢٠٠٧).

[٣٠٥] (انظر مثلاً كارثة إعصار كاترينا في مدينة نيو اورليانز في الولايات المتحدة الأمريكية).

[٣٠٦] (فاسين،٢٠٠٧:١٥٢؛ التشديد مضاف).

ونوعها وتم خلق ثقافة فرعية لإستدخال المساعدات الإنسانية الطارئة وتعزيزها، كما وتم تقويض المفهوم التقليدي للعمل كمصدر للرزق؛ فأمسى الناس العاديون يعتمدون كلياً على "كوبونات المساعدات" الطارئة التي سلمتهم إياها الوكالات المانحة الغربية، كما وتم ترسيخ مفهوم الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية. علاوة على ذلك، فإن محاولات الشعب ومبادراته للتخلص من "ثقافة الحصار" المفروضة، كانت تعتبر من قبل القوى التي فرضتها في المقام الأول كتهديد للاستقرار الاقليمي ومبررً لتدخلات عسكرية إضافية. وهكذا، فإن القوى الخارجية التي بدأت هذه الدورة واستهلتها هي ذاتها التي تحافظ عليها!

المنظمات غير الحكومية، الحكومات، الجهات المانحة والشعب: علاقات متغيرة كقاعدة للسيطرة المحكمة والتبعية

في العام ١٩٩٧، نشر ديفيد هولم ومايكل إدواردز مجلداً بتحريرهما بعنوان "المنظمات غير الحكومية، الدول والجهات المانحة: علاقة وثيقة أكثر من اللازم؟". شمل المجلّد ثمانية عشر ورقة بحثية مختلفة حول اتجاهات العلاقات المتغيرة بين "المنظمات غير الحكومية والدول والجهات المانحة"[٣٠٧]. وخلص الكاتبان إلى أن المنظمات غير الحكومية في الخلاصة، ما برحت "تخسر جذورها" فقد أمست أكثر قرباً من الجهات المانحة والحكومات وأكثر بعدا عن الفقراء والمستضعفين.

في مقال مثير للجدل عن الكيفية التي أصبحت فيها المنظمات غير الحكومية الكندية "التقدمية" "أداة في يد الجيش" في غزو واحتلال أفغانستان، بعنوان "الغزو الإنساني لأفغانستان: احتلال من قبل المنظمات غير الحكومية"، عالج إيف إنجلر[٣٠٨] قضية أعم تتمحور حول "العلاقات المخفية (أو غير المعلنة) بين المنظمات غير الحكومية التنموية الدولية والاحتلال العسكري الغربي". يثير المقال تساؤلات عدة تتناول استقلال المنظمات غير الحكومية الذي يصبح مهدداً عندما تعتمد هذه المنظمات على التمويل الحكومي. كما وأشار إلى وجود "مشكلة مهمة واحدة ... تواجه مجتمع المنظمات غير الحكومية "التقدمية" التي تمولها الحكومة وهي أنه غالباً ما ترتبط الاموال المتبرع بها بالتدخل العسكري. كما وسلّط الضوء على مبدأ رئيسي تعتمد عليه المعونة الكندية وهي أنه حيثما تستعمل الولايات المتحدة عصاً غليظة، تحمل كندا هراوة الشرطة وتقدم الجزرة. بصيغة أوضح، حيثما تقتل الولايات المتحدة، تقوم كندا بتقديم المساعدات".

أمسى دور المنظمات غير الحكومية الداعم لجيوش الاحتلال، وخاصة جيوش بلدانها، صارخا مع بدء غزو واحتلال أفغانستان والعراق من قبل الغرب، وكذلك مع بداية

[٣٠٧] (هولم وادواردز، ١٩٩٧).

[٣٠٨] (أيف أنجلر، ٢٠١٠).

العملية المتزامنة لخصخصة هذه الاحتلالات والاستعانة بالمصادر الخارجية والوفرة الهائلة في التمويل الرسمي إلى الوكلاء المخصخصين للمحافظة على الاحتلال، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. في كتابها ذات التأثير الواسع بعنوان "عقيدة الصدمة"[٣٠٩]، تقوم نعومي كلاين بتحليل تفصيلي لوظيفة المنظمات غير الحكومية فتصفها بـ"الجناح الخيري للجيش الذي يقوم بتنظيف مخلفات الحروب بصمت". فلم تتحفظ إدارة بوش عن الإعلان عن قيمة المنظمات غير الحكومية في الحروب في أفغانستان والعراق. واعتبر مسؤولون في الوكالة الأمريكية للتنمية المنظمات غير الحكومية، وبكل بصراحة، كـ"الذراع المساعد لحكومة الولايات المتحدة".

في هذا الإطار، أوضح وزير الخارجية كولن باول في الفترة التي سبقت غزو أفغانستان: "أنا جاد في ضمان الحصول على أفضل العلاقات مع المنظمات غير الحكومية التي قد تسهم في مضاعفة قوتنا وتشكل جزءاً هاما من جيشنا".... في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ أطلع ريتشارد هولبروك، الممثل الخاص للولايات المتحدة في أفغانستان وباكستان، وكالة اسوشيتد برس إنهم يحصلون على معظم معلوماتهم عن أفغانستان وباكستان من منظمات الإغاثة. فهي تشكل مصدرا هاما من مصادر الاستخبارات.[٣١٠]

في ضوء النقاش أعلاه المتعلق بالدمار الذي يخلّفه الجيش وسيطرة الآلة العسكرية الغربية الامبريالية على بعض بلدان العالم الثالث، واستخدام المنظمات غير الحكومية "التنموية" ووكالات التمويل كأداة "مساعدة" في الحفاظ على السيطرة والاحتلال؛ وفي ضوء استمرار الاحتلال الصهيوني التدريجي والمستديم وسيطرته على فلسطين، وكجزء من هذه الهجمة العالمية الغربية على الشعوب غير المذعنة من خلال استخدام الأجندة السياسية والاقتصادية "المصنعة والمفروضة من قبل عملية أوسلو" للحفاظ على هذا الاحتلال تحت ستار مختلف، وفي ضوء تدفق ما يقرب من ١٨ مليار دولار على مدى السنوات السبع عشرة الماضية[٣١١] دعما لفرض جدول الأعمال هذا، وفي ضوء انتشار مئات (إن لم يكن الآلاف) من الوكلاء الغربيين والمحليين الممولين بشكل جيد (المنظمات غير الحكومية، الشركات والأفراد) للاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ هذه الأجندة، ثمة حاجة ملحة لتفكيك مجموعات معيّنة من العلاقات الهامة. لغرض هذا التحليل، سأركز أدناه على ثلاث مجموعات من العلاقات حيث تشكل المنظمات غير الحكومية "التنموية" أساسها.

---

[٣٠٩] (نعومي كلاين، ٢٠٠٧، فصول ١٩، ٢٠، ٢١).

[٣١٠] (إنجلر، ٢٠١٠).

[٣١١] للحصول على تحليل هذه "المعونة"، انظر (ملحيس، ٢٠١٠).

تتضمن المجموعة الأولى علاقة المنظمات غير الحكومية بالسلطة الفلسطينية (أو السلطة المركزية أو الحكومة). أما المجموعة الثانية فتسلط الضوء على علاقة المنظمات غير الحكومية بمصادر التمويل الخارجي (أو الدولية) أي الجهات المانحة. والمجموعة الثالثة تركز على علاقة المنظمات غير الحكومية "التنموية" ب"جماهيرها" التقليدية أو بالمجتمعات المحلية.

أوضحت منذ البداية أنه كلما كانت المنظمات غير الحكومية "التنموية" أكثر انفصالا، وبعدا، أو كلما إزداد إبعادها عن جماهيرها التقليدية، كلما أصبحت أكثر اتساقا مع مصادر تمويلها الغربية وتماسكا معها. وبالمقابل كلما اقتربت المسافة بين المنظمات غير الحكومية "التنموية" والسلطة الفلسطينية (أو وكالاتها) كلما ازداد احتمال أن تصبح وكالات مذعنة أو جهات تساهم في عرقلة عملية التنمية التحررية المرتكزة على الناس.

دعونا الآن نفحص هذه العلاقات في ضوء التوجهات المتغيرة التي تمت مناقشتها أعلاه. تشكل المنظمات غير الحكومية "التنموية" المحلية إحدى فئات النخب الجديدة التي ابتكرتها "عملية أوسلو" والتي تمولها بواسطة عوائدها. لقد أصبحت أكثر ترسخاً في نموذج وصفة "تطور المعونات" الرسمية بعدما أصبحت جزءا لا يتجزأ من النخبة السياسية–الاقتصادية الصاعدة التي اخترعتها أوسلو والمتمتعة بالامتيازات. للنجاح في هذا الدور، تسعى هذه المنظمات وتطمح بشكل علني إلى الحصول على تأييد السلطة الفلسطينية باعتبارها هدفا مشروعا للحصول على مساعدات دولية. لفعل ذلك ولضمان بقائها، عليها أن تكون جزءا لا يتجزأ من إذعان السلطة الفلسطينية لجدول الأعمال السياسي المفروض من الخارج. وعلاوة على ذلك، تم إبعاد هذه المنظمات تدريجيا عن مناصرة جماهيرها التقليدية التي تضم الفقراء والمستضعفين. وكلما نأت بنفسها عن جماهيرها واقتربت من فئة المنظمات المبتعدة عن الناس العاديين، كلما مالت إلى دمج قواها مع قوى نخبة أوسلو السياسية والاقتصادية والفكرية لإعاقة عملية التنمية التحررية المرتكزة على الناس.

من خلال هذا الدور، تمسي هذه المنظمات أكثر اقترابا من كونها بديل عن الأحزاب السياسية التقدمية والحركات الاجتماعية الشعبية. وإلا فلا يمكن أن تكون هدفا مقبولا للمساعدات السياسية الغربية، حيث أنها قد أصبحت مستفيدة على مدى العشر سنوات الماضية من حوالي ١٠٪ من كافة المساعدات الدولية.[٣١٢]

في غضون ذلك، تقوم هذه المنظمات بقيادة خطاب "المجتمع المدني". ولكن من المهم بمكان الإشارة إلى أنه في حين يتزايد مستوى الخطاب حول "المجتمع المدني" أو"منظمات المجتمع المدني" ويتصاعد ويطفو على السطح بشكل ملحوظ وعلني، إلا

[٣١٢] (ديفوار وترتير، ٢٠٠٩).

أنه في إطار الممارسة العملية، ثمة سلوك واع ونزعة إلى إبعاد المنظمات غير الحكومية "التنموية" عن بقية المجتمع المدني وتحريرًها منه ومن سلسلة أخرى من منظمات المجتمع المدني المجتمعية (على غرار الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشعبية النشطة، الخ.). كما وتقوم كبرى وكالات التمويل الغربية والسلطة المركزية الفلسطينية بتشجيع ومكافأة هذه النزعة. فالإصرار على خطاب "المجتمع المدني"، ولو كان من حيث التعاريف الذاتية والتصورات الذاتية للمنظمات غير الحكومية "التنموية"، ليس سوى طلاءا سطحياً لخطاب ما بعد الحداثة الذي يبث رسائل "الاحتراف" و"النيو ليبرالية" و"الانفتاح" و"الديمقراطية" و"العلمانية" و"التعددية"، الخ. وفي حين أن هذه الرسائل لا تشكل أي خطر على النخبة "الليبرالية" السياسية والفكرية والاقتصادية التي اخترعتها عملية أوسلو، إلا أنها محببة ومقدرة من قبل وكالات المعونة الغربية والمنظمات غير الحكومية.

وفي هذا الصدد، أنا أتفق مع الإستنتاج الذي توصل إليه شالاند والوصف الذي عممه على المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "التنموية":

> من أجل استمرار تلقي التمويل من الجهات المانحة والتكيّف مع طرق العمل الجديدة (التأهيل المهني والإداري و الطابع المؤسسي المتزايد) شهدت بعض المنظمات غير الحكومية...انتزاعا تدريجياً من تحالفها مع السكان المحليين الذين انبثقت عنهم في الأصل من خلال لجان شعبية عديدة. أدت عملية الانتزاع هذه إلى عزل بعض قطاعات المجتمع المدني تدريجياً عن قواعدها الشعبية، مما أدى إلى تفاقم وضع التبعية لدى السكان المحليين.[٣١٣]

كما ولوحظ في أمريكا الجنوبية أيضاً:

> أنه وخلال صعود الديكتاتوريات العسكرية واستمرارها في ظل الأنظمة النيو ليبرالية، ازدهرت المنظمات غير الحكومية في حين تم قمع الحركات الاجتماعية والنقابات. فتدفقت مليارات الدولارات إلى حسابات المنظمات غير الحكومية من قبل المؤسسات 'الخاصة'. وفي وقت لاحق اعتبرت وكالات البنك الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الخارج المنظمات غير الحكومية جزءا لا يتجزأ من استراتيجية مكافحة التمرد.[٣١٤]

في دراسة نشرت في وقت سابق عن "الامبريالية في القرن ٢١"، خلص بيتراس وفيلتمبير إلى ما يلي:

---

[٣١٣] (شالاند، ٢٠١٠:١٥).

[٣١٤] (بيتراس، ٢٠٠٩:٤).

حصل التكاثر الفعلي للمنظمات غير الحكومية أوقات تزايد الحركات الجماهيرية المتحدية للهيمنة الامبريالية. فنمو الحركات والنضالات الراديكالية الاجتماعية والسياسية وفر سلعة مربحة للمثقفين الراديكاليين السابقين والمزيفين ممن لهم شعبية مكنتهم من بيعها للمؤسسات الخاصة والعامة المعنية والمهتمة والممولة تمويلاً جيّداً والمرتبطة بعلاقات وثيقة مع الشركات العابرة للحدود الأوروبية والاميركية ومع الحكومات.[٣١٥]

عالج كل من ديفيد هوم ومايكل ادواردز في كتابيهما اللذين نشراهما في منتصف التسعينات، "ما وراء الرصاصة السحرية" و"المنظمات غير الحكومية والدول والجهات المانحة"، مسألة "العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والهيئات المانحة الرسمية"، وتأثيرها على الفقراء، لا سيما وأن "المنظمات غير الحكومية التي لا تعتمد على المعونات الرسمية في غالبية ميزانياتها أمست الآن الاستثناء وليست القاعدة"[٣١٦]. "إذا ما أصبحت المنظمات غير الحكومية أكثر استجابة للهموم الخارجية، ما الذي سيحدث للعلاقات – بقيمها ورسالتها، ومؤيديها وغيرهم – التي من خلالها تدعي هذه المنظمات الحق في التدخل في عملية التنمية؟"[٣١٧].

في مختلف التحليلات والمناقشات التي تتناول هذه العلاقات، تلوح في الأفق قضية مركزية تتعلق بـ"مسؤولية المنظمات غير الحكومية" مما يستدعي تحليلا أعمق. ويؤكد ادواردز وهوم "إن نوعية العلاقات بين المنظمات الشعبية (GROs) والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة والحكومات هي التي تحدد فيما إذا كانت أنماط التمويل والمساءلة تعزز الأهداف الأوسع لهذه المنظمات في التنمية أو تعمل على عرقلتها"[٣١٨].

وفي كتابه "دور المنظمات غير الحكومية في إطار النظم السياسية السلطوية" (١٩٩٧) يثير كليري عددا من الأسئلة المشروعة ذات الصلة بمساءلة المنظمات غير الحكومية. على سبيل المثال: "إلى أي مدى مثل الفاعلون في المنظمات غير الحكومية مصالح "أفقر الفقراء" في مقابل مصالح بعض المجموعات الأخرى، بما في ذلك ربما مصالح هؤلاء الفاعلين أنفسهم؟"[٣١٩].

[٣١٥] (بيتراس وفيلتماير، ٢٠٠١:١٣٠).

[٣١٦] (ادواردز وهولم، ١٩٩٦).

[٣١٧] (المرجع نفسه: ١٤).

[٣١٨] (المرجع نفسه: ٢٥٥).

[٣١٩] (كليري، ١٩٩٧:٢٢٧).

ملاحظات ختامية

تمحور التحليل في هذا الفصل على الإتجاهات الناشئة من إستحداث المنظمات غير الحكومية "التنموية" من قبل وكالات الدعم عابرة الحدود الوطنية من حيث التأثير المضر على تطور بيئة حاضنة للتنمية التحررية المرتكزة على الناس. لقد إدعيت في مقدمة هذا الكتاب بأن البيئة المؤاتية "للتنمية التحررية المرتكزة على الناس" تسعى لتدعيم وتقوية الموارد الذاتية في المجتمع؛ وتهدف إلى تطوير قناعة وثقافة الإعتماد الذات، وتعظيم الإعتماد على الموارد البشرية الأصيلة، وتحرير الناس من القمع والإستعمار والهيمنة الخارجية، ومن الإستغلال والفصل العنصري الإجتماعي والسياسي والإقتصادي الداخلي. وبهذا، فإنها تحصن نسيجا مجتمعيا منيعا وصلبا.

ومن خلال التحليل الدقيق لعدد من دراسات الحالة، تظهر الدلائل التراكمية في هذا الفصل الدور المباشر للدعم السياسي الخارجي في التركيز على تطوير المنظمات غير الحكومية "التنموية" كالمكون الرئيسي للمجتمع المدني، وتغييب وتهميش وتجزئة المكونات الضرورية الأخرى لمجتمع مدني متماسك، أي الأحزاب السياسية، النقابات العمالية الفاعلة، الحركات الإجتماعية القاعدية، ووسائل الإعلام المستقلة. وكون هذه المنظمات غير الحكومية "التنموية"، "المهنية"، "اللاسياسية" تعتمد كليا على الدعم الخارجي لإستمراريتها، وتصر على حصرية الإستفادة من مصادر الدعم هذه، وعلى لعب دور "الوسيط" من الباطن، فإن هذه المؤسسات تقوم بدور خطير في إحباط تحقيق بيئة مؤاتية "للتنمية التحررية المرتكزة على الناس".

الفصل الرابع

سماسرة "المساعدات": "التنمية" المُتخيلة وتجريد التنمية من مضمونها

مؤسسة التعاون الفلسطينية كمثال حي

الفصل الرابع

سماسرة "المساعدات": "التنمية" المُتخيلة وتجريد التنمية من مضمونها

مؤسسة التعاون الفلسطينية كمثال حي

مقدمة

يركّز هذا الفصل على تحليل دراسة حالة رئيسية، ويُظهر تطوّر عملية تبادل التأثير منذ البداية بين رأسماليي فلسطينيي الشتات (المغتربين) والسياسة واستمرار هذا التأثير، وهي عملية بدأت في لبنان وشقت طريقها المتعرج عبر محطات متنوعة إلى أن حطت في رام الله في الاطار المؤسسي لمؤسسة التعاون "الفلسطينية" والترسيخ اللاحق لهذه العملية. بدأت هذه العملية الهدامة من تبادل التأثير في ممارسة الضغوط واستخدام السلطة بين رأسماليي الشتات والفصيل السياسي القائد (حركة فتح)، بشكل علنيٍ، على الأقلِ، في أعقاب إِجتياح الجيش الإسرائيلي للبنان، عام ١٩٨٢، واستمرّت – سرّاً أو ضِمْناً – بعد أن حطَّت في رام الله.

هدفَ الإجتياح الإسرائيلي للبنان إلى تدمير المؤسسات الفلسطينية وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان باعتبارها قوّة شبه سياسية وعسكرية مؤثرة في التركيبة السياسية اللبنانية، والعربية، والفلسطينية ونجح في تحقيق هدفه. في نهاية المطاف، نجحت عملية تبادل تأثير رأس المال والسياسة في ترسيخ نفسها، مع الدعم السياسي والمالي الضخم المقدم من قبل أعداء التحرر والحريّة الفلسطينية، في قلب السياسة الفلسطينية الرّسمية، مدعومة بإفرازات وقوى "عملية أوسلو للإستسلام". لقد تأطرت بداية هذه العملية ونضجت بتأسيس مؤسسة التعاون الفلسطينية والتي انتهى بها الأمر إلى الانتقال إلى المناطق الفلسطينية لتعمل تحت سيطرة السلطة الفلسطينية.

في محاولة لما يمكن أن يُشار إليه بالتقييم المؤسّساتي الذاتي ، قرّرت مؤسسة التعاون عام ٢٠٠٨ أن تحتفل بذكرى مرور خمس وعشرون سنة على انشائها من خلال إنتاج تقييم تمجيدي غير ناقد لإنجازاتها[٣٢٠]. وتمّ تكليف أديب فلسطيني لكتابة "وثيقة" للنشر تسلط الضّوء على الظروف الخاصة التي أدت إلى تأسيس مؤسسة التعاون. وأبرزت الوثيقة الإنجازات الرائدة لمؤسسة التعاون في حماية المؤسسات الفلسطينية وتعزيز الهوية الوطنية والثقافية. وكان الهدف غير المُعلن من هذه الوثيقة "الجردية" إبراز سخاء وأصالة القياديين الرأسماليين الفلسطينيين المغتربين "فلسطينيي الشتات" والتزامهم الوطني بإنقاذ المؤسسات الفلسطينية والهوية القومية من التفكك والإنهيار التام. كانت الفكرة هي إظهار كيف أن عددا مختارا من الرأسماليين الأثرياء، الذين نجحوا في جمع ثرائهم البالغ من خلال رأس المال التمويلي، والبناء والخدمات، ومن خلال قبول واعتماد البرامج والمناهج السياسية المهيمنة في ذلك الوقت، لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والسلالات العربية الحاكمة في الكويت، والأردن، والسعودية، وبقية مناطق الخليج، إلخ.، كيف أن هذا العدد من الرأسماليين قام بمبادرة غير مسبوقة في استثمار بعض من أمواله لتأسيس مؤسسة التعاون، وكيف أن كل واحد منهم استثمر مليون دولار من أجل خلق وقفية لضمان إستدامة المؤسسة الجديدة.

وقد أرجع الفضل في هذه المبادرة الرائدة إلى أربعة من كبار الرأسماليين الفلسطينيين (هم، منيب المصري، حسيب صبّاغ، عبد المجيد شومان، وعبد المحسن قطّان) الذين هبوا إلى العمل يدفعهم إلى ذلك التزامهم الوطني العميق، وارتباطهم العاطفي من أجل إنقاذ فلسطين بعد الإجتياح العسكري الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وتدمير مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وقاعدتها التنظيمية في لبنان (وقاعدة عملياتهم الإقتصادية!). لقد التقوا في لندن عام ١٩٨٣، بعد الصدمة التي دوّت أصداؤها بسبب الإحتلال الإسرائيلي لعاصمة عربية – بيروت – وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية منها، من أجل التفكير مليّا في فكرة إنشاء منظمة فلسطينية جديدة بهدف "دعم وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده".

لقد تم اختراع مؤسسة التعاون على يد رأسماليي الشتات كمؤسسة أو جمعية "تنموية" عامة، خارج فلسطين، قبل تأسيس السلطة الفلسطينية. غير أنها كانت قد طمحت، طوال الوقت، أن تصبح مؤسسة فلسطينية وطنيّة ذات وجود فعلي على أرض فلسطين. وقد تحقّق لها ذلك بعد العام ١٩٩٤، بفضل "عمليّة أوسلو الإستسلامية"، التي اشترك فيها عددً من مؤسّسي التعاون الرئيسيين وذوي النفوذ فيها وكان لهم دور فعّال في حثّ عرفات على قبول البرنامج الأميريكي – الإسرائيلي المفروض، أي الإستسلام (كما تمّت مناقشته في الفصل الثاني). تجمع مؤسسة التعاون، من خلال تطوّرها الخاص ووجودها وعملها الفعلي الحالي على الأرض، عدداً من العناصر الرئيسية التي تم تحليلها في هذا الكتاب. وهذا ما يبرّر استخدامها كحالة دراسية مفصلة.

[٣٢٠] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٨).

منذ تأسيسها رسميّا كمنظّمة عون "تنموية" فلسطينية في سويسرا عام ١٩٨٣، من قبل الرأسماليين الفلسطينيين في الشتات، استمرت مؤسسة التعاون في القيام بـ"مهمتها" التنموية معتمدة على الوقفية التي راكمتها بقيمة ٧٥ مليون دولار. إضافة إلى ذلك، تعمل اليوم، بالمقام الاول، كوسيط للمساعدات لصالح ٢٥ – ٣٠ وكالة إغاثة عالمية. (رغم ذلك، فإنها تفضّل أن تسمّي هذا الدور بـ"تعظيم دور وكالات المساعدات الدولية"). ويمكن توزيع هذه الوكالات، لتسهيل الرجوع إليها، إلى خمس فئات: تتضمن الفئة الأولى الوكالات الرسمية للحكومات الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الاميريكية، وكندا، والإتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وسويسرا، والنمسا. وتتضمن الفئة الثانية وكالات الشركات العابرة للحدود القومية، وبشكل أساس، مؤسسة فورد والبنك الدولي. أما الفئة الثالثة فتتضمن الوكالات العربية والإسلامية الإقليمية والعالمية الرئيسة: الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، وبنك التنمية الإسلامي، وصندوق النقد العربي، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND)، والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا (BADEA)، وصندوق أوبك للتنمية في فيينا. وتشمل الفئة الرابعة بعض الجمعيات الخيريّة في المملكة المتحدة، من بينها، مؤسسة كريم رضا سعيد، صندوق الأميرة ديانا التذكاري، وغيرها. وتتضمن الفئة الخامسة وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونسكو، والأسكوا، والأنروا.[٣٢١]

تعمل مؤسسة التعاون على صعد مختلفة، وكلها تصب في خانة تعزيز وترسيخ خرافة القدرة على تحقيق "تنمية" مستقلّة تحت الإحتلال في كيان تابع، غير سيادي، يسمى "السلطة الفلسطينية". وهي تعمل على أساس الفرضية أن بإمكان رأس المال التأسيسي ومصدره الرأسماليون الفلسطينيون، والذي ازداد ثلاثة إلى خمسة أضعاف بسبب الأموال التي دفعت من قبل وكالات التمويل الرسمية الغربية، والعربية، والإسلامية، أن يخفف من الفقر وأن "يطوّر" المجتمع الفلسطيني الممزّق والمحتل في إطار "الحكم الذاتي" المتخيل.

وهكذا، بالإضافة إلى كونها بالأساس قناة تمويلية لوكالات التمويل الحكومية، والإقليمية، والعالمية الرسمية التابعة للحكومات الغربية، والعربية، والإسلامية، فمن الواضح أنها أيضا وكالة تمولية لبعض صناديق الرأسماليين الفلسطينيين، التي تستخدم خصيصا "للتنمية" الإقتصادية – الإجتماعية الـ"مريحة" وتعمل على إضفاء صورة المسؤولية الإجتماعية والإلتزام الوطني والقومي على أعضائها من الرأسماليين. في هذه الأثناء، يوجه هؤلاء الرأسماليون الفلسطينيون أنفسهم، المسؤولون عن

[٣٢١] (www.welfareassociation.org)

تأسيس مؤسسة التعاون، استثماراتهم الإقتصادية الهامة لشركاتهم الخاصة والتي كانوا قد قرروا بتصميم إنشائها كشركات احتكارية ودخول عدد من الشركات التابعة من خلالها واتنشارها. يتضح من التحليل الذي اوردناه في الفصل الثاني أعلاه، أن السلطة الفلسطينية قد شجعت الرأسماليين الفلسطينيين وتواطأت معهم، لإنشاء هذه الشركات الإحتكارية بعد العام ١٩٩٤. بالنسبة إلى بعض أعضائها من الرأسماليين الفلسطينيين، يمكن النظر إلى مؤسسة التعاون كرديف للمؤسسات والجمعيات الخيرية المعفاة من الضرائب والتي أنشأت برأس مال تجاري أميركي، مثل مؤسسة فورد، وروكفيلير، ومؤسسة المجتمع المفتوح، إلخ، التي تساعد على حرف الانتباه بشأن كيفية جمع هذه الأموال بالمقام الأول، و"المواقف الوطنية الخيانية" التي سهلت جمعها! ولعل الفارق الوحيد بين مؤسسة التعاون ومؤسسات مثل فورد أو روكفيلير، على سبيل المثال، ينحصر فقط في النطاق حيث اقتصر الدفع على فئات محدودة من الشعب الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية، ومناطق ١٩٤٨ (إسرائيل)، ومخيمات اللاجئين في لبنان. وبهذا المعنى، فإن مؤسسة التعاون هي وكالة معونات فلسطينية متخصصة.

السؤال الأساسي الذي أحاول الإجابة عليه من خلال هذا النقاش هو: هل مؤسسة التعاون الحالية، التي مازالت ترى نفسها مؤسسة عون تنموي فلسطينية مستقلة، لأنها تأسست بأموال فلسطينية غير رسمية مصدرها رأسماليو الشتات، هل تختلف هذه المؤسسة عن وكالات التمويل الحالية الأخرى العاملة في المناطق الفلسطينية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي أوجه الاختلاف؟ وإذا كانت الاجابة بلا، فما هو الدور الذي تلعبه فعلا في تعزيز أجندة أوسلو الاقتصادية والسياسية؟ أي في عملية الاستسلام! ما هو تأثير دورها "كسمسار مساعدات" والذي تدّعي بفخر القيام به، كمؤسسة فلسطينية، في توفير البيئة الضرورية للتنمية التحررية المرتكزة على الناس في فلسطين حرة وموحدة؟

التحول: على الطريق إلى أوسلو وما بعد أوسلو

من أجل توضيح الطبيعة التحولية لمؤسسة التعاون، فسوف أركز على ثلاث مراحل من شأنها أن تغطّي بشكل جيد وشامل عملية التحول المعلنة التي شهدتها المؤسسة. كما وسيتبين لاحقا، لم يكن "التحول" بإتجاه جعل مؤسسة التعاون أكثر راديكالية لصالح الشعب الفلسطيني. لقد حفز هذا التحول بعض الأعضاء الرأسماليين المؤسسين الأساسيين من أجل الحفاظ على قاعدة تراكماتهم الاقتصادية من خلال التقرب إلى القوى السياسية المهيمنة سواء كانت الكويت، كما هو الحال خلال حرب الخليج، أو عرفات / فتح بعد العام ١٩٨٨ والاستمرار في التقرب منه خلال تأسيس سلطته في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد العام ١٩٩٤. لقد عمل هذا التحوّل فقط على توحيد

المواقف المختلفة ضمن قيادة مؤسسة التعاون في موقف موحد شديد القرب من موقف السلطة الفلسطينية المؤسسة حديثا، كما وعمل أيضا على إضفاء الشرعية على خضوع أعضائها الرأسماليين الرئيسيين لأجندة أسلو الحكم الذاتي السياسية وعلى سعيهم لتعزيز فرصهم الاقتصادية.

المرحلة الأولى: المرحلة التحضيرية، ١٩٨٣ – ١٩٩٣

كانت السنوات العشر الأولى من حياة مؤسسة التعاون مُطوقة بالإجتياح الإسرائيلي للبنان، واحتلال أوّل عاصمة عربية، بيروت، وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ ، من جهة، وبالمفاوضات المتعلقة بإتفاقيات أوسلو التي أجازت تأسيس الحكم الذاتي لمنظمة التحريرالفلسطينية في الضفة الغربية وغزة بعد اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، من جهة أخرى. لقد كانت أجندة للإستسلام. خلال هذه الفترة، أمنت مؤسسة التعاون، من مصادرها الخاصة ومن مصادر خارجية أخرى كانت هي واسطتها، ما مجموعه ٤٣ مليون دولار.[٣٢٢] كما وحصلت في الفترة ذاتها أربعة تطوّرات وثيقة الصلة بالموضوع، كشفت عن اتجاهين غير معلنين في نهج مؤسسة التعاون "لتنمية" المجتمع الفلسطيني، على صلة مباشرة بهذا التحليل. الإتجاه الأول هو لعب دور الوسيط النشط في تجنيد المعونات الخارجية لتلبية الإحتياجات الطارئة. أما الإتجاه الثاني فقد كشف حقيقة الطبيعة الوطنية "الفصائلية" لرأسماليي مؤسسة التعاون المؤسسين. لقد بدأ شكل هذه التوجهات يوضح بصورة أكبر بعد أن أعادت المؤسسة توطين نفسها في مناطق السلطة الفلسطينية وفي رام الله تحديدا. فيما يلي، سأقوم بتحليل هذه التوجهات الأربعة.[٣٢٣]

تجنيد المعونات الخارجية لتلبية الإحتياجات الطارئة

مع اندلاع الإنتفاضة الأولى في نهاية العام ١٩٨٧ وبداية العام ١٩٨٨، شجّع الرأسماليون المؤسسون لمؤسسة التعاون قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تونس على تأمين موارد مالية لدعم الإحتياجات المتزايدة، الطارئة، والملحة، والضرورية لأهالي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقامت مؤسسة التعاون بهذه المهمة بإمتنان. فقد أسّست عام ١٩٨٨ صندوقا خاصا، أطلقت عليه اسم "صندوق الإنتفاضة" لتلقّي المساهمات الخاصة المحدّدة لهذا الغرض. جاءت المساهمات، بشكل رئيس، من الحكومات والمنظمات الخليجية العربية، ومن بعض الأفراد. وبلغ حجم التراكمات المالية ٦,٥٦ مليون دولار، أنفقت بالكامل على المنظمات في الضفة الغربية وغزة، بغياب أي "اعتراض" من قبل منظمة التحرير الفلسطينية.

[٣٢٢] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٨).

[٣٢٣] (لمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى عملي السابق، نخلة، ٢٠٠٤: ٥٢ – ٦٢).

بالنظر إلى خبرتها المتواضعة والقليلة في تقديم القروض الصغيرة المعفيّة من الفوائد للمؤسسات الإقتصادية المتناهية الصغر، بدأت مؤسسة التعاون التنسيق مع وزارة شؤون الأرض المحتلة الاردنية في عمّان (المنحلّة الآن)، ومن ثم مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي في الكويت، لتأسيس وتمويل "صندوق إئتمان". باستذكار الماضي، لم تثبت هذه الطريقة نجاعتها. كان التنسيق ممكنا مع وزارة شؤون الأرض المحتلة حينها لأن الوزير في ذلك الحين، كان طاهر كنعان، رجل الإقتصاد، والذي كان أيضا عضواً في مجلس أمناء مؤسسة التعاون، وصديقا لمديرها العام.

وتجدر الإشارة إلى أن ٥١ بالمئة من اجمالي الإلتزامات عام ١٩٩٠ جاءت من مصادر خارجية. في الوقت ذاته، خصص نحو ثلث الإلتزامات في ذلك العام للإحتياجات الطارئة ما يشير إلى تحوّلٍ مزدوج: المزيد من التركيز على تقديم المعونات للإحتياجات الطارئة، باعتباره خياراً أكثر أمانا من الناحية السياسية، والسعي إلى تغطية هذه المعونات من مصادر التمويل الخارجية، بحيث أصبحت مؤسسة التعاون مجرّد قناة لايصال هذه الأموال.

مع الإجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج التي تلتها عام ١٩٩١، تآكلت قاعدة إيرادات مؤسسة التعاون. أدّى ذلك إلى ثلاث نتائج ملحوظة: (١) القرار الواعي والتخطيط اللاحق من قبل هيئات صنع القرار في مؤسسة التعاون للسعي النشط بحثا عن التمويل الخارجي وتجنيده؛ (٢) والعمل من خلف الستار لإسترضاء النظام الكويتي، من دون إثارة غضب قيادة عرفات، وبالتشاور السرّي معها؛ (٣) ظهور "الشللية" أو "العصب" بين الأعضاء الرأسماليين في اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون، والتي كانت غير معلنة فيما قبل إلى السطح. وكان لكل من عبد المحسن قطّان وسعيد خوري، وهما عضوان في اللجنة التنفيذية وتربطهما علاقات جيدة مع الكويتيين، وهما مواطنين كويتين يحملان جوازات سفر كويتية، أدوار فاعلة في تنقية الأجواء وتحسين العلاقات مع النظام الكويتي على خلفية مشاورات جرت خلف الكواليس مع عرفات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد كتبت في كتابي السابق عن الأسباب التي رافقت هذا الاهتمام بتنمية الموارد خلال هذه الفترة شارحا:

> كانت هناك لعبة شد حبال داخلية لسيطرة غير معلنة، وتنافس محموم على السلطة، ومعركة للتحكم بالقرار من حيث تقرير كمية الأموال التي سيتم إنفاقها وأوجه هذا الإنفاق. خلف الكواليس، كانت هذه العصب في حالة ترقب: مجموعة عمان، ومجموعة لندن، ومجموعة الكويت...ولم تكن هذه العصب حصرية بالضرورة ولم تكن لكل منها أيديولوجيات تختلف عن أيديلوجيات العصب الأخرى، على الرغم من ظهور تباين بالآراء بين الحين والآخر، حول الغزو العراقي للكويت، ومناورات

منظمة التحرير، الخ... وقد أصبح واضحا، على نحو ما ... أن هذه العصب كانت قد بدأت بتهيئة نفسها للأيام القادمة وبطريقة تمكنها من زيادة أرباحها من الأموال والمكانة الاجتماعية، والمصداقية، والقرب من القيادة السياسية الناشئة عن التسوية السياسية الآخذة بالتشكل.[٣٢٤]

وقد ارتبطت كل عُصبة باسم بعض من الشخصيات الرئيسة في اللجنة التنفيذية، ووفقا لمكان السكن الأساسي، لكن وبشكل أكبر وفقا لعلاقاتهم مع بعض الأنظمة السياسية العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، كان الحديث عن "عُصبة عمّان" مرتبطا بأسماء الراحل عبد المجيد شومان، رئيس البنك العربي ومقرّه في عمّان، ومنيب المصري، الذي كان على علاقة جيّدة بالنظام الأردني وبعرفات، في ذات الوقت، إضافة إلى رأسماليين آخرين أقل ثراء الذين كانوا يدورون في فلكهم السياسي والمالي. في الجانب الآخر، كانت "عُصبة الكويت" ترتبط بأسماء مثل عبد المحسن قطّان، وسعيد خوري، ورأسماليين أصغر سنّاً، مثل، نبيل قدّومي، وآخرين من بين الذين عاشوا في الكويت، واكتسبوا الجنسية الكويتية ولهم مشاريع رأسمالية مشتركة مع الكويتيين. شكل هؤلاء القناة التي اعتمد عليها عرفات في استرضاء النظام الكويتي بعد موقف منظمة التحرير الداعم لصدام حسين في حرب الخليج. وارتبطت "عُصبة لندن" بأسماء بعض أعضاء اللجنة التنفيذية الذين عاشوا في لندن، مثال، زين العابدين ميّاسي، رمزي دلّول، إلخ. وقد سعى هؤلاء إلى توفير ثقل داخلي لموازاة ثقل العصبتين الأخريين، مع الإصرار على إبقاء جميع خيارات استثماراتهم مفتوحة، وغير مرتبطة بأي نظام سياسي.

وعلى الرغم من أن تجنيد التمويل الخارجي لتلبية الإحتياجات الطارئة قد بدأ في هذه المرحلة نتيجة لقسوة القمع الاسرائيلي والإفراط في استعماله خلال الإنتفاضة الأولى، إلا أن مؤسسة التعاون جعلت من مهمتها الاستمرار في نهج تجنيد الأموال للحالات الطارئة مع تصاعد المواجهات منذ عام ٢٠٠٠. فعلى سبيل المثال، في خطّتها الإستراتيجية للأعوام الثلاثة (٢٠٠٨ – ٢٠١٠)، كانت الميزانية المقترحة تحت بند "مساعدات الحالات الإنسانية والحالات الطارئة" ٣,٦٠٠,٠٠٠ دولار تمول مؤسسة التعاون، من مصادرها الذاتية، فقط ٢٠٪ فيما يتم العمل على تأمين المبلغ المتبقي من مصادر خارجية.

السعي لكسب ود عرفات (أي منظمة التحرير الفلسطينية وفتح)...

منذ البداية، روج الرأسماليون الرئيسيون المؤسسون لمؤسسة التعاون الفكرة القائلة بأن عرفات والعُصب المقرّبة منه ترى بأن دورها الموحد النشط في "التعاون" كمؤسسة للرأسماليين الوطنيين" يشكل خطرا على سلطة عرفات. لقد كنت ميالا لتصديق هذه

[٣٢٤] (نخلة، ٢٠٠٤: ٥٧ – ٨).

الفكرة ولكنني الآن أكثر اقتناعا، من خلال التأمل في الماضي، بأن هذه الفكرة قد تم اختراعها لتبرير الدفع باتجاه إعادة توجيه المؤسسة، وبشكل علني، لتصبح تحت سلطة منظمة التحرير الفلسطينية التي يسيطر عليها عرفات وأكثر قبولا من قبل هذه السلطة. لقد كان هذا التوجه أكثر ربحية بالنسبة لهم باعتبار ان الحجم الأكبر من الدعم المالي الذي ستخصصه مؤسسة التعاون لفلسطين، في وقت لاحق، سيأتي من مصادر خارجية. وستستخدم المؤسسة مصادرها الخاصة للحصول على الدعم من وكالات العون العابرة للحدود. ولا يمكن أن تتم هذه العملية بفاعلية إلا إذا ما وضعوا مؤسستهم (مؤسسة التعاون) بشكل غير رسمي، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية.

خلال هذه المرحلة التي تمثّل العشر سنوات الأولى من عمر مؤسسة التعاون، حدثت ثلاث حوادث (حسب معرفتي على الأقل) تقدم دليلا على ما أدعيه. كانت الحادثة الأولى هي ما أصبحت تُعرف بـ"حرب المخيّمات"، وهي الحرب التي اندلعت في مخيمات اللاجئين المحيطة ببيروت، في العام ١٩٨٥. وتمثلت الحادثة الثانية بالانقسام داخل الجبهة الديقراطية لتحرير فلسطين، عام ١٩٩٠. أما الحادثة الثالثة فهي تشكيل ما سمّى في مطلع التسعينات بـ"المجالس العليا" بعد الإنتفاضة، بإيعاز من منظمة التحرير الفلسطينية. سأحلّل كل حادثة على حدا، بناء على مشاركتي المباشرة في كل واحدة منها بصفتي مدير برامج مؤسسة التعاون آنذاك.

١. خلال "حرب المخيمات"، قامت قوّات حركة أمل الشيعية، بالتعاون مع مجموعة منشقة عن فتح (المجموعة التي إنشقت عن عرفات)، بهزيمة قوات تيار فتح – عرفات، واستطاعت أن تسيطر على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المحيطة ببيروت. كانت اللجان الشعبية الفاعلة، ذات القاعدة الواسعة، تعمل في المخيمات جنباً إلى جنب مع المجموعة المنشقة عن فتح. وطلبت هذه اللجان الدعم الطارئ من مؤسسة التعاون لكي تتمكن من الاستجابة إلى الإحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين الفلسطينيين في هذه المخيمات. الطلب الذي تحققت منه أنا شخصيا في ذلك الوقت من خلال زيارة ميدانية مصممة خصيصا لهذا الغرض، نوقش خلال اجتماع اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون في ٢٦ حزيران ١٩٨٥. واستناداً إلى تقييمات الإحتياجات الطارئة، بعد الزيارات الميدانية، أوصي بأن تخصّص اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون مبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولا أميريكي للدعم الطارئ الفوري يتم توزيعها في المخيمات من قبل اللجان الشعبية الناشطة.

في هذه الأثناء، أصبح واضحا بأن القيادات السياسية العليا لفتح الأم (أي عرفات) كانت قد اتصلت بأعضاء رئيسيين في اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون، وأعربت عن عدم رضاها ورفضها للتعاون مع هذه اللجان الشعبية. خلال الاجتماع المذكور آنفا، اقترح حسيب صباغ أن يتم إنشاء صندوق للحالات الطارئة للاجئين في لبنان، تبلغ قيمته مليون دولار، تحت إشراف مؤسسة التعاون، من المساهمات

الفردية الإضافية، وبأن تدفع المبالغ المخصصة من هذا الصندوق بناء على توصيات من شخصيات فلسطينية ولبنانية محلية مقبولة لدى منظمة التحرير الفلسطينية. بمعنى آخر، وافق أعضاء مؤسسة التعاون من الرأسماليين الكبار في هيئة صنع القرار على قرارمنح عرفات سلطة الفيتو فيما يخص مسألة توزيع أموال الإحتياجات الطارئة على اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات في لبنان. على أية حال، ولحسن الحظ، لم يتم إنشاء صندوق الحالات المقترح بمبلغ مليون دولار، وجزء من الاسباب هو رفض الرأسماليين الفلسطينيين الأفراد المساهمة فيه عندما فاتحهم بالموضوع أعضاء مؤسسة التعاون البارزون. [٣٢٥]

٢. عام ١٩٩٠، حصل انشقاق داخل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بتشجيع من عرفات. سُمّي التنظيم الذي نتج عن الإنشقاق "فدا". الرئيس الفعلي لهذا التنظيم، ياسر عبد ربه، كان مقرّباً جداً من عرفات وكان من الدائرة الداخلية للمقربين المباشرين منه. وقد عاد معه في سياق أوسلو باعتباره أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ولايزال في هذا المنصب حتى يومنا هذا! وبالرغم من أن الإنشقاق حصل خارج فلسطين، إلا أن مشاريع الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين داخل فلسطين انقسمت أيضاً، بما فيها، طبعاً، تلك المشاريع التي تموّلها مؤسسة التعاون. ولتنظيم هذا الوضع من جنيف، تم اتخاذ قرار بتجميد جميع التزامات مؤسسة التعاون لهذه المشاريع حتى تتوضح الصورة الميدانية. وللتأثير على هذا القرار، استخدمت الشخصيات القيادية للتنظيم الجديد في فلسطين، قناة عبد ربه في تونس، للتدخل نيابة عنها لدى مؤسسة التعاون. إتصل عبد ربه بأعضاء اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون في ١٧ حزيران ١٩٩١ للضغط عليهم كي يفرجوا عن المبالغ المخصصة لمشاريع التنظيم الجديد. ولذلك، توسّط عضو مؤثّر في اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون، له علاقات حميمة وصلات مفتوحة مع عرفات (باسل عقل)، لصالح عبد ربه. ويجب التذكير بالدور الحاسم والكبير الذي لعبه باسل عقل وحسيب صبّاغ في إقناع عرفات بقبول الشروط الأميريكية للإستسلام، والتي أدّت إلى عملية أوسلو.

٣. شهدت الفترة قبل وبعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ تصاعد وتيرة المناورات والتحضيرات العلنية للتسوية والإستسلام السياسي، تميّزت بمشاركة واضحة لمنظمة التحرير الفلسطينية وأتباعها على أرض الواقع. في هذه الأجواء، وتحديدا

[٣٢٥] على سبيل المثال، رفض الشيخ عمر العقاد، الذي قام بزيارته وفد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤسسة التعاون في منزله في لندن، خصيصا لهذا الغرض. وباعتباري مديراً للبرامج، فقد شاركت في تلك الزيارة. يجب التذكير بأن مجموعة العقاد نجحت في تأسيس شركة أبيك الإحتكارية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية بعد فترة وجيزة من تأسيس السلطة الفلسطينية، كما وناقشنا في الفصل الثاني.

خلال العام ١٩٩٢، تم إعطاء الموظفين التنفيذيين في الإدارة العليا لمؤسسة التعاون تعليمات واضحة من قبل اللجنة التنفيذية كي ينسّقوا مع "المجالس العليا" ، قبل تزكية أي مشروع للحصول على التمويل. تم تأسيس هذه "المجالس العليا" تحت الإشراف المباشر لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتحديداً، بالإشتراك المباشر لأحمد قريع (أبو علاء). كان أبو علاء آنذاك رئيس الدائرة الإقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، وكما هو معلوم أيضا، أنه أصبح لاحقاً كبير المفاوضين في إتفاقيات أوسلو، وأحد الشخصيات المحورية لعملية المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين التي تلت ذلك. وقد بقي في ذلك المنصب حتى وقت قريب جداً.

المرحلة ٢: ١٩٩٤ – ٢٠٠٦، الانغماس في "الحكم الذاتي" للسلطة الفلسطينية، ودور أوضح كوسيط لدى مؤسسات العون العابرة للحدود

أكّد مؤسسو مؤسسة التعاون بأن دورهم خلال هذه الفترة هو "المشاركة في بناء الدولة"[٣٢٦]، وقد قاموا بنقل مكاتب المؤسسة من جنيف إلى القدس [٣٢٧] ومن ثم إلى عمّان، وأخيراً، إلى رام الله. وعلى الرغم من أن إعادة توزيع مشاريع مؤسسة التعاون لتنصب على ثلاثة أنواعٍ من البرامج هي التنمية المؤسساتية، وتنمية الموارد البشرية، والثقافة والهوية، سيتركز التحليل في هذا الجزء بشكل خاص على اثنين من البرامج الأساسية التي أعادت موضعة مؤسسة التعاون كمنافس في لعب دور الوسيط لدى مؤسسات العون الدولية العابرة للحدود. ركّز واحد من البرامج على مدينة القدس القديمة، والآخر على المنظمات غير الحكومية. جاء تمويل حوالي ٧٥٪ إلى ٨٠٪ من مجموع المخصصات هذه المرحلة من وكالات العون العابرة للحدود. وسوف أتناول أدناه، بالتفصيل، هذين المجالين من البرامج وأوفّر بعض الشرح حول دور مؤسسة التعاون في تجنيد الأموال الخارجية، والتأثير المحتمل لهذا التمويل على "التنمية" الفلسطينية تحت الإحتلال.

التركيز على القدس...

في بداية هذه المرحلة، تم إطلاق برنامج جديد "لإعادة بناء وتأهيل مدينة القدس القديمة". ويعود الفضل في ذلك إلى منحة من الصندوق العربي للإنماء الإجتماعي والإقتصادي في الكويت، كنتيجة لتأثير واحد من الرأسماليين الرئيسيين في مؤسسة التعاون (قطّان) الذي شغل منصب "حاكم فلسطين" في مجلس إدارة الصندوق، وهو أيضا صلة الوصل الأساسية بين مؤسسة التعاون والكويت. وكان الهدف المزعوم من هذا البرنامج هو "الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية للمدينة"، والإبقاء على الوجود العربي في المدينة في مواجهة عملية صهينة المدينة المتصاعدة.

[٣٢٦] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٨).

[٣٢٧] للتوضيح، كانت مؤسسة التعاون تتابع تنفيذ مشاريعها ميدانيا من خلال مكتب "الإستشارات التنموية" الذي أسسته في القدس قبل هذا التاريخ، ولكنه لم يكن يعمل تحت يافطتها بصورة علنية.

وبلغت قيمة التمويل الأوّلي من الصندوق العربي لهذا البرنامج، من خلال مؤسسة التعاون، ٣ مليون دولار. فيما بعد، خصّص الإتحاد الأوروبي واليونسكو تمويلات للبرنامج نفسه من أجل إنشاء مركز تدريبي لمهندسي إعادة تأهيل المباني القديمة والحفاظ عليها. بالمجمل، تمّ تجنيد وإنفاق أكثر من ٢٩ مليون دولار على هذا البرنامج حتى العام ٢٠٠٨. قال عبد المحسن القطان، "لم يكن بالإمكان تجنيد هذا التمويل لولا الحرفية العالية، والشفافية، والإستقلالية، والرقابة الداخلية القوية التي عزّزت من مكانة مؤسسة التعاون لدى الدول العربية والجهات الدولية المانحة" [٣٢٨]. وكما سنرى لاحقا، فإن هذا الحديث هو مجرّد خداع للنفس ووسيلة فعالة تسوق بها مؤسسة التعاون نفسها!

من ناحية أخرى، أصبح من الواضح أن القدس قد أستخدمت كمركز فقط أو كمغنطيس من أجل جذب التمويلات العربية والإسلامية إليها، وإضفاء مسحة من الانتماء والمصداقية الوطنية والقومية على مؤسسة التعاون بالعلاقة مع السلطة الفلسطينية حديثة النشأة. لو كان رأسماليو مؤسسة التعاون ملتزمين حقّاً بالحفاظ على الهوية العربية للقدس، لكانوا استجابوا بطريقة أكثر إيجابية من خلال إستثمار مالهم الخاص منذ العام ١٩٨٦، حين قُدّمت لهم خطة عمل أوليّة في ذلك الوقت. لقد تم عرض خطة لشراء وإعادة تأهيل المباني في المدينة القديمة التي كانت مهددة من قبل الإستعمار الصهيوني، قبل ذلك الوقت بكثير، ولكن لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأنها. حينها، كانت النظرة السائدة أن الوقت لم يحن للاستثمار في الحفاظ على القدس. لذا، فإن الأنتظار للحصول على الحد الأدنى من التمويل الكويتي أو السعودي للإدّعاء بتحقيق هذا الهدف، في ظل سلطة حكم ذاتي هزيلة، ساعد هؤلاء الرأسماليون في إنشائها، له دلالته الرمزية في أحسن الحالات، وهو إدعاء يتسم بالنفاق بكل معنى الكلمة.

استمرت مؤسسة التعاون بالتركيز على القدس حتى يومنا هذا. وخلال اجتماعها الذي عقد في عمّان، الأردن، في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠٧، أتخذ مجلس أمناء مؤسسة التعاون قرار "القيام بجهد جدّي ومميّز" لجمع كم كبير من المال من أجل دعم القدس. وتم تأسيس "لجنة القدس". وأصبحت اللجنة معروفة باسم، "لجنة القدس – وكالة بيت مال القدس الشريف". وأصبح منيب المصري رئيس "لجنة دعم القدس".

طُلب من المستشار القانوني للجنة القدس (المحامي مازن القبطي) بأن يقوم بتحضير ورقة معلومات أساسية عن "المعوّقات القانونية للعمل والإستثمار في القدس". وعملا بذلك، تمّت صياغة "وثيقة القدس" المتكاملة. أما الملاحظات الأولية (حسب الوثائق الداخلية) على مسودة الوثيقة من قبل أعضاء لجنة القدس فتتلخص في النقاط التالية:

---

[٣٢٨] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٨).

- "تجنب الشعارات السياسية وجعلها تبدو واقعية، إنسانية، وثقافية. بشكل أساسي، يجب إزالة العواطف والتركّيز على الحقائق الرئيسية والنشاطات"؛
- "تقوم مؤسسة التعاون بالإدارة فقط"؛
- "بناء فريق استشاري مؤلّف من شخصيات أوروبية ودولية ذات مكانة لتأمين الحماية القانونية" (تم ذكر إسم طوني بلير مرارا والتشديد على أهمية وجوده ضمن الفريق)؛
- "تأسيس مجلسً استشاري يتألف من الجهات المانحة الرئيسية (والذين يجب أن يكونو عرباً بالمقام الأول)؛
- "نحتاج إلى موافقة من أبو مازن [رئيس السلطة الفلسطينية] الذي سيكتب للقادة العرب طلباً دعم مبادرة مؤسسة التعاون"؛
- "التأكد من حيادية السلطة الفلسطينية حيال هذا الموضوع."

وبناء عليه، تمت الموافقة على وثيقة القدس في كانون الثاني ٢٠٠٨. و"الوثيقة" هي عبارة عن خطة خمسية (٥ سنوات) بميزانية مقترحة مقدارها ١,٣ مليار دولار. أما تأمين التمويل المحتمل لهذه الخطة فيجب الحصول عليه من عدد من المصادر، في مقدمتها المصادر العربية والإسلامية، والإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء (وتحديداً، التعاون الإيطالي، التمثيلات الإسبانية والدانمركية، إلخ)، بيت المال، بنك التنمية الإسلامي، والسلطة الفلسطينية. في اجتماع لاحق في مكاتب مؤسسة التعاون في رام الله، في ١٣ آذار ٢٠٠٨، أوصت لجنة القدس بأن تساهم مؤسسة التعاون في وثيقة القدس، على مدى السنوات الخمس، بمبلغ يتراوح ما بين ٢٥ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار من مواردها الخاصة.

وتمت مناقشة تسويق الخطة خلال "الإجتماع الإستشاري لوثيقة القدس" في عمّان، في ١٦ شباط ٢٠٠٨. وتمت الموافقة على تشكيل "وفد من مؤسسة التعاون"، على أمل أن يقوده رئيس السلطة الفلسطينية، أو ممثله (الدكتور رفيق الحسيني)، إضافة إلى هؤلاء الأعضاء التالية أسماؤهم من مؤسسة التعاون: عبد المحسن القطان، سعيد خوري، منيب المصري، نبيل قدومي، وتفيدة الجرباوي (مديرة التخطيط والأبحاث آنذاك). وتقرّر، أيضاً، أن يستهدف الوفد الملوك العرب ورؤساء الدول، بدءاً من المملكة العربية السعودية، وبأن "تعدل محتويات الوثيقة لتصبح مقبولة بالنسبة لهم". في اجتماع متابعة للجنة القدس، عقد في ٢٢ نيسان ٢٠٠٨، تم تأليف "وفد مؤسسة التعاون" على النحو المقترح. في غضون ذلك، إعترف منيب المصري، رئيس لجنة القدس، بأنه اجتمع مع أبو مازن في شرم الشيخ خلال النصف الأوّل من شهر أيار ٢٠٠٨، واتفق الإثنان معا على أن يشارك أبو مازن في جهود جمع التبرّعات للقدس.

في اجتماع لاحق للجنة القدس في مكاتب مؤسسة التعاون في رام الله في ٢٨ أيار ٢٠٠٨، شارك فيه أحمد رويضي، رئيس وحدة القدس في مكتب الرئيس، قرّرت اللجنة "أن توحّد الجهود بين مؤسسة التعاون ومكتب الرئيس في التحضير لدعم القدس، بدءاً من إرسال وثيقة القدس إلى أحمد لوضع ملاحظاته وإجراء التعديلات الممكنة."

في نفس الوقت الذي كانت فيه التحضيرات لعملية وثيقة القدس جارية، أطلق مازن سنقرط، وهو رأسمالي من أبناء القدس معروف وله احترامه، وكان قد شغل سابقا منصب وزير الإقتصاد الوطني لدى السلطة الفلسطينية، أطلق مبادرة أخرى مماثلة. بدأت هذه المبادرة من خلال الدعوة لعقد ورشة عمل لمدة يومين في أريحا في شباط ٢٠٠٨، شارك فيها ما لا يقل عن ١٠٠ من رجال الأعمال، والناشطين، والخبراء في موضوع القدس، لكي "يخططوا بشكل استراتيجي" لمدينة القدس.[٣٢٩] لم يحضر الورشة أي شخص من رأسماليي مؤسسة التعاون المشاركين في "وثيقة القدس" التي أعدّتها مؤسسة التعاون، بالرغم من حضور شخص من مكتب الرئيس (والذي كان يعمل بشكل وثيق مع الدكتور رفيق الحسيني) ومشاركته النشطة. وكان حاضراً أيضاً الرئيس التنفيذي لصندوق الإستثمار الفلسطيني. ومن المستغرب أنه لم تكن هناك إشارة من قبل أي من المجموعتين إلى أيّ من المبادرات! وكأنما، لدى كل مجموعة من الرأسماليين "قدسها"، وذلك من أجل مصلحة الاستثمارات الخاصة والمصداقية الوطنية لكل واحدة من هذه المجموعتين؟

وخلال مؤتمر الإستثمار الفلسطيني الذي انعقد في بيت لحم، في حزيران ٢٠٠٨، حيث تم الإعلان بأن "فلسطين مفتوحة للأعمال"، أطلق منيب المصري نفسه، بصفته رئيسا لباديكو، "صندوق القدس للاستثمار"، وكأنها مبادرة لإكمال تلك المبادرتين. وأكّد المصري:

> سيبدأ الصندوق برأس مال أولي مقداره ١٢٥ مليون دولار، تؤمنه باديكو. وستديره هيئة إستثمار استشارية ستكون مسؤولة عن القرارات التي تتعلّق بالإستثمارات. ويهدف الصندوق إلى تمويل المشاريع الصغيرة والكبيرة، مع التركيز بصفة خاصة على مشاريع الإسكان في االقدس الشرقية وكذلك المباني التجارية، ومراكز الترفيه، ومشاريع السياحة والإقتصاد. ويأمل بأن يحقّق عائدات فوق المتوسط. وقال منيب المصري بأن هناك محادثات جارية مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وكذلك مع السلطات الكنسية المحلية، من أجل بناء وحدات سكنية على الأرض التي تملكها هذه السلطات.[٣٣٠]

[٣٢٩] لقد دعيت للإشتراك في هذا الإجتماع، وكنت ناشطا في اجتماعات لاحقة لإعداد "محور التعليم" في الخطة الإستراتيجية.

[٣٣٠] (ماس، ٢٠٠٨: العدد ٢٢).

وعلى نفس المنوال، فبعد انتهاء ورشة العمل التي استغرقت يومين من أجل التخطيط الاستراتيجي للقدس، والتي انعقدت في أريحا، لم يتأخر مازن سنقرط، وزير الإقتصاد الوطني السابق لدى السلطة الفلسطينية، في الإعلان عن تأسيس "شركة القدس القابضة المساهمة"، في ٣١ آب ٢٠١٠. [٣٣١] وأعلن أيضا:

> لدى المدينة إمكانيات كبيرة للنمو في القطاع السياحي، والتعليمي، والخدمات الأخرى... ولديها فرص استثمار مهمة وفريدة من نوعها ... الشركة الجديدة هي نواة لاستثمارات ضخمة لرجال الأعمال من الداخل ومن الخارج... وتتطلع لأن تستثمر في أربعة قطاعات رئيسية مريحة ومربحة... نحن نتكلّم هنا عن المفاهيم الإقتصادية، بعيداً عن العواطف؛ ونؤكّد بأن معدّل الأرباح مرتفع في القدس.

ويُظهر هذا الحديث ما يحدث فعلا في القدس. لقد تمّ تسويق المدينة باعتبارها محور استثمارات مربحة وواعدة وبدون أي علاقة ذات معنى بإدعاء مؤسسة التعاون القائل "بالحفاظ على الهوية العربية والإسلامية"! لقد تم استخدام مؤسسة التعاون من قبل الرأسماليين الذين أسّسوها كأداة شرعية وذات مصداقية من أجل تجنيد الأموال الخارجية لتعزيز استثمارات شركاتهم الخاصة. وتتم عملية الإستثمار المفتوحة بإتفاق ضمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

التركيز على المؤسسات الأهلية...

بدأ التركيز على "قطاع المؤسسات الأهلية" الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة مع مبادرة البنك الدولي عقب تشكيل حكومة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٥. في تقرير متعاطف قدّمه مستشار للبنك الدولي عن مشروع دعم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، كتب:

> في حين كان البنك الدولي يصمّم هذا المشروع بهدف دعم مجتمع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، كانت السلطة الفلسطينية تحت قيادة عرفات تدرس امكانية إصدار تشريع يقيّد بشدّة نشاطات المؤسسات الأهلية الفلسطينية. ... لقد أدرك البنك الدولي هذا التوتّر ... وقرّر أن بإلامكان الاستفادة من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية (PNGO) في تحسين العلاقات بين السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية. وبالفعل، فقد قرّر أنه من دون تحسين العلاقات، لا يمكن تحقيق الأهداف الأولية واستمراها. في هذا السياق، قرّر البنك أن أكثر الأهداف أهمية لهذا المشروع هي:

١. تقديم الخدمات للفلسطينيين الفقراء والمهمشين في المجتمع، عبر استخدام المؤسسات الأهلية كآلية لإيصالها؛

---

[٣٣١] (معن، ٢٠١٠).

٢. تحسين القدرات المؤسساتية للمؤسسات الأهلية التي تتلقى منحا في إطار المشروع؛و

٣. دعم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية الفلسطينية لتقوية علاقة العمل بينهما.[٣٣٢]

بناء على هذه الأهداف المصنفة حسب الأولوية المذكورة أعلاه، حصل البنك على الموافقة من كل الأطراف ذات الصلة، أي، السلطة الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية، وإسرائيل. وكان البنك واضحا جدا حين أعلن أن "دعم الفلسطينيين في القدس لا يمكن أن يتم بتمويل من البنك." لهذا السبب، تم استخدام المساهمات السعودية والإيطالية الفعلية القادمة لهذا المشروع، والتي بلغت قيمتها ٥ مليون دولار، كغطاء لتمويل المنظمات غير الحكومية في القدس من هذا المشروع، وتم صرف التمويل بواسطة منظمة إدارة المشروع .[٣٣٣]

بعد صياغة الوثائق الضرورية، أطلق البنك الدولي عطاء المشروع للحصول على التمويل الدولي له. كانت قيمة العطاء ١٤ مليون دولار أميريكي، تصرف خلال ثلاث سنوات (١٩٩٧ – ١٩٩٩). جنباً إلى جنب مع "أكثر من ٣٠ مؤسسة أهلية وإتحاد منظمات غير الحكومية" قدمت عروضا رسمية، قدّمت مؤسسة التعاون طلب تعبير عن الاهتمام (EOI) كتجمع مع مؤسستين بريطانيتين (المجلس الثقافي البريطاني وهيئة المساعدات الخيرية البريطانية). تم اختيارتجمع مؤسسة التعاون كواحد من خمسة منافسين في القائمة المختصرة ونجح الائتلاف في الحصول على العطاء. ساهمت مؤسسة التعاون بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠ دولار أميريكي من مواردها الخاصة لمشروع المؤسسات الأهلية. وقد تمّ تعيينها كمنظمة إدارة المشروع لهذا المشروع لمدة ثلاث سنوات (المرحلة ١). على أية حال، فقد أثار تعيين تجمع مؤسسة التعاون لمدة ثلاث سنوات فقط من أصل ٦ سنوات، هي التزام البنك الدولي تجاه هذا المشروع، بعض "الإمتعاض لدى تجمع مؤسسة التعاون"[٣٣٤].

تتطلب عملية الاختيار تحليلا أعمق يذهب إلى ما هو أبعد من الجانب الكمي الميكانيكي في تقييم القائمة المختصرة من العطاءات، وخاصة إذا ما قرأنا بعناية التعليقات التي أوردها في هذا الصدد نايجل روبرتس، ممثل البنك في القدس والموظف الأكثر مسؤولية عن هذا المشروع. فقد ذكر في أحد المقابلات:

[٣٣٢] (سوليفان، ٢٠٠١: ١٩ – ٢٠).

[٣٣٣] (المرجع نفسه: ٢١).

[٣٣٤] (المرجع نفسه: ٢٧).

هذا [المشروع] هو الأول من نوعه – فهذه هي المرة الأولى التي يعمل فيها البنك الدولي بشكل مباشر مع المؤسسات الأهلية وليس مع الحكومة. وسيتطلّب إدارة العملية قدراً كبيرا من الثقة بنا من جانب المؤسسات الأهلية والسلطة الفلسطينية. وستبقى السلطة الفلسطينية على اطلاع، بشكل كامل، على كل ما نفعله. لكنّها لن تشارك في المجلس الذي يتحكم بصرف الأموال.[٣٣٥]

إذا كان الأمر كذلك، دعونا نفحص ماهية منظمة إدارة المشروع التي ستكون الأكثر منطقية، وملاءمة، وفعالية لإدارة هذا المشروع، وضمان سيطرة سياسية بحد مقبول لدى البنك من أجل نجاح المبادرة الجديدة التي من شأنها أن تنعكس إيجابيا عليه. من الواضح أن هموم المشروع الحقيقية لا تتعلق بالفقراء ولا برعاية ومساندة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الصامدة تحت الإحتلال الإستعماري كي تستديم عملها. فتحسين "القدرات المؤسساتية للمنظمات الأهلية التي تتلقّى المنح في إطار هذا المشروع"، هو مفهوم مشفّر يهدف إلى خلق طبقة من المنظمات غير الحكومية المهنية والإدارية، من خلال المساعدات الخارجية، منتزعة ومعزولة عن احتياجات الناس والضغوطات الممارسة من القوى التي تمتلك قواعد شعبية واسعة . ولكي تكون هذه العملية فعّالة في السياق الفلسطيني ما بعد أوسلو، كان على هذه الطبقة من المنظمات الأهلية التي نشأت بشكل مرتجل و"التي أوجدتها المعونات" أن تقبل، وتقر وتعمل تحت مظلة أوسلو؛ كان عليها أن تتجاهل فكرة أنها تعمل تحت بنية الإحتلال؛ وعليها أيضا ألا تشغل نفسها بالسياسات الإسرائيلية السائدة؛ وكان لا بد لها أن أن تصبح جزءا لا يتجزأ من توجهات السلطة الفلسطينية الخانعة. علاوة على ذلك، وفي هذه الحالة، فإن منظمة إدارة المشروع يجب أن تكون مقبولة من فتح أو، أنه من المستحسن أن يديرها ويشرف عليها أشخاص محسوبون على حركة فتح، كما هو حال المرحلتين الأولى والثانية .

كانت اثنتان من المنظمات في القائمة القصيرة التي شاركت في العطاء منظمات غير حكومية أميريكية مؤهلة ولهما نشاطات في المناطق الفلسطينية؛ واحدة هي ائتلاف من منظمتين غير حكوميتين أوروبيّتين كنسيّتين مع مؤسستين تنمويتين فلسطينيتين، وواحدة كانت عبارة عن ائتلاف مؤسستي إنقاذ الطفل البريطانية والأميريكية مع إحدى من الجامعات الفلسطينية؛ والخامسة هي الإئتلاف الذي شكلته مؤسسة التعاون. على الرغم من تزيين هذا التجمّع بإضافة جمعيتين خيريتين بريطانيتين، إلا أن الشريك الهام فيما يتعلّق بهذا المشروع وتوقعات البنك الدولي منه، كان بشكل واضح مؤسسة التعاون. فمؤسسة التعاون هي المؤسسة الأهلية "الفريدة" من نوعها والتي تظهر سجلاتها ومجموع إنجازاتها انخراط مؤسسيها من الرأسماليين الفلسطينيين النشط مع عرفات، وانغماسهم العميق بنظام أوسلو، وكذلك مع البنية الرأسمالية

[٣٣٥] (مقتبس من المرجع نفسه:٢١).

في إسرائيل، تحت غطاء "تنمية" فلسطين من خلال الإستثمار. كان يمكن أن يكون الآخرون، مع بعض الإختلافات، أقوى حتى في تقديم "الخدمات للفقراء والمهمشين في المجتمع الفلسطيني"، نظرا لخبرتهم وسجلهم ومجموع إنجازاتهم العابرة للحدود. لكن لم يكن لتجمع مؤسسة التعاون مثيل في بلوغ الهدف الثالث، أي، "دعم الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية، وقطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية لتقوية علاقات العمل بينهم." لاعجب إذن، أن يتم اختيار تجمع مؤسسة التعاون كمنظمة إدارة المشروع!

توضح هذه الحالة كيف هيأت مؤسسة التعاون نفسها وجملت من صورتها، بدعم من الآخرين، لتصبح الوسيط المفضل لدى وكالات المعونة العابرة للحدود. في هذا السياق، يجب النظر إلى التحول التدريجي لمؤسسة التعاون لقبول مركز مريح داخل حضن بنية السلطة الفلسطينية التي أنشأتها أوسلو، وبدون وجود تناقض بينهما، كتحول مفيد للغاية.

فبعد امتداح ما سمي بالنجاح الكبير المتحقق، كتب مدير عام المؤسسة في وثيقة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشائها أن "مؤسسة التعاون قد انتقلت من منظمة محلية إلى منظمة لها احترامها ومكانتها على المستوى العالمي" [٣٣٦] بالطبع، فلم يتوسع المدير العام في شرح فكرة "الاحترام" ولا من هم هؤلاء المقدمون لهذا الاحترام ولأسبابه؟

لإنجاز مهمتها، قامت منظمة إدارة المشروع في عام ١٩٩٧، بتقييم واسع النطاق للإحتياجات، وحددت ثلاث مناطق هي الضفة الغربية، والقدس، وغزة. وجاءت الإحتياجات التي تم تحديدها والتي تستدعي التدخّل شاملة، ومحددة حسب المناطق كما يلي:

١. **الضفة الغربية**: استصلاح الأراضي، وتطوير المؤسسات الأهلية، وتوليد الدخل، والإسكان، وخدمات الشباب، وإعادة التأهيل، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، و"برامج لمواجهة مصادرة الأراضي"؛

٢. **القدس**: الخدمات القانونية، تطوير المؤسسات الأهلية، والمدارس، وخدمات الشباب، والإسكان، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتمكين المجتمع، توليد الدخل والإنتاج، الصحة المدرسية، والتدريب على الإدارة؛

٣. **غزة**: الرعاية الصحية الأولية، التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم البالغين، والتدريب المهني للمعوقين، وبرامج إئتمانية للفقراء، والمساعدات المالية الطبية للفقراء.

[٣٣٦] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٨، وثيقة الـ ٢٥ عاما).

إلا أنه، وفي ظل الإدعاء "بتركيز" هذه الإحتياجات، أجرى البنك "بعثة إشراف" في شباط ١٩٨٨. على ضوء ذلك، وفي مذكرة أساسية حضرها مدير هذه المهمة لدى البنك الدولي تم إعادة تعريف الاهداف وتقليصها إلى ما يلي:

١. **الضفة الغربية**: التعليم غير الرسمي، والرعاية الصحية الأولية، و"التكثيف الزراعي"[؟]؛

٢. **القدس**: الخدمات الإستشارية القانونية، والتعليم غير الرسمي، والمدارس؛

٣. **غزة**: التعليم غير الرسمي، وإعادة تأهيل المعاقين، والرعاية الصحية الأولية.[٣٣٧]

تقدم هذه الوثيقة الدليل الواضح على أن البنك لم يعمل فقط على اختصار القائمة أو على إعادة تركيزها، ولكنه في الواقع عمل على مسخ الاحتياجات التي تم تحديدها وتقليصها وقولبتها في إطار غير مسيس بشطب التدخلات التي تؤدي إلى تعزيز القدرات والاحتكاك مع الاسرائليين كاستصلاح الأراضي، وتوليد الدخل، والإسكان، والبرامج التي تستهدف الفقراء، إلخ. ومع احتفاظ البنك الدولي بحق الفيتو وبحقه بأن تكون له كلمة الفصل، أصبحت منظمة إدارة المشروع مجرد مدير مقبول سياسيا ووسيط مساعدات، تؤدي مهامها وفق توقعات البنك الدولي، وبدون إثارة غضب السلطة، وتعمل على ضمان استدامة المشروع مدفوعة بمصالحها الذاتية. هذا هو بشكل عام دور وسطاء أو سماسرة المساعدات، وبشكل خاص، دور الوسطاء الذين لديهم وهم ذاتي بأن نهجا كهذا سيعزز من قدراتهم بما يكفي ليقدموا لشعبهم الخير، ومجرد ما يكفي منه، لكي يسمحوا لأنفسهم أن ينسبوا لأنفسهم المجد الوطني في تقديمه.

إن مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية التابع للبنك الدولي ما زال مستمرا، وهو حاليا في مرحلته الثالثة، مع إدخال بعض التعديلات البسيطة عليه، كما سنرى أدناه. بعد تقييم إيجابي لمشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، المرحلة ١، تعهّد البنك الدولي بتمويل إضافي للمرحلة الثانية (PNGO 2) لينفّذها ائتلاف مؤسسة التعاون. لقد نجح تجمع مؤسسة التعاون في تجنيد ٤٩,٥ مليون دولار خلال المرحلتين الأولى والثانية، في الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٦. أما الوكالات الدولية التي أسهمت في تنفيذ هاتين المرحلتين فكانت: البنك الدولي، والحكومة السعودية، والحكومة الإيطالية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID) والبنك الإسلامي للتنمية (من خلال المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار – بكدار–)، والوكالة الفرنسية للتنمية الدولية، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.[٣٣٨]

[٣٣٧] (سوليفان، ٢٠٠١:٣٠ – ٣١).

[٣٣٨] (يرجى الرجوع إلى www.ndc.ps، ومحضر الإجتماع الأول للجنة برامج ومشاريع مؤسسة التعاون، ٦ – ٧ آذار، عمّان، الأردن؛ تقرير البنك الدولي "مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية: وثيقة تقييمة، ١٩ حزيران ١٩٩٧، وتقرير البنك الدولي "تقرير إتمام، مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية، المرحلة ٢، ٣ نيسان ٢٠٠٧).

إنتهت المرحلة الثانية من المشروع (المؤسسات الأهلية الفلسطينية) رسميا في ٣٠ حزيران ٢٠٠٦. في تقييم المشروع، كتب البنك الدولي معلقا: "ما زال على إدارة المشروع من خلال مجلس إدارة مؤسسة التعاون أن يواجه عدداً من نقاط الضعف المهمة" [٣٣٩]. وجاء في التقييم أيضاً أن "النتائج قد تأثرت بقوى خارجة عن المشروع... وبأن تقييم إنجازات المشروع ونقاط ضعفه هو أمر معقّد ومن الصعب توفير الأدلة على الاستنتاجات الواضحة"[٣٤٠]. من الواضح أن البنك قد وضع "استراتيجية خروج" سهلة لإشتراكه في مشروع، تم تسويقه بوعد من صنع الخيال بإحداث تأثير مع المعرفة الكاملة والمسبقة بأن جميع المشاريع التي يُطلق عليها اسم مشاريع "التنمية" في ظل الإحتلال، تتأثر "بالقوى الخارجية"، والبنك الدولي نفسه يعلم ذلك جيدا! على أية حال، قرّر البنك على ما يبدو، لسبب من الأسباب، أن يستبدل واحدا من أحصنة "وسطاء المعونات" بحصان آخر.

في سياق التحضير لذلك التبديل، أقرّت منظمة إدارة المشروع في ملحق "تقريرإنتهاء المشروع" بأن "أعضاء المجلس الإشرافي قد شجعوا على أن يتحول هذا المجلس إلى مؤسسة أهلية فلسطينية ...". وفي ذات الوقت، أكّد البنك الدولي بأن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية سيكون هو:

> المنفّذ لمشروع المؤسسات الأهلية ٣. من الواضح بأن استمرار مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية وإنشاءه يوفر المؤسسة التي تتمتع بالمعرفة التقنية والمالية لضمان استمرارية المشروع وفعاليته. نظراً لمبادرة المجلس الإشرافي التي جاءت في الوقت المناسب، فقد ترسخت مهارات وخبرة منظمة إدارة المشروع وبنيتها المؤسساتية لتصبح الذراع التنفيذي لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الجديد. [٣٤١]

جاء الحصانان، إذا جاز التعبير، من الإسطبل نفسه. كان مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية واحدا من مشاريع مؤسسة التعاون والتي كانت تقوم هي بتمويله وترأس مجلس إدارته. ومع ذلك، وقبل حوالي ٣ أشهر من الإنتهاء الرسمي لمشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية ٢، في آذار ٢٠٠٦، تم تسجّيل مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية كمؤسسة أهلية مستقلة لدى السلطة الفلسطينية (وفقا لقانون ٢٠٠٠؛ أنظر الفصل الثالث). في شهر آب من عام ٢٠٠٦، قام البنك الدولي بتمويل دراسة الجدوى الاقتصادية ودراسات تقييمية اخرى، وذلك لتاسيس "مركز تطوير" من خلال المرحلة الثالثة من مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية. لقد وصف المركز على موقعه هذه النقلة بالوصف التالي:

---

[٣٣٩] (البنك الدولي، ٢٠٠٧:٩).

[٣٤٠] (المرجع نفسه:١٠).

[٣٤١] (المرجع نفسه).

وقد تم حل تجمع مؤسسة التعاون رسميا في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦ ومن ثم انطلق "مركز تطوير" عمليا في الاول من تشرين الثاني ٢٠٠٦. انتقلت أصول، وأنظمة، وطاقم تجمّع مؤسسة التعاون إلى مركز تطوير المؤسسات الأهلية وذلك للافادة من الخبرة والمعلومات القيمة المتراكمة على مدى عشر سنوات واستثمارها في "مركز تطوير" الدائم الجديد. بالإضافة الى ذلك نقلت البرامج المستمرة من المرحلة الثانية الى "مركز تطوير"، سوف تواصل مؤسسة التعاون.. تقديم المساعدة لقطاع المؤسسات الاهلية الفلسطينية من خلال المساهمة في تغطية التكاليف الادارية وتخصيص جزء من الميزانية لتغطية تكاليف إدارة المركز. بالاضافة الى ذلك **سوف تقوم مؤسسة التعاون باستغلال الخدمات المتوفرة عن طريق "مركز تطوير" لانفاق أموال المنح التي تتلقاها وتقدمها للمؤسسات الأهلية**. إن مؤسسة التعاون عضو فعال في مجلس ادارة المركز الذي يضم ايضا ممثلين عن المؤسسات الاهلية الفلسطينية والاتحادات والشبكات وممولين دوليين والقطاع الخاص والحكومة والاكاديميين.[٣٤٢]

إن العلاقة الناشئة، لكن المتأرجحة، بين مؤسسة التعاون ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية في سياق مشروع المؤسسات الأهلية التابع للبنك الدولي ليست واضحة تماما. لكنني حاولت أن أفهم هذه النقلة من وكالة تجنيد أموال مساعدات إلى وكالة أخرى في سياق التحليل الحالي للحاجة إلى الاعتماد على وكالات وسيطة محلية، والفوائد التي تنتج عنها. [٣٤٣]

ويمكننا أن نلاحظ أن العلاقة بين مؤسسة التعاون ومركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية أصبحت غير واضحة من اللحظة التي اتُّخذ فيها القرار بنقل مشروع المؤسسات الأهلية الفلسطينية (ائتلاف مؤسسة التعاون) من ائتلاف تقوده مؤسسة التعاون إلى كيان مستقل (مؤسسة أهلية) بتمويل جزئي من مؤسسة التعاون، لكن دون تمثيل بارز لمؤسسة التعاون في مجلس إدارة مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية. مسألة دور مؤسسة التعاون في مركز تطوير "وسيطرتها" عليه لم تكن مسألة واضحة، وهناك اختلاف من وثيقة إلى أخرى بشأنها. خلال اجتماع لجنة البرامج والمشاريع التابعة لمؤسسة التعاون في ٢٨ – ٢٩ أيلول ٢٠٠٧ في عمّان، كان

---

[٣٤٢] (www.ndc.ps؛ تم إضافة التأكيد).

[٣٤٣] بالإضافة إلى المراجع المستخدمة أعلاه في هذا النقاش، اعتمدت على مقابلة خاصة مع مدير مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (كسّابره، ٢٠١٠)، وعلى محضر اجتماع لجنة البرامج والمشاريع التابعة لمؤسسة التعاون الذي عقد في ٢٨ – ٢٩ أيلول ٢٠٠٧، وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية الذي عقد في ٨ كانون الأول ٢٠٠٧).

هناك نقاش حول "الدور الحالي لمؤسسة التعاون في مركز تطوير، وكان هناك تشديد على ضرورة التأثير على قرارات مركز تطوير المؤسسات الأهلية لجعلها منسجمة مع أهداف مؤسسة التعاون. ... واقترح بعض الأعضاء دعوة مدير مركز تطوير للإشتراك في اجتماع اللجنة من أجل التنسيق"[٣٤٤].

بعد شهرين تقريبا، "رفض" مركز تطوير في اجتماع مجلس إدارته في القدس (في ٨ كانون الأول ٢٠٠٧)، "من حيث المبدأ تلقّي الأموال من وكالة التنمية الأميريكية" لكي يتجنب التوقيع على "بند مكافحة الإرهاب"، ولكي يستكشف امكانية الحصول عل تمويل اميركي من مصادر أخرى. علاوة على ذلك، وخلال الاجتماع ذاته، قيم مجلس إدارة تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، بشكل نقدي، خطة السلطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية ٢٠٠٨ – ٢٠١٠، من منظار أنها "تعبّر بشكل أساسي عن رأي وزارة التخطيط، ولا تأخذ بعين الإعتبار المنفعة العامة الفلسطينية، وأن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لم تستشر عند تصميم هذه الخطة"[٣٤٥].

وهكذا، فقد كان هناك نقلة واضحة في مراكز القوى والسيطرة في العلاقة ما بين مؤسسة التعاون و مركز تطوير، من جهة، وما بين مؤسسة التعاون كوسيط للمعونات والبنك الدولي، من جهة أخرى. خلال السنوات العشر الأولى من تاريخه، وقبل تأسيسه كمنظمة مستقلّة، كان مركز تطوير مشروعا من مشاريع مؤسسة التعاون، وكان يمول من قبلها ومن خلالها، وتحت سيطرتها الكاملة. منذ العام ٢٠٠٦، تم تشجيع ائتلاف مؤسسة التعاون، من قبل الجهة التي أنشأت هذا الإئتلاف ومولته، بشكل أساسي، ليتطور إلى كيان مستقل ومنفصل عن مؤسسة التعاون كما وشجعته على تسجيل نفسه رسميا. من الناحية النظرية، يمتلك هذا المركز الفرص ليكون منافسا قويا لمؤسسة التعاون على جميع الصعد: في الرؤيا وتركيز البرامج، وإمكانية الوصول إلى التمويل، والمصداقية المحلية، الخ... لقد كانت جميع هذه الاحتمالات موجودة لنشوء علاقة نزاعية بين الأبناء والأباء. فإذا كان الأمر كذلك، كيف انعكست هذه الاحتمالات؟ وأي تأثير كان لها على تطور المنظمات الأهلية الفلسطينية؟

إذا كان الإفتراض الأساسي المُستخدم هنا، أعني، أن هذه النقلة قد حدثت عن سابق تصوّر وتصميم من قبل البنك الدولي، افتراضا صحيحا، فالسؤال المطروح هو: لماذا كان هناك حاجة لاستبدال وسيط محلي للمساعدات بواحد آخر؟ ما هي القيمة المضافة لمركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، ولماذا جرى تسويقه وكأنه بديل محترف وأكثر مصداقية للاتصال ولعب دور الوسيط مع المنظمات غير الحكومية المحلية نيابة عن البنك الدولي؟

[٣٤٤] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٧).

[٣٤٥] (مركز تطوير المؤسسات الأهلية، ٢٠٠٧).

لقد تم استبدال مدير منظمة إدارة المشروع، والمعروف بارتباطه بحركة فتح، بمدير جديد، مدير مركز تطوير المسجل لدى السلطة الفلسطينية، والذي لا يظهر انتماء إلى أي فصيل سياسي. ورئيس الهيئة الإدارية الجديد لمركز تطوير هو واحد من رأسماليي فلسطينيي الشتات جاء من الولايات المتحدة للاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية من خلال احتكار شركة الكوكا كولا. بهذه الصفة، فإنه لا يختلف كثيرا عن غيره من رأسماليي الشتات الذين سيطروا على إدارة مؤسسة التعاون (أنظر الفصل الثاني).

السؤال المحيّر والمبهم هو: لماذا شجّع البنك الدولي تأسيس المؤسسة الأهلية الجديدة الفائضة عن الحاجة ليتدبّر أمراستكمال مشروع المؤسسات الأهلية بعد عشر سنوات من العمل مع منظمة إدارة مشروع والتي كانت ناجحة إلى حد لا بأس به؟ ولماذا أغرى وكالات التمويل الاخرى لاستخدام هذه المؤسسة الأهلية التي تم ارتجال إنشائها كوسيط للمعونات، كما هو الحال مع البلاد الأوروبية المانحة الأربعة "المتشابهة بالرأي" (سويسرا، والدانمارك، والسويد، وهولندا) وهي التي أسّست صندوقا مشتركا من أجل دعم حقوق الإنسان والحكم الرشيد للمؤسسات الأهلية الفلسطينية والإسرائيلية؟

من الواضح أن مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية لم يكن ليُبتدع، على الأرجح، لولا البنك الدولي ومشروع المؤسسات الأهلية. وخلافاً لمؤسسة التعاون، فالمركز هو بمثابة وسيط متخصص للمساعدات مع التّركيز على "تطوير المؤسسات الاهلية". ولا يحمل المركز أي إرث تاريخي كالذي تحمله مؤسسة التعاون ويمكنه أن يقدم صورة لامعة ونظيفة جدا كـ"عرّاب" محترف للمؤسسات الأهلية، بدون أي صبغة سياسية او أي اتصال مباشر مع فصائل السلطة الفلسطينية الحاكمة. وبأعتقادي، فقد تم تسويق هذا المركز من قبل البنك الدولي بناء على هذه الميزات. ومع التطور السريع الذي شهده المركز والمصداقية التي اكتسبها والتمويل الذي استطاع أن يجنده، شعر مديره بأن هناك تحركات جارية من قبل مؤسسة التعاون لتنأى بنفسها عن المركز ولم يكن باستطاعته تفسير هذا التوجه. "أنشأ مركز تطوير منصة لتجنيد الأموال من الجهات المانحة الدولية الأخرى... بالإضافة إلى ذلك، سيشارك المركز في جمع التبرّعات من المؤسسات المانحة والأفراد، خصوصاً الجهات المانحة الإقليمية العربية والفلسطينية"[٣٤٦].

المرحلة ٣، ٢٠٠٧ – ٢٠١٠: التركيز على المساعدات الطارئة والإنسانية من وجهة نظر الوكالات المانحة العابرة للحدود

تم تحديد ثلاث بؤر تركيز للمرحلة الثالثة والتي كان تركيزها المعلن هو "حالات الطوارئ وإعادة الإعمار"، وهي "دعم المؤسسات الأهلية"، و"تنويع مصادر التمويل"، وتأمين "المساعدات الطارئة والإنسانية". ويجب التذكير بأن نقطة انطلاق هذه المرحلة

[٣٤٦] (www.ndc.ps وكسابرة، ٢٠١٠).

هي محاولة نزع شرعية حماس الإنتخابية عسكريا بعد فوزها بالأغلبية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وتقويض حكومتها. أدّى ذلك إلى الفصل القسري بين غزة والضفة الغربية، وإلى حصار غزة من قبل القوّات الإسرائيلية، وإلى إعلان السلطة الفلسطينية في رام الله نزع الشرعية عن حَركة حماس السياسية وعن "المتعاطفين معها" و"أنصارها" وإلى اخضاعهم إلى العزل والإستبعاد، والسجن، والتعذيب البدني وإلى تجميد كل أشكال المساعدات الآتية من الوكالات العابرة للحدود إلى غزة (باستثناء ما يعرف بالمساعدات "الإنسانية"). في غضون ذلك، أصبحت حكومة فيّاض المفروضة في رام الله الحكومة المحببة لدى وكالات المساعدات الاميركية–الاسرائيلية الغربية العابرة للحدود الرئيسة المصممة من قبل الرأسماليين الفلسطينيين والصهاينة. سمح مثل هذا الوضع للسلطة (رسميا على الأقل) وضع خطتين ليبراليتين جديدتين: خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية في عام ٢٠٠٨، وخطة "إنهاء الإحتلال، وتأسيس الدولة" في عام ٢٠٠٩، وهي عبارة عن برنامج على مدى عامين.

هذه هي الخلفية التي وضعت على أساسها مؤسسة التعاون "خطتها الإستراتيجية للأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠١٠"[٣٤٧].

حتى بداية التنفيذ الفعلي للخطة الإستراتيجية الجديدة والتي تمتد على مدى ثلاث سنوات، أي من العام ٢٠٠٨ وحتى العام ٢٠١٠، وضعت مؤسسة التعاون خلال تاريخها الممتد على مدار ٢٥ سنة ما يقارب الـ ٢٨٠ مليون دولار لدعم الأهداف الفلسطينية الذاتية المعلنة في "الصمود"، والإعتماد على الذات"، و"التنمية"، و"إعادة الإعمار"، و"الإحتياجات الإنسانية والطارئة". وجاء هذا التمويل، بمعظمه، من مصادر خارجية. وباستثناء استجابات بالحد الأدني "للاحتياجات الانسانية والطارئة"، بقيت الأهداف الأخرى المعلنة مجرد خطابات للاستهلاك. هذه هي حقيقة ما جرى إلا إذا ما تم اختراع معان جديدة "للصمود" و"الاعتماد على الذات"، ترتكز على عودة القادة الفاسدين الذين نصبوا أنفسهم قادة بتسهيل من الاحتلال وبدعم من رأسمالييهم ومثقفيهم؛ التصاعد السريع والإعتماد الحتمي على المساعدات الخارجية من الوكالات العابرة للحدود وعلى الإقتصاد الصهيوني؛ والتزايد السريع لنسب الفقر والبطالة، والإفتخار بأنفسنا من خلال توليد ثقافة سائدة وعامة قائمة على النزعة الإستهلاكية.

أنا أؤكّد أدناه بأن الخطة الإستراتيجية الجديدة لمؤسسة التعاون تكشف بطريقة أكثر وضوحاً، ولكن بأسلوب ملتو، ترسيخ مؤسسة التعاون كوكالة من وكالات السلطة

[٣٤٧] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٧).

[٣٤٨] جميع الاقتباسات جاءت من النص الكامل للخطة والملخّص التنفيذي الذي قدّمه قسم البحوث والتخطيط لمجلس أمناء مؤسسة التعاون، في أيلول ٢٠٠٧؛ (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٧).

الفلسطينية "الخارجية". دعونا نتفحص كيف يتم تحقيق ذلك.[٣٤٨] تهدف الخطة الإستراتيجية الجديدة التي تمتد على مدى ثلاث سنوات من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ إلى زيادة تركيز عمل مؤسسة التعاون، "والإستفادة من الدروس التي اكتسبتها من الخبرات السابقة والمتراكمة" خصوصا خبرتها في تنفيذ الخطتين الإستراتيجيتين للأعوام ٢٠٠٢–٢٠٠٤، و٢٠٠٥–٢٠٠٧. تعتمد الخطة الإسترتيجية الجديدة على "الأهداف الفلسطينية الوطنية وأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية واحتياجات الشركاء، التي تضفي عليها البعد الوطني والدولي." إن رؤية مؤسسة االتعاون المعلنة هي رؤية فلسطين العربية مستقلة وحرة وديمقراطية. يتمتع فيها الفلسطينيون بالتقدم والرفاه ...". أما بالنسبة لبيان المهمة، "تسعى مؤسسة التعاون أن تكون المؤسسة الفلسطينية الأهلية التنموية الرائدة التي تساهم بتميز في تطوير قدرات الإنسان الفلسطيني والحفاظ على تراثه وهويته ودعم ثقافته الحية وفي بناء المجتمع المدني".

وعلى صعيد آخر، لا علاقة له على الإطلاق بـ"الرؤيا" و"بيان المهمة"، تحدد الخطة الإستراتيجية "الأهداف الإستراتيجية" لمؤسسة التعاون و"مساراتها" اللاحقة لتحقيق هذه الأهداف. وتنحصر الأهداف الإستراتيجية بأربعة تطمح إلى تعزيز وتمتين الهيكل التنظيمي من خلال: (١) فعالية التكلفة والكفاءة في العمل البرامجي، (٢) تعزيز الأطر التنظيمية، (٣) زيادة وتنويع الموارد المالية، (٤) التعاون والإتصال الفعال والقوي على المستويات الخارجية والداخلية. ولقد تم أيضا تحديد أربعة "مسارات استراتيجية": (١) الحفاظ على الثقافة والهوية الفلسطينية، (٢) تطوير الموارد البشرية، (٣) التمكين المؤسساتي، (٤) الدعم في حالات الطوارئ.

على الرغم من التحليل المفصّل (SWOT Analysis) لمواطن القوة والضعف والفرص البديلة والتهديداتّ الذي وضع كقاعدة لهذه الخطة الإسترتيجية، وخصوصا تحليل بيئة الإحتلال المستمر وغير المنتهي، لم يتم ترجمة أي من مكونات هذا التحليل في الخطة الاستراتيجية وكذلك لم تنعكس هذه الأمور فيها. فلم تعط أية اولية للحاجة إلى توجيه دعم مؤسسة التعاون نحو تعزيز مقاومة المجتمع الفلسطيني للاحتلال؛ إلى لعب دور فاعل في توجيه مؤسسات العون ذات الاستجابة المحتملة لتوجيه العون إلى غزة على الرغم من المواقف السياسية لحكوماتها الرافضة؛ إلى خلق نسيج اجتماعي صلب ومحصن بشكل جيد وقابل للحياة؛ وإلى القيام بخطوات واسعة نحو الحرية والاستقلال والاعتماد على الذات والانتاجية.

أما الميزانية المقترحة للخطة التي تمتد على ثلاث سنوات فتبلغ ٧٣,٣٥٠,٠٠ دولار، حوالي ٧٦ بالمئة منها يجب تجنيده من الموارد الخارجية. هناك عدم انسجام بين خطة العمل الفعلية والمجتمع الذي يقبع تحت الإحتلال. هل هناك ما حذف عن غير قصد؟ لا أعتقد ذلك. إنها خطة تهدف إلى أن تكون منسجمة مع خطة حكومة السلطة الفلسطينية، أي، الحديث عن تمكين المؤسسات من أجل هدف غامض ومبهم، بينما تتجاهل الحقيقة

الشاملة والضاغطة بأن الفلسطينيين– كأفراد، ومؤسسات، ومجتمع – يصارعون باستمرار ليعيشوا يومهم في ظل الإحتلال الغاشم. لا يمكن لتنميتهم الحقيقية أن تتم من دون إنهاء الإحتلال.

في تقييم ذاتي (في عام ٢٠٠٨) لانجازات المؤسسة خلال الخمس وعشرين سنة من تاريخ تأسيسها، لخّص أحد الأعضاء الرئيسيين المؤسسين والرئيس الفخري الحالي لمجلس الأمناء إنجازات المؤسسة بالكلمات التالية:

> كان علينا أن نواجه أسئلة حول الطموحات السياسية لمؤسسة التعاون ... لكننا بقينا بعيداً عن التورّط في السياسة الفلسطينية ...[؟؟؟] لم نأت كبديل لـ [منظمة التحرير الفلسطينية] ولكن جئنا لندعم "المشروع الفلسطيني الوطني" من خلال دعم وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني. ...كانت مؤسسة التعاون ناجحة في جعل الإنتقال سهلا من "المؤسسين الآباء" إلى الأجيال الجديدة [الأبناء بشكل أساسي، وفي بعض الحالات البنات!].[٣٤٩]

لربما، ومع امكانية استثناء العبارة الأخيرة، فإن الوضع الحالي لا ينبئ بأن التقييم الذاتي السابق كان تقييما صحيحا!

---

[٣٤٩] (مؤسسة التعاون، ٢٠٠٨).

الفصل الخامس

تأملات نظرية: مسرد بالتعليقات التوضيحية

الفصل الخامس

تأملات نظرية: مسرد بالتعليقات التوضيحية

يرتكز التحليل في هذا الكتاب حول جوهر الفكر النقدي الاجتماعي اليساري. إنه ليس طرح تحليلي ماركسي في حد ذاته، كما أنه ليس طرحا غرامشيا ايضا في حد ذاته، بل انه يستفيد من الأدبيات المتوفرة والتي ألهمها وأضاء طريقها المفكرون النقديون السابقون. وهكذا، واستنادا على تحليلاتهم التي فككت قواعد الهياكل الاستعمارية في العالم غير الغربي—الجنوب (أو ما اصطلح على تسميته 'العالم الثالث')، تمكنت من تطوير فهم أوضح للآليات الاستعمارية في الهيمنة السياسية على الشعوب التي سلبت منهم القوة تحت تأثير القمع السياسي والاقتصادي. لقد تمكنت من استيعاب وتحليل أن ظاهرة استعمار الناس لم تكن نزوة من نزوات التاريخ حدث في مرحلة ما من القرن التاسع عشر، من اجل تسريع عملية نهب المصادر الطبيعية وثروات الدول غير الغربية من قبل القوى الغربية. ولكن بإمكاني الآن أن أرى أن هذه الظاهرة هي عملية إهلاك وإبادة إجتماعية مستمرة يتم تحقيقها بنجاح من خلال استخدام الوسائل العسكرية وغير العسكرية على حد سواء، تستهدف جميع فئات الناس المحرومين وغير المتمكنين والفقراء. سواء كانوا خارج الحدود المادية الوطنية للقوى الاستعمارية، أو داخل حدودها مثل الأميركيين الأصليين (في أمريكا الشمالية والجنوبية) والفلسطينيين الموجودين في أرضهم. اعتمادا على هذه التحليلات النقدية، توصلت إلى قناعة مفادها أن الحدود السياسية "الوطنية" ليست فقط حدود قابلة للتغيير، بل انها ايضا قد اصبحت تحت وطأة الموجة الحالية من إعادة الاستعمار من جديد، حدودا بلا أي معنى أو أهمية.

فمفهوم "المركز" و "الاطراف"، الذي طوره أصلا ببراعة سمير أمين واندريه فرانك، وغيرهما، بتصور حدود ثابتة تفصل الشمال عن الجنوب، أصبح اليوم، والفضل يعود لهما، مفهوما قابلا للتشكل. اصبح التصور القائم على هيكل استقطاب عالمي جامد

تصورا متداخلا وغير واضح المعالم. فلقد "عمل الشمال على توليد جنوبه الداخلي، وشكل الجنوب طبقة رقيقة من المجتمع المندمج كليا في اقتصاد الشمال"، بتصور كل من روبرت كوكس وتيموثس سنكلير، "عَبَرتْ كينونة المركز وكينونة الاطراف الحدود الوطنية"[٣٥٠].

وإني أجد هذ المفهوم مناسبا جدا للتحليل الحالي الذي يتناوله هذا الكتاب، خاصة وأنه يتعلق بعملية "إعادة الاستعمار" المالي والثقافي، من خلال وكلاء محليين ووكلاء من الباطن ممولين تمويلا جيدا للقيام بعملية التنفيذ. وعلاوة على ذلك، يتعلق هذا المفهوم مباشرة بالهجمة المنهجية المنظمة والممولة جيدا، التي تستهدف "إعادة هندسة" وعينا "الوطني" كشعوب مستعمرة، وكشعوب وعيها لذاتها قد حددته مسبقا سياسات الفصل السياسي والاقتصادي والاجتماعي العنصري الذي نعيشه اليوم. ولعل أهم وكلاء هذه العملية هم مثقفو واكاديميو الجنوب–الشمال، والشمال–الجنوب التابعون؛ وقيادتنا من النخب السياسية الخاضعة التي نصبت نفسها علينا، وكذلك وكالات التمويل الغربية عبر الوطنية والدول التي تشجع وتمول الانشطة التي تهدف إلى تطبيع العلاقات والصلات مع هيكل الاحتلال الإسرائيلي، من أجل إضفاء الطابع الإنساني عليه، والعمل بالتالي، على جعله مقبولا كشريك حميد "شرعي". هذا هو السياق الذي اطبق فيه مفهوم "التنمية التحررية المرتكزة على الناس" كنقيض لهذه الهجمة.

وسأركز في ما يلي على أربعة مواضيع ذات أهمية لتركيز سياقات وأطر بعض المفاهيم الرئيسية المستخدمة في هذا العمل، للمساعدة في توضيح سرد الأفكار التي يتم التشديد عليها فيه، وللتلميح إلى الاتجاهات التي سوف نضطر لاعتمادها، الآن وفي المستقبل، ما لم يتم تمكين شعبنا على عكس المسار.

١.الدروس المستفادة من فانون: الإدراك المتأخر للميزة النسبية المحتملة؟

خلال الثورة الجزائرية ضد الحكم الاستعماري الاستيطاني الفرنسي، تم تعيين فرانز فانون، الطبيب النفسي الاسود من جزيرة مارتينيك في احد مستشفيات الجزائر. وقد وصف نوعم تشومسكي فانون، الذي توفي في سن مبكرة حين كان في ٢٧ من عمره، بأنه شخصية "مأساوية ناضل في اكثر قضايا العصر الحالي إلحاحا"[٣٥١].

تأملات فانون في الثورة الجزائرية، والاستنتاجات التي استخلصها من خلال مشاركته الأولى في هذا النضال وملاحظاته الحادة لكيفية تطور الشعوب المستعمرة في أفريقيا، أثناء فترة الاستعمار وبعدها، يتطلب منا التأمل العميق. فعلى سبيل المثال، كان فهمه

[٣٥٠] (كوكس وسنكلير ١٩٩٦:١٣٥)

[٣٥١] (في دعم كتاب غندزيير، ١٩٧٣).

لمعنى النضال من اجل التحرير لا يقتصر على الاستقلال السياسي. فالتحرير بالنسبة له "كان إعادة إنتاج الانسان والمجتمعات... عملية تحرير الذات والبعث... والجهد الذي يبذله الناس للتخلص من آثار الاستعمار ولإعادة هيكلة علاقاتهم مع بعضهم البعض، ومع القوة التي كانت تستعمرهم على أساس الوضع الجديد الذي تأسس"[٣٥٢].

إلا أن خبرته في الجزائر قد جعلته يواجه واقع أشد قسوة بكثير من حلمه في التحرير. فقد كتب عن هذا الواقع الكئيب:

> أثناء النضال من أجل التحرير كان الزعيم يلهم الناس ويعدهم بالسير بهم قدما ببطولة وبدون تراجع. أما اليوم، فهو يستخدم كل الوسائل المتاحة لاخماد حماسهم. إنه يطلب منهم، بمعدل ٣ – ٤ مرات في السنة، تذكر الفترة الاستعمارية، والنظر إلى الوراء لرؤية الشوط الطويل الذي قطعوه منذ ذلك الحين. لا بد من القول اليوم بأن الجماهير عاجزة تماما عن فهم معنى هذا الشوط الطويل. فالفلاحون يحاولون جاهدين كسب عيشهم من التربة التي يزرعونها، والعاطلون عن العمل، لا أمل لهم في الحصول على عمل. فالعطل الرسمية والأعلام الجديدة زاهية الالوان، كلها عاجزة عن إقناعهم بحدوث أي تغيير يذكر في حياتهم... فخلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال كانت هناك حقيقة كافية: كان هناك حزب يقوده الزعيم الحالي. ولكن، ومنذ ذلك الحين تفكك هذا الحزب للأسف، ولم يتبق منه سوى القشرة: الاسم والشعار والنشيد. لقد أصبح الحزب نقابة عمالية لا يخدم سوى المصالح الفردية. ... واليوم، فقد أصبحت مهمة الحزب هي تقديم التعليمات التي تصدر عن مؤتمرات القمة للشعب. ... لقد وضع الحزب نفسه حاجزا بين الجماهير والقادة. لم تعد هناك أي حياة حزبية. ... فلقد استلم قادة الحزب وظائف إدارية، وأصبح الحزب إدارة....
>
> أما تصرفات المثقفين، الذين دعموا الحزب عشية الإستقلال، فقد باتت توحي بأنهم لم يفعلوا ذلك لاي سبب سوى تأمين حصتهم من غنائم الاستقلال. لقد اصبح الحزب وسيلة لتحسين الاوضاع الشخصية لاعضائه.
>
> ولكن النظام نفسه يعاني من عدم المساواة فيما يتعلق بتراكم الثروة واحتكارها. فلدى البعض مصادر مضاعفة للدخل ويظهرون كما لهم باع طويل في الانتهازية. ومع تضاعف الامتيازات وانتصار الفساد تتراجع القيم والأخلاق. فاليوم، اصبحت النسور كثيرة جدا وشرهة جدا نسبة إلى الغنائم العجاف من الثروة الوطنية. فالحزب، الأداة الحقيقية في أيدي البرجوازية، يعززماكنته ليضمن تطويق الشعب وشل حركته. وقد غدا الحزب أداة لمساعدة الحكومة على كبح جماح الناس وأصبح دوره المناهض

[٣٥٢] (غندزيير، xi:١٩٧٣)

للديمقراطية أكثر وضوحا وكأداة للإكراه. فالحزب هو... المتواطئ مع البرجوازية التجارية. وكما تستحضر البرجوازية الوطنية مرحلة البناء لترمي نفسها في الاستمتاع بثرواتها، وفي شكل مواز، على المستوى المؤسساتي، تقفز هذه البرجوازية عن المرحلة البرلماينة وتختار الديكتاتورية ذات الطابع الاشتراكي الوطني.[٣٥٣]

في دراستها النقدية عن فانون أشارت ايرين غندزيير أن كتابات فانون السياسية "لا غنى عنها لفهم العالم الثالث وخاصة لفهم السياسات الخاصة بالاستعمار... [هناك] عالمية في الموضوعات التي يتناولها." بالنسبة لها، فإن أفكاره تستمد جاذبيتها من عالميتها.[٣٥٤] فعلى سبيل المثال، أشير إلى ملاحظاته المحددة حول بلدان العالم الثالث في أفريقيا، وكيف أنها تعكس الوضع الراهن في المناطق الفلسطينية المحتلة التي تخضع للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. يصف فانون بدقة تهكمية، في الاقتباسات التالية حول الفقر، عمليات الإثراء من قبل النخب الجديدة، وأنماط الاستهلاك اللافتة، والفساد، والعلاقات مع المستعمرين.

في هذه البلدان الفقيرة المتخلفة، حيث القاعدة هي الثروة الكبيرة محاطة بالفقرالكبير، يكون الجيش والشرطة هم أركان النظام؛ قوة من الجيش وقوة من الشرطة... تأخذ نصائحها من الخبراء الأجانب. وتتلازم قوة الشرطة مع مستوى الركود التي غرقت فيه بقية البلاد. ومن خلال نافذة القروض السنوية، ينتزع الاجانب التنازلات، وتكثر الفضائح، ويزداد الوزراء ثراء، وتظهر مظاهر البذخ على زوجاتهم، وينام أعضاء البرلمان على وسائد من الريش منعمين بالرخاء. ولا يبقى احد خارج موكب الفساد الكبير لا الشرطي البسيط ولا موظف الجمارك.

هذا الكم من المنتفعين من ذوي الملابس الفاخرة بأيديهم الطامعة التي جمعت الاموال الطائلة عبر الوقت من بلد ينكبه الفقر سيكون عاجلا أو آجلا العوبة في يد الجيش الذي يديره الخبراء الأجانب بذكاء. وبهذه الطريقة، يمارس البلد الذي كان في السابق البلد الأم، الحكم بطريقة غير مباشرة، سواء بواسطة البرجوازية التي تدعمها البلد الأم أو من خلال الجيش الوطني بقيادة خبراء البلد الأم، وهو الجيش الذي يقوم بعملية إحباط الشعب باستمرار وشل حركته وإرهابه.

في البلدان المتخلفة، وكما رأينا، لا توجد طبقة برجوازية حقيقية، ليس هناك سوى مجموعة صغيرة محددة الأدوار من الجشعين المتعطشين للمال والشرهين الذين يتحركون بعقلية الباعة المساومين، ويقبلون بسعادة كبيرة الحصص التي توزعها عليهم القوة الإستعمارية التي كانت تحكمهم في ما مضى. هذه الطبقة الوسطى

[٣٥٣] (فانون، ١٩٦٣:١٦٩–١٧٢).

[٣٥٤] (غندزيير، xiii:١٩٧٣)

التي تسعى وراء الإثراء السريع تظهر نفسها بمظهر العاجز عن الاتيان بأفكار عظيمة أو الإبتكار. إنها تتذكر ما قرأته في الكتب المدرسية الأوروبية لا لتصبح نسخة عن أوروبا بل لتصبح، بشكل لافت، صورة كاريكاتورية عنها.[٣٥٥]

لم يكن لدى فانون أمل في أن تقوم البرجوازية الوطنية الناشئة بتنمية البلاد، طالما هي مستمرة في البحث عن منافعها الخاصة. وتتلخص أفكاره في هذا الشأن بالشرح التالي الذي تقدمه غندزيير.[٣٥٦]

> لقد تعودت (هذه البرجوازية) على لعب دور الوسيط خلال الفترة الإستعمارية إذ كانت تنشط في التجارة والتبادل التجاري في إطار نظام الإنتاج الذي وضعته الدولة المستعمرة. كما انها لم تطور أبدا غريزة المبادرة المنتجة التي ميزت البرجوازية الاوروبية في مرحلة مماثلة من تطورها الوطني. ولم تستثمر البرجوازية الإستعمارية في البلاد إذ لم يكن لديها ميل للمخاطرة طالما بالإمكان جني الربح بأمان أكبر في أماكن أخرى. وبالتالي، تجنبت أيضا القيام بهذا الدور وتركته دوما لرأس المال الأجنبي.

مع يأسه التام وخيبة أمله من الدور الذي قام به الحزب الحاكم بعد الاستقلال السياسي، وصل فانون إلى إستنتاج محزن مفاده أن الاستقلال لم يقدم أي جديد للجماهير. فالحزب والحكومة الجديدة في بلد متخلف يتصرف "كباروميتر وكموفر للمعلومات. ويتحول الجهاز العسكري إلى جهاز مخبر لديه صلاحيات القيام بحملات عقابية ضد القرى ".

> وبدلا من أن يرحِّب الحزب بالسخط الشعبي، وبدلا من أن يؤدي غرضه الأساسي القائم على التدفق الحر للأفكار من الناس إلى الحكومة، وضع الحزب نفسه كحاجز بين الناس والحكومة لمنع تدفق الأفكار. وتصرفت قيادات الحزب وكأنها تحتل رتبة الرقيب الأول لتذكر الناس مرارا وتكرارا بالحاجة إلى السلطة الصامتة ... في واقع الحال، فلقد أصبحت القبيلة هي الحزب. لقد أخذ هذا الحزب الذي إدعى بأنه حزب وطني، بإرادته الحرة، والذي إدعى أيضا بأنه يعبر عن مصالح جميع الناس بسرية، واحيانا بشكل علني يؤسس لديكتاتورية قبلية حقيقية. إننا... نشهد صعود دكتاتورية... قبلية.
>
> لقدا إكتشفت الطبقات الحاكمة التي تنازلت لصالح الزعيم، بلامسؤولية، والغافلة عن كل شيء، والمشغولة أساسا في ملذات الحياة اليومية وبحفلات الكوكتيل والرحلات المدعومة التكاليف من الأموال الحكومية، والأرباح التي يمكن أن تجنيها – اكتشفت من وقت إلى آخر من وراء مختلف المشاريع، القفار الروحي في قلب الأمة.[٣٥٧]

[٣٥٥] (فانون، ١٩٦٣: ١٧٢–١٧٥).

[٣٥٦] (غندزيير، ١٩٧٣:٢١٩–٢٢٠)

[٣٥٧] (فانون، ١٩٦٣: ١٨٢–١٨٤).

٢. كأطراف، نحن جزء من عملية معولمة "لإعادة استعمار العالم الثالث" من قبل أنظمة الهيمنة المالية الغربية

بغض النظر عن الخطوط الباهتة التي تفصل الشمال عن الجنوب في جوانب معينة، فإنه وبشكل عام، ليس هناك من شك في وجود مركز هام لرأس المال والرأسمالية ينتج المخططات الإستعمارية للسيطرة على الأطراف الضعيفة والفاقدة لاستقلاليتها ولإعادة استعمارها، وينفذ هذه المخططات. هذه الأطراف فاقدة الاستقلالية، هي إلى حد كبير، تلك التي تصنف على أنها دول العالم الثالث، أو دول الجنوب، فضلا عن جيوب كبيرة من الشعوب المهمشة غير المتمكنة، وتلك التي "لا أهمية لها"، المتفرقة في أنحاء المركز الرأسمالي. هذه الجيوب تشمل بقايا السكان الأصليين، والفقراء واللاجئين والعمال المهاجرين، ومختلف التجمعات البشرية الإثنية والطائفية والعرقية التي لا تدخل ضمن الفكر السائد والمنظومة القيمية للبنى التي تتواجد فيه. ومن الواضح أننا ودون أدنى شك جزء من هذه الأطراف.

منذ الأزمة الائتمانية العالمية في الثمانينات، والتي بدأت أعقاب قرار اتخذه بول فولكر، رئيس المجلس الإحتياطي الإتحادي (أي المصرف المركزي الأمريكي) المعين من قبل كارتر، برفع أسعار الفائدة من ٢٪ في أوائل السبعينات إلى ١٨٪ في بداية الثمانينات، إنهارت إقتصاديات الكثير من دول العالم الثالث "في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأجزاء من آسيا" وغرقت في الديون.[٣٥٨] لقد فتح هذا الوضع المفبرك الباب أمام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كي يأتيا "لمساعدة" دول العالم الثالث عن طريق برامج التكيف الهيكلي. ومن خلال هذا التدخل بالقوة،

> اضطرت دول العالم الثالث لخصخصة الصناعات والموارد المملوكة للدولة، ولخفض قيمة عملاتها، وتحرير إقتصاداتها، وتفكيك أنظمة التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية؛ مما أدى في نهاية المطاف إلى إعادة استعمار 'العالم الثالث' من قبل الشركات الغربية والمصارف التي اشترت جميع ممتلكات هذه الدول ومواردها، وخلقت، في نهاية المطاف، ظروف الإبادة الجماعية الاجتماعية، مع إنتشار الفقر الجماعي، وظهور نخب وطنية فاسدة من بين الذين كانوا خاضعين لمصالح النخب الغربية. لقد قامت شعوب هذه الدول بالاحتجاج، وبأعمال الشغب والتمرد، ولكن الحكومات أستخدمت الشرطة والجيش لإخماد تحركاتها.[٣٥٩]

---

[٣٥٨] (مارشال، ٢٠١٠)

[٣٥٩] (المرجع نفسه).

في حين وقعت دول العالم الثالث في فخ إعادة الإستعمار من خلال "الديون" كانت المؤسسات المالية والشركات الغربية تنعم "بالأرباح القياسية التي حققتها". واندفع الناس إلى الإستهلاك، من دون أي زيادة موازية في الأجور، ووجدوا أنفسهم مضطرين للإستدانة بشكل متزايد. لقد أصبحت "الطبقة الوسطى" تعيش وترتهن بشكل كامل للديون.[٣٦٠]

في مقالته الأخيرة "من الكساد العالمي إلى الحكم العالمي"، والتي اقتبسنا منها هذه المقتطفات، قدم أندرو غافن مارشال تحليلا واعيا يعتبر بمثابة صحوة لهذه العملية المدمرة فعليا لما سمي بجني الأرباح "القياسية" من قبل الشركات، من جهة، وما وصفه "بالإبادة الاجتماعية الجماعية" لشعوب العالم الثالث وجميع الفئات الضعيفة من السكان، من جهة أخرى. ولكن، "هناك بريق يزداد سطوعا من الامل الضعيف."

> وفي إجتماع مجموعة العشرين الأخير في تورنتو، وافقت كبرى دول العالم على فرض التقشف المالي – أو بعبارة أخرى، وافقت هذه الدول على ارتكاب جريمة الإبادة الإجتماعية الجماعية – داخل دولها، من خلال برنامج عالمي حقيقي للتكيف الهيكلي. لذا، فإننا الآن سنشهد بدايات كساد الدين العالمي العظيم، بحيث تقوم الدول الغربية والعالمية الكبرى بخفض الإنفاق الإجتماعي، وخلق بطالة واسعة النطاق عن طريق تفكيك الصحة، والتعليم، والخدمات الاجتماعية. كما سنشهد خصخصة المزيد من البنى التحتية للدول مثل الطرق، والجسور والمطارات والموانئ، والسكك الحديدية، والسجون والمستشفيات وخطوط نقل الكهربا والماء مما سيمكن الشركات العالمية والبنوك الخاصة من الإستحواذ على جميع الأصول الوطنية. وفي نفس الوقت، وبطبيعة الحال، سيتم رفع الضرائب بشكل كبير إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ... وفي نفس الوقت أيضا، ستطالب الطبقة الوسطى بتسديد ديونها. وبما أن وجود هذه الطبقة ليس إلا ضربا من ضروب الوهم، فإن هذا الوهم لن يلبث أن يتلاشى.[٣٦١]

أما الأمل في كسر هذه الحلقة المفرغة، فيكمن في "ما وصفه زبيغنيو بريجنسكي... "بالصحوة السياسية العالمية."

> تمثل الصحوة السياسية العالمية حقيقة أن الإنسانية، ولأول مرة في التاريخ البشري، قد صحت وتحركت سياسيا وأنها تفاعلت وأصبحت بشكل عام واعية بوجود حالة من عدم المساواة على الصعيد العالمي، والاستغلال، وعدم الإحترام. ... وعندما تدرك الطبقات المتوسطة أن نمط استهلاكها لم يكن إلا ضربا من وهم

---

[٣٦٠] (المرجع نفسه).

[٣٦١] (المرجع نفسه)

الثروة، فإنها ستسعى للحصول على إجابات حقيقية وتطالب بتغيير حقيقي ... [التغيير] الواعي والتمكيني.[٣٦٢]

تصر نخبنا الإقتصادية والسياسية الحاكمة في فلسطين على المضي قدما في هذا النهج، مع الاعتزاز بالإنجازات التي حققتها، وبالإدعاء المحلي والدولي بأن ما يجري هو التأسيس لإقامة دولة مستقلة، وإن كانت وهمية! ولكن، وبما أن هذه النخبة تصر على ربط مستقبلنا، عن وعي وتصميم واضحين، بنفس السياسات المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من وكالات المعونة الغربية، ألا يعني ذلك أنها تصر على رهن مجتمعنا ومستقبل أجيالنا لحالة من الإستعمار والتبعية الإقتصادية الدائمة؟

٣.الاستفادة من التحليل النقدي لتجربة جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤، فيما يتعلق بنيو - ليبرالية وبرقرطة حركة التحرير، وفشل برنامجها في "الحرب على الفقر"، ولحاق نخب القيادات العليا بالنخب الحاكمة بالغرب

نظر الفلسطينيون، مثل بقية شعوب العالم المضطهدة، بإعجاب إلى نيلسون مانديلا الذي تحمل ٢٧ عاما أمضاها في السجن، ولشنه مع المجلس الوطني الأفريقي حرب تحرير ناجحة، بلغت ذروتها إلى إنهاء نظام الفصل العنصري بشكل رسمي في جنوب أفريقيا بعد ٤٦ سنة من قيامه. في العديد من الدراسات، أثيرت مسألة إمكانية تعلم الفلسطينيين من الدروس والوسائل والمقاربات التي اتبعت في جنوب أفريقيا في النضال من أجل التحرر والحرية. ما يعنيني في هذا التحليل هو عقد مقارنات تقريبية بين تطور الوضع في جنوب أفريقيا منذ "تحررها" في عام ١٩٩٤، ولكن أيضا، وبشكل أكثر تحديدا، منذ عام ١٩٩٧ عندما أصبح تابو مبيكي رئيسا جديدا لجنوب أفريقيا، ووضعنا في فلسطين منذ عام ١٩٩٤، عندما صدق الكثيرون منا فكرة أننا قد بدأنا نسير على الطريق التي ستؤدي إلى إقامة دولتنا "الحرة" و"المستقلة."

بعد قراءة عملين نقديين حول جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤، وهما عبارة عن مجموعة من ١٨ دراسة نشرت في كتاب حرره ماهاراج، وديساي، وبوند[٣٦٣]، وكتاب وليام مرفين غوميدي حول مبيكي و"معركة كسب روح المؤتمر الوطني الافريقي"[٣٦٤]، والتأمل فيهما، وجدت نفسي مجبرا على رسم أوجه التشابه المثيرة للقلق بين تجربة جنوب أفريقيا والتجربة الفلسطينية، على الرغم من الإختلافات الكبيرة بين الحالتين، لما لها من أهمية في الكشف عن الحقائق ولصلتها الوثيقة بالتحليل الحالي.

[٣٦٢] (المرجع نفسه)

[٣٦٣] (ماهاراج، ديساي وبوند، ٢٠١٠)

[٣٦٤] (غوميدي، ٢٠٠٧)

أما الافتراض الذي نجم عن هذه التأملات النقدية هو أن المسار الذي رسمته النخب الحاكمة الفلسطينية الحالية، وكما هو الحال في جنوب أفريقيا حاليا، قد جرى تحديده ورسمه من قبل القوى الإقتصادية الغربية العالمية لصالح سيطرة رأس المال العالمي، وهو مسار يتجاهل مصالح المواطنين العاديين، لا سيما الفقراء منهم. إن القوى التي ساهمت في إنهاء الفصل القائم على العنصرية، والتي أعادت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية المهزومة والمحبطة ونصبتها على جزء من أرض فلسطين، من أجل تحويل الكفاح الفلسطيني من أجل التحرر إلى "نشاط اقتصادي- سياسي معولم"، هي قوى مشابهة لتلك التي عملت في أفريقيا إن لم تكن هذه القوى هي ذاتها.

في غياب الإحتلال العسكري الرسمي في جنوب أفريقيا الحالية، وبحضوره الكثيف في فلسطين، نجحت النخب السياسية الناشئة في كل من البلدين، وبدعم واضح ومرئي من المراكز الرأسمالية الغربية، بصورة مباشرة أو من خلال وكلاء محليين، في تعزيز السيطرة على السكان، وفي إضعاف وتجريد حركات التحرر، التي نصبتها في مواقعها القيادية الحالية، من كل قواها، تحت ستار تحقيق "التطلعات الوطنية". وفي كلتا الحالتين، تم حذف أو تغيير مبادئ رئيسية في المواثيق التوجيهية (ميثاق الحرية الخاص بحزب المؤتمر الوطني الإفريقي والميثاق القومي/الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية)، والتي على أساسها دفع الكثيرون حياتهم في الكفاح من اجل تحرير مجتمعاتهم وأرضهم ، تحت الضغوطات الممارسة عليهم ولكي تصبح الكيانات الجديدة مقبولة لدى الدول الغربية المهيمنة بإعتبارها "المؤسسة الاقتصادية والسياسية المعولمة" المشروعة.

عن مبيكي والثنائي فياض وعباس...

وضع مبيكي نفسه، والذي كان يدعى بحق "الرئيس التنفيذي المشترك لشركة أفريقيا الجنوبية (SA Inc) وشركة المؤتمر الوطني الأفريقي المحدودة (ANC Ltd)"[٣٦٥]، أيديولوجيا في نفس خانة بلير وشرودر والزعيم الديمقراطي الإجتماعي السويدي من حيث "تبنى منهجا مشتركا معروفا باسم "الطريق الثالث". يعتمد هذا المنهج على الإبتعاد عن الحكومة عبر إستخدام السوق للإيفاء بالمتطلبات، وبذلك يتم الإبتعاد عن النقابات والإقتراب من العمل التجاري"[٣٦٦]. كان "ينظر إلى مبيكي في البداية "كسيد الإيفاء بمتطلبات" الأهداف التحولية، على غرار خلق فرص العمل والتخفيف من الفقر"[٣٦٧].

---

[٣٦٥] (غوميدي، ٢٠٠٧:١٦٣)

[٣٦٦] (المرجع نفسه: ١٥٢)

[٣٦٧] (ماهاراج، ديساي وبوند، ٢٠١٠:١٤)

في مجلة " نيويورك ريفيو أوف بوكس"، كتب ناثان ثرول سلسلة من ثلاثة أجزاء عن فياض، "سيد الإيفاء بالمتطلبات" لدينا، ما يلي:

حاز فياض على درجة دكتوراه في الإقتصاد من جامعة تكساس في أوستن وتبوأ مناصب في بنك الاحتياط الفدرالي في سانت لويس، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي قبل أن يصبح وزيرا للمالية في عهد الرئيس ياسر عرفات. إن سمعته كمدير مسؤول ماليا وجدير بالثقة يضمن إمدادات منتظمة من المساعدات الدولية التي يعتمد عليها الإقتصاد الفلسطيني. ومع أنه لا يتمتع بشعبية ولا يدعمه حزب سياسي كبير (حصدت قائمته "الطريق الثالث" ٢،٤ في المئة من الأصوات فقط في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٦)، إلا أنه اليوم مسؤول عن الحكم الفلسطيني بكل جوانبه تقريباً. ومع ذلك فهو لا يشارك في مفاوضات التسوية مع إسرائيل، والتي هي من إختصاص منظمة التحرير الفلسطينية (فياض ليس عضوا في قيادتها) وتحت رئاسة عباس الذي يبلغ من العمر خمسة وسبعين عاما.

يُنتقد فياض في موطنه للكثير من الأسباب وهي ذات الأسباب التي تدعو الخارج إلى الإشادة به. فقد أدان العنف ضد اسرائيل مناقضاً بذلك طموحات شعبه الوطنية وذكر أن بالإمكان إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين ليس في إسرائيل بل في دولة فلسطينية مستقبلية مقترحاً أن تقدم هذه الدولة المواطنة لليهود. تشيد به صفحات الرأي في صحف واشنطن بوست، ومجلة وول ستريت ونيويورك تايمز كما وتربطه علاقات طيبة بالزعماء الأجانب الذين لا يحظون بشعبية في فلسطين.[٣٦٨]

ومع أنه من الناحية التقنية، تم تعيين فياض من قبل الرئيس (عباس)، إلا أنه بصفة غير رسمية وعلى أرض الواقع تم تعيينه من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من خلال عباس ليكون بمثابة "القناص الاقتصادي" الذي يعمل في السلطة الفلسطينية لصالح الغرب. فقد بدأ كوزير المالية وأمسى رئيساً للحكومة. يشكل كل من فياض وعباس ثنائياً إصطناعياً يتقاسمان بشكل واضح العمل (الاقتصادي والسياسي)، وفي الواقع، هما يمثلان حتى الآن جسداً برأسين حيث يُركز أحدهما على السياسات الاقتصادية بينما يعنى الآخر بالسياسات السياسية. وهما يتعاونان لتطبيق جدول العمل السياسي والإقتصادي المفروض من الغرب وإسرائيل ويعملان على عكس ونهش النضال التاريخي الفلسطيني من أجل التحرر.

إن مبيكي، الذي يمكن معادلته بتشكيلة فياض وعباس المشتركة، أبقى، في سياقنا، على سيطرة محكمة على الحزب حيث "أمست الدولة والحزب كياناً واحداً، وأصبح الرئيس "حارس كأس الحكمة". وأولئك الذين يتحدون حكمة الرئيس يتحدون الشعب"[٣٦٩]. إن

[٣٦٨] (ثرول، ٢٠١٠، القسم الأول).

[٣٦٩] (ماهاراج، ديساي وبوند، ٢٠١٠:١٥).

رئاسة مبيكي "تشبه ديوانا ملكيا بحاشية من التابعين الذين يتسابقون على المناصب ويتصارعون مع بعضهم البعض للوصول إلى الملك"[٣٧٠]. على غرار مكتب عباس الرئاسي الذي يفيض بـ"رجالات الخضوع"، تميزت رئاسة مبيكي بأنها "... بمجرد تعيين فرد لمنصب سياسي رفيع المستوى [إقرأ مستشار!]، يبدو انه لا يمكن فصله لسوء الأداء. في حين يصبح الاختلاف مع الرئيس هو الجريمة التي تستحق الفصل"[٣٧١].

وفي حالتي فلسطين وجنوب أفريقيا، فإن النهج الواضح المتبع على مدى الخمس إلى العشر سنوات الماضية على الأقل، كان تركيز كل السلطة الفعلية في مكتب الرئيس، وتدمير الحزب السياسي كمنتدى شرعي للمشاركة الشعبية وخنق أي صوت مخالف وذلك من خلال الإستخدام المكثف للأمن. وبالتالي "تم "ترئيس" حزب المؤتمر الوطني الافريقي عبر إعطاء مكتب الرئاسة سلطة جديدة وأقوى ومن دون أية ضوابط."[٣٧٢]

وصف غوميدي مؤتمر "المؤتمر الوطني الأفريقي" في العام ٢٠٠٢ على الشكل التالي:

> أمسى الإجتماع مُجرَّد مهرجان تتفاخر فيه شبكة المفوضين والقادة بالثروة التي جنتها حديثا. أولئك الذين يحضرون يتم فحصهم بعناية في وقت مسبق على مستوى الفرع لإقتلاع المتمردين والمنشقين المحتملين، كما ويتم إعداد مشاريع السياسات بشكل مسبق وتقوم القيادة بتقديم المرشحين للمفوضين، وكل ما يبقى هو إتخاذ القرارات الشكلية.[٣٧٣]

لاحظ التشابه الواضح مع المؤتمر السادس لحركة فتح الذي عقد في آب/أغسطس ٢٠٠٩ في بيت لحم:

> كان المؤتمر مشهدا على مستويات عدة: اكتظت بيت لحم بنحو ٢٣٠٠ مفوّض برفقة حاشياتهم حيث وصل العديد منهم في أسطول من السيارات الفاخرة مع أضوائها الساطعة وصفارات إنذارها المخفية. تم توجيه كل مياه المدينة تقريباً إلى الفنادق المختلفة التي نزل فيها المفوضون، مما أدى إلى نقص هائل في المياه في بقية أنحاء المدينة. وكان هنالك تفاوتٌ ملفت بين مفوّضي فتح الذين أقاموا في أجنحة الخمس نجوم وبين أولئك الذين تكفيهم غرف النجمتين. ونقلت الحافلات حوالى ٢٥٠٠ عنصر من عناصر الشرطة "الآليين" التابعين للسلطة الفلسطينية ليتمركز كل واحد منهم، حرفيا، على بعد ٥٠ مترا من الآخر في شوارع بيت لحم.

---

[٣٧٠] (غوميدي، ٢٠٠٧:١٥٠).

[٣٧١] (المرجع نفسه:١٥٧).

[٣٧٢] (المرجع نفسه: ١٦٥).

[٣٧٣] (المرجع نفسه)

في الحقيقة يبدو أن أبو مازن (عباس) عزز من إتباع نهج سلفه ياسر عرفات. يعني هذا أنه على الرغم من أن اللجنة المركزية الجديدة المؤلفة من ٢١ شخصاً تضم ١٤ وجهاً جديداً (وربما ١٧، عندما يختار أبو مازن أخيرا ثلاثة مرشحين سياسيين إلى اللجنة)، إلا أنها توازن ببراعة بين المصالح المتنافسة، والشخصيات والقوى التي تؤلف فتح. وهكذا، يتم موازنة أثر 'الحرس القديم'... بتيار قومي... وتيار دبلوماسي... وتيار تعاوني/أمني... وتيار مالي.

هذا هو جوهر النهج العرفاتي: إجبار الخصوم السياسيين على التنافس على النفوذ والسلطة أفقياً من أجل الوصول إلى أبو مازن عمودياً. ففي النهاية أبو مازن هو محرك كافة خيوط النفوذ– ولا سيما خيوط النفوذ المالي من خلال رئيس حكومته المكلف سلام فياض... . ويتربع أبو مازن على عرشهم جميعا فيشد كل الخيوط أو يرخيها بحسب احتياجات الظرف السياسي.[٣٧٤]

إن حالة مؤتمر مبيكي الوطني الإفريقي إنعكاس لما حدث لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٧٤ وصولا إلى العام ١٩٨٨، وأكثر وضوحا وعلانية منذ عام ١٩٩٤، حيث تم استئصال سبب وجودها التحريري تحت ستار "تحديثها". فـ"واضعو الاستراتيجيات" في حكومة مبيكي قاموا بتسمية هذه العملية بعملية "تحديث" حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ليتحوّل من حركة تحرر واسعة النطاق إلى حزب سياسي حاكم يسن السياسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية المركزية ذات النزعة القوية نحو السوق"[٣٧٥]. وأدى هذا إلى حالة من "إزدواجية الخطاب" تارة نحو "اليسار" وتارة نحو "اليمين" في ذات الوقت، وهو ما أدعوه، في إطار التقييم الأكثر رأفة، بالنفاق والخداع والكذب. قام عالم إجتماع من جنوب أفريقيا بوصف هذه الحالة على النحو التالي: "إن كلامٍ اليوم عن "الثورة الديمقراطية الوطنية" و"الإيفاء بالمتطلبات" غالبا ما يخلق إنطباعاً بأن ما نشهده هي تغييرات ثورية لم يسبق لها مثيل"[٣٧٦]. ألا يصف هذا ما نعاني منه في فلسطين من تناقض بين الخطاب الرسمي والفعل؟

عن النهج السياساتي والإهتمامات ذات الصلة برأس المال وإنعدامها فيما يتعلق بالفقراء...

في ظل التشديد "الرئاسي" على مقاليد الأفكار الحرة والخضوع لجداول الأعمال السياسية والإقتصادية المفروضة من الخارج، تتحدد الخيارات السياسية الخلاقة على الهامش المسموح به للعمل السياسي والإقتصادي. إن تركيز السلطة بشكل

[٣٧٤] (حداد، ٢٠٠٩) .

[٣٧٥] (غوميدي، ٢٠٠٧: ٥٠–١٤٩).

[٣٧٦] (المرجع نفسه: ٥٣–١٥٢).

مفرط في مكتب الرئيس ورئيس الحكومة هي خير وسيلة فعالة لمراقبة الأفكار النقدية والمعارضة واستئصالها. وفي ظل حكم مبيكي، "يقوم المدراء العامون في الإدارات الحكومية وإداراتها العليا بوضع السياسات، وذلك على نحو متزايد، أو حتى أسوأ من ذلك، إذ يقوم مستشارون خارجيون غالبا ما يكونون من القطاع الخاص في الإتحاد الأوروبي أو أمريكا الشمالية أو أيا كان بوضعها"[٣٧٧].

إذا قمنا بدراسة الأدبيات المتاحة، فإننا سنلاحظ تشابهاً كبيراً بين النهج الإقتصادي الذي يتبعه رجل الإقتصاد النيوليبرالي مبيكي من حيث الإستجابة للتحديات التي تواجه جنوب أفريقيا حالياً والنهج الذي يتبعه فياض رجل الإقتصاد النيوليبرالي. ومن المفيد بمكان المقارنة بين خطط "الإصلاح" التي تم تسويقها إلى وكالات التمويل الخارجي والحكومات، من قبل مبيكي عن جنوب أفريقيا، وخطط فياض عن المناطق الفلسطينية المحتلة: فعنوان برنامج مبيكي الحكومي هو "برنامج النمو للتشغيل وإعادة التوزيع" (GEAR) ، أما عنوان برنامج حكومة فياض الأخيرة فهو "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، والذي حل فعليا محل خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية (PRDP) لسنة ٢٠٠٨ [٣٧٨]، تماما و"كما تم تقديم برنامج مبيكي النمو للتشغيل وإعادة التوزيع إلى البرلمان كبرنامج غير قابل للتفاوض مع تجاوز دور مجلس جنوب أفريقيا الوطني للتنمية الإقتصادية والعمل (NEDLAC)، الذي أنشئ في عام ١٩٩٥ لتعزيز توافق الآراء بين الحكومة والعمال والمجتمع التجاري والمدني بشأن القضايا الإجتماعية والإقتصادية" [٣٧٩]، ظهرت خطة فياض التي تدعو إلى "إنهاء الإحتلال وإقامة الدولة" إلى الواجهة بشكل ما بعد أن كانت وراء الأبواب المغلقة. ولم يتم تداولها حتى من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، ومن غير الواضح أيضاً إلى من تعود هذه المبادرة. ولكن ما هو جليّ هو أن فياض كان عنوانها وأداة تنفيذها لتشتيت إنتباه الناس عن النضال ضد الإحتلال، من خلال إستعراض عام وضجة كبيرة مختلقة حول إهتمام أجنبي بالإستثمار في بناء المؤسسات، بغض النظر عن وجود الإحتلال.

يكمن جوهر برنامج مبيكي فيما يلي:

> إن مسار تحقيق قدر أكبر من النمو يعتمد في جانب منه على إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر ولكنه يتطلب أيضا جهدا أكبر من الإدخار المحلي. فزيادة الفعالية الصناعية وإعتماد موقف مالي أكثر تشدداً وتطبيق الإعتدال في زيادات الأجور وتسريع الإستثمارات العامة وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات والتوسع الكبير

[٣٧٧] (المرجع نفسه: ١٦٨).

[٣٧٨] (الخطة الحكومية الثالثة عشرة للسلطة الفلسطينية، آب/أغسطس ٢٠٠٩).

[٣٧٩] (غوميدي، ١٦٧:٢٠٠٧)

للإستثمار الخاص، كلها عوامل متأصلة في الإستراتيجية. كما وتتميز البيئة السياسية الجديدة بسياسة سعر صرف تتفق مع تحسين القدرة التنافسية الدولية وسياسات نقدية مسؤولة وحوافز صناعية مدروسة بعناية. فالأداء التصديري القوي يدعم استدامة الإقتصاد الكلي لمسار النمو.[٣٨٠]

وكما يستنتج غوميدي، "فإن الإستراتيجية بمجملها تعتمد إعتمادا كبيرا على المشاريع الإستثمارية الجديدة، لا سيما من المصادر الأجنبية التي تصب في جنوب أفريقيا."[٣٨١] قام هارت بتقديم شرح مفصل لهذه الخطة[٣٨٢]، حيث أكد أن "عناصرها تشمل توحيد القوى المحافظة التي تعمل في تحالف مع رأس مال الشركات التابعة للبيض لتأسيس برجوازية سوداء هي بالاسم (ظاهريا) أكثر استجابة "للتنمية" ". لغرض تفسير ذلك ووضعه في سياقه الإجتماعي، علينا أن نقرأ هذه الخطة في سياق التعاون الفعال والمستمر بين الرأسماليين الصهاينة الاسرائيليين والفلسطينيين.

في مقالتهما عن "مناقشة الاقتصاد الأول والثاني"، في المجلد ذاته الذي يركز على "خسارة جنوب أفريقيا للحرب على الفقر"، أكد ديساي وماهاراج[٣٨٣] أن "جوهر نهج مبيكي يعتمد على عدم تسييس النظام الإجتماعي وتحويل الطابع الطبقي للدولة وإدخال السوق إلى حياة الفقراء من خلال تسليع الخدمات الأساسية وتحويل الفقراء إلى أصحاب مشاريع صغيرة تعتمد على القروض الصغيرة".

منذ فوزه بجائزة نوبل للسلام في عام ٢٠٠٦، أصبح الإهتمام المتجدد، في جنوب أفريقيا وفي فلسطين أيضا، بأفكار محمد يونس ممول المشاريع الصغيرة إهتماما شعبيا. فقد رحبت جنوب أفريقيا خير ترحيب بأفكاره في ظل النهج السائد بعدم تسييس الفقر والذي، عوضاً عن التركيز على أسباب الفقر جمعها كلها في فئة واحدة وهي عدم إمكانية حصول الفقراء على الإئتمان، فأعاد توجيه الإهتمام نحو نقص الإئتمان. لكن بحسب فيرغسون[٣٨٤] "علينا أن نشكك في الفكرة السهلة القائمة على أن مشاكل الفقراء يمكن حلها من خلال دعوتهم للمشاركة في الأسواق والمؤسسات التجارية. وهذه الإدعاءات (والتي غالبا ما تنسب قوة تحويلية شبه سحرية لوسائل غير إعتيادية على غرار "المشاريع التجارية الإجتماعية" أو "القروض الصغيرة") تكون مضللة وغالبا إحتيالية بشكل دائم تقريبا". أما مناقشة مسألة علاقات القوة

[٣٨٠] (مقتبس عن غوميدي، ٢٠٠٧:١٠٧).

[٣٨١] (المرجع نفسه: ١٠٩).

[٣٨٢] (هارت، ٢٠١٠:٨٣)

[٣٨٣] (ديساي وماهاراج، ٢٠١٠:٥٦)

[٣٨٤] (فيرغسون، ٢٠١٠:٤١٥)

بأكملها فيما يتعلق بالفقر فهي غائبة. والمشكلة ليست أيديولوجية. ففي حالة جنوب أفريقيا وفلسطين حالياً، حيث هناك فجوة كبيرة بين الفقراء والأغنياء، اولئك الفقراء غيرٍ القادرين على سداد الإئتمان المتاح لهم وبالنتيجة يغرقون أكثر فأكثر في الديون. إذاً فتوفير الإئتمانات الصغيرة لا يساعدهم على التخفيف من فقرهم. وغوميدي محق في قوله إن "الفقراء يفهمون إحتياجاتهم على نحو أفضل من أي شخص آخر، ويجب على الحكومة أن تتعلم منهم وليس العكس"[٣٨٥] .

وعلى الرغم من الإختلافات الكبيرة بين حالتي جنوب أفريقيا والمناطق الفلسطينية المحتلة، إلا أنه هنالك تشابهات كثيرة كما أشرنا في وقت سابق. وعلى الرغم من حالات الفشل والتحذيرات التي قدمتها الدراسات المختلفة، إلا أننا نحن الفلسطينيون لا نفتأ نصر على عدم التعلم منها. "إن اعتناق جنوب أفريقيا الصادق للنيوليبرالية ترك مسار النمو الإقتصادي هشاً بشكل خاص، ومعتمدا على فقاعات الأصول وعرضة لهروب رؤوس الأموال عند أول بادرة للمتاعب"[٣٨٦].

توفر الدراسات التي قمت بمراجعتها لغرض هذا التحليل إقتراحات حول إمكانيات الإستجابة لبعض القضايا الشائكة التي تواجه جنوب أفريقيا حالياً. مثلاً "فيما يتعلق بالعلاقات التي تجمع بين المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية الاجتماعية" تظهر قضية رئيسية هي "كيفية بناء منظمة مستقلة محورها الناس يمكنها أن تضم قوى ذات تأثير التي تدعم رأس المال العالمي، ومن الذي ينبغي أن يبني هذه المنظمة، وما هي علاقة الفقراء بالذين يوفرون الدعم لهم..."[٣٨٧]. لتوسيع نطاق هذه الفكرة، تحدانا باتريك بوند للتفكير في بدائل على المستوى العالمي متسائلاً: "هل نحن مستعدون لحركات إجتماعية لا تحارب من "الأسفل" ولكن "أفقيا" "بإستخدام "سياساتها الخارجية" لشن نضالات لا ضد "الدولة" ولكن ضد تنين أجهزة البنوك العابرة للحدود المتعددة الرؤوس (الهيدرا[٣٨٨]) والوكالات الدولية ومؤسسات السوق والتي تعمل الهيمنة الرأسمالية المعاصرة من خلالها؟" [٣٨٩]

سواء إنصب تركيزنا على جنوب أفريقيا أو فلسطين، لا نستطيع اليوم تحليل الفقر عبر التقيّد بالحدود السياسية الوطنية. فلا بد من تحليل الفقر على الصعيد العالمي، وإلا فإننا لن نستطيع معالجة علاقات القوة والسيطرة العالمية على المصادر بشكل صحيح، ولن

[٣٨٥] (غوميدي، ٢٠٠٧: ١٤٦).

[٣٨٦] (بوند، ٢٠١٠:٦٥).

[٣٨٧] (هندريكس ونتسبيزا، ٢٠١٠:٢٣٤).

[٣٨٨] أبشع المخلوقات في المثولوجيا الإغريقية، يشبه التنين متعدد الرؤوس (المترجم).

[٣٨٩] (بوند، ٢٠٠٧:٨٣).

نستطيع فهم الكيفية التي يتم بواسطتها إفقار شعوب العالم الضعيفة والمستعمرة. يجب أن نعتمد في دراستنا ونستفيد من التحليلات الهامة على غرار مؤلف شوسودوفسكي بعنوان "عولمة الفقر والنظام العالمي الجديد"، ومناقشة سمير أمين عن "الفجوة بين الفقراء والأغنياء". فبحسب أمين، إن سد هذه الفجوة على المستوى الإقليمي والعالمي "يتطلب عملية تحرير مزدوجة من العولمة الليبرالية والهيمنة الأمريكية إذ أنهما وجهان لعملة واحدة ومن المستحيل الفصل بينهما"[٣٩٠]. وفي هذا الصدد، من المفيد جدا التمعن في المقالة الأخيرة التي كتبها باتريك بوند عن فشل مسار "التنمية" في جنوب أفريقيا منذ التحرر من الفصل العنصري قبل ١٦ عاما وخاصة خلال العامين الماضيين، أي منذ وصول زوما إلى السلطة.[٣٩١]

٤. وكالات التمويل العابرة للحدود، المنظمات غير الحكومية، ووكالات الشركات المالية: عسكرة الكوارث الانسانية

سأقوم في هذا الجزء بسبر أغوار بعض الجوانب المعينة لوكالات التمويل العابرة للحدود وأدرس مدى تفاعلها مع المنظمات غير الحكومية حول محور التمويل. كما سأقوم باستكشاف كيف أن توفير المساعدات الخارجية، من خلال هذا التفاعل، يشكل ويحدد الصراع بين المنظمات غير الحكومية "المهنية" والحركات الاجتماعية المعتمدة على الجماهير ويستميلها لصالح السابقة، ولماذا من المهم من الناحية التحليلية وضع هذه النقاش في سياق العولمة. علاوة على ذلك، سأقوم بوضع هذا التحليل في سياق ما إصطلح على تسميته "الإمبريالية الخيرية"، من خلال إلقاء الضوء على إعادة إختراع الكوارث الإنسانية وعسكرتها. وسيتم وضع كل هذه المكونات في سياق زيادة مستويات التمويل وتكاثر المنظمات غير الحكومية الغربية وتوسعها السريع و"غزوها" النشط لدول العالم الثالث، فضلا عن السيطرة المتصاعدة للوكالات العابرة للحدود في تلك البلدان.

إعتمدت في هذا التحليل على عدد من الدراسات والتقارير غير أنني إستفدت في المقام الأول من التحليلات النقدية لكل من جيمس بتراس، وميشيل شوسودوفسكي، فيروز منجي، وديدييه فاسين، على سبيل المثال لا الحصر.

[٣٩٠] (أمين، ٢٠٠٨).

[٣٩١] (انظر بوند، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠).

عن وكالات التمويل العابرة للحدود والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية، ووكالات الشركات المالية...

إستخدمت مصطلح وكالات التمويل "العابرة للحدود الوطنية" (transnational) عن عمد، رغبة مني في تمييزها عن الرسالة البريئة التي يجسّدها استعمال مصطلح "الدولية". يكمن همّي هنا في إظهار علاقات القوة غير المتكافئة في عملية "عبور الحدود الوطنية" حيث تتجاوز هذه الوكالات الحدود الوطنية بإصرار كبير وتجاهل تام للكيانات الوطنية، لمجرد إرتدائها عباءة السلطة السياسية والمال لبلدانها الغربية الأم. قمت بإستخدام مصطلح "وكالات التمويل العابرة للحدود" في هذا التحليل للإشارة إلى سلة المنظمات الكبيرة التي تشمل الوكالات الحكومية الرسمية والمؤسسات والجمعيات الخيرية المعفاة من الضرائب، وأهم المنظمات غير الحكومية الممولة الوسيطة. إن الوكالات الحكومية الرسمية هي بحكم التعريف الذراع الممتدة لحكوماتها في العالم الثالث تنفذ بواسطتها سياستها الخارجية الرسمية من خلال تقديم "المساعدة" المالية، سواء كانت "تنموية" أو "إنسانية". في حالتنا تشمل هذه الوكالات، من بين غيرها، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، المفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي (EC)، وكالة اليابان للتعاون الدولي (JICA)، وكالة التنمية الدولية البريطانية (DFID)، الوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية (NORAD)، الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA)، الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ)، الوكالة الكندية للتنمية الدولية (CIDA)، الوكالة السويسرية للتعاون والتطوير (SDC)، الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، إلخ.

ينبغي النظر إلى البنك الدولي وشقيقه التوأم صندوق النقد الدولي الذي انشئ حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز ، كطبقة بحد ذاتها. فهي تتدخل في العالم الثالث مع سلطة عالمية لا منازع لها وحصانة تامة، باسم الدول القوية، ولكن تعمل بشكل رئيس على تطبيق نهج من إبتكرها – المراكز الرأسمالية الغربية الرئيسة. يعمل صندوق النقد الدولي داخل وزارة المالية الفلسطينية في حين أن البنك الدولي يطوف بحرية ويتدخل فيما يفترض أن البلاد تحتاج إليه. هيأ البنك الدولي الأجواء لوكالات التمويل العابرة للحدود ووكالات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣ وحدد لها مجالات وسبل تدخلها وما إلى ذلك.[٣٩٢]

منذ عام ١٩٩٤ وخصوصا خلال السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك، ونحن نتعرض لغزو تقوم به بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية الأميركية الرئيسة المعفاة من الضرائب من خلال علاقتها مع الشركات الرأسمالية الغربية جاعلة هذا الجزء من العالم (وهذا يشملنا) "أكثر أمناً للرأسمالية"، بحسب ما قاله ماكجورج باندي، الرئيس

[٣٩٢] الإشارة هنا إلى (البنك الدولي، ١٩٩٣) المؤلف الذي شمل ٦ أجزاء تحت عنوان "تطوير الأراضي المحتلة، استثمار في السلام".

السابق لمؤسسة فورد في وقت سابق. تشمل بعض المؤسسات الاميركية المعفاة من الضرائب والتي تم إنشاؤها بواسطة رأس مال تجاري والتي تعمل في فلسطين: مؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة المجتمع المفتوح لصاحبها سوروس. وفقاً لتحليل شوسودوفسكي في مقالته الممتازة المعنونة "تصنيع المعارضة"[٣٩٣] فإننا "نستفيد" من الإتجاه العالمي الذي بدأ في التسعينات حيث ذكر:

> في أعقاب تحرير النظام المالي العالمي في التسعينات والإثراء السريع الذي لحق بالمؤسسة المالية، تزايد مستوى التمويل من خلال المؤسسات والجمعيات الخيرية إلى مستويات غير مسبوقة. وفي مفارقة مريرة، فإن جزءا من المكاسب المالية التي جمعت بالإحتيال في وول ستريت في السنوات الأخيرة تم إعادة تدويرها لتصل نخب المؤسسات والجمعيات الخيرية المعفاة من الضريبة. إن هذه المكاسب المالية غير المتوقعة ... تم ... توجيهها للمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث والمراكز المجتمعية والجماعات الكنسية والناشطين البيئيين ووسائل الإعلام البديلة وجماعات حقوق الإنسان وما إلى ذلك.[٣٩٤]

في غضون ذلك، ولإستخدام هذه الأموال في أوجه الإستخدام المفضلة، أي لإستخدامها في الأوجه التي وضعت لها أصلا. كان هناك حدثان متلازمان: الأول هو إستخدام المنظمات الأميركية والأوروبية غير الهادفة للربح كوكالات تمويل، مما أدى بالتالي إلى خلق منطقة عازلة بين المصدر الحقيقي للأموال (الحكومة أو الشركات) والوسيط، وثانياً، تم إستخدام هذه الأموال نفسها إغراءً لإنشاء منظمات غير حكومية "مهنيَّة" على أرض الواقع، كمتلقية لهذا التمويل، في حين تم تدمير الحركات الاجتماعية القائمة المعتمدة على القاعدة الشعبية، وتم عرقلة تطوّر أية منظمات أخرى. و للقيام بذلك على نحو فعال، فعلى العديد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية أن تكون حاضرة جسديا وتفتح لها "متجرا" في ميدان العمليات. ومع زيادة مستويات التمويل، "فقد أصبح ما يقارب الـ ٤٠ في المئة من المنظمات غير الحكومية التنموية العاملة في كينيا اليوم منظمات أجنبية". بالتالي، "وجدت البلدان الأفريقية أن سياساتها الإجتماعية والإقتصادية لم تعد بين يدي المواطن، وإنما قد أصبحت تحت سيطرة مؤسسات تمويل دولية تعمل لصالح تمكين الشركات العابرة للحدود وزيادة معدل ربحها"[٣٩٥]. علاوة على ذلك، وكما يؤكد شوسودوفسكي، "فالعديد من المنظمات غير الحكومية مخترقة من قبل المخبرين الذين يعملون، في كثير من الأحيان، بالنيابة عن وكالات الإستخبارات الغربية"[٣٦٩].

---

[٣٩٣] (شوسودوفسكي، ٢٠١٠)

[٣٩٤] (المرجع نفسه: ٣–٤).

[٣٩٥] (منجي، ٢٠١٠:٤)

[٣٩٦] (شوسودوفسكي، ٢٠١٠:٤).

يجب أن نتذكر أنه، وبإستثناء حالات قليلة جدا، تشكل كافة المنظمات غير الحكومية الأمريكية والأوروبية العاملة في المناطق الفلسطينية مصادر تمويل ثانوية أو ثالثة وهي تعمل كوسيط بإسم أحزابها السياسية وحكوماتها أو عواصمها الرأسمالية في بلادها الأم نظير المنظمات غير الحكومية الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، يقوم كل من مركز البحوث للتنمية الدولية الكندي (IDRC) أو معهد كريس ميكلسن النرويجي (CMI) بتمويل معاهد البحوث وبتمويل المنشورات داخل وخارج الجامعات الفلسطينية وهي تعمل كمعاهد بحوث مستقلة لا تبغي الربح وملتزمة بتوليد الأفكار الجديدة، الخ، وتقدم نفسها على أنها منظمات غير حكومية مستقلة عن حكوماتها. غير أن الواقع هو أنها، وعلى غرار معظم المنظمات الأخرى، موجودة بفضل التمويل الحكومي من الوكالة الكندية للتنمية ونوراد، على التوالي. وفي حال وُجد أنها إنحرفت عن الموقف الرسمي لأي من حكومتي البلدين، فستزول برامج البحوث التي تمولها هنا عن الوجود.[٣٩٧]

إن السؤال الأساسي الذي يثيره هذا النقاش هو التالي: لماذا هناك حاجة إلى وسيط تمويل؟ هل لزيادة كفاءة إستخدام الأموال؟ أم لزيادة فعالية الرصد والتقييم؟ أو للتقليل من فرص إساءة إستخدام الأموال والفساد؟ الخ... لا تقدم أي من هذه الإجابات تفسيرا مقنعا. ولكن يبدو أنه ثمة حاجة إلى نصب طبقات عزو لصرف الإنتباه عن الطبيعة الحقيقية السياسية أو الحزبية أو الأمنية للتمويل الذي يتم صرفه على الأرض على هموم "تنموية" أو "إنسانية". وتشكل المنظمات غير الحكومية خير أداة فعالة لهذا الغرض. إذ من خلالها، يتم غسل أموال المعونة "القذرة"، إذا جاز التعبير.

إتسم أداء المنظمات غير الحكومية لهذه المهمة المقررة بالنجاح إلى حد كبير حتى الآن.

> لا تدرك المنظمات القاعدية المتلقية للتمويل دائماً أن المنظمات غير الحكومية الشريكة لها في الولايات المتحدة أو الإتحاد الأوروبي والتي تقدم لها الدعم المالي، هي نفسها مموّلة من قبل مؤسسات كبرى. وتنهمر الأموال عليها واضعة القيود على تحركات الحركات الاجتماعية. فالعديد من قادة المنظمات غير الحكومية هذه هم قادة ملتزمون وأفراد من ذوي النوايا الحسنة يعملون ضمن الإطار الذي يحدد حدود المعارضة. [غير أن] قادة هذه الحركات غالبا ما يتم استمالتهم من دون أن يدركوا أن أيديهم قد أصبحت مغلولة نتيجة التمويل التجاري.[٣٩٨]

وفي ما يتعلق بالحركات الجماهيرية الواسعة والمنظمات غير الحكومية، لا يوجد أي تناقض متأصل أو تعارض بين هاتين الفئتين التنظيميتين. وتظهر نشأتهما بأن الفئتين

---

[٣٩٧] أنظر على سبيل المثال كيف أن المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية قرر إلغاء المنحة التي أقرها لمركزمدى للأبحاث الإجتماعية التطبيقية في حيفا بعد تدخل السفارة الإسرائيلية في كندا.

[٣٩٨] (المرجع نفسه: ١٧).

تأسستا بشكل طوعي على يد مزيجٍ من الأشخاص الذين جمعتهم ظروف معينة إستجابة لإحتياجات معينة أو دفاعاً عن بعض القضايا الهامة التي تؤثر على حياة الناس. فالفئتان التنظيميتان مكونتان للقوس الذي يشكل منظمات المجتمع المدني. إن الموقف المتعارض والتضاد بين هذين النوعين من المنظمات الإجتماعية يرتبط مباشرة بما يسمى "بالمساعدات التنموية" التي تلقيها سريعاً المراكز الغربية لرأس المال التجاري في العالم الثالث وتستخدمه لتأسيس "المنظمات غير الحكومية التنموية"، فيما تساعد على تضييق الخناق على الحركات ذات القاعدة الجماهيرية الواسعة والمسيّسة.

إن الحركات الجماهيرية ذات القاعدة الواسعة هي منظمات مناصرة وكفاحية في الأساس تسعى إلى تغيير الوضع القمعي والإستعماري الراهن وتحرير نفسها من هذا الظلم. فلن يكون هناك أي تناقض في حال تم إستمالة الحركات الإجتماعية من خلال "المعونة" الخارجية وتحويلها إلى منظمات غير حكومية "تنموية". وبشكل عام، فإن الحركات الجماهيرية ذات القواعد الواسعة الأصلية مناهضة للشركات الرأسمالية والمخططات الإستعمارية. فما نلاحظه في العالم الثالث هو أنه مع زيادة توافر المساعدات الخارجية، يتم خنق هذه الحركات الجماهيرية وإستبعادها لتحل محلّها المنظمات غير الحكومية "التنموية" من خلال التمويل. كما تم مناقشته في وقت سابق، من الواضح أن هذا الوضع يتماشى مع زيادة تقبل الناس لتطبيع وضعهم مع رأس المال الأجنبي وتشتيت إنتباههم عن النضال السياسي الهادف ضد القمع وتوجيهه نحو تشكيل منظمات "معونة" إدارية.

أنظر للمقارنة ما يحدث في أميركا الجنوبية على سبيل المثال:

> في زمن صعود الديكتاتوريات العسكرية، وفي الوقت الذي تم فيه قمع الحركات الاجتماعية والنقابات، إزدهرت المنظمات غير الحكومية وإستمر هذا الإزدهار في ظل الأنظمة النيوليبرالية. فقد تدفقت مليارات الدولارات إلى حسابات المنظمات غير الحكومية عبر المؤسسات "الخاصة". فيما بعد، نظرت وكالات ما وراء البحار والتابعة للبنك الدولي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى المنظمات غير الحكومية بإعتبارها جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجية مكافحة التمرد.[٣٩٩]

وعلاوة على ذلك، "فقد حدث التكاثر الحقيقي للمنظمات غير الحكومية في أوقات تزايد الحركات الجماهيرية التي تتحدى الهيمنة الامبريالية".[٤٠٠]

[٣٩٩] (بيتراس، ٢٠٠٩: ٤).

[٤٠٠] (بيتراس وفيلتميير، ٢٠٠١: ١٣٠-١٣١).

ووضعنا في فلسطين يتبع الإتجاه ذاته. في هذه الحالة، يصبح السؤال الأساسي هو كيف يمكننا تعبئة جيل جديد من المثقفين والناشطين الراديكاليين لإعادة تصميم وتكوين حركات إجتماعية جديدة جذرية و"تجنب إغراء المنظمات غير الحكومية"[٤٠١].

عن إختراع الأزمات الإنسانية وعسكرتها وتسييسها كقنوات سيطرة وهيمنة ضد شعوب العالم الثالث الضعيفة

أثار ديدييه فاسين مسألة التدخلات "الإنسانية" وفتحها الباب أمام التدخلات العسكرية:

> لا يقتصر الإستخدام الواسع لمصطلح "الإنسانية" لوصف تدخلات الجهات الفاعلة من البلدان الشمالية في الجنوبية على المنظمات غير الحكومية وحسب. فقد قامت كل من الدول والمؤسسات فوق الوطنية بدورها بلبس العباءة الرمزية للأحاسيس الإنسانية بغية تبرير أعمالها وإضفاء الشرعية عليها بما فيها تلك العسكرية.[٤٠٢]

أمست "تقنيات الكارثة"، وأستخدم هنا المصطلح الذي أطلقه أدي أوفير، "تكنولوجيات سياسية وكانت سيطرتها وعمليتها على المحك خلال الصراعات السياسية"[٤٠٣]. في هذه الحالة ثمة العديد من الأسئلة الهامة التي تطرح نفسها حول التدخلات الغربية في البلدان غير الغربية تحت ستار التدخل "الإنساني". مثلاً يمكن للمرء أن يسأل هل كانت القوى الغربية تنظر إلى الوضع في فلسطين كوضع سياسي وإنساني طوال الوقت لتوفير ذريعة التدخل والسيطرة المطلقة؟ وفي السياق نفسه، طرح اليكس دي وال سؤالاً حول تدخل الولايات المتحدة في الصومال: "هل يمثل مشاة البحرية الامريكية الذين إقتحموا شاطئ مقديشو في كانون الأول/ديسمبر١٩٩٢ طليعة "الدولية الإنسانية" أو قوات الصدمة للإمبريالية الخيرية؟ ... يمكن للوكالات الإنسانية، بتحريرها من قيودها... وضع جدول أعمال سياسي حقيقي. وجاء "التدخل الإنساني" نموذجا لهذا الطموح: إستخدام أسلحة أقوى الدول في العالم لتحقيق مآرب خيرية"[٤٠٤]. ولكن ألا يشوش ذلك القدرة على التمييز بين ما هو "سياسي" وما هو "إنساني"؟ وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يضفي الشرعية على إستخدام كافة الوسائل التقليدية منها وغير التقليدية لتحقيق أهداف سياسية محددة ومستترة متنكرة في زي الإستجابة إلى ‹الأزمات الإنسانية". علاوة على ذلك، فإنه يحضر المشهد لتبرير

[٤٠١] (المرجع السابق: ١٣٨).

[٤٠٢] (فاسين، ٢٠٠٧:١٥٢٩).

[٤٠٣] (أوفير، ٢٠٠٧:١٦٢).

[٤٠٤] (دي وال، ٢٠٠٧: ١٨٤؛ التشديد مضاف).

تحويل دور الجهات الفاعلة الإنسانية (أفراد ووكالات على غرار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة UNOCHA) بالترافق مع مئات الملايين من المساعدات الإنسانية، إلى وكلاء فعليين للهيمنة التسلطية.

إن الزلزال المدمر الأخير الذي ضرب هايتي هو حالة واضحة على ذلك. لقد تم طرح أسئلة مشروعة كثيرة حول إذا ما كانت إستجابة الولايات المتحدة "عملية انسانية أم غزواً"؟ ومن المنطقي أيضاً طرح هذا السؤال إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه، منذ اليوم الأول، قاد العملية "الإنسانية" برمتها البنتاغون (وزارة الدفاع) ووضعت البعثة بأكملها تحت القيادة الجنوبية للولايات المتحدة (USSOUTHCOM) ومقرها في ميامي (ولاية فلوريدا).

> قبل وقوع الزلزال كان هناك، وفقا لمصادر عسكرية أمريكية، نحو ٦٠ عسكريا أمريكيا في هايتي. ومن يوم إلى آخر، تزايد الوجود العسكري بسرعة كبيرة جدا: ١٠٠٠٠ جندي من مشاة البحرية والقوات الخاصة، وعملاء المخابرات وغيرهم، ناهيك عن قوات المرتزقة الخاصة المتعاقدة مع وزارة الدفاع. أغلب الظن، سيتم إستخدام العملية الإنسانية كذريعة ومبرر لتأسيس وجود عسكري أميركي دائم في هايتي.[٤٠٥]

وتشير التقارير إلى أن هذا التدخل قد تم دون التشاور مع الحكومة الهايتية. فمع تدمير مؤسسات الحكومة المدنية نشطت مبادرات الدعم والإنقاذ الشعبية المحلية. ويخشى أن "عسكرة عمليات الإغاثة ستفضي إلى تقويض القدرات التنظيمية للهايتيين في إعادة بناء وتجديد مؤسسات الحكومة المدنية... [و] وستتعدى أيضا على الجهود التي تبذلها الفرق الطبية الدولية ومنظمات الإغاثة المدنية"[٤٠٦].

[٤٠٥] (شوسودوفسكي، ٢٠١٠، ١٥ كانون الثاني/يناير).

[٤٠٦] (المرجع نفسه).

المراجـــع

المـراجـــع

المراجع باللغة العربية

الأيام (صحيفة)، ٢٥ أيار ١٩٩٩

القدس (صحيفة)، ١٩ أيار ٢٠٠٧

الدباغ، مصطفى. (١٩٧٠). بلادنا فلسطين، الجزء الثاني. بيروت: دار الطلبعة.

أمين، سمير. (٢٠٠٨). الفجوة بين الفقراء والأغنياء. مركز دراسات وأبحاث الماركسية واليسار (http://www.ahewar.org)

الملتقى الفكري العربي. (٢٠٠٨). التجارب الإئتلافية والتنسيقية الأهلية: تقدم، تجمد أم تراجع. القدس: الملتقى لفكري العربي.

جيوسي، أنور. (٢٠١٠). مقابلة مع المؤلف في ٨ أيلول.

جيوسي، مي. (٢٠١٠). مقابلة مع المؤلف في ٢٠ أيلول.

حنفي، ساري. (١٩٩٧). بين عالمين: رجال الأعمال الفلسطينيون في الشتات وبناء الكيان الفلسطيني. رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة لديمقراطية.

حنفي، ساري. (٢٠٠١). هنا وهناك: نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز. رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ومؤسسة الدراسات المقدسية.

سمارة، عادل. (لا تاريخ). الرأسمال يعيد إصطفافه الطبقي. القدس: المشرق للدراسات الإقتصادية والتنموية.

سمارة، عادل. (٢٠٠٥). التنمية تحت الحماية الشعبية. رام الله: المشرق للدراسات الإقتصادية والتنموية

شومان، عبد الحميد. (١٩٨٢). العصامي: سيرة عبد الحميد شومان. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عبدالله، سمير. (٢٠١٠). مقابلة مع المؤلف في ٢٣ أيلول.

غليون، برهان، بشارة، عزمي، جقمان، جورج، زيداني، سعيد. (١٩٩٣). حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية. رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

كرزم، جورج. (٢٠١٠). "تطبيع إسرائيلي–فلسطيني في مجال الطاقة الشمسية"، مجلة آفاق البيئة والتنمية، أيار، الرقم ٢٥.

مسعد، جوزيف. (١٩٩٧). "ساسة واقعيون أم مثقفو كومبرادور؟"، مجلة كنعان، نيسان، الرقم ٨٥، صفحة ١٤–٢٨.

مركز بيسان للتنمية. (٢٠٠٩)، إياد موسى، أجندة المال والسياسة. بيسان، رام الله.

مركز بيسان للتنمية. (٢٠١٠) المناطق الصناعية، تنمية أم إعتماد على إقتصاد الإحتلال؟ نشرة "بدائل"

مركز بيسان للتنمية، تقارير متنوعة.

مركز معا للتنمية، مجلة "آفاق التنمية والبيئة" (أيار ٢٠١٠)، العدد ٢٥

نوفل، ممدوح. (٢٠٠٠). البحث عن الدولة. رام الله: مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

كسابره، غسان. (٢٠١٠). مقابلة مع المؤلف في ٢٧ آذار.

هلال، جميل. (٢٠٠٩) رسالة إلكترونية للمؤلف في ٣٠ كانون أول.

المراجع باللغة الإنجليزية

Abdel Shafi, S. (2004). Civil Society and political elites in Palestine and the role of international donors: A Palestinian view. *www.euromesco.net/media/paper 33_final.pdf* .

Abdul Karim, N., Tamari, S., & Farraj, K. (2010). The Palestinian Economy and Future Prospects:Interview with Mohammad Mustafa, Head of the Palestine Investment Fund. *Journal of Palestine Studies, Vol XXXIX, No.3 , 40-51*.

Abu Shahla, A. (2007, May 24). The political process must improve, An interview. www.*bitterlemons-international.org* .

Abunimah, A. (2010, May 6). Retrieved May 14, 2010, from Electronic Intifada: *www.electronicintifada.com*

Agassi, S. (2010, April 19). (CNN, Interviewer)

Al-Aref, R. N. (2010, April 5). Sharekat Al-Shamal. (B. Center, Interviewer)

Al-Wazir, J. (2010, November 26). Governor of Palestinian Monetary Autority (PMA). (Shalabi, Interviewer)

AMAN. (2010 (February)). *International Charitable Associations and Non Governmental Organizations in Palestine*. Ramallah: AMAN.

Amundsen, I. a. (2004). PNA Political Institutions and the Future of *State Formation. In M. H. Khan, State Formation in Palestine* (pp. 141-167). London and New York: Routledge Curzon.

Arie Arnon, I. L. (1997). *The Palestinian Economy: Between imposed integration and voluntary separation*. Boston: Brill.

Bahour, S. (2010, March 1). *Growth that Palestine Can Believe in*. Retrieved March 2010, from guardian.co.uk: http://www.guardian.co.uk

Bahour, S. (2001, April 24). *Open Letter to PALTEL's Board of Directors*. Ramallah.

Bahour, S. (2000, November). *Telecommunications in Palestine: Self Inflicted Paralysis*. Ramallah: Unpublished.

Bahour, S. (1998, January 20). Telecommunications in Palestine: Growing Pains. *Al-Quds Newspaper* .

Baltanski, L. a. (2006). *On Justification: Economy of Worth*. New Jeresey: Princeton University Press.

Bergsten, F. (2009, Jan -Feb). Think Tank Second Thoughts. *Foreign Policy* .

Bethlehem Investment Conference: http://www.pic-palestine.ps, 2010

Blin, L. a. (1995). *The Economy of Peace in the Middle East*. Paris: Maisonneuve and Larose-CEDEJ.

Bond, P. (2010, October 6). *Neoliberalism in South Africa: Dead in the Water*. Retrieved October 29, 2010, from Global Research Center Web site: http://www.globalresearch.ca

Bond, P. (2010). Limits to class apartheid. In B. Maharaj, A. Desai, & P. Bond, *Zuma's Own Goal: Losing South Africa's 'War on Poverty*' (pp. 59-69). Trenton, NJ: Africa World Press and The Red Sea Press.

Bond, P. (2007, November, No.49). Linking below, across and against: World Social Forum weaknesses, global governance gaps and the global justice movements' strategic dilemmas. *Development Dialogue* , 81-95.

Bond, P. (2007). "Two Economies", Microcredit and the Accelerated and Shared Growth Initiative for South Africa. *Africanus*, 37 (2) , 216-230.

Breton, R. H. (2004). *A Fragile Social Fabric? Fairness, Trust, and Commitment in Canada*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

Brynen, R. (2000). *A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza*. Washington, DC: United States Institute of Peace Studies.

Buck, T. (2010, February). Palestinian economy wins $50 m boost. *Financial Times* .

Challand, B. (2010). Comments on Palestinianian CSOs: How to trace down the impact of external aid? *Foundation for the Future Conference on Civil Society*. Foundation for the Future.

Challand, B. (2009). *Palestinian Civil Society: Foreign donors and the power to promote and exclude*. London and New York: Routledge.

Chesters, G., & Welsh, I. (2006). *Complexity and Social Movements*. London: Routledge.

Chossudovsky, M., & Marshall, A.G., eds. (2010). *The Global Economic Crisis*. Montreal: Global Research.

Chossudovsky, M. (2010, September 21). *"Manufacturing Dissent"*: The anti-*globalization Movement is funded by the Corporate Elites*. Retrieved September 21, 2010, from Global Research: http://www.globalresearch.ca

Chossudovsky, M. (2010, January 15). *The Militarization of Emergency Aid to Haiti: Is it a Humanitarian Operation or an Invasion?* . Retrieved January 20, 2010, from Global Research: http://www.globalresearch.ca

Chossudovsky, M. (2003, 2nd ed.). *The Globalization of Poverty and the New World Order*. Montreal: Global Research

Clark, S. (2007, May 1). *Israel Corp, Palestinian Deal Blocked, Plans China Car Maker*. Retrieved April 22, 2010, from www.Bloomberg.com.

Cleary, S. (1997). *The Role of NGOs Under Authoritarian Political Systems*. London: MacMillan Press.

CNN (2010, April 19)

Cox, R. W., & Sinclair, T. J. (1996). *Approaches to World Order*. New York: Cambridge University Press.

DCAF. (2010). *Palestinian Women and Security*. Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces.

de Waal, A. (2007). Humanitarianism Reconfigured: Philanthropic Globalization and the New Solidarity. In M. Feher, *Nongovernmental Politics* (pp. 183-195). New York: Zone Books.

Derhally, M. A. (2010, January 13). *www.businessweek.com*. Retrieved May 24, 2010, from A Bloomberg Web site.

Desai, A., & Maharaj, B. (2010). Debating the first and second economy. In B. Maharaj, A. Desai, & P. Bond, *Zuma's Own Goal: Losing South Africa's 'War on Poverty'* (pp. 37-57). Trenton, NJ: Africa World Press and the Red Sea Press.

DeVoir, J., & Tartir, A. (2009). *Bridging the Gap between Research and Policy Making in the Palestinian Territories: A Stakeholders' Analysis*. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).

DeVoir, J., & Tartir, A. (2009). *Tracking External Donor Funding to Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and Gaza 1999-2008*. Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) and NGO Development Center (NDC).

Edwards, M. a. (1996). *Beyond the Magic Bullet: NGO Performance and Accountability in the Post-Cold War World*. Hartford, Connecticut: Kumarian Press.

Engler, Y. (2010, September 5). The Humanitarian Invasion of Afghanistan: Occupation by NGO. *http://www.globalresearch.ca* .

Entous, A. (2009, April 28). Exclusive-Debate over control of Palestinian investment fund. *www.reuters.com* .

Fanon, F. (1963). *The Wretched of the Earth*. New York: Grove Press, Inc.

Fassin, D. (2007). Humanitarianism: A Nongovernmental Government. In M. e. Feher, *Nongovernmental Politics* (pp. 149-160). New York: Zone Books.

Faten, T. P. (2009). *Annual Report 2008*. Ramallah: Faten.

Faten, T. P. (2010). *Annual Report 2009*. Ramallah: Faten.

Feher, M. (2007). *Nongovernmental Politics*. New York: Zone Books.

Ferguson, J. (2010). Rethinking poverty and assistance in Southern Africa. In B. Maharaj, A. Desai, & P. Bond, *Zuma's Own Goal: Losing South Africa's 'War on Poverty'* (pp. 399-416). Trenton, NJ: Africa World Press and The Red Sea Press.

Freire, P. (1971). *Pedagogy of the Oppressed*. New York: Herder and Herder.

Friedman, T. (2010, June 30). New York Times. Retrieved July 1, 2010, from New York Times: www,nytimes.com/2010/06/30/opinion/30friedman.html?

Gendzier, I. L. (1974). *Frantz Fanon: A Critical Study*. New York: Vintage Books.

Ghost venture between Israel and Palestine. (2008, May 29). *http://www.jewschool.com* .

Gumede, W. M. (2007). *Thabo MBEKI and the Battle for the Soul of the ANC*. London and New York: Zed Books.

Haddad, T. (2009, August 29). *Fateh's Sixth Conference: The Wrap Up*. Retrieved September 5, 2009, from http://the fastertimes.com/palestine

Hart, G. (2010). Provocations of neoliberalism: Contesting the nation and liberation after apartheid. In B. Maharaj, A. Desai, & P. Bond, *Zuma's Own Goal: Losing South Africa's 'War on Poverty'* (pp. 71-99). Trenton, NJ: Africa World Press and The Red Sea Press.

Hedges, C. (2010, November 9). *A Recipe for Fascism*. Retrieved November 12, 2010, from Truthdig: http://www.truthdig.com

Hendricks, F., & Ntsebeza, L. (2010). Black poverty and white property in rural SA. In B. Maharaj, A. Desai, & P. Bond, *Zuma's Own Goal: Losing South Africa's 'War on Poverty'* (pp. 213-239). Trenton, NJ: Africa World Press and The Red Sea Press.

Hever, S. (12 September 2009). Industrial Zones. Jerusalem: www.publicsolidarity.de and www.stopthewall.org.

Hever, S. (2008). Political Economy of Aid to Palestinians Under Occupation. *Socio-economic Bulletin* 17-18 .

Hilal, J. (2010). Civil Society in Palestine: A Literature Review. *Foundation for the Future Conference on Civil Society*. Foundation for the Future.

Hilal, J. a. (2004). State Formation Under the PNA. In M. H. Khan, *State Formation in Palestine* (pp. 64-119). London and New York: Routledge Curzon.

Hudson, M. (2010, October 8). *Boiler rooms, foreclosure mills:The story of*

America's mortgage industry. Retrieved October 10, 2010, from Center for Public Integrity: http://www.publicintegrity.org

Hudson, M. (2010, November 15). *The coming sell-out to the super rich and what it means for us*. Retrieved November 17, 2010, from Information Clearing House: www.informationclearinghouse.info/article 26827.htm

Hulme, D. a. (1997). *NGOs, States and Donors: Too Close for Comfort*? New York: St. Martin's Press in association with Save the Children.

Joffe, L. (2005, August 19). Retrieved May 24, 2010, from http://www.guardian.co.uk

Junee, G. a. (2005). *Post Conflict Development: Meeting New Challenges Boulder, Co:*. Lynne Reinner Publishing.

Jurado, I. (2009). Humanitarian Crisis: Depoliticizing the War in Gaza. *www.palestinemonitor.org* .

Kanaan, O. (2002). The Palestinian Authority: Friend or Foe of Private Investors? *Middle East Policy*, 9(1) , 53-57.

Khalidi, W. (2010). Remembering Hasib Sabbagh:1920-2010. *Journal of Palestine Studies, Vol. XXXIX, No.3* , 52-65.

Khan, M. H. (2004). *State Formation in Palestine*. London and New York: Routledge Curzon.

Khouri, Z. (2010, April). Zahi Khouri: Businessman and Entrepreneur. (info@imeu.net).

Khoury, B. (2010, July 1). Putting the Palestinian carriage behind the horse. *http://mideast.foreignpolicy.com* .

Khouri, Z. (2006, November 10). A simple road to Middle East peace. *San Diego Union-Tribune* .

Khouri, Z. (2006, September 30). Things go better with rights. *Wall Street Journal*.

Kimmerling, B. a. (1994). *Palestinians: The Making of a People*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Klein, N. (2007). *The Shock Doctrine*. London: Penguin Books.

Lagerquist, P. (2003). Privatizing the occupation: The political economy of an Oslo development project. *Journal of Palestine Studies* , vol. XXXII, no. 2, Winter , 5-20.

Le More, A. (n.d.). *The Economics of Palestine* . London, UK: Routledge.

Lunat, Z. (2010, February 10). *The Netanyahu-Fayyad 'Economic Peace' One Year on*. Retrieved February 11, 2010, from Electronic Intifada: www.electronicintifada.com

Lynfield, B. (2010, January 16). *How Israel Put the Brakes on another Palestinian*

Dream. Retrieved January 20, 2010, from Belfast Telegraph Web site: http://www.belfasttelegraph.co.uk

Maan. (2010, August 31). *Mazen Sinoqrot announces Al-Quds Share Holding Company*. Retrieved September 4, 2010, from Maan News: http://www.maannews.net

Maan. (2010, May 18). *Yedioth Aharonoth report on al-Rawabi town*. Retrieved May 15, 2010, from Maan News: http://maannews.net

Maariv. (2010, June 25). *Idan Ofer's visit to Kurdish Iraq*. Tel Aviv: Maariv Press.

Macintyre, D. (2008, June 26). King of the West Bank. *The Independent* .

Maharaj, B., Desai, A., & Bond, P. (2010). *Zuma's Own Goal: Losing South Africa's 'War on Poverty*'. Trenton, NJ: Africa World Press/Red Sea Press.

Malhis, G. (2010, 25 March). International Assistance in Support of the Palestinain Economy: The Role of Regional Partners. *UN Seminar on Assistance to the Palestinian People*. Vienna: UN.

Manji, F. (2010). Independence, Nation-State and Development: Nature and Consequences of Colonisation and Decolonisation. *Annual General Meeting of the Rosa Luxemburg Foundation*, (p. 6). Berlin.

Mansour, Y. (2007, May 24). Lessons from the QIZ in Jordan. *www.bitterlemons-international.org* .

Marshall, A. G. (2010, September 29). *From Global Depression to Global Governance*. Retrieved October 20, 2010, from Global Research Center: http://www.globalresearch.ca

MAS. (2010). Annual Report 2009. Ramallah: MAS.

MAS. (2004). *Assessment of the Institute's Performance for the period 1994-2004*. Ramallah: MAS.

MAS. (2001). *Mapping of Palestinian Non-governmental Organizations in the West Bank and Gaza Strip*. Ramallah: MAS.

MAS. (2007). *Mapping Palestinian Non-Governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip*. Ramallah: MAS.

MAS. (2007, Issue 10). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2007, Issue 11). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2007, Issue 4). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2007, Issue 7). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2007, Issue 8). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2007, Issue 9). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 17). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 19). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 20). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 22). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 23). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 27). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2008, Issue 33). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2009, Issue 29). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2009, Issue 31). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2009, Issue 35). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2009, Issue 36). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2009, Issue 38). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2010, Issue 43). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2010, Issue 44). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

MAS. (2010, Issue 46). *Palestinian Economic Bulletin*. Ramallah: Portland Trust.

Mitnick, J. (2007, August 18). Businessmen Invest in Politics. *Washington Times* .

Munib al-Masri. (BBC, Interviewer, May 14, 2007)

Murad, N. L. (2010). Indigenous resource mobilization for Palestinian-led social change and development. *Geographies of Aid Intervention*. Birzeit University: Unpublished.

Mustafa, M. (2010, May 4). Political will is the missing ingredient in construction of a new Palestine. *www.thehill.com* .

Nakhleh, K. (1989). Non-Governmental Organizations and Palestine: The Politics of Money. *Journal of Refugee Studies, vol.2, no.1* , 113-124.

Nakhleh, K. (1991). *Indigenous Organizations in Palestine: Towards a Purposeful Societal Development*. Jerusalem: Arab Thought Forum.

Nakhleh, K. (2004). *The Myth of Palestinian Development: Political Aid and Sustainable Deceit*. Jerusalem, Ramallah: PASSIA, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (English edition), and MUWATIN, the Palestinian Institute for the Study of Democracy (Arabic edition).

Nakhleh, K. (2009). *Occupation and Development: A Conflict-related Development Analysis in the WBG. Draft unpublished report submitted to Center for*

Development Studies, Birzeit University. Ramallah: Unpublished.

Nasr, M. (2004). Monopolies and the PNA. In M. e. Khan, *State Formation in Palestine* (pp. 168-191). London and New York: RoutledgeCurzon.

Nasser, N. (2006). *Aid has turned into a Tool which Supports Israeli Ambitions*. Canada: Global Research Institute.

NDC. (2010). *Strategic Plan 2010 - 2014*. Al-Ram/Ramallah: NGO Development Center.

Ophir, A. (2007). The Sovereign, the Humanitarian and the Terrorist. In M. Feher, *Nongovernmental Politics* (pp. 161-181). New York: Zone Books.

Ottaway, M., & Carothers, T. E. (2000). *Funding Virtue: Civil Soceity Aid and Democracy Promotion*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace.

PA. (1996). *Palestinian Development Strategy*. Ramallah: Palestinian Authority.

PA. (2007). *Palestinian Reform and Development Plan (PRDP)*. Ramallah: Palestinian Authority.

PA. (2008, May). *International Assitance to the Palestinian People 2005-2007*. Ramallah: Palestinian Authority, Ministry of Planning.

PA. (2008). *Palestine Investment Conference: Project and Concept Profiles*. Ramallah: PA.

PA. (2009, August). *Ending the Occupation, Establishing the State: Program of the thirteenth Government*. Ramallah: Palestinian Authority.

PA. (2010, July). *Agricultural Sector Strategy: A Shared Vision, 2011-2013*. Ramallah: Ministry of Agriculture.

PNGO. (2008). *ENP Workshop Executive Summary*. Ramallah: PNGO.

Palestinian Industrial Estates and Free Zones Authority: http://www.piefza.org, 2010

Paltrade. (2000). Conference Conclusions and Private Sector Recommendations. *National Economic Dialogue Conference* (pp. 23-24). Ramallah: Paltrade.

Paris Declaration on Aid Effectiveness (2005). Paris.

Parsons, N. C. (2005). *The Politics of the Palestinian Authority*. London and New York: Routledge.

PASSIA. (1998). *Policy Analysis: Civil Society Empowerment Series*. Jerusalem: PASSIA.

PCBS. (1998). *The Establishments Report 1997- Final Results*. Ramallah: PCBS.

Peraino, K. (2007, December 3). Messiah on a Hill. *Newsweek* .

Petras, J. (2009, August 13). Retrieved August 15, 2009, from Information Clearing House web site: http://www.informationclearinghouse.info.

Petras, J., & Veltmeyer, H. (2001). *Globalization Unmasked: Imperialism in the 21st Century*. London: Fenwood Publishing, Zed Books.

PIF. (2010). *Annual Report 2009*. Ramallah: Palestine Investment Fund.

Pilger, J. (2010, December 3). *Vietnam: The last Battle*. Retrieved December 3, 2010, from Information Clearing House: http://www.informationclearinghouse.info

PIPA. (2010, May). *Palestine Investment Conference: Inspiring Business*. Ramallah: PIPA.

PLO (1991). *The Palestinian Economic Development Program: 1994-2000*. Tunis: PLO.

Reuters. (2010, August 18). *PADICO cautious amid rising profits*. Retrieved August 25, 2010, from Sahem Investment: http://www.sahem-inv.com/news.php?archive=1

Sak, G. (2007, May 24). Industry for Peace. *www.bitterlemons-international.org* .

Sak, G. (2008, May 2). The *Challenge of Developing the Private Sector in the Middle East*. The Economic Policy Research Foundation of Turkey.

Saltmarshe, D. (2007, May). *Synthesis Report of Mid-term Review for Mu'assasat*. Ramallah.

Samara, A. (2007, Volume VII – Issues 1227.1244,1247, 1254 , July - August). *Palestine: From Historical De-classing to a Stand-by Regime*. Retrieved May 5, 2010, from Kanaan the e-Bulletin: http://www.kanaanonline.com

Sayigh, Y. (2007). Inducing a Failed State in Palestine. *Survival, 49:3* , 7-39.

Shadid, M. a. (2000). *Palestinian Governmental-NGO Relations: Cooperation and Partnership*. Ramallah: Welfare Association.

Sidoti, C. L. (2007, 7 July). *External Review Report of Mu'assasat*. Ramallah.

Sneh, E. (2007, May 24). The security aspect. *www.bitterlemons-internationa.org* .

Stop the Wall Campaign (2008 (?)). *Development or Normalization? A Critique of West Bank Development Approaches and Projects*. Ramallah: Stop the Wall Campaign.

Sullivan, D. (1995). NGOs in Palestine: Agents of Development and Foundation of Civil Society. *Jouranl of Palestine Studies, XXV (3)* , 93-100.

Sullivan, D. (2001). *The World Bank and the Palestinian NGO Project*: From Service Delivery to Sustainable Development. Jerusalem: PASSIA.

Thrall, N. (2010, October 14). Our Man in Palestine. *The New York Review of Books* .

Tilley, V. (2010, Spring, Vol. XVII, No.1). A Palestinian Declaration of Independence: Implications for Peace. *Middle East Policy* , pp. 52-67.

Welfare Association. (2007, September). *Strategic Plan 2008-2010*. Ramallah: Welfare Association.

Welfare Association. (2008). *25th Year Anniversary Document*. Amman: Welfare Association.

Welfare Association. (2009). *Minutes of Programs and Projects Committee Meeting, Amman, 6-7 March*. Ramallah: WA.

Wallach, J. (1992). *Arafat: In the Eyes of the Beholder*. Brooklyn, New York: Prima Publishing.

World Bank. (1993). *Developing the Occupied Territories, An Investment in Peace*. Washington, DC: The World Bank.

World Bank. (1997, 19 June). *The Palestinian NGO Project: Project Appraisal Document*. Jerusalem: The World Bank.

World Bank (1997). *The Palestinian NGO Project: Public Discussion Paper*. Al-Ram, West Bank: The World Bank.

World Bank. (2007, 3 April). *Completion Report, PNGO II*. Jerusalem: The World Bank.

World Bank. (2010). *Evaluation of the World Bank Group Program: The World Bank Group in the West Bank and Gaza, 2001-2009*. Washington, DC: The World Bank.

WFP/FAO/UNRWA. (2008 May). *Joint Rapid Food Security Survey in the Occupied Palestinian Territory*. Jerusalem: WFP/FAO/UNRWA.

Yago, G. a. (July 2005). *The Economic Road Map: Beyond the Israeli-Palestinian Conflict*. Santa Monica, CA: Milken Institute.

Zanotti, J. (2010). *U.S. Foreign Aid to the Palestinians*. Washington, D.C.: Congressional Research Service (www.crs.gov).

Websites (general reference):

http://www.aidharmonization.org.

http://www.aman-palestine.org.

http://www.apic-pal.com.

http://www.arabs48.com.

http://www.bloomberg.com.

http://www.bokra.net.

http://www.ccdprj.ps.

http://www.copenhagendc.com.

http://www.cpsd.ps.

http://www.Jewschool.com.

http://www.mas.ps.

http://www.massar.com.

http://www.muwatin.org.

http://www.ndc.ps.

http://www.nesher.co.il.

http://www.padico.com.

http://www.passia.org.

http://www.pecdar.ps.

http://www.pif.ps.

http://www.pipa.gov.ps.

http://www.pngo.net.

http://www.portlandtrust.org.

http://www.publicintegrity.org.

http://www.timeonline.co.uk.

http://www.unrwa.org.

http://www.welfareassociation.org.

الفهرست

(BDS) 53

cluster approach 193

NDC 148, 149, 171, 172, 184, 259

think tanks 148

أ

(أمان) ١٤٨، ١٦٥

أبراج كابيتال ٩٤، ١٤٠

أبو رمضان ٩٣

أبو علاء ٢١٢

أبو مازن ٢١٤، ٢٤٢

أبيك ١٠١، ٢١١

أرينز ١١٢

أوفير جيندلمان ١٣٢

أولمرت ١٣٥

إتفاقات أوسلو ٤٣، ٤٥

إختراع الأزمات الإنسانية ٢٥١

إدوارد سعيد ٧٥

إعلان الإستقلال ٧٤، ٧٥

إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ١٧٦

إفرايم سنيه ١٢٣

إنهاء الإحتلال، وتأسيس الدولة ١٣٠، ٢٢٥

إيفال جيلادي ١٠٨، ١٣٢

إيهود أولمرت ١٣٥

الأمن الغذائي ١١٧، ١٢٥، ١٦٠

الأئتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس ١٦٥

الإتحاد الأوروبي ٥، ١٣، ١٩، ٢٠، ٤٣، ١١١، ١٣٨، ٢١٣، ٢٤٣، ٢٤٩

الإجتياح الإسرائيلي للبنان ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٢٠٣

الإحتكارات ٦٤، ٦٥، ٨١، ٨٨، ٩١، ٩٦، ٩٩، ١٤١

الإحتلال ٣، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٣٤، ٤٥، ٤٦، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧٢، ٧٣، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٥٦

الإستثمارات الرأسمالية ٤٦

الإستهلاك ٢٥، ٤٦، ٦٥، ٩٠، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٧، ٢٣٧

الإعتمادية على المعونات ٤٢

الإقتصاد السياسي للشعوب المحتلة ٢٧

الإنتاج المحلّي ٩٠

الانتخابات التشريعية ٥٥، ٢٤٠

البنك الدولي ٥، ٣٣، ٣٩، ٤٧، ٨١، ٨٧، ٩٢، ١١٠، ١١٤، ١٢١، ١٥٨، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٨٠، ١٩٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٧

البنك العربي ٦٧، ٦٨، ٧٦، ٢٠٩

البنوك ٣٦، ٣٧، ٨٩، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٢، ٢٤٥

البيئة الاستثمارية السائدة ٤٧، ٤٨

البيئة المؤاتية ٩، ٢٠٠

التطبيع الإقتصادي ١٣١

التعاون الإقتصادي ١١٥، ١١٦، ١٣٣، ١٣٧

التمويل الخارجي ٢٨، ٤٥، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ١٥٣، ١٦٤، ١٩٠، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٤٣

التنمية التحررية المرتكزة على الناس ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٤٨، ٥١، ٥٦، ٦٣، ٦٥، ١٢٣، ١٤١، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٩٧، ٢٣٢

الجفتلك ٥٤، ٥٥، ٥٦

الجمعيات الخيرية ١٤٥، ١٤٦، ١٤٩، ١٦٥، ١٨٨

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية لدراسة الشؤون الدولية (باسيا) ١٥٠

الحركات الجماهيرية ٥٦، ١٩٩، ٢٥٠

الحكم الذاتي ٤٦، ٦٤، ٧٢، ٧٤، ١٥٨، ١٨٨، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٢

الحكم العالمي ٣٤، ٣٥، ٢٣٧

الخطة الإستراتيجية ٢١٥، ٢٢٥، ٢٢٦

الخطيب ١٢٩

الدول القومية ٣٦، ٣٧

الرأسماليون أبناء البلد ٨٨، ٩٨

الرأسماليون الفلسطينيون ٢٥، ٦٣، ٧٠، ٧١، ٧٤، ٨٨، ١٢٦، ١٣٠، ٢٠٥

الرأسماليون الفلسطينيون في مصر ٧٠

الرهن العقاري ١٠٩، ١٢٦، ١٣٠، ١٤٠

السلام الإقتصادي ١٣٩، ١٤٠

السلطة الفلسطينية ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٨، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ١٨١، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٤٠

السلطة الوطنية الفلسطينية ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٦، ٩٩، ١٣١، ١٤٦، ١٦٦، ١٩٠

الشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ١١١

الشتات ٢٥، ٤٤، ٤٩، ٥٠، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩١، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٥٥

الشركة العالمية لما وراء البحار ١٠٤

الشركة العربية الفلسطينية للإستثمار ١٠١

الشركة العربية الفلسطينية للإستثمار (أبيك) ١٠١

الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية ٩١

الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات ١٠١

الشوّا ٧٠، ٩٣

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت ١٦١

الضفة الغربية كمشروع عقاري ٦٥

العالم الثالث ٢٣، ٢٧، ٣٦، ٣٧، ١١٤، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٤، ١٩٦، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥١

العقاد ٩٣، ١٠١، ٢١١

العقارية ٨٤، ٩٨، ١٠٠، ١٢٦، ١٣٠

العلاقة بين المعرفة والسياسات والمنظمات غير الحكومية ١٦٢

العمالة ٤٨، ٥٩، ١١٦، ١٢٤، ١٤١

الفصل العنصري ٢٦، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٨٩، ١٣٧، ١٣٨، ٢٣٨، ٢٤٦

الفقر ٢٤، ٢٧، ٢٩، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٦، ١١٠، ١٢٥، ١٣١، ١٤١، ١٧٥، ٢٠٥، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦

القدومي ١٥٨

الكومبرادور الفلسطيني ٧٥، ٧٩

اللجنة التنفيذية ٤٩، ٥١، ٧٥، ٨٥، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢

المؤتمر الأول للإستثمار الفلسطيني ٨٤

المؤتمر الوطني الافريقي ٢٣٨، ٢٤١

المؤسسة الفلسطينية للائتمان والتنمية ١١٢

المجتمع المدني ٥٦، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٤، ١٥٦، ١٦١، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٦، ١٧٧، ١٩٧، ١٩٨، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٥٠

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ١٥٨

المدن الصناعية ٦٥، ١١٢، ١٢٣، ١٢٤

المركز الإسرائيلى–الفلسطينى للدراسات ١٢٠

المساعدات للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ٤٣

المفوضية الأوروبية ٥، ١٨، ١٩، ٢٠، ١٦٨، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٧، ٢٤٧

الملتقى الفكري العربي ١٦٩، ٢٥٥

المناطق الصناعية ٦٥، ١٠٠، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ٢٥٦

المنتدى الإقتصادي العالمي ٩٤، ١٣٢

المنطقة الصناعية في ترقوميا ١١٦، ١١٨

المنظمات الأهلية ١٤٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٧، ٢١٨، ٢٢٣

المنظمات العابرة للحدود ١٧٠، ١٨٩

المنظمات غير الحكومية ٩، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٤٣، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ١٣٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١

المنظمات غير الحكومية التنموية ١٤٧، ١٩٥، ٢٤٨، ٢٥٠

النخبة السياسية ٢٠، ٢٣، ٧٢، ٧٤، ٨٣، ٩١، ١٠٧، ١٣٨، ١٩٧

النسيج الإجتماعي ٢٢، ٢٣

النشرة الإقتصادية الفلسطينية ٨٥، ١١١، ١٣٥

النهج "الفياضي" ١٣٩

النيوليبرالية ٣٩، ٤٧، ٢٥٠

الهيئة العامة لتشجيع الإستثمار ٨٢، ٨٥

الوطنية موبايل ٩٤، ٩٥

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ١٨٩، ٢٤٧

الوكالة الدنماركية للتنمية (DANIDA) ١٩٠

الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) ٢٤٧

الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) ١٧٤

الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ١٩٠، ٢٤٧

الولايات المتحدة الأمريكية ٥، ١٩٤

اليابان ١١٦، ١١٧، ١١٨، ٢٤٧

اندماج إقتصادي ١٣١

ب

باتريك بوند ١١، ٤١، ٢٤٥، ٢٤٦

باديكو ٤١، ٨٥، ٩٣، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٤٠، ١٦٢، ٢١٥

باسل عقل ٢١١

بال تريد ٨١

برامج التكيف الهيكلي ٣٦، ٢٣٦

برنامج دعم مؤسسات الإقراض الصغير(SMART) ١١١

بريجنسكي ٣٨، ٢٣٧

بشار المصري ١٢٨

بلازا ١٠١

بنك التسويات الدولية ٣٦

بنك "هبوعليم" ١٣٥

بوش ٨٣، ١٩٦

بوند ١١، ٢٧، ٤١، ٤٢، ٢٤٥، ٢٤٦

"بيوت الفكر" ١٦٢، ١٦٤

ت

تجارة التنمية ٢٥، ٣٤، ٦٤، ٧٢

تركيا ٦٩، ٨٦، ١١٩، ١٢١

تشجيع الإئتمان السهل ٦٥، ١٠٧

ج

جايمس ولفنسون ١٣٦

جنوب أفريقيا ١١، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٤١، ٤٢، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦

جنوب أفريقيا والمناطق الفلسطينية المحتلة ٢٤٥

جورج بوش الإبن ٨٣

جويد الغصين ٧٥

ح

حرب المخيمات ٢١٠

حركة حماس ٤٣، ١٠٨، ٢٢٥

حركة فتح ١٨، ١٩، ٢٠، ٥١، ٥٥، ٧٣، ١٠٩، ١٥٨، ١٩٤، ٢٠٣، ٢١٨

حسن أبو لبدة ١٣٢

حسيب صباغ ٤٩، ٦٨، ١٠٢، ١٣٤، ٢١٠

حماس ٤٣، ٥٥، ٩٢، ١٠٨، ١٠٩، ١٣١، ١٥٢، ١٩٤، ٢٢٥

خ

خالد سلام ٩١

خصخصة عملية تقديم المساعدات الغربية ١٩٢

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية ٤٧، ٢٢٥، ٢٤٣

د

دائرة الإقراض الصغير ١١٠، ١١١

دائرة الرقابة العامة والتدقيق الفلسطينية ٩١

ر

رأسماليو الشتات ٧٣، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٢٠٦

رافي دانييلي ١٣٥

رمزي دلّول ٢٠٩

ز

زاهي خوري ١٠٥، ١٠٦

زبيغنيو بريجنسكي ٣٨، ٢٣٧

زفي شرايبر ١٣٤

زهير العلمي ٧٥

زين العابدين ميّاسي ٢٠٩

س

سادان ١١٣

سامر خوري ٩٣، ١٣٤

سعيد خوري ٦٩، ١٠٢، ١٣٤، ٢١٤

سكرتاريا المؤسسات الأهلية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكم الصالح ١٧٣

سلام فياض ٤٣، ٥٥، ٨٣، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٣٥، ١٣٩، ١٦٩، ٢٤٢

سلطة النفط الفلسطينية ٨٩

سماسرة المساعدات ٢٢٠

سمير أمين ٣٨، ٢٣١، ٢٤٦

سمير حليلة ٨٥، ١٠٠، ١٠٨، ١٣٢

سوروس ٢٤٨

سوق فلسطين للأوراق المالية ٤١

سياسة الجوار الأوروبية ١٦٨، ١٦٩

ش

شاحار إنيرجيا ١٣٧

شاي أغاسي ١٣٥، ١٣٦

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ١٤٧، ١٤٨، ١٦٥

شركة Eka في بيت لحم ١٠٤

شركة الإتصالات الفلسطينية ٩٢، ٩٦، ٩٩

شركة التميمي في الخليل ١٠٤

شركة التوريدات والخدمات الطبية ١٠١

شركة سنيورة للصناعات الغذائية ١٠١

شركة الشمال ١١٩، ١٢٠

شركة الصافي في رام الله ١٠٤

شركة القدس للاستثمار السياحي ٩٨

شركة النابلسي ١٠٤

شركة الهلال في بير نبالا ١٠٤

شركة انترناشونال تكنولوجيز انتغريشن ITI ٩٦

شركة بالكو في رام الله ١٠٤

شركة بيتي للاستثمار العقاري ١٢٨، ١٣٠

شركة بينشمارك كابيتال الأميريكية ١٣٤

شركة "تسيم" الملاحية الإسرائيلية ١٣٥

شركة دور ألون ١٣٦

شركة غوست (الشبح) ١٣٤

شركة فلسطين لتطوير المناطق الصناعية القابضة ١٠٠

شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري ١٢٦

شركة فلسطين لصناعة المواد الغذائية ٩٤

شركة فلسطين للإستثمار الصناعي ٩٨

شركة فلسطين للتنمية والإستثمار المحدودة ٩٦

شركة قطر للإتصالات ٩٤

شركة كهرباء محافظة القدس ١٣٧

شركة كوبنهاغن لاستشارات التنمية CDC ١٧٨، ١٧٩

شركة "كيمونكس" الدولية ١٩١

شركة "مسار الدولية" ١٤٩

شركة "مكان أفضل" لإسرائيل ١٣٥

شركة ميناء أسدود ١٣٣

شركة نيشر ٨٩

شركة هحفراه ليسرائيل ١٣٥

شركة يونيبال للتجارة العامة ١٠١، ١٠٣

ص

صبيح المصري ٩٨، ٩٩

صندوق الإستثمار الفلسطيني ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٧، ١٣٥، ١٤٠

صندوق التنمية البلدية والإقراض ١١٠

صندوق تكنولوجيا السلام ٩٩

ط

طلال ناصر الدين ١٣٣

ع

عاموس شابيرا ١٣٢

عباس ٤٣، ٥٥، ٨٣، ١١٦، ١٩٠، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢

عبد الحميد شومان ٦٧، ٢٥٥

عبد المالك جابر ١٣٢، ١٣٣

عبد المجيد شومان ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٢٠٤، ٢٠٩

عبد المحسن ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤

عرفات ١٩، ٤٣، ٥١، ٦٨، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٦، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٥٨، ١٩٠، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٦، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٤٢

عزرا سادان ١١٣

عقل ٧٧، ٢١١

عملية أنابوليس ٨٣

عملية أوسلو ٢٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٦٧، ٧٤، ٨٧، ٩٠، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ١٢٤، ١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٦٦، ١٧١، ١٧٤، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٣، ٢١١

عيدان عوفر ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦

غ

غانيا ملحيس ٣٧، ٤٤

غرفة التجارة الإسرئيلية الفلسطينية ١٣٢، ١٣٣

غسان الخطيب ١٢٩

غوردن براون ١٤٠

ف

فاتن ١١٢

فاروق القدومي ١٥٨

فانون ٢٧، ٥٧، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥

فتح ١٨، ١٩، ٢٠، ٥١، ٥٥، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ١٠٦، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٧، ١٤١، ١٥٨، ١٦٥، ١٨٣، ١٨٨، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٢

فرانز فانون ٢٣٢

فرانك ٢٣١

فلسطين ١، ٥، ٧، ٩، ١٣، ١٤، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٤١، ٤٥، ٤٦، ٥٠، ٥٢، ٥٤، ٥٩، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٨، ١١٨، ١٢١، ١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٠، ١٤١، ١٥١، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢٦، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٥

فياض ٤٣، ٤٧، ٥٥، ٨٣، ٩٥، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٦١، ١٦٩، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣

ق

قانون الإتصالات السلكية واللاسلكية ٨٢

ك

كوبونات المساعدات ١٩٥

كوكا كولا ١٠٦

ل

لجنة القدس ٢١٣، ٢١٤

لجنة فلسطين للأعمال من أجل السلام والإصلاح في واشنطن العاصمة ١٠٥

م

مؤتمر باريس للجهات المانحة ٨٤

مؤتمر مساعدة الشعب الفلسطيني ٨١

مؤتمر فلسطين للاستثمار– ملتقى الشمال ٨٥

مؤسسات القطاع الخاص ٩١

مؤسسات المجتمع المدني ١٤٦

مؤسسة CHF الدولية ٩٤

مؤسسة التعاون ٥، ٩، ١٣، ١٨، ١٩، ٢٨، ٤٩، ٥١، ٦٩، ٧٥، ٧٨، ٧٩، ٩٣، ٩٧، ١٠١، ١٣٤، ١٤٩، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٩، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧

مؤسسة التعاون الفني الألماني ١٨٩

مؤسسة بورتلاند ترست ١٠٨

مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية (FES) ١٥٢

مؤسسة فورد ٦٦، ١٥٦، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٤٨

مؤسسة هاينريش بويل (Heinrich–Boell Foundation) ١٥٦

مازن سنقرط ٩٣، ٢١٥، ٢١٦

مبيكي ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤

مجتمع العمل الخيري ٥٣

مجلس الأعمال الفلسطيني الإسرائيلي ١٣٢

مجموعة الخدمات التقنية ١١٤

مجموعة العنبتاوي ١٠٤

مجموعة شركة اتحاد المقاولين ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٧

محمد أبو رمضان ٩٣

محمد رشيد ٩١

محمد مصطفى ٩٢

محمود عباس ٤٣، ٨٣

مدينة الروابي ٦٥

مدينة غزة الصناعية ١١٤

مديونية ٣٦، ٣٨، ٤٣، ١٤١

مديونية السلطة الفلسطينية ٣٨

مركز البحوث للتنمية الدولية ٢٤٩

مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) ٨١

مركز الشوا الثقافي ٤٩

مركز بيريز ٨٩، ١٣٢، ١٣٨

مشروع المنظمات الأهلية الفلسطينية ١٧١، ١٧٤

مشروع دعم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ٢١٦

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ١٥٨

معهد كريس ميكلسن النرويجي (CMI) ٢٤٩

ملحيس ٣٧، ٣٨، ٤٤، ١٩٦

ممر السلام والإزدهار ١١٦، ١١٧

منتدى الأعمال في لندن للتجارة والاستثمار في فلسطين ٨٤

منتدى روما الرفيع المستوى بشأن تجانس المساعدات (Rome–HLF) ١٧٥

منتدى فلسطين للأعمال الدولية ١٠٥

منتدى فلسطين للأعمال والإستثمار ٨٤

منطقة إيريز الصناعية: غزة ١٢١

منطقة جنين الصناعية ٦٥، ١١٦، ١١٩، ١٢٠، ١٢١

منطقة غزة الصناعية ١١٤، ١٢٤

منظمات أهلية ضد الفساد ١٦٥

منظمة التحرير الفلسطينية ٦٣، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٧، ٨٨، ٩٦، ٩٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٨٧، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢٢٧، ٢٣٩، ٢٤٠

منيب المصري ٥٠، ٥١، ٧٦، ٧٨، ٨٥، ٩٧، ١٣٢، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥

مهدي عبد الهادي ١٥٠

مواءمة وتجانس ١٧٥، ١٨٤

موشي أرينز ١١٢

موشي كابلنسكي ١٣٦

ميثاق الحرية ٢٣٩

ن

نابلس ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٨٥، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٤، ١٢٦، ١٢٩

نبيل صرّاف ٩٣

نبيل قدّومي ٢٠٩

نير جلعاد ١٣٥

نيشر ٨٩

ه

هيونداي ١٠١، ١٠٢

و

وثيقة القدس ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥

وزارة التربية والتعليم ٥، ٥٥

وزارة المالية ٨٩، ٩٢، ٩٥، ١١٣، ٢٤٧

وكالات التمويل الخارجي ٥٣، ٢٤٣

وكالة التعاون الدولي الكورية ١٦١

وكالة التنمية الدولية البريطانية ١٩٠، ٢٤٧

وكالة التنمية اليابانية الدولية (جايكا) ١١٨

وكالة بيت مال القدس الشريف ٢١٣

وليد النجاب ١٣٢

ي

ياسر عبد ربه ٢١١

ياسر عرفات ١٩٠، ٢٤٠، ٢٤٢

يونيبال ١٠١، ١٠٣